



الهيئة العامة
لقصور الثقافة

عبد الناصر والعرب



تأليف
أحمد حمروش

مطبوعات ثورة يوليو (٤)

عبد الناصر
والعرب



الهيئة العامة لقصور الثقافة

رئيس مجلس الإدارة
أنس الضقى

أمين عام النشر
محمد السيد عيد

الإشراف العام
فكرى النقاش

أحمد حمروش

قصة ثورة ٢٣ يوليو

الجزء الثالث

عبد الناصر
والعرب

مطبوعات ثورة يوليو (٤)



الهيئة العامة لقصور الثقافة

- الكتاب : عبد الناصر والعرب
- المؤلف : أحمد حمروش
- الناشر : الهيئة العامة لقصور الثقافة
- طبع من هذا الكتاب ثلاثة آلاف نسخة
- المراسلات :
- إدارة النشر بالهيئة العامة لقصور الثقافة
- على العنوان التالي :
- ١٦ د أ ، شارع أمين سامي - القصر العيني
- القاهرة - رقم بريدى ١١٥٦١

إهداء

إلى الجيل الجديد من الأمة العربية

مقدمة

قصة ثورة ٢٣ يوليو لا تكتمل داخل حدود مصر .. وتأثيرها التاريخي لا يقتصر فقط على شعب مصر.

ومنذ يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحركة النضال العربي للتحرر من جنود الاستعمار القديم، وقيود الاستعمار الجديد، دائبة لا تهدأ .. وفي كل مكان تنفجر فيه ثورة عربية نجد أثرا لثورة ٢٣ يوليو.

كان "جمال عبدالناصر" سريع المبادرة في تأييد حركات التحرر العربي، مؤمنا بالقومية العربية، ساعيا من أجل تحقيق الوحدة العربية.

وإذا كانت علاقة القاهرة مع بعض العواصم العربية قد تأرجحت بين الإقبال الشديد والنفور الشديد، فإن ذلك كان نتيجة للمعارك التي خاضها "جمال عبدالناصر" ضد الأحلاف العسكرية، والمشاريع الاستعمارية من ناحية، وضد التشكيلات الحزبية على اختلاف اتجاهاتها السياسية من ناحية أخرى.

وقصة (جمال عبدالناصر.. والعرب) طويلة ومتعددة الجوانب وتختلف فيها وجهات النظر.. ولذا كنت حريصا على ألا أرصدها وأسجلها بوجهة نظر (مصرية) .. وإنما حرصت على أن تكون رؤيتي لها بعين (عربية).

وكثير من الذين شاركوا وأسهموا في كتابة تاريخ هذه القصة لم يعودوا بعد في موقع المسئولية .. ولكنهم مازالوا يحتفظون بحرارة الحديث عن هذه الفترة الخصبة.

ولذا سعيت إلى أكبر عدد من الزعماء والسياسيين العرب ، سمحت

لى الظروف بمقابلتهم فى بغداد ودمشق وبيروت والقاهرة. إلى جانب المصريين من المدنيين والعسكريين.

وأعترف أن لقاء الجميع كان صعبا، بل مستحيلا .. فقد اختطف الموت بعضهم حاملا أسراره ورأيه معه ، والبعض منهم مازال فى موقع السلطة التى لا تسمح بحرية الحديث كاملة، والبعض لم تسنح الفرصة للقاء معه.

ولكن الحقيقة رغم ذلك تبدو ناصعة.. وأحداث القصة كاملة. وقد أثرت أن أنتزع من هذا الجزء فصلا هاما ومثيرا لا تكتمل قصة عبدالناصر والعرب إلا به هو (فلسطين .. وعبدالناصر)...

فقد وجدت أن مكانه الطبيعى فى الجزء القادم الذى يستعرض مشكلة إسرائيل والشرق الأوسط، والذى يحمل قمة المناساء ، ويصدر باسم (خريف عبدالناصر).

إن حركات التحرر على امتداد الوطن العربى، قدمت للتاريخ نماذج رائعة للبطولة والتضحية، وأسهمت بدور بارز فى مقاومة الأمبريالية ، ونسجت مع القاهرة علاقة نضالية وثيقة.

وكان جمال عبد الناصر موجودا دائما .. اسما وشخصية وتأثيرا.

أحمد حمروش

البسبب الأول

العسكريون المصريون .. والقومية العربية

* (ليس من حق المصريين
أن يديروا ظهورهم للعروبة
متمسكين بصلتهم بالمدنية
الفرعونية التي انقضت إلى
غير رجعة، فالعروبة ليست
جزءاً من ماضٍ مَحْنُط.. إنها
جزء من حاضر حي).

ساطع الحصرى

* (إذا كانت مشكلة
الاحتلال قد استنفدت إلى
الآن الجزء الأكبر من جهد
المصريين، فإنها لم تصرفهم
أبدا عن المشاركة في كل جهد
عربي يبذل من أجل تحرير
العرب).

جمال عبد الناصر
٢٢ يوليو ١٩٥٤

لم تكن القومية العربية بعيدة عن أفكار العسكريين في مصر، رغم أنها لم تُذكر في الأهداف الستة لحركة الجيش ولم تكن مهمة عندهم رغم أنه لم ترد عنها كلمة واحدة في برنامج هيئة التحرير أول تنظيم سياسى جماهيرى للثورة.

القومية العربية كانت واقعا في حركتهم ومواقفهم.

قضية فلسطين هي التي جعلت المصريين أكثر اقترابا من العرب.. وقبل ذلك كانت القضية الرئيسية التي تشغلهم هي التحرر من الاستعمار البريطانى.

الحركة القومية العربية التي نشأت قبل الحرب العالمية الأولى لمقاومة الحكم العثمانى وُحِّدت بين عرب المشرق.. ويذكر المؤلف البريطانى C.E Daun فى كتابه (نشوء العروبة فى سوريا) أنه حصر أصول أنشط ١٢٦ شخصية فى إطار الحركة القومية العربية فكانوا ١٨ عراقيا، ٥١ سوريا، ٢٠ فلسطينيا، ٢١ لبنانيا، ومصريا واحدا فقط.

عدد كبير من هذه الشخصيات كان من العسكريين.

ولكن انشغال مصر بقضيتها الرئيسية لم يجعلها تبتعد تماما عن حركة القومية العربية.

مصر كانت ومازالت مصدر إشعاع رئيسى فى المنطقة العربية.. الجماهير فى كثير من المناطق العربية كانت تتابع حركة الثورة فى مصر وموقع حزب الوفد على رأس الحركة الوطنية وجهاده ضد الاستعمار زاده قريبا من حركات التحرر فى البلاد المختلفة وفى العالم العربى خاصة .

حضر الوفد المؤتمر الإسلامى الأول الذى عقد بالقدس عام ١٩٣١، كما اشترك فى المؤتمر العربى الذى اجتمع بعد المؤتمر الإسلامى .. وتبنى الوفد فى المؤتمر الأول وجهة النظر الإسلامية كما تبنى فى المؤتمر الثانى

وجهة النظر القومية.

"عبدالرحمن عزام" ألقى رسالة "مصطفى النحاس" إلى المؤتمر باسم مصر والوفد، وكان من أهم القرارات : الدعوة إلى توحيد البلاد العربية واستنكار تجزئة فلسطين.

كان ذلك موقفا مغايرا تماما لاتجاه أحزاب الأقلية الخاضعة للاستعمار والسراى.

"إسماعيل صدقى" وزير الداخلية عام ١٩٢٥ أصدر أمرا باعتقال الوطنيين الفلسطينيين الذين هتفوا ضد بلفور صاحب الوعد المعروف أثناء مروره بالقاهرة لافتتاح الجامعة العبرية بفلسطين.

ووقفت حكومة "محمد محمود" عام ١٩٢٩ ضد ثورة شعب فلسطين، وكتبت جريدتهم (السياسة) تهديد الوطنيين الفلسطينيين فى مصر بالطرد لتهيجهم الرأى العام خوفا من غضب بريطانيا ومن أى عامل يثير الشعب المصرى الكاره لحكمهم، كما ورد فى كتاب الحركة السياسية للدكتور «طارق البشرى».

أما الأحزاب الوطنية الناشئة مثل (مصر الفتاة) فقد وضعت فى برنامجها هدف التحالف مع الدول العربية، و(الإخوان المسلمون) كان من أهدافهم إقامة روابط عربية إسلامية ، وجمعية (الشبان المسلمين) نشطت لجمع التبرعات لضحايا ثورات الشعب الفلسطينى.

لم يكن ممكنا لمصر أن تقف فى عزلة عن العرب.

"إبراهيم عبدالقادر المازنى" الكاتب المعروف كتب فى أغسطس ١٩٣٥ يقول :«فشلت الثورة المصرية؛ لأننا أحطنا قوميتنا بمثل سور الصين، ذلك لأننى أوّمن بما أسميه القومية العربية، وأعتقد أن من خطأ السياسة وضلال الرأى أن تنفرد كل واحدة من الأمم العربية بسعيها غير عابئة بشقيقاتها).

ولزكى مبارك" كتابات كثيرة أيضا دعا فيها إلى القومية العربية والتوحيد العربى.

و"مكرم عبيد" كتب فى مجلة (الهلال) شهر إبريل عام ١٩٣٩ مقالا تحت عنوان (المصريون عرب) قال لى "إبراهيم فرج" الوزير الوفدى إنه كتب به بتكليف من "النحاس" باشا.. وتوافقت فكرة سكرتير الوفد مع معتقدات "ساطع الحصرى" الذى كتب قائلا: « ليس من حق المصريين أن يديروا ظهورهم للعروبة متمسكين بصلتهم بالمدينة الفرعونية التى انقرضت إلى غير رجعة ، فالعروبة ليست جزءا من ماض محنط، إنها جزء من حاضر حى».

وعندما اشتعلت ثورة فلسطين الكبرى عام ١٩٣٦ فرضت نفسها على مصر ونما الاتجاه العربى فيها، ودافع وزير خارجية مصر الوفدى أمام عصبة الأمم عن حقوق شعب فلسطين ، ومنعت حكومة الوفد سفر العمال المصريين الذين طلبتهم السلطات البريطانية ليحلوا محل العمال الفلسطينيين هناك، كما تكونت جامعة الرابطة العربية عام ١٩٣٦ برئاسة "محمد بسيونى" أحد زعماء الوفد ورئيس مجلس الشيوخ، وذلك كما سجل الدكتور "طارق البشرى" فى كتابه (الحركة السياسية فى مصر)،

وفى أكتوبر ١٩٣٨ انعقد فى القاهرة أيضا المؤتمر النسائى العربى، الذى دعت إليه السيدة "هدى شعراوى" رئيسة الاتحاد النسائى المصرى.

ولم تكن الرابطة العربية فى محيط السياسة فقط، ولكنها كانت فى محيط العسكريين أيضا، وخاصة الذين خدموا فى الجيش العثمانى وحاربوا فى ليبيا ضد الغزو الإيطالى مثل "عزيز المصرى" و"صالح حرب" و"عبدالرحمن عزام".

عندما شبت ثورة "رشيد على الكيلانى" فى العراق عام ١٩٤١ وهرب الوصى على العرش و"نورى السعيد" إلى شرق الأردن حاول "عزيز المصرى" الهرب والاتصال "برشيد على" ولكن محاولته فشلت.. كما

فشلت بعد ذلك ثورة "رشيد عالي" وهرب هو ومفتى القدس الحاج "أمين الحسيني" إلى المانيا النازية.

وقد استلقت محاولة "عزيز المصري" أنظار عدد من الضباط المصريين المهتمين بالسياسة والمعجبين ببريق النازية في بداية الحرب العالمية الثانية.

وكانت بريطانيا خلال فترة الحرب العالمية قد اكتشفت الروح المعادية لها من الانفجارات التي قامت ضدها، فأيدت إنشاء الجامعة العربية كسرا لموجة العداء العربى، ومحاولة لتوجيه الدول العربية عن طريق حكامها الرجعيين.

أعلن "أنطونى إيدن" وزير خارجية بريطانيا فى مايو ١٩٤١ (أن كثيرين من المفكرين العرب يرغبون فى تحقيق درجة من الوحدة بين الشعوب العربية (أكثر مما هو قائم الآن) وفى محاولتهم للوصول إلى هذا الغرض تطمع الشعوب العربية فى مساندتها وينبغى ألا نقف دون الاستجابة إلى مثل هذا النداء، ويبدو لى أن تدعيم وتقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بل والسياسية بين البلدان العربية إنما هو تصرف طبيعى وسليم. وحكومة صاحبة الجلالة من جانبها تعطى تأييدها الكامل لأى مشروع فى هذا المجال يحدث عليه اتفاق).

ومارست مصر ممثلة فى حكومة الوفد دورًا نشطًا فى ظهور فكرة الجامعة العربية ، ولكن البروتوكول الذى وقع فى الإسكندرية يوم ٧ أكتوبر ١٩٤٤ لم يتضمن إدخال فلسطين كدولة عربية، وإنما تضمن ملحقًا بأن تعمل الدول العربية للحفاظ على عروبة فلسطين فقط.

وبعد أن وقعت حكومة الوفد بروتوكول إنشاء الجامعة أقالها الملك فاروق فى اليوم التالى مباشرة - ٨ أكتوبر - ليتفادى هو والاستعمار ما

استهدفه النحاس من جعل الجامعة العربية منبرا للسياسة والأحزاب الوطنية العربية ، وأصبحت الجامعة العربية بعد إقالة الحكومة الوفدية منبرا سلبيا لا يدعم الوحدة العربية ، وإنما يجمد التناقضات بين حكامها .

عبرت جريدة الديلى تلجراف عن الهدف البريطانى من تأييد إنشاء الجامعة بقولها : «إن ظهور هذه الروح العربية قد يؤدى إلى تخفيف حدة الروح الوطنية المصرية التى بدأت الظواهر تشير إلى وصولها لدرجة خطيرة كما حدث عقب الحرب الماضية» . وذلك كما نشرت جريدة المصرى فى ١٢ يناير ١٩٤٦ .

ظلت الجامعة العربية تدور فى فلك بريطانيا والحكام الرجعيين قبل الثورة لا تؤدى دورا فى بعث الحركة الشعبية العربية أو تأييدها .

ولكن.. عندما وصلت المشكلة الفلسطينية إلى قمة الأزمة بعد قرارات الأمم المتحدة بالتقسيم واقترب موعد انتهاء الانتداب البريطانى احتشدت الجماهير حول الدعوة للجهاد من أجل فلسطين .

العسكريون المصريون...والعرب

وتحرك العسكريون أيضا نحو العرب .

كان الملك قد قبل الحاج "أمين الحسينى" مفتى فلسطين لاجئا فى مصر عند حضوره لها فى يوليو ١٩٤٦ بعد إقامته فى ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية.. وذلك دون علم "إسماعيل صدقى" رئيس الوزراء الذى أصدر بيانا يشير فيه إلى أهمية الهدوء والنظام فى هذه المرحلة الدقيقة، ويقول فيه (ولا ريب أن سماحته - أى المفتى - مقدر لذلك) .

وبدأت صلات العسكريين المصريين بالقيادات العربية.. بدأت مع الحاج "أمين الحسينى" الذى التقى سرا بعدد من الضباط منهم: جمال عبدالناصر و"كمال الدين حسين" و"أنور السادات" و"عبد اللطيف

البغدادى" وغيرهم.

وكانت علاقة الحاج "أمين الحسينى" بالصاغ المتقاعد "محمود لبيب" المشرف على تنظيم الضباط فى جماعة الإخوان المسلمين علاقة قديمة تعود إلى فترة وجودهما معا فى برلين.

وأتاحت فرصة اتصال العسكريين المصريين بالقيادات العربية خارج مصر عندما قررت قيادة الجيش المصرى إرسال أسلحة إلى (جيش الإنقاذ) فى سوريا بقيادة "فوزى القاوقجى".

و"فوزى القاوقجى" ضابط سورى كان أصلا فى جيش الشرق متزوج من ألمانية وربطته علاقات وثيقة بضباط ثورة "رشيد عالى الكيلانى" فى العراق.. وقد اشترك فى الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ .. ثم كوّن جيش الإنقاذ عام ١٩٤٨.

بعض قادة جيش الإنقاذ كانوا معارين من الجيش السورى مثل العقلاء "أديب الشيشكلى" و"غسان جديد" و"محمد صفا".

والبعض الآخر انضم إليه متطوعا دون إذن سلطات الجيش السورى مثل "عبد الحميد السراج" و"أكرم دبرى" و"جودت أقاتسى" و"جمال صدقى" و"جادو عز الدين".. وقد حاولت السلطات السورية اعتبارهم معارين من الجيش ، ولكن أمام الضغط الشعبى اد طر وزير الدفاع أحمد الشرباتى إلى اعتبارهم منتدبين.

كان سرب النقل الجوى المصرى بقيادة "عبد اللطيف البغدادى" يحمل الأسلحة إلى مطار المفرق.. ولم يكن عند سوريا فى ذلك الوقت سلاح للطيران وبالتالى فلم تكن هناك مطارات حربية .. كان هناك مطار المزة ومطار حلب فقط.

وفى إحدى الرحلات إلى سوريا التقى البغدادى مع "القاوقجى" وقال له: إن الحكومة المصرية قد رفضت مبدأ تطوع الضباط، واقترح عليه أن

يهرب إلى سوريا مع عدد من زملائه بطائرات مقاتلة، تشبها بما فعله عزيز المصري.

وحذر "القاوقجي" الضابط المصري من أخطار هذه العملية وطلب منه أن يكون مستعداً، ولما سأله "البغدادي" عن الموعد المناسب لذلك قال له "القاوقجي" إنه يحتاج إليهم في المركبة الفاصلة.

وبدأت مجموعة ضباط الطيران المصريين يجهزون ١٥ طائرة من نوع Spitfire دون علم القيادة.. كما وافقت وزارة الحربية على انتداب طيار مصري للانضمام لجيش سوريا، وسافر "حسن إبراهيم" ومعه نني نني التسليح إلى سوريا حيث قابلا وزير الدفاع السوري وقاما بإنشاء مطار سرى شرق دمشق بستين كيلومترا.

وكان "البغدادي" قد طلب من "القاوقجي" انتداب أحد رجاله إلى مصر ليقوم بدور ضابط اتصال .. وفعلا حضر خبير مدرب في ألمانيا النازية على أجهزة اللاسلكي اسمه "محمود الرفاعي"، وأقام مدة طويلة ينتظر دوراً يقوم به.

واستمر جيش الإنقاذ السوري يمارس دوره حتى أسقطت منقطة الجليل ، وتحول الجيش إلى لواء تابع للجيش السوري.. وعندما قام "حسني الزعيم" بانقلابه منح ضباط هذا الجيش ترقية استثنائية.

لم تكن لقاءات العسكريين المصريين مع العسكريين العرب خلال هذه الفترة تتجاوز مرحلة التعاون المشترك في النضال ضد الصهيونية التوسعية والاستعمار.. ولم تكن أهداف اللقاء قد أرسيت على قواعد فكرية أو أسس نظرية.

كان المنطلق المصري إلى الفكرة العربية قائما على الوحدة الإسلامية ذات الامتداد التاريخي .. إلى جانب النضال المشترك الوليد ضد الاستعمار والصهيونية التوسعية.

وكانت حرب ١٩٤٨ هي بداية الاحتكاك الحقيقي بين المصريين المتطوعين ورجال الجيش وبين عرب فلسطين وغيرهم.

كانت الصلة تزداد وثوقا مع أخطار الحرب وتضحياتها.. وفي هذه المرحلة اكتشف العسكريون المصريون أن ظروفهم التي أدت إلى عدم انتصارهم على القوات الصهيونية ترجع أساسا إلى تهتك النظام الملكي القائم في مصر..

٢٣ يوليو. والصلوات العربية

وانبثقت فكرة الاهتمام بما يدور في القاهرة.. وبدأت أفكار الضباط تلتقى حول هدف واحد.. هو التغيير في مصر.

هذا هو ما جعل أهداف الضباط الأحرار تخطو من الإشارة إلى القومية العربية. وهو أيضا ما جعل برنامج هيئة التحرير يأتي بلا أية إشارة إلى القضايا العربية.

ولكن هذا لم يكن ابتعادا عن عقيدة، أو انصرافا عن يقين.. بل إنه كان نتيجة السرعة التي تمت بها حركة الجيش والاندفاع السريع المفاجئ نحو التحرك، وتكتل المشكلات أمام الضباط منذ اللحظة الأولى.. مما جعلهم لا يهتمون بميثاق الأمن الجماعي الذي وقعت عليه مصر مع الدول العربية عام ١٩٥٠ في إطار الجامعة العربية.

ومع هذا فقد بدأ الارتباط العربي يتحقق منذ الأيام الأولى، عندما وجد الوطنيون العرب في حركة الجيش واقعا جديدا يستحق الرصد والاهتمام.. وعندما وجدت الأنظمة والحكومات في الوطن العربي - سواء من الملكيين أو الجمهوريين - أنه لا بد من إقامة صلة مع النظام الجديد... نشرت جريدة المصري يوم ٢٥ مايو ١٩٥٣ تقول: إن بعض الهيئات العربية في بغداد ذهبت إلى السفارة المصرية تطلب النص في الدستور على أن تكون

مصر دولة عربية.

وكانت لجنة الخمسين لوضع دستور جديد قد شكلت بعد إلغاء دستور ١٩٢٣.

"وعلال الفاسى" زعيم حزب الاستقلال المغربى أرسل - كما نشرت جريدة المصرى يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٣- رسالة إلى "محمد نجيب" يستنجد به لتدبير فرنسا مؤامرة لخلع السلطان "محمد الخامس".. وخطب "جمال عبدالناصر" يوم ٢٦ أغسطس خطبة يقول فيها: «إن ما ترويه قصة الاستعمار فى مصر هو ما ترويه فى كل مكان.. وهى الجلاوى» باع نفسه للشيطان».

أول رئيس عربى زار مصر بعد الثورة كان "أديب الشيشكلى" رئيس سوريا الذى استقبلته الصحافة بترحيب شديد ووصفته جريدة المصرى فى المانشيت الرئيسى باسم (محرر سوريا).

وبدأ "صلاح سالم" جولاته فى البلاد العربية ، كما بدأ بزيارة السودان، فسافر إلى لبنان فى أوائل يوليو ١٩٥٤، وبعدها بأسبوع إلى اليمن. ثم قام برحلته الشهيرة التى قابل فيها الملك "فيصل" وولى العهد الأمير "عبد الله" ونورى السعيد" فى مصيف سرهنك خلال شهر أغسطس ١٩٥٤ ثم قام برحلة إلى السعودية فى نوفمبر من نفس العام.

كل هذه الصلات تمت فى إطار محاولة إقامة علاقات ودية مع الدول العربية.. ولكنها تطورت لتصبح نضالا مصريا ضد محاولة فرض الأحلاف العسكرية على الدول العربية وانتهت إلى نزاع سافر مع بغداد.

البوادر الأولى التى أظهرت اتجاه مصر العربى تمثلت فى افتتاح إذاعة صوت العرب يوم ٤ يوليو ١٩٥٣ بكلمات من "محمد نجيب" و"عبدالخالق حسونة" أمين الجامعة العربية وأغنية من محمد عبد الوهاب.

بدأت الإذاعة بمدة نصف ساعة فقط، امتدت مع الوقت لتصبح ساعة في اليوم.

ووقفت إذاعة صوت العرب مع الثوار العرب في كل مكان.. مع "صالح بن يوسف" في تونس .. مع السلطان "محمد الخامس" ضد "الجلال" في المغرب.. مع الوطنيين المعارضين لربط المشرق العربي بالأحلاف العسكرية.

ساعة الصفر لثورة الجزائر في أول نوفمبر ١٩٥٤ أعلنت من إذاعة صوت العرب، وكانت إيذانا بتفجير ٢٤ قنبلة في أماكن مختلفة مع إذاعة بيان جبهة التحرير. وأعدت إذاعة سرية خاصة للجزائر في نوفمبر ١٩٥٥ حتى أصبح "أحمد بن بيللا" رئيسا للحكومة ، وهي الإذاعة التي انتقلت إليها إذاعة القاهرة عند عدوان ١٩٥٦.

وكان "أحمد بن بيللا" قد حضر إلى مصر في أغسطس ١٩٥٣ بعد الحكم عليه هناك عقب حادث الهجوم على العرب في وهران ، وهو جازي هارب من الجيش لا يحمل معه في جيبه سوى ٢٠٠٠ فرنك.

العلاقات المصرية العربية تزداد وثوقا.. ثم وضوحا بعد انتهاء أزمة العسكريين في مصر بتتحيه "محمد نجيب" عن السلطة في ١٧ نوفمبر ١٩٥٤.

وأخذ التعاون العربي صورة أكثر إيجابية.

قال "جمال عبدالناصر" فيما نشره باسم الثورة : « وما من شك في أن الدائرة العربية هي أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطا بنا ».

ويقول في العيد الثاني للثورة : « مشاكل العرب هي مشاكل المصريين.. وإذا كانت مشكلة الاحتلال استنفدت إلى الآن الجزء الأكبر من جهد المصريين، فإنها لم تصرفهم أبدا عن المشاركة في كل جهد عربي يبذل من أجل تحرير العرب ».

وبدا التقاء الثورة المصرية مع الثورات العربية .. كان حلقة الاتصال ضباط المخابرات ، وهى المصدر الذى سبق أن أوضحناه أنه كان معملا لتفريخ المسئولين فى الأجهزة السياسية والإدارية.

شارك فى ذلك عدد وافر من الضباط كان أبرزهم "كمال الدين رفعت" و"أحمد لطفى واكد" و"عزت سليمان" و"فتحى الديب".

ظل "كمال رفعت" مسئولا عن الاتصال بالأحزاب العربية فى المشرق العربى خلال الفترة من أواخر ١٩٥٤ حتى ثورة يوليو فى العراق.

بدأ الاتصال ببقايا الفلسطينيين فى سوريا ولبنان والأردن.. ويقول "كمال رفعت" إنه حدث من جانب هؤلاء المجاهدين تجاوب وشك فى نفس الوقت .

وأسفرت اتصالات "كمال رفعت" عن تشكيل أربعة تنظيمات سرية ، واحد منها على الحدود اللبنانية الفلسطينية ، وتنظيمين فى سوريا ، وتنظيم فى الأردن ، وذلك حسب روايته لى.

كانت هذه التنظيمات امتدادا بشكل أو بآخر ، لتنظيمات الفدائيين فى القناة الذين اعتمدوا على أسلوب المخابرات السرى.

لم تنفتح هذه الاتصالات على التنظيمات الشعبية بطريقة علنية لأن مصر كانت تفتقد التنظيم السياسى القادر على التعاون والحركة السياسية.. ولذا ظلت للمخابرات - بأساليبها الخاصة - اليد العليا.

أشرف على هذه التنظيمات ضباط المخابرات.. "صلاح مصطفى" الملاحق العسكرى فى الأردن ، و"زغلول عبدالرحمن" مساعد الملاحق العسكرى فى دمشق و"حسن خليل" مساعد الملاحق العسكرى فى بيروت .

وكان "زكريا محيى الدين" قد تولى مسئولية الاتصالات العربية بعد استقالة "صلاح سالم" وتكليف ضباط المخابرات بأعمال سياسية.

وخلال معركة حلف بغداد حدث اتصال بين "كمال رفعت" و"عزيز شريف" عضو الحزب الشيوعي العراقي بهدف إسقاط حكم "نوري السعيد" وقد التقى "جمال عبدالناصر" بـ"عزيز شريف" قبل اندلاع ثورة العراق.

وانشئت في مصر إذاعة كردية لمهاجمة "نوري السعيد" وحلف بغداد وكان أكراد العراق يمدونها بالأخبار والتعليقات والإسطوانات أيضا.

لم تعتمد الثورة على المدنيين.. سوى "فتحي رضوان" الذي أوفده "جمال عبدالناصر" إلى الملك "حسين" في أول رحلة تقارب مع الأردن، والتي حدث خلالها هجوم الإسرائيليين على غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥.. وكذلك "محمد فؤاد جلال" الذي عين وزيرا للإرشاد لفترة محدودة ثم أصبح عنصرا نشطا في مجال العمل السياسي العربي.

رغم كل شيء كان لهذه الاتصالات تأثير كبير في انفتاح الثورة المصرية على الساحة العربية.

ويقول "كمال رفعت" : إن العناصر الفلسطينية قد لعبت دورا كبيرا في هذه الاتصالات لتغلغلها في مختلف القوى السياسية العربية.

ولم تقتصر صلات القاهرة على هذا الأسلوب السري ولكنها - خلال الحركة ضد حلف بغداد - استطاعت أن تعقد اتصالات مع سوريا والسعودية انتهت إلى اتفاق ثلاثي.. وانتهت أيضا إلى تشكيل قيادة عسكرية موحدة أصبح يوم إعلانها - ٢٩ أكتوبر ١٩٥٥ - يوما للجيش المصري وذلك عقب زيارات "صلاح سالم".

كانت الدراسات العسكرية لـ"جمال عبدالناصر" ذات تأثير في بلورة أفكاره العربية.. قال الصحفي البريطاني "ديزموند ستيوارت" في حديث معه يوم أول أبريل ١٩٥٥ « تبلورت في ذهني فكرة القومية العربية كمذهب سياسي عندما كنا ندرس في كلية أركان الحرب المشكلات الاستراتيجية

الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط».

واعتماد "جمال عبدالناصر" على الضباط فى عقد صلاته العربية دليل على استمراره فى اختيار الطريق الأسهل الذى يعتمد فيه على العناصر الموالية التى هى موضع الثقة والمرتبطة بالثورة، دون محاولة جادة لخلق تنظيم سياسى تتوافر فيه كوادى قادرة على أداء دور سياسى حقيقى وفعال.

كان انجذاب الثورة العربية للقاهرة أمرا طبيعيا فى فترة المد الوطنى، وكانت خشية الحكام الرجعيين من الجماهير ظاهرة واقعية .

وعندما عزل الملك "حسين" الجنرال "جلوب" من قيادة الجيش الأردنى كان ذلك تعبيرا عن مساييرته للاتجاه الوطنى العام السائد فى المنطقة.. ورغم أن القاهرة لم تلعب فى ذلك دورا مباشرا إلا أن نشاطها قد لعب دورا غير مباشر فى محاصرة العناصر المتعاونة مع الاستعمار، وكشف دورها.

وقد قال "جمال عبدالناصر" "سلوين لويد" أثناء زيارته للقاهرة فى مارس ١٩٥٦ ، والتي تصادف خلالها إقالة الجنرال جلوب واعتقاد "سلوين لويد" بأن "عبدالناصر" وراء هذه الخطوة: (إذا كنت تظن أن لدى على مكتبى أزرارا أضغطها فتنشب ثورة فى العراق أو يحدث انقلاب فى بلد كذا أو تنفجر قنبلة هنا أو تقوم مظاهرة هناك فإنك تغدق على قوى خارقة لا أملكها .. فلا تبالح فى أهميتى).

صحيح أن معظم الثورات التى تمت فى الوطن العربى لم تنسج بأيدي ضباط المخابرات المصريين.. ولكن النموذج الذى كانت تقدمه الثورة المصرية .. والآراء التى كان يلقيها "جمال عبدالناصر" .. كانت هى المحرك الرئيسى لمعظم الثورات.. والتى ما كانت تبدأ حتى تجد فى القاهرة كل ما يمكن من التأييد والمعاونة.

خلال هذه المرحلة كانت هيئة التحرير ، وبرنامجها - كما سبق أن
أشرنا - كان خاليا تماما من أية كلمة عن العروبة.

ولكن الأفكار العربية تنتشر فى سرعة شديدة ، والاتصالات العربية
تصل إلى ذروة لم تعرفها قبل الثورة.. وبذور الاتجاهات الوحدوية تظهر
فى أحاديث المسئولين.. "جمال عبدالناصر" يقول فى العيد الثانى لثورة
يوليو ١٩٥٤ (إن هدف حكومة الثورة أن يكون العرب أمة متحدة يتعاون
أبنائها فى الخير المشترك).

ويتضمن الدستور المصرى لعام ١٩٥٦ ، مقدمة تقول (نحن الشعب
المصرى الذى يشعر بوجوده متفاعلا فى الكيان العربى الكبير ، يقدر
مسئوليته والتزاماته حيال الفضال العربى المشترك لعزة الأمة العربية
ومجدها).

ثم تنص مادته الأولى على أن (مصر دولة عربية ذات سيادة ، وهى
جمهورية ديمقراطية والشعب المصرى جزء من الأمة العربية).

وعندما أعلن على الشعب المصرى تأميم قناة السويس أشار إليها
بأنها (قناة العرب).

وحصل بذلك على تأييد لم يصل إليه مصرى من قبل.. كان العرب
يحتاجون إلى بطل وزعيم.. و"جمال عبدالناصر" أصبح مؤهلا لأداء هذا
الدور بمواقفه الوطنية التى لا تنفلق داخل الحدود وإنما تمتد وتتسع
لتشمل الوطن العربى من المحيط إلى الخليج .. على حد تعبيره.

الصلات مع المغرب العربى توطدت من مساعدة الثوار فى الجزائر
وتونس ومن مساعدة سلطان المغرب.. ولم يعد اللقاء قاصرا على زيارات
متباعدة لبعض الفرق المسرحية المصرية، التى كان الناس يهرعون
لمشاهدتها باعتبارها تحمل إليهم رياحا عربية تبدد الضغط الذى كانوا
يتعرضون له ، قوميا ولغة ، من الاستعمار الفرنسى.

والصلات مع المشرق العربى توطدت من النضال المشترك ضد حلف بغداد... ومن الصلات التى كانت تنمو بسرعة مع الأحزاب والتنظيمات السياسية وخاصة حزب البعث العربى الاشتراكى ، والأحزاب الشيوعية والوطنية الأخرى.

وكان حزب البعث شديد الاهتمام بالتسرب إلى صفوف العسكريين كما كان الإخوان المسلمون فى مصر وإن اختلفت المبادئ ووجهات النظر السياسية .

وقف "أكرم الحورانى" مع انقلاب "حسنى الزعيم" فى البداية ، وكان له مكتب بجوار مكتبه ، ثم اتخذ منه موقف المعارضة عندما اكتشف انه تحول إلى حكم فردى لم يقدم لهم السلطة.

وبعد انقلاب "أديب الشيشكلى" تم استقطاب عدد كبير من العناصر الوطنية فى الجيش وعقد "أكرم الحورانى" معهم صلات وثيقة لأنه هو والشيشكلى من حماه.

ثم انقلب ضباط حزب البعث فى تعاون مع الضباط الوطنيين المنتمين لأحزاب أخرى ضد حكم "أديب الشيشكلى".

تصادف عزل "أديب الشيشكلى" الذى لجأ إلى السعودية مع تنحية "محمد نجيب" فى مارس ١٩٥٤ ولذا كان حزب البعث أبرز الأحزاب القومية نشاطا واتصالا بالقاهرة.

كان "جمال عبدالناصر" قد قابل فى القاهرة كلا من "أكرم الحورانى" و"صلاح البيطار" و"ميشيل عفلق" ووثق صلته بهم.

ولكن اتصالات "عبدالناصر" لم تقتصر على السياسيين فقط.. إن العسكريين السوريين وغيرهم كانت الأبواب مفتوحة لهم فى القاهرة.. "أحمد عبدالكريم" المستقل النزعة واليسارى الميول ومساعد الملحق العسكرى فى القاهرة كان على صلة "بجمال عبدالناصر" ومجموعة

الضباط المحيطين به فى مكتبه.

العرب مع مصر.. ضد العدوان :

ووصل التعاون العربى ذروته بعد تأميم قناة السويس واقتراب شبح العدوان من مصر.

أضربت الشعوب العربية تضامنا مع مصر يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٦، وفى اليوم الذى افتتح فيه مؤتمر لندن لجمعية المنتفعين من القناة.. وكان ذلك تعبيرا عن ميلاد ظاهرة جديدة.

وأعلنت إذاعة عمان ودمشق بعد ضرب محطات الإرسال فى أبى زعبل (هنا القاهرة).

واتصل الملك "حسين" أيضا بـ"جمال عبدالناصر" بأنه سيهاجم إسرائيل، ولكن "عبدالناصر" أوضح له ضخامة المؤامرة ، وطلب منه التريث.

وعندما وقع العدوان تفجرت طاقات الأمة العربية.

أعلنت الحكومة السورية عزمها على الدخول بجيشها ضد إسرائيل.. ولكن مصر أبلغت سوريا رغبتها فى عدم اتساع نطاق القتال وإصرارها على مجابهة الموقف وحدها.

ومع ذلك فقد تم تدمير أنابيب البترول التى تمتد من العراق إلى سوريا ولبنان ، وتعطل ورود البترول من كركوك وكل من طرابلس وبانياس .. وكان ذلك بتدبير "عبدالحميد السراج" قائد المكتب الثانى بالجيش السورى.

وأتلف الشعب العراقى بعض أنابيب البترول فى كركوك أيضا.

كما نسفت بعض أنابيب البترول فى السعودية وتوقف تصدير البترول

السعودى إلى بريطانيا وفرنسا.. ونسفت أنابيب البترول فى الأردن.

واجتاحت المظاهرات ليبيا وقطر والبحرين والكويت .

قطع العرب البترول عن الدول الغربية وهو عنصر رئيسى فى استمرار الحياة عندهم.

كان ذلك مظهرا إيجابيا وجديدا فى تضامن العرب ضد الاستعمار والصهيونية التوسعية.

وقال "جمال عبدالناصر" عند افتتاح مجلس الأمة عام ١٩٥٧: (إن القومية العربية هى أمضى اسلحتنا فى الدفاع عن وطننا ، سواء فى ذلك حدودنا المصرية المحلية أو حدودنا العربية الشاملة).

وقال أيضا (كان نسف البترول عملا عسكريا).

وكانت سوريا أكثر الدول العربية اقترابا من مصر لأن القومية العربية فيها كانت منسوجة مع عواطف الجماهير تاريخيا.. والدور الذى لعبه حزب البعث كان واضحا ورائدا فى رفع شعار الوحدة العربية.

عندما حشدت تركيا قواتها على حدود سوريا عام ١٩٥٧ ، وقال دالاس: (إن من حق تركيا أن تتخذ من الإجراءات العسكرية والدفاعية ما تراه كفيلا بحفظ أمنها وسلامتها وأمن وسلامة جاراتها وحليفاتها فى المنطقة عندما ترى أن سوريا قد أصبحت فى المنطقة كالراديو الذى لا تقف إشعاعاته عند حدود الإناء الذى هو فيه).

بادرت مصر إلى ارسال قوات مسلحة إلى سوريا .. وكان "عبدالحكيم عامر" قائدا عاما للقيادة المشتركة .

وأصبح "عبدالناصر" بعد انسحاب قوات العدوان الثلاثى رمزا لنضال الشعوب وزعيما للجماهير فى كل بلد عربى.

ارتبطت مصر ارتباطاً وثيقاً بالدول العربية.. وتضمنت توجيهات الاتحاد القومى التنظيم السياسى الذى خلف هيئة التحرير اتجاها عربيا وحدويا.. قال جمال عبدالناصر فى المؤتمر الأول للاتحاد القومى:

(إنه يشرفنا ان نكون دعاة وحدة عربية شاملة تستمد مقومات وجودها من الطبيعة ذاتها).

تجاوزت فكرة الوحدة العربية حدود وادى النيل التى ظلت شعارا مرفوعا يربط مصر والسودان فى نضال مشترك ضد الاستعمار البريطانى واتسعت لتشمل كثيرا من الدول العربية.

أول ميثاق عربى على طريق الوحدة كان قائما بين مصر وسوريا والسعودية ، ثم انضمت إليه اليمن عام ١٩٥٥ ، للتعاون العسكرى السياسى والاقتصادى.

لم تكن النظرة أو الاهداف الاجتماعية قد اصبحت حائلا بين تعاون هذه الدول التى يدين بعضها بالنظام الملكى والبعض بالنظام الجمهورى.

وفكرة القومية العربية منذ البداية لم تقترن بالتحول الاجتماعى ، وإنما اقترنت بالنضال الوطنى ضد الامبريالية والصهيونية التوسعية.

ورجع العسكريون إلى تاريخنا.. ووقفوا عند "صلاح الدين" الذى وحد العرب وهزم الصليبيين فاخترأوا نسرته شعاراً للثورة .

وحركة ثورة ٢٣ يوليو نحو الوحدة العربية كانت متعددة الاتجاهات متشعبة النشاط، تكاد تطرق أبواب كل بلد عربى.

ودائما هناك قصة لصلة قادة ثورة يوليو بالحركة السياسية فى كل بلد

عربى.

قصة نضال.. ووحدة مصير.

الباب الثاني

سوريا : الوحدة.. والانفصال

(إذا كان العالم قد عاش
من قبل في عصر النهضة ثم
عاش بعد ذلك في عصر
الفضاء ، فإننا نعيش اليوم
في عصر الوحدة العربية)

جمال عبد الناصر

دمشق

٢٥ فبراير ١٩٥٨

الفصل الأول

نحن والوحدة

(أنا لست فاتحاً.. أنا كما
تقولون بالفرنسية
مغتطيس)

جمال عبدالناصر
في حديث مع صحفي فرنسي
يناير عام ١٩٥٨

كانت الدولتان العربيتان الوحيدتان الخاضعتان لسلطة الجيش هما (سوريا ومصر) .. وكان انقلاب حسنى الزعيم عام ١٩٤٩ هو بداية الانقلابات العسكرية فى المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية ، وكانت حركة الجيش المصرى فى ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ هى أول انقلاب عسكرى فى أفريقيا .

العسكريون فى القاهرة ودمشق هم أصحاب الكلمة العليا ، وسقوط أديب الشيشكل فى مارس ١٩٥٤ وذهابه إلى السعودية بعد أن حكم بصورة مباشرة فى نهاية عام ١٩٥١ لم يبعد الجيش السورى تماما عن السلطة السياسية رغم عودة المدنيين إلى واجهة الحكم ، ومقعد رئيس الجمهورية.

وطبيعة تكوين الجيش السورى تختلف عن طبيعة تكوين الجيش المصرى.. كما أن دورها التاريخى والنضالى يختلف كل عن الآخر.. فى الحرب العالمية الأولى كان عشرات من ضباط الجيش السورى يخدمون فى الجيش العثمانى وظلوا عند ولائهم لتركيا حتى هزيمتها .. وكان هناك أيضا عدد منهم منضمون إلى جمعية (العهد) السرية التى تقاوم السلطة العثمانية وتتبنى القومية العربية وفى الفترة من نوفمبر ١٩١٨ إلى يوليو ١٩٢٠ خدم عدد من ضباط الجيش السورى تحت العلم السورى فى عهد فيصل بدمشق، ثم تحول عدد منهم للخدمة فى جيش الانتداب الفرنسى فيما عرف باسم (جيش الشرق).

أطاح الجنرال جورو بحكم الملك فيصل فى سوريا فى ٢٤ يوليو ١٩٢٠ واضطره إلى الجلاء عن الأراضى المشمولة بالانتداب الفرنسى.

وعندما هزمت فرنسا من ألمانيا فى صيف عام ١٩٤٠ ، ظل مندوبو حكومة فيشى عملاء النازية يحكمون سوريا إلى أن دخلت قوات فرنسا الحرة مع الجيش البريطانى وهزموا المحور فى يونيو ١٩٤١ حيث كان بعض الضباط السوريين يحاربون جنبا إلى جنب مع ضباط حكومة فيشى.

وبقى الجيش السورى حتى نهاية الحرب خاضعا للحكم البريطانى حتى اشتعلت الثورة فى سوريا عام ١٩٤٥ ، وهنا انضم قسم من ضباط

الجيش مع وحداتهم إلى الشرطة التي كانت هي القوات المسلحة الوحيدة الخاضعة للحكومة الوطنية.

حدث تأمر بريطاني لإبقاء الجيش التاسع البريطاني في سوريا بعد انسحاب الفرنسيين تحت تهديد رغبة الملك "عبدالله" في إقامة سوريا الكبرى.. ولكن الحركة الوطنية رفضت ولم تقبل إلا الجلاء الكامل.

أعلى رتبة وصل إليها الضباط السوريون في جيش الشرق الفرنسي كانت رتبة رائد.. ومن الضباط الذين انضموا للشعب "عفيف البزري" و"عدنان المالكى" و"أديب الشيشكلي" و"مأمون البيطار" و"نبيه صباغ" وغيرهم.

القوى والأحزاب السياسية كان لها تأثير في موقف هؤلاء الضباط ، حزب البعث والحزب الشيوعي بدأوا محاولات الاتصال بالضباط بعد هزيمة قوات فيشي، وحدث انفتاح على الفكر المتحرر التقليدي في فرنسا عام ١٩٤١.

بعض ضباط الجيش السوري الذين خدموا في (جيش الشرق) الفرنسي ، وخضعوا للفرنسيين نبذتهم الحركة الوطنية ورفضت استمرارهم في الجيش الوطنى الذى بدأ محدود العدد ، لا يتجاوز ٣٠٠٠ ضابط وجندى.. فهاجر بعضهم إلى فرنسا حيث احتفظ برتبته العسكرية وحصل على الجنسية الفرنسية.

يقول "أمين الحافظ" رئيس الجمهورية السورية فيما بعد أنهم كانوا في حلب إذا سمعوا أن فلانا أصبح جنديا في جيش الشرق اعتبروا ذلك كبيرة من الكبائر.

"حسنى الزعيم" كان واحدا من الضباط الذين أخرجهم الفرنسيون من الجيش.. ثم عاد إليه مع ثورة ١٩٤٥.

كان الفرنسيون يتولون المناصب الرئيسية والقيادية في الجيش والجاندورمة (الشرطة) أيضا.. وكانوا لا يشجعون تجنيد السنيين باعتبارهم أغلبية الشعب السوري ، وإنما اعتمدوا أساسا على تجنيد الأقليات الشركسية والدرزية والعلوية والمسيحية.. وعينوا بعض الضباط

من الأسر الكبيرة لضمان تأييدهم.

كان هذا تقليدا معروفا تلجأ إليه الدول الاستعمارية .. اعتمد الجيش البريطاني في الهند على السيخ والباشان.. واعتمد الهولنديون في اندونيسيا على المسيحيين ، واعتمد الفرنسيون في المغرب على البربر.. وهكذا.

ولم يكن هذا الأمر معروفا في مصر حيث لا توجد أقليات منعزلة ، فتماسك الشعب ووحدته الوطنية تاريخيا لم تعط الفرصة للاستعمار البريطاني ، ومحاولات التفرقة بين الأقباط والمسلمين أحبطها "سعد زغلول" والوفد عام ١٩١٩.

أما في سوريا فقد لعبت الأقليات دورا منفردا وملحوظا . ثورة الدروز التي نشبت في الجبل عام ١٩٢٥ واستمرت سنين دفعت الفرنسيين إلى زيادة جيشها حتى وصل ٤٠٠٠٠ ثم انحسر بعد نهاية الثورة حتى وصل عدد الضباط عام ١٩٣٠ إلى ٣١٩ ضابطا منهم ١٥٧ فرنسيا ، ١٦٢ سوريا.. وفي عام ١٩٣٨ بلغ عدد الضباط ٣٠٦ منهم ٨٨ فرنسيا فقط، وهم جميعا كما سبق أن ذكرنا لا يتجاوزون رتبة رائد.

عقب الاستقلال الوطني عام ١٩٤٥ وصل الجيش السوري ٥٠٠٠ جندي والشرطة ٣٥٠٠ جندي ، ١١٤ ضابطا.. وارتفع الرقم مع حرب فلسطين ليصبح الجيش ١٢٠٠٠ والشرطة ٤٥٠٠ ثم ارتفع في عهد حسني الزعيم ليكون ٢٧٠٠٠ جندي وضابط ، كما ورد في كتاب (ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي «لأليزير بييرى»).

في هذا الجو السياسي تكون الجيش السوري الوطني .. وكانت أول دفعة من الضباط تتخرج في الكلية الحربية بحمص عام ١٩٤٦ يبلغ عددها ٦٣ ضابطا ، بعد أن كانت الدفعة لا تتجاوز العشرين ثم زادت بعد ذلك إلى عدة مئات.

كان هناك فرق كبير بين مصر وسوريا .. ففي مصر حددت قوانين ١٩٢٨ دخول المدرسة الحربية بالبكالوريا ، ثم تحولت مع معاهدة ١٩٣٩ إلى كلية وقررت لها مصاريف تزيد عن ٦٠ جنيها في العام . وهي

مصاريف باهظة إذا قورنت بمستوى الدخل العام للفرد، مما حدد المستوى الطبقي للضباط وإن كان قد وسع قاعدتهم، لم يجعل اختيارهم مفروزا فرزا كاملا وصحيحا تحت ميكروسكوب الاحتلال البريطاني كما كان الحال قبل المعاهدة.

الموقف في سوريا يختلف تماما .. الفوارق الطبقية عموما لم تكن من النوع الحاد كما كانت في مصر.. وروح التحرير الفرنسية تشربها كثير من المثقفين السوريين.. هذا ما دفع إلى أن تكون الكلية الحربية مجانا تماما ويحصل الطالب فيها على اللبس ، ٢٠ عتبة سجائر ، ٢٠ ليرة مصروف يد شهريا.

الوضع يختلف عن مصر .. والمنبت الاجتماعي للضباط يختلف أيضا . قال لى أحمد عبدالكريم الضابط الذى أصبح وزيرا فى عهد الوحدة (لو كانت المصاريف جنية ما دخلت الكلية الحربية ، ٩٠ فى المائة من الكلية كانوا مثلى أيضا).

ولم يكن فى نظرة الضباط القدامى لطلبة الكلية الحربية الجدد أى نوع من التعالى أو الكبرياء.. فقد كان المثل الشعبى السائد هو (الفقر ليس عيبا).

بل إن الدفعة الأولى فى الكلية الحربية اتخذت موقفا ثوريا عندما قدم الطلبة استقالاتهم احتجاجا على إرسال رئاسة الجمهورية لاثنتين من الطلبة الراسبين فى البكالوريا للانضمام للدفعة وما فى ذلك من خرق لشروط القبول.

وبعد حضور وزير الدفاع ورئيس الأركان ومدير المخابرات إلى الكلية واعتبارهم أن ما حدث هو نوع من التظاهر المرفوض والمدان فى النظم العسكرية.. إلا أن السلطة و"شكرى القوتلى" كان رئيسا للجمهورية ، قد تراجعت فى محاولتها ، ولم يتكرر بعد ذلك أبدا.

قانون الخدمة الإلزامية صدر كذلك بعد الاستقلال مباشرة وأدخل كافة أبناء الشعب السورى للقوات المسلحة.

كانت هناك حريات ديمقراطية يتمتع بها حتى طلبة الكلية الحربية، ولكنها أجهضت مع حرب فلسطين وما تبعها من انقلابات عسكرية نبتت من الهزيمة وتبنى الجيش لشعارات الإصلاح وطلب الانتقام من السياسيين.. وهنا دخلت المخططات العربية صفوف الجيش السوري.

استطاع "حسنى الزعيم" أن يشد المؤسسة العسكرية خلفه بما فيها "عدنان المالكي" و"أديب الشيشكلي" لأنه كان صاحب موقف معروف، عارض فيه نقل الفرنسيين للذهب من البنك المركزي وهو قائد كتيبة تنفيذ التعليمات رئيس الوزراء "خالد العظم"، رغم أنه كان من ضباط جيش الشرق.. الأمر الذى انتهى به إلى البقاء فى قلعة المزة محاصرا لمدة ٣ أيام دون أن يستسلم ثم أخرجه الفرنسيون من الجيش وذلك حسب رواية "أكرم ديرى" الضابط السوري والوزير فى عهد الوحدة فى مصر. ثم شارك "حسنى الزعيم" فى حرب فلسطين بمنطقة سمخ، وبعد الهزيمة أسندت له قيادة الجيش السوري.. مما دفع إدارة المخابرات المركزية الأمريكية إلى التركيز عليه واجتذابه إلى صفوفها.

كان "عبد الحميد السراج" ياورا "حسنى الزعيم"، والاثنان ومعهما "أديب الشيشكلي" و"أكرم الحوراني" جميعا من حماه، ولذا كان "أكرم الحوراني" مقربا من البداية من "حسنى الزعيم" قبل أن يختلف الاثنان لانفراد الزعيم بالحكم وعدم تنسيقه السلطة مع البعث أو سماحه بالمشاركة فيها.

وقال لى "أكرم الحوراني" «إن مجيء حسنى الزعيم كان إجهاضا لثورة شعبية ناضجة». وقال لى أمين الحافظ إن سمعته الشخصية كانت سيئة فقد اشتهر وهو ضابط بأنه يقاسم تجار السمن.

ولم يطل عمر "حسنى الزعيم" فقد انقضى عليه "سامى الحناوى" بمعاونة الأحزاب الوطنية والمخابرات البريطانية.. ثم انتهى الأمر إلى "أديب الشيشكلي" الذى استقطب كل العناصر الوطنية فى الجيش بمساعدة "أكرم الحوراني" .. واستمر "عبد الحميد السراج" ياورا "أديب الشيشكلي" فى بداية عهده.

ظل الهيكل الوطنى داخل الجيش السوري سليما تنعكس عليه الوحدة

الوطنية .. وتنعكس عليه أيضا أفكار القومية والوحدة العربية ، ولذا فإنه عندما ظهر انحياز "أديب الشيشكلي" للولايات المتحدة وتوثقت علاقاته مع مندوب شركة التابلاين الأمريكية، وكاد يوقع وثيقة دفاع مشترك مع أمريكا ، وبدأ حركة فصل وتسريح لعدد من الضباط الوطنيين ونقل عدد منهم للحدود الشمالية مع تركيا والجزيرة دبر البعثيون محاولتهم الأولى للانقضاض على الحكم بوساطة الجيش فى عام ١٩٥٢ .

وحزب البعث العربى الاشتراكى كان فى الأصل حزبين: (البعث) يرأسه "ميشيل عفلق" ، (العربى الاشتراكى) يرأسه "أكرم الحورانى". واتحد الاثنان فى حزب واحد عام ١٩٥١ لاتفاق الأهداف والأفكار.

اكتشفت المحاولة قبل تنفيذها فى يناير ١٩٥٣ وفر "أكرم الحورانى" و"ميشيل عفلق" و"صلاح البيطار" إلى إيطاليا يوم ١٢ يناير واعتقل العقيد "عدنان المالكي" المدير العسكرى للمحاولة وسجن معه عدد من الضباط.

عاد قادة حزب البعث الثلاثة بعد ذلك إلى سوريا فى نهاية عام ١٩٥٣ بعد وضع الدستور وانتخاب "الشيشكلي" رئيسا للجمهورية يوم ١٠ يوليو وتشكيل مجلس نيابى لم يتقدم للترشيح له أحد من حزب البعث رغم أن "أكرم الحورانى" كان قد انتخب نائبا عن حماه عام ١٩٤٣ .

نظرة حزب البعث "لأديب الشيشكلي" لم تتغير.. كان قد استقر الأمر على الإطاحة بحكمه.

البعث والعسكريون :

وهنا نوضح موقف حزب البعث من العسكريين.

يقول "أكرم الحورانى" : إنه لم يكن هناك تنظيم إطلاقا لضباط الجيش فى صفوف الحزب.. لا اجتماعات منظمة أو دفع اشتراكات أو تحديد مسئوليات معينة.. ولكن كانت هناك علاقات ارتباط وولاء للحزب من بعض الضباط.

كان ذلك قرارا وموقفا من الحزب لاعتقادهم بأن تنظيم الضباط يفسد الحياة العسكرية وانضباطها.. والمفروض أن يكون ولاء الجيش للحزب فقط.

ومع ذلك كان هناك عدد محدود من الضباط المرتبطين بالحزب ارتباطاً كاملاً ، ويؤدون دور الأعضاء المنتظمين ، يشكلون مراكز الإشعاع ومصادر للقوة المحركة ، وهم فى الغالب من الذين انضموا للحزب خلال دراستهم الثانوية مثل العقيد "عدنان المالكى" واليوزباشى "مصطفى حمدون" وغيرهما .

وهؤلاء الضباط كانوا من خريجي الكلية الحربية بعد الاستقلال ، ذلك أن حزبي البعث والعربي الاشتراكي لم يندمجا تحت اسم حزب البعث العربي الاشتراكي إلا بعد التحرر والاستقلال الوطنى .

لذا كانت محاولة عدنان المالكى مبكرة فى تاريخ الحزب الموحد ومعبرة عن اهتمام الحزب بالحركة داخل الجيش ومؤكدة للإحساس بأن القوات المسلحة لها دور من وجهة نظر الحزب فى الحركة الوطنية .

ولم يقف فشل "عدنان المالكى" سدا فى سبيل محاولة الحزب للاطاحة بحكم الشيشكلى .

تولى المسئولية هذه المرة اليوزباشى "مصطفى حمدون" الذى انضم لصفوف الحزب طالبا عام ١٩٤٣ . والذى وصل فى عهد "أديب الشيشكلى" إلى منصب معاون رئيس الشعبة الأولى (عبد الحميد السراج) وكان مسؤولاً عن قسم الضباط مما أعطاه فرصة تعيين بعض الضباط البعثيين فى أماكن قيادية حساسة .

ولكن أجهزة "أديب الشيشكلى" كانت ترصد حركته وفاجأه "عبد الحميد السراج" فى ليلة عيد الميلاد ٢٤ ديسمبر ١٩٥٣ بأن هناك أوامر بنقله خارج دمشق ، ونقل إلى حلب فعلا يوم ٢ يناير ١٩٥٤ .

قال لى "مصطفى حمدون" إنه كان فى حلب مكتب حزبي يشرف على العسكريين ويقوده "منصور الاطرش" بن "سلطان باشا الاطرش" قائد ثورة الدروز ضد الاستعمار الفرنسى .

وبدأ الإعداد الفوري لحركة مضادة لحكم "الشيشكلى" .. وكانت قيادة الحزب قد وافقت على ذلك وتركت التوقيت للعسكريين .

قال لى مصطفى حمدون إنه فاتح عددا من قادة المناطق (حمص

والشرقية ومعاون قائد منطقة حلب - عقيد فيصل الأتاسي) وأظهروا استعدادا للتعاون.

وفرضت الظروف توقيت الحركة ، تماما كما حدث في ٢٣ يوليو، فقد تسربت الأنباء بأن هناك نشرة تتضمن فصل عدد من الضباط ومنهم "مصطفى حمدون" وكان قد سبق ذلك اعتقال "أكرم الحوراني" و"ميشيل علق" و"صلاح البيطار".

وأصبح الموقف سباقا بين خصمين.. السلطة مع الشيشكلي في دمشق .. وترتيبات الحركة في حلب.

ولم يكن هناك سبيل للعدول والتراجع .. وقررت حامية حلب المبادرة بالحركة وحدها دون تعطيل تفرضه ضرورة الاتصال بالمناطق الأخرى التي سبق الاتصال بها في حمص والجبل.

كان مفروضا أن تصدر نشرة الفصل يوم السبت أول مارس ١٩٥٤ ولكن الحركة تقرر ٢٧/٢٨ فبراير وزحفت القوات على حلب في الثالثة بعد منتصف الليل ثم أذيع البيان الأول من إذاعة حلب التي تصل إلى كل سوريا ، وهو بيان قصير من عشرة سطور قدمه "مصطفى حمدون" بقوله (النقيب مصطفى حمدون يتحدث إليكم) ووقعه بتوقيعات أمر المنطقة الشمالية وأمر المنطقة الغربية وأمر المنطقة الشرقية ولم يذكر المنطقة الوسطى (حمص) حتى تفاجئ قوات "الشيشكلي" فيما لو حاولت التقدم نحو حلب.

كانت الحركة انقلابا عسكريا كاملا توافرت له المفاجأة ولكن لم تتوافر الخبرة السياسية ، فلم يتضمن البيان الأول معنى هاما ، ولم يظهر تأثير حزب البعث على الحركة ، وانطلقت المظاهرات في حلب تهاجم مكاتب منظمة التحرير التي شكلها "الشيشكلي" لتكون تنظيما له على غرار هيئة التحرير في مصر.

كان "الشيشكلي" متأثرا من ناحية المظهر بثورة ٢٣ يوليو .. عندما زار القاهرة ظهرت جريدة المصري بمانشيت أحمر رئيسي يصف "الشيشكلي" بأنه (محرر سوريا) الأمر الذي أثار استياء الوطنيين الذين كانت تعبر

عنهم الجريدة والذين كانوا فى موقف عداء للعسكريين عموماً .

عندما عاد "الشيشكلى" لدمشق أعلن لضباط الجيش السورى فى نادى الضباط عن شعوره بأن الرجل القوى فى مصر هو "جمال عبدالناصر"، وليس "محمد نجيب"، وذلك حسب رواية "أكرم دبرى". سقطت منظمة التحرير فى سوريا تحت طرقات المتظاهرين .. كانت تنظيماً من ورق ..

أول برقية تأييد وصلت حلب يوم ٢٨ فبراير فى الخامسة مساءً كانت من "أمين الحافظ" قائد قوات درعا ، وهو ذو ميول بعثية ولكنه كما قال لى لم يكن من المرتبطين عضواً بتنظيم البعث.

وتوالى برقيات التأييد على حلب التى التحق بها الطيران السورى أيضاً. حاول "الشيشكلى" تشكيل مجموعة من المدرعات والمشاة والمدفعية من جبل الدروز والمنطقة الجنوبية (دمشق) ولكنه فشل أمام اعتراض ومقاومة بعض الضباط الشبان.

وعندما أبلغه قائد منطقة جبل الدروز بعجزه عن إعداد القوة شعر بانتهاء موقفه وقرر عدم المقاومة.

واتصل "شوكت شقير" رئيس أركان الحرب "بمصطفى حمدون" وأبلغه أن "الشيشكلى" سيفادر سوريا ويرجوه إغلاق إذاعة حلب فاستجابت قوة حلب لذلك.

ولكن عدداً من الضباط المتعاونين مع الشيشكلى قرروا أن يذهب هو ولكن يستمر نظامه .. وطلبوا تعيين رئيس مجلس النواب (مأمون الكزبرى) ليحل محله رئيساً للجمهورية تبعاً للدستور، وكان من هؤلاء الضباط "عبدالحق شحادة" و"طعمة العودة الله".

رفضت القيادة فى حلب ، وخاصة بعد أن كان قد أفرج عن "أكرم الحوراني" و"ميشيل عفلق" و"صلاح البيطار" وذهبوا إلى حمص حيث عقدوا اجتماعاً مع ممثلى الأحزاب فى منزل "هاشم الأتاسى" اتفقوا فيه على عودة المجلس النيابى السابق الذى حلته الانقلابات العسكرية

للمدة المتبقية له، وعوده الأتاسى رئيسا للجمهورية، وإجراء انتخابات جديدة فى أغسطس ١٩٥٥، وهى الانتخابات التى تمت فعلا فى موعدها وعاد فيها "شكرى القوتلى" رئيسا للجمهورية.

وأعيد فتح إذاعة حلب .. وبدأت اذاعات دمشق وحلب تتبادل الاتهامات والتهديدات .. وانفجرت المظاهرات المضادة "لالشيشكلى" فى دمشق أيضا، وقتل ٢٧ شخصا عند مبنى الإذاعة القديمة.

ولم يجد المستفيدون من حكم "الشيشكلى" أنصارا لهم فقرروا الاستسلام، وهرب "الشيشكلى" يوم ٢٦ فبراير إلى السعودية بعد أن هبط فى مطار القاهرة فى وقت كان أعضاء مجلس الثورة مشغولين فيه بإعلان استقالة "محمد نجيب" يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤، وعاد "هاشم الأتاسى" رئيسا للجمهورية بدلاً من "مأمون الكزبرى" الذى تولى الرئاسة لمدة ٢٤ ساعة فقط.

لم يكن انتصار الانقلاب العسكرى إيذانا بظهور ضابط جديد فى مركز السلطة ... فقد كان "مصطفى حمدون" ضابطا بعثيا ملتزما بأوامر حزبه .. وكان حزب البعث فى هذه المرحلة يرى أن الظروف ليست مهيأة لاستلامه السلطة والانفراد بها، ويقول "مصطفى حمدون" إنه لم يكن متفقا مع رأى الحزب فى ذلك لأنه كان يعتقد أن سيطرة الحزب على السلطة بعد الانقلاب كانت أمرا ممكنا وأن ذلك كان لابد أن يدفع الوحدة إلى الامام .

انقلاب حلب وعدم إصرار الضباط على تولى السلطة يثبت أن حزب البعث لم يكن حتى هذه اللحظة مفرطا فى كيانه ووجوده بتسليم مصيره للعسكريين ، وأنه كان مازال ملتزما بموقفه فى أن الجيش يجب أن يكون فى خدمة الحزب وليس الحزب فى خدمة الجيش.

كانت صلة قادة البعث العسكريين فى الجيش معبرة عن أهمية وضرورة الاتصال بالضباط وخاصة بعد أن لعبوا أدوارا رئيسية فى حكم سوريا بعد انقلاب "حسنى الزعيم" .

ولكن هذه الصلة التى كانت طبيعية حتى هذه المرحلة لم تستمر كذلك فيما بعد .. وهى فى سوريا كانت غيرها فى العراق رغم وحدة الحزب من

الوجهة القومية كما سيأتى ذكره تفصيلاً فيما بعد.

كان الجيش يفرض نفسه كقوة سياسية رئيسية فى المجتمع، وكانت الأحزاب السورية التقليدية مازالت تؤدي دوراً جماهيرياً، كما أن الأحزاب التقدمية مثل حزبى البعث والشيوعى كانت تكسب مزيداً من الانتصار والتأثير خارج الجيش وداخل الجيش أيضاً ..

وعقب الفارة الإسرائيلية على غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٤ زار "صلاح سالم" عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الإرشاد سوريا فى أوائل مارس وخطب فى دمشق مبشراً بتكوين الجيش المصرى السورى الموحد فى مواجهة إسرائيل.

وخلال هذه الزيارة قام "صلاح سالم" بزيارة مقر حزب البعث العربى الاشتراكى ووقع اتفاقاً خاصاً بإنشاء قيادة موحدة.

واجهة مدنية للحكم :

تعهد الجيش بالآ يتسلم الحكم واستمر "شوكت شير" رئيساً لأركان حرب الجيش رغم أنه درزى ومن لبنان، لأنه كان يلعب دور مخفف الصدمة فى صراع الاتجاهات المختلفة داخل الجيش.

وحاول "معروف الدواليبى" من حزب الشعب تصفية عدد من الضباط منهم "عبد الحميد السراج" و"طعمة العودة الله" باعتبارهم موالين "الشيشكى" ولكن الضباط تكتلوا وأوقفوا تسريح الضباط تحت ضغط التهديد.

كان عدد ضباط الجيش السورى حتى ذلك الوقت مازال محدوداً يسهل التعرف فيه على اتجاهات الضباط السياسية، ويصعب فيه فى نفس الوقت تغليب اتجاه على آخر، ولذا توافرت حالة توازن اجبارى.

وكان "معروف الدواليبى" قد حاول أيضاً استدراج "شوكت شقير" و"عدنان المالكى" ثم اعتقالهما بوساطة الشرطة ولكن الخبر كان قد تسرب إليهما فاستنفرا لمكتب الثانى والشرطة العسكرية وحاصروا بيت معروف الدواليبى من مسافة بعيدة مع استعداد القطاعات للتحرك .. وعندما

شعر الدواليبي بذلك حول الجلسة معهما إلى عتاب شعر بعده أن دوره في الجيش قد انتهى.

وقد أدى صراع الاتجاهات المختلفة إلى اغتيال العميد "عدنان المالكى" في ٢٣ أبريل ١٩٥٥ وهو الشخصية البارزة المنتمية لحزب البعث الأمر الذي دفع الجيش للسيطرة على الدولة سيطرة كاملة واعتقال حوالي ٤٠٠٠ عضو من أعضاء الحزب القومى السورى .. وقد اعتقل "عصام المحابري" داخل منزل الملحق العسكرى الأمريكى وحكم عليه بالسجن المؤبد، كما اعتقل "فؤاد جديد" شقيق "صلاح جديد" الضابط البعثى العلوى صاحب الكلمة النافذة فيما بعد، واغتال المكتب الثانى السورى شقيقه الآخر "غسان جديد" فى لبنان بعد هربه عقب حادث الاغتيال.

استطاع "شكرى القوتلى" فى أواخر عام ١٩٥٥ أن يعزل "شوكت شقير" ويعيده إلى لبنان معتمداً على عدد من الضباط المستقلين ويعين بدله اللواء "توفيق نظام الدين" .

ورغم الحكم المدنى فإن الجيش السورى كان صاحب نفوذ قوى فى الحياة السياسية .. دفعه أسلوب الإرهاب الذى انتهجه الحزب القومى السورى واغتيال "عدنان المالكى" إلى رد فعل مضاد أعاده إلى حلبة السياسة من جديد بطريقة مستترة غير معلنة وتشكلت فى الجيش مجموعات مختلفة من الضباط لا تضمها جهة واحدة منظمة، وإنما تتربص ببعضها البعض، كان عنصر الترجيح معتمداً على الضباط الوطنيين المستقلين غير المنتمين إلى الأحزاب والهيئات السياسية.

وكان هناك تكالب على المراكز القيادية الحساسة فى الجيش مثل المكتب الثانى الذى تولاه "عبد الحميد السراج"، والشرطة العسكرية «أكرم دبرى» إلى جانب قادة الأسلحة والوحدات.

وكانت الأحزاب السورية فى محاولتها لدعم الحكم المدنى قد الفت دستور "الشيشكلى" وشكلت وزارة ائتلافية برئاسة "صبرى العسلى" فى ١٤ مايو سنة ١٩٥٦، تولى "صلاح البيطار" فيها منصب وزير الخارجية ودخلها تحت شرط حزب البعث فى تكوين اتحاد فيدرالى مع مصر.

وطلب حزب البعث أن يوافق المجلس النيابي على بيان الوزارة الذي جاء فيه (إن حكومتى مصممة على إجراء مفاوضات مع حكومة مصر لإقامة اتحاد فيدرالى بين البلدين) ووافق مجلس النواب على ذلك فعلا. وبينما كانت الحكومة تفكر فى تكوين وفد للمفاوضات حدث العدوان الثلاثى وتحول الموقف إلى مساندة الشعب المصرى تحاشياً لحدوث انقسام نتيجة رفض بعض الدول لفكرة الوحدة. ولعب "عبد الحميد السراج" الذى كان يتولى مسئولية المكتب الثانى (المخابرات) والذى كان قد سبق له مقابلة "جمال عبدالناصر" فى القاهرة عام ١٩٥٥ فى ظل تنسيق العمل فى القيادة المشتركة، لعب دورا بارزا فى نسف أنابيب البترول القادمة من العراق إلى سوريا حتى البحر فى أول نوفمبر ١٩٥٦.

وكان ذلك الموقف تعبيراً عن وحدة إرادة الأمة العربية فى صراعها ضد الإمبريالية .. وكان استجابة لمظاهرات الغضب التى اجتاحت العالم العربى.

وبعد انسحاب القوات المعتدية على مصر ووصول بعض القوات المصرية فى أكتوبر ١٩٥٧ إلى اللاذقية للوقوف فى وجه الحشود التركية زاد ثقل وزن الضباط المستقلين ... واستقبل "جمال عبدالناصر" و"عبد الحكيم عامر" فى القاهرة "عبد الحميد السراج" وبدأت مرحلة تعاون وثيق مع عام ١٩٥٧.

وحدث تمرد فى معسكر قطنة فى مارس عام ١٩٥٧ عندما حاولت قيادة الجيش نقل الضابطى "أمين النافورى" و"رياض الكيلانى" خارج البلاد أو تسريحهم، وذلك لأنهم استهدفوا ضرب حزب البعث .. وكاد يحدث صدام مسلح بين الضباط والوحدات انتهى بنقل "رياض الكيلانى" ملحقا عسكريا بالقاهرة.

وحدث بعد ذلك ، ما يشبه الانقلاب الصامت عندما عزل اللواء "توفيق نظام الدين"، وعين مكانه اللواء "عفيف البزرى" الوثيق الصلة بالشيوعيين، وعين "أمين النافورى" مساعدا له ، و"مصطفى حمدون" رئيسا للشعبة الأولى (إدارة شئون الأفراد والضباط) و"أحمد عبدالكريم" رئيسا للشعبة الثالثة (العمليات)، وبقي "عبد الحميد السراج" رئيسا

للشعبة الثانية (المخابرات) .

وتجمع ضباط البعث من جديد، "مصطفى حمدون" و"أمين الحافظ" و"بشير صادق" وفكروا فى عمل انقلاب كان هدفه - كما يقول "أمين الحافظ" - هو الذهاب للوحدة برأى واحد وتنظيم واحد وهدف واحد .. ولكن انتهى الأمر إلى تشكيل مجموعة قيادية من ضباط الجيش شملت مختلف الاتجاهات السياسية، وأصبح لها كيان شبه تنظيمى يضم فى قيادته حوالى ٢٤ ضابطاً أطلق عليه اسم المجلس الثورى.

كان المد الوطنى والوحدوى خلال عام ١٩٥٧ يزداد وضوحاً يوماً بعد يوم فى صفوف الشعب وفى صفوف الجيش أيضاً.

وكان اتصال القاهرة مع سوريا متعدد القنوات .. "محمود رياض" السفير وهو عسكري سابق كان على اتصال وثيق بالقيادات السياسية المختلفة .. ومجموعة "كمال رفعت" وضباط المخابرات كانت لهم صلات خاصة أيضاً بعدد من السياسيين والضباط وخاصة المنتمين لحزب البعث. واتصال ثالث كان يتم عبر القيادة المشتركة التى كان يمثل مصر فيها الأمير الالى عبدالمحسن أبو النور ... وهو مركز أساساً على ضباط الجيش.

كان الاتجاه السائد فى السياسة العربية فى المنطقة خلال هذه الفترة بعيداً عن إثارة الحساسيات أو العداء مع الماركسية، وخاصة فى سوريا، حيث وصل "خالد بكداش" سكرتير الحزب الشيوعى السورى إلى البرلمان نائباً من نواب دمشق ، كما كانت الوحدة العربية شعاراً يرتفع فى الحياة السياسية ويؤثر فيها.

نحو أول وحدة عربية :

وفى نفس الوقت الذى وصلت فيه القوات المصرية إلى اللاذقية قرر مجلس النواب السورى توجيه الدعوة إلى مجلس الأمة المصرى لزيارة سوريا العربية لتبادل الرأى فى استعجال الزمن لدفع مشروع الاتحاد بين مصر وسوريا.

وقام وفد من أربعين نائباً برئاسة "أنور السادات" وكيل مجلس الأمة

بزيارة دمشق في نوفمبر ١٩٥٧ ... واستقبلهم "أكرم الحوراني" رئيس المجلس السوري وقال لهم إن السوريين يعتبرون هذا اليوم - ١٦ نوفمبر - عيداً قومياً يشبه ذلك اليوم الذي وصل فيه الجيش المصري إلى سوريا.

حضر أعضاء مجلس الأمة المصري جلسة مجلس النواب السوري يوم ١٨ نوفمبر ١٩٥٧ وتناوب أكرم الحوراني وأنور السادات رئاسة جلسة المجلس وأعد قرار بالاتحاد الفيدرالي من لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب السوري ولجنة الشؤون العربية بمجلس الأمة المصري في جلسة سرية قبل عقد الجلسة العلنية للمجلس.

وافق النواب بالإجماع على قرار (يدعو حكومتى مصر وسوريا للدخول فوراً في مباحثات مشتركة بغية استكمال تنفيذ هذا الاتحاد).

ووافق مجلس الأمة المصري على نفس القرار في نفس اليوم .. ثم حضر إلى مصر وفد من مجلس النواب السوري برئاسة "أحسان الجابري" يوم ٣١ ديسمبر ١٩٥٧ كان من أعضائه خالد بكداش، وحضر جلسة مجلس الأمة المصري.

يقول صلاح البيطار إن الوفد رجع إلى دمشق متشائماً لأن جمال عبدالناصر كان متحفظاً من جهة الوحدة، ولا يفكر بالقيام بأية مبادرة .. ورغم أن جمال عبدالناصر كان قد أصدر بياناً يستجيب فيه لموقف مجلس النواب السوري إلا أنه - والحديث لصلاح البيطار - كان يخشى قيام انقلاب في الجيش إذا ما قامت الوحدة، لأن الجيش السوري (مسيس واعتاد على قيام الانقلابات).

قال جمال عبدالناصر لصلاح البيطار (أمضيت خمس سنوات لإبعاد الجيش المصري عن السياسة).

وبدأ أكرم الحوراني وصلاح البيطار اتصالات جديدة مع الضباط السوريين قائلين لهم إن الوحدة قد أصبحت تتوقف عليهم، وحضر إلى سوريا "حافظ اسماعيل" مدير مكتب "عبدالحكيم عامر" في ذلك الوقت واجتمع مع المجلس الثوري في مكتب عفيف البزري بحضور الضباط المصريين "عبدالمحسن أبو النور" و"أحمد زكي عبدالحميد" .. وحصرت

دائرة المناقشات فى تأثير الوحدة على الضباط من ناحية التنقلات والترقيات، وفقد بعض الامتيازات واحتمال الانتقال إلى مناصب مدنية .. ودفعت الحماسة "أمين الحافظ" إلى القول (نعطيك وعد شرف بأن "جمال عبدالناصر" لو أعطانا أمرا بنسف حلب سأنفذ الأمر) .. واعترض "أحمد عبدالكريم" كما قال لى محتجا (... لن أقصف حلب) ومع ذلك كان "أحمد عبدالكريم" و"أمين النافورى" حسب قول "صلاح البيطار"، وهما ليسا من ضباط البعث ، ومن أكثر الضباط نشاطا فى الدعاية للوحدة والتمسك بها، وانتهى الأمر إلى اتخاذ قرار بسفر ٢٢ ضابطا من المجلس الثورى برئاسة "عفيف البزرى" فى زيارة سرية إلى القاهرة دون الاستئذان من رئيس الجمهورية "شكرى القوتلى" أو وزير الدفاع "خالد العظم".

وصل الضباط إلى القاهرة ليلة عيد ميلاد "جمال عبدالناصر" فى ١٥ يناير واجتمعوا به فى منزله حيث كانت باقات الورد تبعث الشذى فى أرجاء المنزل بعد عودته من الأقصر حيث كان مع ضيفه "تيتو" ، وظل "عبدالناصر" على تحفظه قائلاً (الدول سوف تقاوم الوحدة وعلينا أن نعيد تقييم الموقف).

واجتمع مجلس الوزراء السورى برئاسة "شكرى القوتلى" الذى أظهر غضبه لسفر مجموعة من الضباط دون إذنه .. ولكن المناقشات انتهت إلى أن أهداف سفرهم النبيلة تغفر لهم أسلوبهم وخاءلة أن هذه ليست أول مرة يتدخل فيها الضباط بأسلوب عسكري جاسع.

وقرر مجلس الوزراء سفر "صلاح البيطار" إلى القاهرة مفوضا من الحكومة لإجراء مفاوضات بعد أن كان "أمين النافورى" قد عاد إلى دمشق لإبلاغ "شكرى القوتلى" بحضورهم بناء على طلب "جمال عبدالناصر" الذى أراد تحاشي أية حساسيات تنتج عن حركتهم.

يقول "صلاح البيطار" إنه لم يكن هناك دراسة علمية واقعية لموضع الوحدة .. وأنه أثناء المباحثات التى دارت فى قصر الطاهرة وضح اختلاف الآراء بين الضباط الحزبيين السوريين والمستقلين.

كان الشيوعيون والبعثيون يؤيدون فكرة الاتحاد الفيدرالى، بينما

الآخرون يصرون على الوحدة الكاملة.

وفى مواجهة الموقف هدد "عبدالله الريماوى" عضو القيادة القومية لحزب البعث بالاستقالة من الحزب اعتراضا على الاتحاد الفيدرالى وتمسكا بالوحدة.

وتجاوب مع هذا الاتجاه، ضباط الجيش السورى الذين لم يناقشوا فكرة الوحدة ولا أبعادها السياسية من قبل، وإنما اندفعوا إليها اندفاعا عاطفيا محموما، فأصبحوا - على حد تعبير "صلاح البيطار" مفوض الحكومة - مركز قوة حقيقيا يتساعل عن الفرق بين الإسكندرية ودمشق .

واضطر "صلاح البيطار" تحت ضغط هذا التيار إلى التخلي عن رأى حزب البعث الذى أقر الاتحاد الفيدرالى، ووافق على الوحدة الشاملة التى فرضها العسكريون السوريون.

يقول "أكرم دبرى" : إن عقلية الضباط تأثرت بالوحدة تاريخيا منذ نضالهم ضد الإمبراطورية العثمانية .. ومنذ حفظوا فى التعليم الابتدائى هذه الأبيات من الشعر عن ظهر قلب :

بلاد العرب أوطانى من الشام لبغدان
ومن مصر إلى يمن إلى نجد فتطوان

كان المجلس الثورى السورى قد قدم مذكرة بضرورة إتمام الوحدة وعدم تمزيقها .

وجابه "جمال عبدالناصر" موقفا لم يستطع معه الاستمرار فى الرفض أو التردد .. وانتقل موقفه إلى تأييد الوحدة الشاملة وليس الاتحاد الفيدرالى وذلك حتى تتجمع كل خيوط الدولة الجديدة فى يده وتحت قيادته.

وصل "جمال عبدالناصر" إلى هذه النتيجة بعد دراسة وافية للتقارير التى رفعت إليه .

«الفروق كبيرة والواقع مختلف، وقبول الوحدة محفوف بالخطر، والنصيحة هى التأجيل» هكذا كتب "شعراوى جمعة" و"أمين هويدى" وكلا المخابرات العامة فى ذلك الوقت بعد زيارة امتدت شهرا طافا فيها أرجاء

سوريا كلها .

ولكن "عبد اللطيف البغدادي" يقول (اضطربنا للاستجابة تفاديا لنفوذ الشيوعيين المتزايد في سوريا).

كان تردد "جمال عبدالناصر" نابعا من :

- عدم وجود حدود مشتركة.

- اختلاف التجارب السياسية والاقتصادية.

- طبيعة الجيش السوري ورسوخ ظاهرة الانقلابات فيه.

- تهديدات الغرب التي لا تقبل قيام دولة وحدة عربية مناهضة للامبريالية.

وكان قبول "جمال عبدالناصر" نابعا ايضا من:

- التيار الشعبى الشديد المؤيد للوحدة في سوريا.

- إجماع العسكريين السوريين على الوحدة وقبولهم قيادة "جمال عبدالناصر" بلا تردد.

- الخوف من انتشار الشيوعية في سوريا ومصر.

- الطموح إلى ظهور أول تحقيق عملى للقومية العربية ممثلا فى أول دولة للوحدة.

فى حديث مع الصحفى الفرنسى "بنواميشان" عن احتمال قيام اتحاد بين مصر وسوريا قال "جمال عبدالناصر":

- هذا ليس محتملا ... إنه أكيد ..

- متى؟

- ربما خلال ١٩٥٨ وربما بعدها ... التقرير ليس لى

- كيف لا يعود لك ؟

- لأن القضية ليست ضم بلد إلى بلد .. إنها قضية اندماج والأمر لم

يتضح بعد ... سنتنظر رغبة السوريين ... أنا لست فاتحا ... أنا كما
تقولون بالفرنسية «مغنطيس».

كان السوريون قد حضروا فعلا يطلبون الوحدة.

ولكن ...

كان هناك شرطان "لجمال عبدالناصر" ...

الأول : إبعاد الجيش عن السياسة سواء في مصر أو سوريا.

الثاني : تكوين قيادة سياسية واحدة.

ويؤكد "صلاح البيطار" أن "جمال عبدالناصر" في البداية كان موافقاً
على استمرار حزب البعث باعتباره تنظيمًا قائمًا.

ولكن تطورات الأمور انتهت إلى ضرورة إلغاء كافة الأحزاب، والقوى
السياسية، عدا الاتحاد القومي الذي بدأ تشكيله مع الوحدة في سوريا
أيضاً وذلك نتيجة لمعارضة بعض الضباط والسياسيين السوريين.

وخلال وجود الضباط السوريين و"صلاح البيطار" تشكلت لجنة لبحث
شئون الوحدة من "صلاح البيطار" و"علي صبري" و"عفيف البزري"
و"عبدالحميد السراج" و"أكرم ديري" و"أحمد جنيدي" و"عبدالغنى قنوت"
و"محمد فهمي السيد".

عاد الضباط السوريون إلى دمشق، وحضر إلى القاهرة
"شكري القوتلي" رئيس الجمهورية السورية، و"صبري العسلي" رئيس
الوزراء و"أكرم الحوراني" رئيس المجلس النيابي السوري، وعدد من
الوزراء حيث عقدوا عدة اجتماعات في قصر القبة مع "جمال
عبدالناصر" و"عبد اللطيف البغدادي" و"عبدالحكيم عامر" و"زكريا محيي
الدين" وانتهى الأمر إلى توقيع ميثاق في أول فبراير ينص على توحيد
مصر وسوريا في دولة واحدة اسمها الجمهورية العربية المتحدة يتولى
السلطة فيها رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينهم، ويكونون مسئولين أمامه،
كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد، ويكون للجمهورية
علم واحد وجيش وشعب يتساوى أبناؤه في الحقوق والواجبات.

الفصل الثانى

إعلان الوحدة

(تحليل الوضع فى العالم
العربى على أساس الماركسية
اللينينية يؤدى حتما إلى
اعتناق شعار الوحدة
العربية)

خالد بكداش

تقرر أن يلقي "جمال عبدالناصر" "شكرى القوتلى" بيانين أمام مجلس الأمة المصرى ومجلس النواب السورى لشرح أسس الوحدة على أن يتم الاستفتاء عليها خلال ثلاثين يوما ... وقد كتب البيانين "صلاح البيطار" و"فتحى رضوان" و"عفيف البزرى".

ولذا أسرع الملك "سعود" بمحاولة وقف الوحدة قبل إتمامها وهدمها قبل إعلانها والاستفتاء عليها، واتصل الملك "سعود" "بعبد الحميد السراج" يغريه بأى مبلغ يطلبه يمنع الاستفتاء على الوحدة.

ولم يكن هذا هو الاتصال الأول فى محاولة إقامة نظام موال للغرب.

اتصل "يوسف يس" مستشار الملك "سعود" بالرئيس "شكرى القوتلى" يعرض عليه إقامة حلف إسلامى والابتعاد عن الاتحاد السوفىيتى وكان "القوتلى" على علاقة طيبة مع السعوديين وخاصة فى فترة ابتعاده عن رئاسة الجمهورية.

لم يستجب "القوتلى" لذلك فقد كان الأمر أقوى من الرغبة الشخصية، وتيار التحول الوطنى الجارف كان يلتقى مع الدول الاشتراكية فى مسار واحد ... وسوريا كانت قد عقدت - بعد مصر - صفقة من الأسلحة السوفىيتية فى ربيع ١٩٥٦ ووقف الاتحاد السوفىيتى إلى جانبها وقفة حازمة أثناء الحشود التركية على حدودها.

ويعد عرض "يوسف يس" اتصل الملحق العسكرى الأمريكى "بعبد الحميد السراج" وأبلغه أن حكومة الولايات المتحدة قد زهقت من الأحزاب.

وربط السراج هذه الخيوط ببعضها البعض وعندما أبلغ "صلاح البيطار" بذلك نصحه بمقابلة "جمال عبدالناصر" فسافر إلى مصر فى خريف ١٩٥٥.

ومع ذلك لم يصدق "جمال عبدالناصر" فى البداية محاولة الملك "سعود" الأخيرة والتى علم بها عن طريق تقرير حمله رسول خاص من "السراج" وصل إلى القاهرة يوم توقيع "شكرى القوتلى" و"عبدالناصر" على بيان الوحدة.

كان الملك "سعود" قد كتب شيكا "لعبد الحميد السراج" رقم ٨٥٩.٢ مسحوبا على البنك العربي بالرياض بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٥٨ بمبلغ مليون جنيه استرليني.

وطلب "عبد الناصر" من "السراج" صرف المبلغ فعلا فصرفه ووضعه في البنك العربي بدمشق وصرف شيكين آخرين رقم ٨٥٩.٣ بمبلغ ٧٠٠ ألف جنيه استرليني ، ٨٥٩.٤ بمبلغ ٢٠٠ ألف استرليني.

وكانت فضيحة للنظام السعودي المتآمر بالمال ،

محاولة لم تمنع الاستفتاء .. ولم تمنع الوحدة.

تم الاستفتاء يوم الجمعة ٢١ فبراير ١٩٥٨ على الوحدة وعلى رئيس الجمهورية .. وكانت النتيجة الموافقة بنسبة تتجاوز ٩٨٪ على الوحدة .. وعلى انتخاب "جمال عبد الناصر" رئيسا .. وأصبح "شكري القوتلي" المواطن الأول .

وزار "جمال عبد الناصر" سوريا يوم ٢٤ فبراير لأول مرة .. وكان استقباله فيها تعبيراً قويا عن الإرادة الشعبية الجارفة نحو الوحدة.

ولم يكن "خالد بكداش" سكرتير الحزب الشيوعي موجوداً بدمشق عند زيارة "عبد الناصر" لها .. كان قد غادر سوريا بعد جلسة مجلس النواب السوري التي عرض فيها مشروع الوحدة والذي وجد الشيوعيون فيه تناقرا شديداً مع أفكارهم ومعتقداتهم عن الوحدة.

قال لي "خالد بكداش" مجيباً على تساؤل عن موقف الحزب الشيوعي السوري من قضية الوحدة:

- «لقد أبدى حزبنا منذ زمن طويل رأيه بأن شعار الوحدة العربية ليس وليد نشاط أو دعاية حزب من الأحزاب .. بل هو منبثق من الواقع الموضوعي للبلدان العربية، فتحليل الوضع في العالم العربي على أساس الماركسية اللينينية يؤدي حتماً إلى اعتناق شعار الوحدة العربية .. فهو إذن شعار تمليه علينا مبادئنا نفسها .. وكل ادعاء آخر حول موقفنا نحن الشيوعيين من الوحدة العربية هو كلام باطل...» .

ويمكن تلخيص رأي الشيوعيين السوريين في قضية الوحدة بما قاله

لى "خالد بكداش" أيضاً :

- لقد دعونا دائماً إلى أن تؤخذ فى كل مشروع أو سعى إلى الوحدة الظروف الموضوعية فى كل بلد عربى بعين الاعتبار .. ولا نزال عند رأينا فحتى بعد إزالة الإقطاعية والبرجوازية الكبيرة من الحكم تبقى لكل بلد ظروفه الموضوعية وإن تغير محتواها، أو طرأ عليه بعض التعديل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية .. وعلى كل حال يجب التمهيد للوحدة العربية لإقامة علاقات اجتماعية أخوية بين البلدان العربية المتحررة تخلق جوا من الثقة المتبادلة التى يجب ان تتعاضد خلال التعاون السياسى والثقافى والاقتصادى.

إتمام الوحدة بين مصر وسوريا تم فى عجلة شديدة تحت ضغط العسكريين السوريين المدفوعين بالروح الوجدانية والذين تأثر بعضهم بمعتقدات حزب البعث والذين اتفقت آراؤهم مع اختلاف وجهات أنظارهم على أن الوحدة فيها تحقيق لهدف تتطلع إليه الجماهير.

وفى فترة الاتفاق على الوحدة كانت مصر وسوريا تعيشان فى ظل النظام الرأسمالى مع فوارق محدودة.

ولم تكن مصر قد تجاوزت مرحلة الحيرة والبحث عن الطريق الجديد، ولم تكن قد لجأت إلى أية إجراءات تحد من النمو الرأسمالى. كل الإجراءات التى اتخذتها حتى ذلك الوقت كانت تمصير الشركات الإنجليزية والفرنسية والتركية.

كانت الاشتراكية الديمقراطية التعاونية هى شعار المرفوع، وكانت المصالحة الاجتماعية وحشد كل الطبقات فى تنظيم الاتحاد القومى هى الوسيلة السائدة.

ومع ذلك لم توظف البرجوازية المصرية أموالها فى التصنيع لما لمسته من تصميم العسكريين على احتكار السلطة وتوجيهها ووضعها تحت وصايتهم .. وذلك بعد إنشاء وزارة الصناعة ومجلس التخطيط الأعلى والمؤسسة الاقتصادية ولجنة التخطيط القومى.

كان هناك تهيب فرضته طبيعة السلطة حال دون انطلاق البرجوازية المصرية فى التصنيع والاستثمار.

أما في سوريا فإن فرص البرجوازية كانت متاحة ومطلقة إلى أبعد الحدود ... والأحزاب الحاكمة (الشعب والوطنى) لم يكن التغير الاجتماعى وارداً فى برامجها .. وحزب البعث رغم زيادة نفوذه وتولى قاداته بعض المراكز الرئيسية فى الدولة (رئاسة المجلس النيابى ووزارة الخارجية) إلا أنه كان بعيداً عن النفوذ الحقيقى القادر على توجيه السلطة.

تمت الوحدة فى وقت كانت البرجوازية المصرية فيه تميل إلى الانكماش .. بينما البرجوازية السورية لم تعرف بعد أية قيود ..

والنظرة إلى الواقع الاجتماعى فى مصر وسوريا كانت تشير إلى العراقة النسبية للبرجوازية المصرية وقدرتها العالية على التصنيع والتى وصلت مع "طلعت حرب" وبنك مصر إلى مستوى اقتصادى لم تصل إليه البرجوازية السورية.

الإمكانيات المتاحة للبرجوازية المصرية من الأموال والسوق والخبرة كانت أكثر توافراً، ولكن البرجوازية السورية وجدت فى الوحدة فرصة للنشاط فى سوق كبير ... حيث أعطيت تسهيلات كبيرة فى العمل بمصر .. وانتهزت فرصة إلغاء الجمارك وتحديد سعر تشجيعى للعملة «الجنيه المصرى والليرة السورية» وغزت أسواق القاهرة بمنتجاتها وزاحمت بذلك البرجوازية المصرية .. والغريب أن مجموعة من أصحاب المصانع العاملين فى مصر قد توجهوا إلى الدكتور "عبدالمنعم القيسونى" مطالبين بتكافؤ الفرص فى التعامل والحصول على التسهيلات الممنوحة للبرجوازية السورية النشطة.

وتبين للدكتور "عبدالمنعم القيسونى" أن المعارضين والمطالبين بحقوق متساوية هم من العائلات السورية التى بدأت نشاطها الصناعى فى مصر قبل الثورة مثل سماقية والشورىجى وقباني.

وأخذ الدكتور "القيسونى" الموضوع فى استخفاف وقال لهم (أنتم سوريين فى بعض) ولكن الواقع أن الفرصة التى أتاحت لنشاط البرجوازية السورية كانت دافعاً على التسلل إلى مصر بينما لم تتجه البرجوازية المصرية إلى أى نشاط فى سوريا.

ومع ذلك فإن مستوى دخل الفرد فى سوريا كان مرتفعاً عن مستوى

دخله في مصر، وكان مرتب خريج الجامعة في سوريا يصل إلى حوالي ضعف مرتب زميله الخريج في مصر ... ولذلك كانت الفرق الاجتماعية في سوريا أقل حدة وأقل وضوحاً عنها في مصر.

وهموم السلطة الثورية في مصر من ناحية التغيير الاجتماعي كانت تؤثر في حركتها وفي قراراتها ... بينما لم تكن هذه قد استولت على أحد بعد في سوريا .

منهاج الوحدة ترك للدستور الذي فوض "جمال عبدالناصر" لوضعه، وكان البعث يرى في "عبدالناصر" الزعيم الذي نقل الوحدة العربية من الفكرة النظرية إلى الواقع التطبيقي.

ولذلك قبل حزب البعث أن يحل نفسه تنظيمياً في سوريا، وكان هذا أمراً جديداً في تاريخه .. إذ لم تكد تمضي سبع سنوات على دمج وتأسيس الحزب حقق فيها انتصارات واضحة في مجال السياسة الداخلية حتى جابه موقفاً يفرض عليه انتهاء وضعه التنظيمي.

قال لي "أكرم الحوراني" رداً على سؤال عن الأسباب التي دفعت به إلى التضحية بالكيان التنظيمي لحزب البعث، إنه وزملاءه قد قبلوا حل الحزب في سوريا لثقتهم الشديدة بـ "عبدالناصر" واقتناعهم بأن خطوة الوحدة أثمن من أن تنهض أمامها أية عراقيل.

ولم يقبل الحزب الشيوعي السوري مبدأ حل التنظيمات وهو الذي يتحرك سرراً لمواجهة علنية .. وسافر "خالد بكداش" إلى الخارج فور إقرار الوحدة تحاشياً لصدام مباشر مع السلطة الجديدة وتمسكاً بتنظيم الحزب ودوره.

وكان قد سبق له أن سافر في فترة انقلاب "حسني الزعيم".

الوزارة الجديدة للجمهورية العربية المتحدة التي شكلت يوم ٦ مارس ١٩٥٨ ضمت أربعة نواب لرئيس الجمهورية: مصريين هما "عبد اللطيف البغدادي" و "عبدالحكيم عامر" وسوريين هما "أكرم الحوراني" و "صبري العسلي".

بعض الوزارات كانت واحدة للإقليمين (الشمالي والجنوبي) أو سوريا

ومصر كما اعتاد المسئولون وأجهزة الإعلام أن يطلقوا عليهما .. مثل وزارة الداخلية التي تولاهما "زكريا محيي الدين" والخارجية "كمال الدين حسين" والإرشاد القومي "فتحي رضوان" والأوقاف "أحمد حسن الباقوري" والخارجية (دكتور محمود فوزي) والصناعة (عزيز صدقي).

هذا إلى جانب وزارة الحربية التي تولاهما (عبدالحكيم عامر). وجميعهم من المصريين.

بقية الوزارات وزعت على الإقليمين ودخل الوزارة للمرة الأولى أربعة من العسكريين السوريين .. "عبدالحמיד السراج" للداخلية تحت إشراف "زكريا محيي الدين"، و"مصطفى حمدون" للشئون الاجتماعية و"أحمد عبدالكريم" للشئون البلدية والقروية و"أمين النافوري" للمواصلات.

كانت وزارة الوحدة بداية لعهد جديد تغيرت فيه سبع وزارات خلال أربع سنوات بالتحديد منذ خروج "الشيشكلي".

وهكذا منذ الوزارة الأولى للوحدة بدأ العسكريون السوريون الذين كانوا بعيدين عن السلطة التنفيذية وعن مناصب الوزراء حتى ذلك الوقت يدخلون إلى قمة السلطة.

أصبح الموقف في سوريا امتدادا للموقف في مصر .. اختيار العسكريين لممارسة أعمال سياسية وإدارية ليسوا مؤهلين لها .. وما أظن أن ضباط الجيش كانوا أقدر من يتولى مسئولية الشئون الاجتماعية أو الشئون البلدية أو المواصلات أو غيرها .

والضباط الذين دعوا للوحدة وتحمسوا لها من مواقعهم السياسية المختلفة، كانوا أشد حرصا على تحقيقها كهدف وطني أكثر من حرصهم أو تطلعهم إلى المناصب الوزارية.

ولكن أسلوب اختيار الطريق الأسهل والاعتماد الرئيسي على الضباط في تسيير المجتمع هو الذي أدى إلى سلوك هذا السبيل.

وعندما يفرغ المجتمع من التنظيمات السياسية وتلغى الأحزاب .. يصعب تكوين الكادر السياسي القادر على القيادة ويصبح الاعتماد

على العسكريين هو الطريق الأسهل، ومادام بعض العسكريين قد وصل إلى منصب الوزارة فلا بد من إرضاء الآخرين .. وأعد "عبدالحكيم عامر" نشرة عسكرية يرقى فيها الضباط أعضاء المجلس الثوري السوري الذين لم يعينوا وزراء ترقيات استثنائية إلى رتبة عميد مثل ("أكرم ديرى" و"طعمة العودة الله" وأحمد جنىدي" و"جادو عز الدين" و"عبدالغنى قنوت" وغيرهم) ... ولكن الضباط أقنعوا عبدالحكيم عامر بعدم ضرورة ذلك .

وتضمنت النشرة أيضاً تسريح ٩٤ ضابطاً سورياً.

وهكذا سرت عدوى التخلص من الضباط غير الموالين.

والولاء مسألة نسبية تتغير تبعاً للظروف وتتحدد تبعاً للحركة السياسية .. كان حزب البعث - كما يقول "أكرم ديرى" - وراء تحديد أسماء هؤلاء الضباط الذين تقرر تسريحهم ... وكان "مصطفى حمدون" قد أعد كشفاً للتسريحات يتخلص فيه من الضباط غير البعثيين ويقسم الضباط إلى كتل شيوعية وإخوان مسلمين وشوام وحلبيين وعلويين.

كانت قد تشكلت لجنة ضباط للجيش الأول (تعبيراً عن الجيش السوري) من ضباط سوريين ومعهم العميد "عبدالمحسن أبو النور" حيث كان يعمل معاوناً لقائد الجيوش بعد أن كان ملحقاً عسكرياً لمصر فى سوريا.

وحدث صدام بين "عبدالحكيم عامر" و"عفيف البزرى" قائد الجيش الأول السوري عندما اعترض المشير على نشرة تنقلات للضباط بناء على تقرير رفعه "عبدالمحسن أبو النور" وقال فيه: إن النشرة تضع ٢٠ ضابطاً شيوعياً فى أماكن قيادية.

لم يكن الأمر صحيحاً على إطلاقه، فلم يكن هناك ٢٠ ضابطاً شيوعياً فى سوريا ممن يمكن أن يعينوا فى مراكز قيادية كما كتب "محمد حسنين هيكل" فى جريدة الأهرام .. ولكن القضية كانت تتلخص فى رغبة ضباط البعث - وهم منتشرون فى الجيش - فى أهمية التواجد فى المراكز القيادية، وتكمن أيضاً فى رغبة مندوب القيادة المصرية فى أن يكون متواجداً عند كل قرار ذى دور نافذ فى التوجيه.

رفض "عفيف البزرى" أى تغيير فى نشرة التنقلات واحتج على المشير

غاضبا .. لكنه فوجئ في صباح اليوم التالي بخبر تعيينه مستشارا في شئون التخطيط ومكتوبا في الصفحات الأولى .. واستقبله "عبد الناصر" في محاولة لترضيته ولكن الطعنة كانت أقوى من أن تبرأ بكلمات فقد تركت أثرا في تصرفاته دفعته في النهاية إلى الخروج من سوريا والذهاب إلى العراق بعد ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨.

أمكن التغلب - إذن - على قيادة الجيش ذات الميل اليسارية وأصبح البعث، بحكم كونه التنظيم الوحيد المتواجد داخل صفوف الجيش، صاحب "دور فعال في تحريك الأمور."

وكانت ثورة العراق التي انفجرت بعد خمسة شهور من الوحدة وأطاحت نهائيا بالعرش الهاشمي ذات تأثير كبير على الموقف في سوريا ودفعت إلى الحذر من نمو الأفكار الاشتراكية الحقيقية، وخاصة بعد أن لعب الحزب الشيوعي العراقي دورا علنيا في الحياة السياسية العراقية.

وقد تفاقمت هذه الحساسية ونمت خلال تقارير أجهزة الأمن وانتهت إلى اعتقال الشيوعيين السوريين في خريف ١٩٥٨.

ولم يقف تأثير الموقف في العراق عند هذا الحد، ولكنه تجاوزه إلى ما كشفت عنه محاكمات بغداد من أن "صبري العسلي" نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة كان قد تقاضى مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه من حكومة "نوري السعيد".

نشر "صبري العسلي" بيانا قال فيه: إنه قبض المبلغ عام ١٩٥٤ (وفي ظروف مقاومة حكم "أديب الشيشكلي" وتدير الثورة ضده) وتقدم إلى "جمال عبد الناصر" يطلب إعفاءه من منصبه حتى تنتهي اللجنة التي شكلت لدراسة وثائق حلف بغداد من مهمتها.

وتشكلت حكومة جديدة ذات ثلاثة مجالس في ٧ أكتوبر ١٩٥٨ .. حكومة مركزية في القاهرة تضم ٣ نواب لرئيس الجمهورية هم: "عبد اللطيف البغدادي" و"عبد الحكيم عامر" و"أكرم الحوراني" .. وعدد الضباط فيها ١٢ من مجموع أعضائها ٢٤ - ومجلس تنفيذي في سوريا يرأسه "نور الدين كحالة" وهو غير بعثي وتضم ٦ ضباط من مجموع أعضائها ١٤ .. ومجلس تنفيذي في مصر يرأسه الدكتور "نور الدين

طراف" ويضم ٥ ضباط من مجموع أعضائها ١٥.

زاد عدد أعضاء الضباط السوريين فى المناصب الوزارية، وانتهى تواجد الأحزاب السورية القديمة، ولم يقبض البعث على السلطة الحقيقية.

كان حل الحزب قد تم من الوجهة القانونية والتنظيمية فعلا ولكن زمالة الماضى كانت تجمع بين الأعضاء السابقين للحزب مما دفع "عبد الحميد السراج" وزير الداخلية إلى ملاحقتهم، واشتكى "صلاح البيطار" إلى "جمال عبدالناصر" فاستدعى "السراج" من دمشق وعقدوا اجتماعا ثلاثيا لتصفية الخلافات والحساسيات.

ولكن الأمور لم تمض كما تخيل قادة حزب البعث عند إعلان الوحدة.

كان هو الحزب الوحيد المؤهل من وجهة نظره للمشاركة الفعلية فى السلطة، فهو صاحب الانقلاب الذى أطاح "بالشيشكلى"، وهو صاحب الأغلبية فى المجلس الثورى للضباط، وهو الحزب الذى يرفع الوحدة العربية شعارا يتحمس لها ويعمل من أجلها.

وقد نجح خلال شهور الوحدة الأولى فى إزاحة "عفيف البزرى" من قيادة الجيش وتولى بعض المناصب الوزارية.

المناصب الوزارية لم تكن جديدة على أعضاء الحزب .. "فصلاح البيطار" مثلا كان وزيرا للخارجية و"أكرم الحورانى" كان رئيسا لمجلس الشعب.

وجهات نظر .. وخلافات

ولكن أعضاء الحكومة المركزية الذين كان لهم نظراء فى الاقليمين لم تكن لهم سلطة عملية تنفيذية، وقد اشتكى من ذلك "أكرم الحورانى" نائب رئيس الجمهورية ووزير العدل، و"صلاح البيطار" وزير الثقافة والإرشاد، وكانت الوزارة المركزية قد احتلت مبنى فندق (هليوبوليس بالاس) الكبير فى ضاحية مصر الجديدة بعيدا عن مكاتب العمل للوزارات المختلفة.

وفى لقاء مع "جمال عبد الناصر" اقترح "أكرم الحورانى" تشكيل قيادة سياسية للجمهورية العربية المتحدة من ثلاثة سوريين وشرح لها "ميشيل عفلق" و"صلاح البيطار" وهو، وثلاثة مصريين ويختارهم

"جمال عبد الناصر على أن تكون قيادة غير معلنة.

كانت هناك لجنة قد شكلت برئاسة عبد اللطيف البغدادي وعضوية "زكريا محيي الدين" و"أكرم الحوراني" لقيادة سوريا، ولكنها ظلت لا تعمل لأنها كانت بلا سلطات.

استهدف "أكرم الحوراني" من ذلك خلق شعور بالمشاركة الفعالة في مركز السلطة وإتاحة فرصة عودة النبض لتنظيمات حزب البعث ..

ولكن "جمال عبد الناصر" الذي كان ينفرد بالحكم والتوجيه في قمة السلطة رفض هذا التشكيل غير المعلن الذي يفرض نوعا من المشاركة غير المرغوب فيها.

وكان حزب البعث نفسه قد أسهم في إطلاق يد "جمال عبد الناصر" في تشكيل مجلس الأمة بناء على التفويض الممنوح له في المادة ١٣ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في ٥ أبريل ١٩٥٨.

ولم يتم تشكيل المجلس خلال الشهور الأولى للوحدة.

رفض اقتراح القبة السياسية غير المعلنة الذي تقدم به "أكرم الحوراني" بذر بذور الخلاف المستمر بين القيادة ممثلة في "جمال عبد الناصر" وبين حزب البعث .. وتجسدت الخلافات في عدة نقاط رئيسية:

أولا : عضوية الاتحاد القومي.

كانت العضوية مفتوحة للجميع وكان من رأى البعث أن تحرم العضوية على الرجعيين والعملاء.

ثانيا : تعيينات الضباط.

كانت تعيينات الضباط في المراكز القيادية الحساسة محل اعتراض الضباط البعثيين أو ذوي الميول البعثية .. ومثلا عندما صدر قرار بتعيين المقدم "عبد الكريم النحلاوي" في إدارة كاتم أسرار الجيش الأول اعترض على ذلك "مصطفى حمدون" وكان وزير الإصلاح الزراعي ، ولكن عبد المحسن أبو النور قال للمشير عامر أنه ليس حزبيا، ومتدين ..

وكانت هذه هي الصفات التي تعتبر جواز مرور للمراكز القيادية.

ثالثاً: تحويل مجرى نهر الأردن.

اختلفت وجهات نظر "جمال عبد الناصر" وحزب البعث في هذه القضية اختلافاً كبيراً.

كان البعث يرى ضرورة التصدي لإسرائيل ومنعها بقوة السلاح من تحويل مجرى النهر، وخاصة أن الجيش السوري سبق له أن قام بذلك قبل الوحدة عام ١٩٥٢ ومنع إسرائيل فعلاً من عملية التحويل التي تتم على بعد ٦ كيلو مترات فقط من الحدود في المنطقة المجردة من السلاح ..

وكان "جمال عبد الناصر" يخشى أن يتحول الصدام المحدود إلى حرب كبيرة، كان يرى أن قواته المسلحة ليست مهيأة لها.

كان "جمال عبد الناصر" يفرق بين التصدي لإسرائيل إذا حاولت تحويل مجرى النهر، وبالنسبة للمنطقة المجردة من السلاح كان الجيش الأول السوري عنده تعليمات صريحة بأن يقاوم بالقوة كل محاولة لتحويل مجرى نهر الأردن من المنطقة المجردة عند جسر بنات يعقوب.

وهي نفس المنطقة التي أطلق عليها الجيش السوري مدافعه عام ١٩٥٢ الأمر الذي جعل كبير المراقبين يتدخل ومجلس الأمن يقرر وقف أعمال التحويل.

أما إذا حاولت إسرائيل تحويل مجرى النهر من داخل أراضيها فإن الأمر عندئذ يختلف لأنه سوف يكون بعيداً عن المنطقة المجردة وهي حالة لا تنطبق على اتفاقية الهدنة.

وتشكلت لجنة فرعية لبحث الموضوع وتقديم تقرير بذلك .. من "البغدادى" و"الحورانى" و"البيطار" و"على صبرى" و"الشرباصى" و"أحمد عبد الكريم" و"محمود رياض" و"صلاح الطرزى" .. وعقد بعد ذلك اجتماع أخير للرئيس ونواب الرئيس والوزراء .. وارتفعت فيه حرارة الجدل بين "أكرم الحورانى" الذي تحدث عن مشروع "جونستون" ووقوف سوريا ضده حتى رفض نهائياً، وبين "جمال عبد الناصر" الذي أراد أن يفرق بين إطلاق النار على المنطقة المجردة وبين القيام بعمليات محدودة غير محسوبة بدقة، كما طالب "الحورانى" مؤكداً رأيه بأن مجلس الأمن سوف

يتدخل ويمنع التحويل كما حدث فى عام ١٩٥٣ .

قال لى "صلاح البيطار": إن حرارة المناقشات ارتفعت حتى اختلط الحديد وأخذ طابعا إقليميا استفزازيا وخاصة عندما ألح جمال عبدالناصر إلى احتمال ضرب دمشق بالطائرات، وأنبرى أمين النافورى مؤكدا أن دمشق لم تهَبْ أبدا قصف طائرات العدو وأنها مستعدة لتحمل كل التضحيات .. وعندئذ قال "عبد الناصر"، وحسب رواية "صلاح البيطار": (والله يا أخ "عبد الحكيم" إذا كان البحث يجرى على هذا النحو فلتقم قواتك بالهجوم على إسرائيل منذ الغد).

انتهت الجلسة بعد مناقشات عاصفة لم يَضِعْ أثرها من النفوس.

ولا شك أن وقوع هذا الخلاف فى عام ١٩٥٩ وهو العام الذى ساد فيه الخلاف بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الاتحاد السوفيتى ..

أوربين "جمال عبد الناصر" و"خروشوف" شخصا، كان عاملا من العوامل الهامة التى أثرت فى تقدير "جمال عبد الناصر" للموقف .. إذ إنه كان فى وقت كانت فيه علاقاته مع الأصدقاء يشوبها التوتر، وعلاقته من الأعداء لم تتحسن ..

وتجمعت هذه الخلافات لتظهر فى موقف إيجابى اتخذته "مصطفى حمدون" .. الذى كان وزيرا للإصلاح الزراعى، وكانت له وجهة نظر فى أن الملاك لا يجوز لهم تحديد أرضهم المطبق عليها القانون فى أكثر من موقعين وهى بحد أقصى ٤٠٠٠ دونم سورى، ويقول "مصطفى حمدون": إن "جمال عبد الناصر" كان يؤيده فى رأى بينما كان "عامر" و"زكريا محيى الدين" يعارضان رأيه.

وأعطى "مصطفى حمدون" تصريحاً لوكالة أنباء الشرق الأوسط بوجهة نظره .. واعتبر "عامر" ذلك تحدياً له، فسافر إلى القاهرة وغاب أسبوعاً ثم عاد إلى دمشق لينشر فى جريدة الأيام أن لجنة برئاسة "مصطفى حمدون" وعضوية ٣ وزراء سوف تناقش مشاكل الإصلاح الزراعى.

اعتبر ذلك "حمدون" إهانة له، وأصر على تقديم استقالته، فقال له

المشير "عامر": إن الاستقالة تعنى مؤامرة على الوحدة.

كان المشير قد عين نائبا وحيدا لرئيس الجمهورية فى سوريا بصلاحيات الرئيس فى أكتوبر ١٩٥٩.

ولم يستقل "مصطفى حمدون" وحده .. وإنما استقال "عبد الغنى قنوت" أيضا.

واستدعاهما "جمال عبد الناصر" لمقابلته فى القاهرة.

عندما حضر الاثنان لم يكن فى استقبالهما أحد فى مطار القاهرة.

ويقول "مصطفى حمدون": إنهما وقفا أمام ضابط الجوازات فى صف الركاب حتى تنبه لأنهما من الوزراء.

وليس معروفا ما إذا كانت القاهرة قد علمت بموعد حضورهما، وما إذا كان الموقف متعمدا أو غير متعمد ولكن الحساسية كانت قد تأججت فى النفوس.

وفى صباح يوم وصولهما كان "أكرم الحوراني" و"صلاح البيطار" قد أرسلوا أيضا خطابات استقالتيهما "جمال عبد الناصر"، رغم أنهم كانوا معا فى احتفالات الجلاء ببورسعيد، وتناولوا الغداء معا فى القطار أثناء عودتهم .. وكانت مفاجأة "لعبد الناصر".

وجد "أكرم الحوراني" و"صلاح البيطار" أنه يجب اتخاذ موقف التضامن مع الزملاء العسكريين فى الحزب.

ووجد "جمال عبد الناصر" أمامه استقالة جماعية من أربعة وزراء .. ويعد أن كان مصرا على رفض استقالة "حمدون" و"قنوت" .. قرر أن يلتقى بالمستقلين واحدا بعد الآخر .. ويوما بعد يوم.

ودارت فى المقابلات مناقشات عن الأوضاع، أساسا حول الخلافات التى أشرت إليها.

ثم انتهى الأمر بقبول استقالة الوزراء البعثيين الأربعة فى ٢١ ديسمبر ١٩٥٩.

يقول "مصطفى حمدون": إن اللقاء الأخير مع "عبد الناصر" كان

جياشا بالعواطف التى دفعتهم إلى البكاء.

وعاد الوزراء إلى دمشق مواطنين عاديين .. وكان طلبهم الأخير من "عبد الناصر" أن يستدعيهم إليه إذا ما شوهت تقارير أجهزة الأمن صورتهم لديه.

وهكذا انطوت صحيفة البعث فى حياة الجمهورية العربية المتحدة .. وتمزق الحلم الذى راود قادته وجماهيره، فى أداء دور فعال لدعم دولة الوحدة الأولى.

ويقتضى الموقف تفسير العلاقة بين البعث وبين القادة فى مصر.

ليس من شك فى أن البعث كان حزبا جماهيريا، فرض نفسه على الجماهير العربية مع الحرب العالمية الثانية، عندما قدم أفكارا قومية واجتماعية أثارت الانتباه والاهتمام وجذبت طموح الناس إلى حياة أفضل.

وليس من شك أيضا فى أن الحزب كان يمثل تيارا جديدا فى الحياة السياسية العربية يشق طريقه وسط أحزاب رجعية ثم ديكتاتوريات عسكرية فى ظروف كانت بالغة الصعوبة أحيانا.

ولكن حزب البعث كان يتبنى عقيدة كونه الحزب الوحيد المؤهل لقيادة الأمة العربية .. يرفض الأحزاب والأنظمة الحاكمة لأنها رجعية، ويرفض التيارات اليسارية والشيوعية بمنطق أنها ترتوى من نبع غير عربى .. وهو منطق لم تثبت الأيام صحته على مدى التجارب التاريخية.

هذه العقيدة جعلته يحاول فرض نفسه بها على الأمة العربية وحده .. ولكن فكرته لم تنتشر إلا فى المشرق العربى (سوريا والأردن والعراق ولبنان) .. وبقيت قيادته القومية بعيدة عن تمثيل شعب مصر والسودان وشعوب المغرب العربى.

البعث والعسكريون المصريون :

لم يحدث اتصال حقيقى بين البعث وبين الشعب المصرى .. فقد كانت هناك أحزاب وطنية تقود النضال الوطنى مثل حزب الوفد، وأحزاب أخرى تبشر بأفكار اجتماعية تقدمية مثل الحزب الاشتراكى والوطنى الجديد إلى جانب التنظيمات الشيوعية التى استقطبت أنصار التقدم الاجتماعى.

لم تكن فرصة البعث سهلة في الوصول إلى مصر لأن هذه الأحزاب المصرية سبقت تكوين البعث في أواخر الأربعينيات كحزبين أو في أوائل الخمسينيات كحزب موحد.

ويبدو أن تركيز قادة البعث كان قاصرا على المشرق العربي ..

وأن "أكرم الحوراني" زار مصر للمرة الأولى ضمن الوفد البرلماني السوري الذي مهد للوحدة في ديسمبر ١٩٥٧ .. ولم يفكر في الاقتراب سياسيا من العسكريين أو السياسيين المصريين الذين التقى بهم.

أول اتصال "أكرم الحوراني" مع العسكريين المصريين كان في معسكر قطننة عام ١٩٤٨ مع اللواء "صالح حرب" الذي ذهب إلى هناك لدراسة إمكانيات المساهمة في حرب فلسطين.

ويقول "أكرم الحوراني" إن "صالح حرب" قد استلقت نظره بتقشفه ونومه على الأرض مثل العساكر في البرد القارس.

والتقى "أكرم الحوراني" أيضا "بأحمد حسين" زعيم مصر الفتاة في ذلك الوقت ولكنه لم يتناقش معه في فكرة التعاون السياسي، ولذا فقد بقي البعث بعيدا في المشرق العربي لم تجذبه أحداث مصر كما جذبت أحداث العراق مثلا عندما قامت ثورة "رشيد عالي الكيلاني" وانضم إليها عدد من السوريين كان في مقدمتهم "أكرم الحوراني" أيضا والضباط "توفيق شانيلا" و"محمد صفا" الذين سلكوا طريق الصحراء، واستقبلوا في العراق استقبالا طيبا، لأنهم كانوا قادرين على استخدام الأسلحة الفرنسية التي أمدتهم بها حكومة "فيشي" بناء على أوامر من ألمانيا النازية.

وبعد فشل ثورة "رشيد عالي الكيلاني" وعودتهم إلى سوريا اعتقلتهم القوات الفرنسية في دير الزور مع بعض ضباط الجيش العراقي ثم نقلوا إلى حلب حيث أطلق سراحهم بعد انهيار حكومة "فيشي" واقترب البريطانيون.

ومضت حرب فلسطين أيضا دون أن تعقد صلة بين البعث ومصر .. ويقول "أكرم الحوراني": (إن فرصة العمر قد ضاعت لأننا لم نتصل بالضباط المصريين في الجنوب) وذلك لأن السوريين كانوا في الجليل.

الصلة غائبة بين البعث والحركة الشعبية المصرية ..وقد أيد الحزب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ولكنه عارض خطواتها غير الديمقراطية في ضرب الأحزاب الوطنية وقسوتها في محاكمات الإخوان ..وكان الحزب ينظر إليها نظرتة إلى "أديب الشيشكلي" ونظامه وخاصة بعد استقباله والترحيب به في القاهرة. وكان أول لقاء بين ثورة يوليو والبعث بمبادرة مصرية من "جمال عبدالناصر" الذي أرسل كمال "رفعت" و"لطفى واكد" للدول العربية خلال معركته ضد حلف بغداد .. وهناك تم أول لقاء بين قادة البعث ومندوبى قيادة مصر، وكانوا من العسكريين.

بعد زيارة "الخوراني" الأولى لمصر تكررت زياراته وتعددت معارفه ونشطت محاولاته للتأثير فى الحياة السياسية المصرية.

وكان الحزب يكسو تفكيره دائما رداء قومى .. ولذا فإنهم عندما فكروا فى تقديم الاستقالة لم يرغبوا فى أن تكون أقليلية الطابع بل أرادوا لها أن تكون قومية المظهر .. فاتصل "ميشيل عفلق" مع الصاغ "داود عويس" من مكتب المشير "عامر" بمصر (وهو ضابط بدأ صاحب أفكار يسارية من المرشحين لقسم الضباط فى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ثم مضى به التيار وحده) وقال "داود عويس" "لميشيل عفلق" إنه يمكن إقناع "عباس رضوان" و"توفيق عبد الفتاح" بالاستقالة المشتركة..

ولكن هذا كان جموحا وراء السراب .. فإن العسكريين المصريين ما كانوا ليستقيلوا من أجل البعث أولا، وليس من أسلوبهم الاستقالة ثانيا، فقد كان لهم طبيعة الموظفين أكثر من طبيعة الثوريين.

وانتهت المرحلة التى عبر عنها الكاتب "محمد عودة"، بقوله : «إن هناك حزبا يحتاج إلى قائد، وقائدا يحتاج إلى حزب» وكما صدرت نشرات فصل بعض الضباط من الجيش بتهمة الشيوعية، بدأت تظهر نشرات فصل بتهمة الانتماء لحزب البعث.

الضباط المصريون :

العجلة تدور .. والأحزاب مرفوضة .. وسلطة الجيش هى الوحيدة التى تشكل مصدر الخطر.

الاتحاد القومى تنظيم من ورق.

الضباط المصريون يتولون مناصب قيادية فى الجيش السورى ..

اللواء "أنور القاضى" رئيسا لأركان حرب الجيش والعميد "أحمد علوى" كاتم أسرار الجيش، والعميد "أحمد زكى عبد الحميد" مسئولا عن التنظيم والإدارة.

لم يكن تعيين الضباط المصريين فى الجيش السورى خطأ من ناحية المبدأ فهم مؤهلون لذلك عسكريا ولهم زملاء من الجيش السورى درسوا معهم فى كلية أركان الحرب بالقاهرة قبل الوحدة مثل "مصطفى حمدون" و"عبد الغنى قنوت" و"أحمد عبد الكريم" وغيرهم كثيرون.

والمفروض أن تتدرج الوحدة حتى يتم الدمج.

ولكن حركة تنقلات الضباط المصريين أضعفت من ثقة زملائهم السوريين بهم، فبعد أن كان الانتداب إلى سوريا قاصرا على أصحاب الكفاءات، تجاوز ذلك بعد الوحدة إلى الوساطة كمساعدة مادية لظروف الزواج أو عذر مالى مما جعل بعض الضباط من رتبة الملازم ثان ينقلون إلى سوريا.

وكانت هذه التنقلات سواء من سوريا إلى مصر أو من مصر إلى سوريا تكلف الكثير.

قال لى "أحمد كامل" رئيس المخابرات السابق وقائد وحدة مدفعية مضادة للطائرات فى حلب عام ١٩٥٩ : إن الرائد المصرى فى سوريا كان يحصل على ١٥٠٠ ليرة شهريا كبديل سفر والرائد السورى فى مصر يحصل على مرتب ٢٠٠ جنيه شهريا . وبدأ بعض الضباط المصريين يتمركزون فى مراكز القيادة وتطعم وحداتهم بضباط مصريين .. "عبد المحسن أبو النور" مثلاً أصبح نائب قائد الجيش الأول ومطلق الصلاحيات.. وزاد من شعور الجفاء للضباط المصريين وضع علامات خاصة على عربات الضباط المصريين مما جعل حركتهم مرصودة فى المجتمع.

وكذلك فإن أفراد "عبد الحكيم عامر" بالسلطة فى سوريا إلى جانب عمله قائدا عاما للقوات المسلحة ووزيرا للحربية، كان يشكل استمرارا

للأسلوب القديم الذى يزداد الاعتماد فيه على الشخص كلما زاد قربه من الزعيم، وتأكدت ثقة الزعيم فى ولائه.

تتعدد مناصب الشخص بما يفوق طاقته ويتجاوز حدود قدراته دون النظر إلى انعكاس ذلك على المصلحة العامة.

طلب "أحمد كامل" مقابلة المشير "عامر" فى نوفمبر ١٩٥٩ وشرح الأخطاء التى تشكل فى مجموعها خطرا يهدد الوحدة .. واستمع المشير إليه ثم قال له (يبدو أن أعصابك مرهقة) وأصدر قرارا بتعيينه ملحقا عسكريا فى باكستان.

و"عبد الحكيم عامر" بحكم طيبة شخصيته والتجارب التى مر بها أثبتت أنه لم يكن عسكريا من الطراز القادر على إحداث تغيير ثورى فى صفوف الجيش، أحاط نفسه بعدد من الضباط الذين استمروا السلطة والفساد وانتهزوا طيبته فولغوا فى الأموال العامة بلا حساب، وانجرفوا نتيجة ذلك إلى جانب بعيد عن الحس الشعبى الصحيح، وقريب من الحياة الناعمة اللاهية التى يسهل توافرها فى سوريا.

كان أفراد "عامر" بالسلطة امتدادا لأسلوب تعيينه مشرفا على اللجنة الاقتصادية والسد العالى والطرق الصوفية كما حدث يوم ١٨ مارس ١٩٥٥، وامتدادا أيضا لتولى "كمال الدين حسين" فى نفس الفترة مسئولية تسعة مناصب فى وقت واحد.

الاعتماد على العسكريين هو الطريق الأسهل .. وتركيز المناصب فى شخص واحد أسلوب لم يتغير.

القضية لم تكن فى تواجد الضباط المصريين فى الجيش السورى وإنما كانت فى نوعية هؤلاء الضباط الذين كانت تدفعهم الظروف المحيطة دفعا إلى الفساد والانحلال.

ليس هذا موقفا أخلاقيا .. لأنه كانت له انعكاسات سياسية سهلت لبعض الضباط من ذوى الميول الرجعية والمحافظة فرصة التسرب للمراكز القيادية الحساسة تحت شعار بعدهم عن التنظيمات السياسية وأن بعضهم متدينون كما سبق أن قال "عبد المحسن أبو النور" للمشير "عامر".

مطاردة البعث :

والعلاقة بين القيادة فى مصر وبين البعث لم تنته فى سلام.. تبادل الاتهامات مستمر.

أصبحت العناصر البعثية مطاردة ، تماما كما هو الحال مع العناصر الشيوعية التى مازالت خلف قضبان السجون والمعتقلات منذ خريف ١٩٥٨.

"عبد الحميد السراج" وزير داخلية الإقليم السورى ينفرد بسلطة تكاد تكون مطلقة فى أعمال الأمن .. ويرتكب بعض رجاله جرائم بشعة منكرة .. أشدها هولا وإثما قتل المناضل الشيوعى اللبنانى "فرج الله الحلوى" وإذابة جثته فى الحامض بعد إخراجها من القبر؛ حتى لا تترك عليه أو على رجاله أثرا أو دليلا.

الاعتقالات تلحق بعض البعثيين .. والموقف الذى اتخذوه فى عدااء الحزب الشيوعى ارتد عليهم.

لم يدركوا فى هذه المرحلة طبيعة الحلفاء والأعداء .. ولم يعتقدوا أن تغيير المجتمع يحتاج إلى جبهة تحالف من كل قوى وتنظيمات التقدم التى تمثل البرجوازية الصغيرة والفلاحين والطبقة العاملة ...

وإذا كان "عبد الكريم النحلاوى" قد وصل إلى مركز قيادة الجيش فى مكتب المشير "عامر" .. فإن "مأمون الكزبرى" رئيس مجلس النواب فى عهد "الشيشكلى" ورئيس الجمهورية لمدة ٢٤ ساعة بعد هرب "الشيشكلى" قد أصبح أمينا عاما للاتحاد القومى فى مدينة دمشق.

"عبد الحميد السراج" وزير الداخلية كان رجلا وطنيا بلا نظرة اجتماعية تستهدف تغيير المجتمع إلى أفضل .. وكان قادرا على الاستماع إلى دبيب النمل كما كان الناس يقولون فى سوريا ..

ولكنه لم يستشعر الخطر فى الرجعية التى لعبت دور النفاق والمداينة والتريص.

وتفجرت الحكومة بعد خروج البعثيين بالاستقالة .. تولى "نورالدين كحالة" رئاسة المجلس التنفيذى فى سوريا، ودخل آخر من

الضباط السوريين فى مناصب الوزراء (أحمد جنىدى للإصلاح الزراعى وأكرم دىرى للإقتصاد والعمل وجادو عز الدين وزير دولة وجمال الصوفى وزيرا للتموين).

القوات المسلحة مازالت مصدرا رئيسيا لتوريد الوزراء.

وبعد خروج البعث، صدر قرار بتشكيل مجلس الأمة من ٤٠٠ عضو مصرى، ٢٠٠ عضو سورى، وانتخب "أنور السادات" رئيسًا له و"محمد فؤاد جلال" وكيلا مصرىا، وراتب "الحسامى" وكيلا سورىا ..

وعقدت الجلسة الأولى للمجلس عام ١٩٦٠.

الانتماء للأحزاب غير موجود فى المجلس .. النواب جميعا أعضاء فى الاتحاد القومى الذى تتسع ساحته لكل الاتجاهات.

الشيوعيون والبعثيون لم يعد لهم صوت فى مؤسسات الدولة الرسمية .. والمدافعون عن الوحدة والحرية والاشتراكية لجأوا إلى الاتصالات السرية.

الحزب الشيوعى ظل محتفظا بقواعده السرية وأسلوب عمله الذى اعتاد عليه فى ظل فترات الضغط.

حزب "البعث" لم يشكل رسميا من جديد .. ولكن لم تتوقف الاتصالات. "عبد الحميد السراج" الذى كان ياورا "لحسنى الزعيم" ومقربا من الشيشكى يقبض على الدولة بيد من حديد .. وعدد المعتقلين يزيد.

العسكريون أيضا يسيطرون على الاتحاد القومى، ولجنته العليا فى سوريا كانت تضم "عبد الحميد السراج" و"أكرم دىرى".

وخلت الحياة السياسية فى هذه الفترة من أى تنظيم سياسى قادر على ملء الفراغ .. لكن قدرة "جمال عبد الناصر" على التأثير فى الجماهير ظلت قائمة .. عن طريق كلماته المباشرة، عندما زار سوريا يوم ١٤ فبراير ١٩٦٠ بعد إقصاء البعث خطب ٢٣ خطبة فى ٢٣ يوما قضائها هناك بمعدل خطبة فى اليوم فى اللاذقية والحسكة والقامشلى ودير الزور وحلب وحمص ودمشق وقطنة والشيخ مسكين.

كان "جمال عبد الناصر" يعرض وجهات نظره على الجماهير مباشرة ويعتمد على تأثير أجهزة الإعلام أكثر مما يعتمد على تنظيم الأحزاب ... ولذا كانت صلته بالجماهير لاسلكية وليست سلوكية. الجماهير تنفض بعد الخطب .. ولا أحد يتابع الاتصال بها في مثابة وإخلاص.

القوانين الاشتراكية :

واقترب "جمال عبد الناصر" بعد ذلك من الفترة التي شعر فيها بحصار البرجوازية التي لم تكف بالاستقرار الذي هبأه لها الحكم العسكري وإنما أرادت المشاركة في السلطة ووقف تدخل الدولة.

واستقر رأى "جمال عبد الناصر" على إصدار القوانين الاشتراكية كما أطلق عليها.

كان الاشتراكيون الحقيقيون مطاردين وفي السجون والمعتقلات ولكنه استدعى "أكرم ديري" باعتباره وزيرا للاقتصاد وناقش معه تأمين الشركة الخماسية التي يبلغ رأس مالها ٢٠ مليون جنيه وأخذت من البنك المركزي ١٨ مليون جنيه وتسيطر على خمس الاقتصاد السوري.

كانت مفاجأة "أكرم ديري".

الاشتراكية لم تكن مطروحة في فترة الوحدة بطريقة عملية، كان الحديث لا يتجاوز حدود العدالة الاجتماعية .. أما شعار الاشتراكية الديمقراطية التعاونية فلم يكن له صدى مؤثر في سوريا، وعندما لمس "جمال عبد الناصر" أن هناك تساؤلات من الوزراء السوريين، طلب إلى العسكريين منهم الاجتماع معه ومع المشير "عبد الحكيم عامر"، وفي هذه الجلسة دارت المناقشات حرة.

اعترض "عبد الحميد السراج" على فكرة التأمين أصلا وتسائل البعض عما إذا كانت الظروف الراهنة هي أنسب الظروف لزيادة معسكر المعارضين.

وتسائل آخرون عن السبب في تحديد الحد الأقصى من الدخل صناعيا بمبلغ مليون ليرة سنويا بينما لم يحدد من ناحية الزراعة، وقال "جمال عبد الناصر" (أنا كان عندي ١٠ - ١٢ مليونير أصبحوا

حوالى ٣٠٠ - ٤٠٠ والبرجوازية فى مصر اتسعت قاعدتها ولا بد من ضربها).

وعقدت فى فندق شبرد بالقاهرة جلسة امتدت ست ساعات بين الوزراء السوريين واستقروا فيها على تعديلات فيما يتعلق بقوانين التأمين صدرت بها دون تغيير.

ومع ذلك حدثت بعض المفارقات .. فقد أعاد البنك المركزى مبلغ ٤ ملايين ليرة للبنك الصناعى بعد تأميمه حيث ثبت أنها أموال المواطنين التى كانت تستثمر بـ ٤ فى المائة.

ولم تستقبل البرجوازية السورية قرارات يوليو بالتفوق والانكماش كما حدث فى مصر .. فإنها لم تتعرض لضربات الحكم العسكرى كما حدث فى ثورة يوليو .. ولم تفتح المعتقلات والسجون لرجال الأحزاب القديمة وإنما فتحت لليسار من الشيوعيين ثم البعثيين.

كانت البرجوازية السورية أكثر نشاطا وتشعبا فى حياة المجتمع، وكان الاعتماد على التجار مصدرا رئيسيا من مصادر الرزق .. ونسبة التجارة تفوق نظائرها فى مصر.

وخلال فترة الوحدة لم يصل إلى سوريا تجار مصريون ولم تستثمر فيها أموال مصرية خاصة .. وعلى العكس من ذلك حدث تماما فى مصر .. فقد هاجرت رموس أموال سورية كثيرة لتستثمر فى مصر حيث السوق الاستهلاكية متوافرة، وفتحت محلات تجارية كثيرة وأنشئت شركات ومصانع خاصة.

عندما حاول بعض المصريين الفقراء بيع بعض المنتجات المصرية على الأرصفة فى دمشق ثار التجار هناك وأبلغوا المشير "عامر" الذى قرر ترحيلهم لمصر، فاعتقلوا ووضعوا فى السجن حتى تم ترحيلهم على طائرات حربية.

قانون ١١٧ للتأمين لم يؤمم فى سوريا سوى ٣ شركات : الخماسية، وشركة الأخشاب الاسمية، وشركة الحرير فى حلب، وكان الفارق كبيرا جدا بين عدد الشركات التى أممت فى مصر، وعدد الشركات التى أممت

فى سوريا، ومع ذلك كان التيار المضاد للتأميم قويا فى سوريا، وكانت مشاكل أخرى كثيرة قد بدأت تظهر فى طريق الوحدة.

بوادى ذلك ظهرت خلال رحلة "عبد الناصر" إلى سوريا فى عيد الوحدة الثالث ٢١ فبراير ١٩٦١، خطب فى اللاذقية وهاجم الذين يعترضون على قرارات كانت قد صدرت بحظر خروج النقد من سوريا، وحظر الاستيراد إلا بشروط.

كان التيار المضاد لهذه القرارات قويا وواضحا، فمعظم نشاط الحياة السورية يعتمد على التجار .. وحظر خروج النقد يتيح الفرصة للتهريب، وقال "جمال عبد الناصر" فى خطبته إنه يستهدف مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات، وأنه لن يتوقف عن تنفيذ ذلك (أما المضاربون والمهربون فلا دعوة لنا بهم) وكان ذلك بعدا عن الواقع، فقد زادت المقاومة لهذه العملية .. وكانت قصة مدير الجمرك السورى الذى تحداه تاجر لبنانى فى أن يشتري منه ثلاجة فى الصباح ليجدها فى منزله بدمشق بعد الظهر بلا قيد ولا جمرك قصة حقيقية ومتداولة .. كما كان تصرف بعض الضباط يؤدى إلى الإساءة إلى العسكريين بتهريب بعض المواد والأجهزة فى طائرة المشير الشخصية مسألة معروفة يتندر بها الجميع فى سهراتهم الخاصة.

الحدود بين سوريا ولبنان تجعل تنفيذ هذه القوانين عملية بالغة الصعوبة وخاصة فى ظروف تتطاحن فيها أجهزة الأمن، واعتاد بعض العسكريين فى قمة القيادة على الحياة الناعمة البعيدة عن القيم، وخلال هذه الرحلة التى خطب فيها "جمال عبد الناصر" ١٠ مرات فى ١٢ يوما، هاجم "أنور السادات" فى اللاذقية الذين أسماهم باسم أعداء الوحدة، وناشد "جمال عبد الناصر" بالقضاء عليهم قائلا (اسحقهم يا جمال).

الفصل الثالث

ماسألة الانفصال

(إننى لا أسمح لك أن
توجه خطابا إلى، وفيما
يتعلق بى فإنى أعتبرك
متمردا وخائنا، ولا يمكن أن
تكون لنا أية علاقة إلا مع
الحكومة الشرعية
للجمهورية العربية المتحدة)

أحمد سيكوتورى
زعيم غينيا

ردا على خطاب لأمسون
الكزبرى يطلب فيه الاعتراف
بالوضع فى سوريا بعد
الانفصال

الموقف فى سوريا ينبئ بحدث ما .. التناقضات تزيد فى كل اتجاه بين النظام الحاكم والتنظيمات المعارضة من بعثيين وشيوعيين فتحت لهم المعتقلات، بين السلطة القائمة والبرجوازية التى زحفت عليها التأميمات .. بين المشير "عامر" و"عبد الحميد السراج" والاثنان نواب لرئيس الجمهورية .. بين العسكريين المصريين والعسكريين السوريين.

كانت هناك علامات تشير إلى أن خطرا حقيقيا يهدد تجربة الوحدة، ولكن الإجراءات التى اتخذت لم تكن كافية لإزالة التناقضات .. ولم تتوافر القدرة على وضع حلول جذرية للمشاكل.

كانت الصورة معروفة عند "جمال عبد الناصر".

قال لى "أمين شاكر" إنه كان فى زيارة لسوريا بصفته رئيسا لجمعية الأمن القومى ... وهناك سمع من الدكتور "نور الدين حاطوم" عن تصرفات بعض الضباط فأبلغ ذلك للمشير "عامر" - الموجود فى دمشق - ، فهاج عليه وهدده بالضرب، وأخرجه من مكتبه ... فاستدعاه "جمال عبد الناصر" وسمع منه ما قاله للمشير ... وكان الصمت هو التعليق الوحيد.

"حسين عرفة" مدير المباحث الجنائية العسكرية قال لى إنه التقى بأحد الضباط البعثيين فى القاهرة الذى نبه لاحتمال حدوث انقلاب فى سوريا .. وأسرع "حسين عرفة" فاتصل لاسلكيا "بعلى شفيق" فى دمشق، الذى أخذ الموضوع باستخفاف منكرة قدرة أحد على الحركة، ومنهيا حديثه بسؤال "حسين عرفة" عما إذا كان يطلب شيئا من دمشق!

كل شيء كان متوافرا عند على شفيق ... وكان معروفا أن عربات رسمية تنقل كل شيء مطلوب وغير مطلوب من بيروت ... وأن الطائرات الحربية غالبا ما كانت تحمل شحنات خاصة من الثلجات والسخانات وغيرها.

وكانت المخابرات العامة توضح الصورة أيضا .. وفى هذه الفترة قدم "أمين هويدى" أحد نواب مدير المخابرات الثلاثة (طلعت خيرى وشعراوى جمعة وأمين هويدى) استقالته وبقي فى منزله ٦ أشهر بلاعمل

أو ارتباط بالإدارة.

ومكتب الاتصال المصري في دمشق استشعر الخطر قبل وقوعه ،
واتصل بهم ضابط سوري مجهول عن طريق مفتش وحدوى في وزارة
الداخلية السورية، وأبلغهم أن هناك خطة مدبرة للانقلاب بتحريك القوات
من معسكر قطننة، واعتقال المشير كرهينة لفرض إرادتهم وتنفيذ
أغراضهم.

حمل العقيد "محمود الحمزاوى" ومعه الرائد "أحمد رشدى" من
المباحث العامة التقرير إلى استراحة المشير حوالى منتصف الليل ...
وقابلهما "أحمد علوى" ... و"على شفيق"، وهما ضابطان من قيادة المشير
وأظهرا استخفافا بما ورد فى التقرير من معلومات ... وكانت كل رغبتهما
كامنة فى معرفة اسم المصدر الذى رفض "الحمزاوى" أن يفصح عنه.

ودخل التقرير إلى المشير، وعاد وعليه تأشيرة تقول « من هو
المصدر؟ »!

المعلومات تتجمع بأن شيئا ما فى الأفق.

ولكن القدرة على مقاومة العاصفة كانت محدودة.

التناقضات الثانوية بين الأشخاص طغت على التناقض الرئيسى بين
الوحدة وأعدائها.

وكان جمال عبد الناصر قد استشعر الخطر... وجمع الوزراء
السوريين العسكريين فى استراحته بالإسكندرية حيث صارحهم قائلا:
إنه لا يستطيع أن يترك الأحوال فى الإقليم السورى تمضى على ما هى
عليه.

وقال لهم فى هذه الجلسة صراحة: إن تناقضات دعاة الوحدة
وخلافاتهم تسبب له المتاعب أكثر مما يسببه له أعداء الوحدة.

وأعلن أيضا أنه سيعيد تشكيل أجهزة الحكم ؛ ليكون له الإشراف
الكامل على ما يحدث فى سوريا.

ودخل شكل الحكم تجرية جديدة يوم ٦ أغسطس ١٩٦١، أصبح هناك ٧ نواب لرئيس الجمهورية... "عبد اللطيف البغدادي" للتخطيط و"عبد الحكيم عامر" للحربية، و"نور الدين كحالة" للإنتاج، و"زكريا محيي الدين" للمؤسسات العامة، و"حسين الشافعي" للمؤسسات العامة أيضا، و"كمال الدين حسين" للإدارة المحلية، و"عبد الحميد السراج" للداخلية . وشكلت وزارة واحدة مقرها القاهرة حيث يستقر الوزراء جميعا.

نواب الرئيس جميعا من العسكريين عدا "نور الدين كحالة".

"عبد الحكيم عامر" استمر نائبا لرئيس الجمهورية مسنولا عن سوريا. و"عبد الحميد السراج" غادر مكتبه في دمشق لأول مرة منذ الوحدة.

ولم يحقق هذا التغيير أثره المطلوب... بل بدأت تلاحقه تناقضات جديدة... فقد كان الوزراء السوريون عموما والعسكريون خصوصا ضد هذا النوع من الحكم المركزي.

كانت تجارب تُنفذ لمجابهة مواقف شخصية ... دون دراسة موضوعية... وكان ذلك نابعا من الاعتماد على عناصر من العسكريين دون الاهتمام بتكوين جهاز دولة وجهاز سياسى سليم.

السحب تتكاثر والجويبدو شديد العتامة... وأخطاء التجربة تكاد تعصف بها... وأعداء الوحدة يجسمون التناقضات ويبذرون الخلافات.

اثاروا الشكوك حول الضباط المصريين فى سوريا الذين بلغ عددهم حوالى ٨٥٠ ضابطا... وصوروا ذلك كأنه نوع من الاحتلال... كما اثاروا الشكوك فى نفس الوقت من وجود عدد من الضباط السوريين فى مصر وقد تجاوز عددهم ٢٠٠ ضابط وصوروا الأمر كأنه إبعاد لهم.

والحقيقة أن الجيش السورى كان يحتاج لعدد من الضباط المصريين بعد التسريحات التى تمت فيه... وأن بعض الضباط السوريين فى مصر كانوا يؤدون دورا مهما فى قيادة القوات المسلحة.

ولكن تصرفات بعض الضباط فى المراكز القيادية هى التى أساءت

إلى وضع الضباط عامة، ومنهم من أمضى وقته كله فى الجبهة أمام إسرائيل ومنهم من أدى دورا بارزا فى التدريب.

لعبة العسكريين لم تتوقف طوال عهد الوحدة... كل العناصر التى برز خطرها، أو ظهر انتمائها لتنظيمات سياسية، أو اتضحت اتجاهاتها الفكرية، سرحت من القوات المسلحة أو أبعدت عنها إلى مناصب مدنية... تماما كما حدث فى الجيش المصرى خلال السنوات الأولى لثورة يوليو حيث تجاوز عدد الخارجين من الجيش ١٠٠٠ ضابط.

ولم يعد خافيا على أحد أن هناك حساسيات تنمو وتزيد بين الضباط السوريين والقيادات التى يسيطر عليها مصريون.

وقد أسرعت التناقضات فى الظهور والتجسم بعد صدور القرارات الاشتراكية، وأثارت الرجعية حولها اتهامات بالتسرع.

ووصل الأمر ذروته بعد نقل الوزارة إلى القاهرة، وتصادم "عبد الحميد السراج" مع المشير "عامر".

كانت أجهزة الأمن التابعة للداخلية قد خلقت -خلال سنوات الوحدة -جوا من الإرهاب الشديد... وجه أساسا إلى العناصر الشيوعية ثم البعثية... وأخيرا بدأت تتحرك عناصر من التجار ضد القرارات الاشتراكية، كما روى لى "أكرم دبرى" وزير الاقتصاد والخزانة فى آخر وزارات الوحدة... وينطبق هذا على موقف "السراج" من قوانين التأمين قبل صدورها.

وكان انتقال "عبد الحميد السراج" من دمشق إلى القاهرة ضربة شديدة موجهة إلى نفوذه وسلطته... وتحركت بعض العناصر البوليسية السورية، تقاوم هذا النقل عن طريق إثارة التجار وبعض العناصر السياسية.

وطلب جمال عبدالناصر من "عبد الحميد السراج" أن ينقل معه هذه العناصر إلى القاهرة، ولكنهم تلكأوا فى تنفيذ القرار..

وأدرك "جمال عبدالناصر" أن قنبلة الخطر التى تهدد الوحدة هى الثورة ضد الإرهاب... فطلب من المشير "عامر" أن يحسم هذه المشكلة،

وخاصة أنه قد بدأت في مصر بعض الإفراجات عن عدد من الشيوعيين والإخوان المسلمين.

وأصدر المشير عامر قرارا في ١٨ سبتمبر ١٩٦١ نص على « توقيف اعتقال أى شخص إلا بمذكرة من النيابة العامة، أى أنه لا يجوز لأى سلطة من سلطات الأمن توقيف أى مواطن إلا إذا كان هذا التوقيف عن طريق السلطة القضائية، أى النيابة العامة ».

وفى نفس الوقت أصدر المشير عامر قرارا بتعيين وزير جديد للأمن بدلا من العقيد "مروان السباعي" الذي كان "السراج" قد عينه. ومنحه سلطات كبيرة تصل إلى حد الاعتقال لدواعي الأمن.

ولم يجد "عبد الحميد السراج" أمامه من سبيل إلا الاستقالة التي قبلت يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦١ بعد محاولات متكررة من "جمال عبدالناصر" لإقناعه بالتراجع عنها. وعين بدلا منه في الداخلية "عباس رضوان".

كان "عبد الحميد السراج" يريد أن ينفرد وحده بالإشراف على الأمن في سوريا، لا يشترك في ذلك أحد معه من مصر... سبق له أن طلب إبعاد العميد "محمد سيف اليزل خليفة"، الذي كان يعمل مديرا لمكتب الاتصال المصري في دمشق ومعهم خمسة ضباط شرطة مصريين... ولكن "جمال عبدالناصر" رفض ذلك هو و"زكريا محيي الدين" حتى لا تكون هذه سابقة له يفرض من خلالها رايه.

واستخدم السراج أسلوبا جديدا هو مراقبة تحركات واتصالات "سيف اليزل" حتى حدثت بينهما مشادة انتهت بسفر "سيف اليزل" للقاهرة وطلبه عدم العودة إلى سوريا... وافق "زكريا" على ذلك وأرسل بدلا منه العقيد "الحمزاوي" في يوليو ١٩٥٩.

ورغم أن العلاقات بين "السراج" و"الحمزاوي" لم تكن طيبة، وأن السراج قد صارحه بأنه لا يرغب في تعدد أجهزة الأمن ولا في وجود مصريين بشرطة سوريا ولو على هيئة مكتب اتصال... إلا أن مكتب الاتصال المصري نفسه أعد تقريرا عاجلا خلاصته أن "السراج" هو

الوحيد القادر على السير بسوريا وأنه يجب عودته وعدم قبوله استقالته ضمانا لعدم حدوث انقلاب.

وكانت أجهزة الاتحاد القومي تابعة تماما لسيطرة "السراج" ، وقد استخدمها لإحراج المشير "عامر" قبل سفره للقاهرة بإعداد مظاهرة من العربات، يركبها المسئولون في الاتحاد القومي ومعهم وكيل الداخلية اللواء "محمد الحجاج" لتقديم طلبات للمشير "عامر".

التناطح بين المشير و"السراج" كان قد وصل إلى نقطة اللاعودة.... والخلافات بينهما عبرت عن وجود موقفين متعارضين، يصعب الجمع بينهما.

أصبح الموقف مهيا تماما لحركة مضادة للوحدة متخفية تحت شعار ضرب النفوذ المصري في سوريا. في وقت كانت الأخطاء فيه قد فرضت على المسئولين أن يتخذوا خطوات العلاج.

مأساة الانفصال :

واعتبر "عبدالكريم النحلاوي" أن عودة "السراج" من القاهرة بعد استقالته تمثل ذلة سوريا أمام مصر، وأن الوحدة لم تعد شركة تضامنية وإنما أصبحت تحكما. وذلك حسب رواية "الأكرم ديري" بعد الانفصال بستة أشهر... هذا بينما يؤكد "مصطفى حمدون" أن هناك علاقة وثيقة كانت تربط بين "عبد الحميد السراج" وكل من : "عبدالكريم النحلاوي" و"مأمون الكزبري".

وبدأ الانقلاب بفكرة ملحة على بعض الضباط السوريين... وتحول إلى حدث متوقع عند الجماهير.

وتجمع بعض الضباط ... "عبدالكريم النحلاوي" مدير مكتب المشير "عامر" وموضع ثقته... "حيدر الكزبري" الشاويش السابق في الجيش الفرنسي والذي ترقى ضابطا من غير طريق الكلية الحربية و"عبد الغني الدهمان" و"موفق عصاصة" من القوات الجوية.

ووصلت أنباء إلى المشير "عامر" عن احتمال حدوث انقلاب... ولكنه لم

يصارح بذلك الوزراء السوريين ، وإنما حصر مناقشة الأمر في دائرة محدودة من ضباط القيادة... وطلب من "أكرم ديري" الذي كان موجودا في دمشق لحضور مؤتمر النقد الدولي بعد مناقشة صريحة عن اضطراب الموقف في سوريا... طلب منه الاتصال بنقابات العمال، بعد أن كان التوتر قد وصل إلى صفوها على اعتبار أن استقالة السراج كانت تعبيراً عن خلاف عميق بين مصر وسوريا..

امضى "أكرم ديري" مع قيادات العمال أربع ساعات حتى الثانية بعد منتصف الليل، يوضح لهم أن الخلاف محصور بين السراج وعامر، وأن الأخير قد بدأ يتخذ خطوات لحماية أمن المواطن ومحاولة إصلاح الأخطاء السابقة.

كان عامر يحاول كسب الرأي العام... ولكن الوقت كان متأخراً... والمديرون للانقلاب انتهزوا فرصة الخلاف، وقرروا توجيه ضربتهم.

قوات البادية التي يقودها "حيدر الكزبري" توجهت ليلة ٢٨/٢٧ سبتمبر ١٩٦١ إلى القيادة تسأل عن المشير عامر، وقال لهم الحارس إنه في بيته، فاتجهوا إلى هناك، وانطلقت القذائف، تدمر المنزل وتوقظ دمشق، وتقتل الحراس.

ولكن المشير وقتها كان في القيادة العامة في قاعة الأركان مع بعض الضباط السوريين... وحول القيادة القوات المتمردة.

كان موجودا مع المشير "جاسم علوان" بينما كانت قواته قد تحركت من قطنة بعد مغادرته لها في الثانية بعد منتصف الليل، وهذا دليل على أن خطة الانقلاب كانت مدبرة من وقت وفي خفية عن القيادات المتمسكة بالوحدة.

طلب عامر من "أكرم ديري" الذي كان قد حضر للقيادة بعد اجتماعاته مع العمال أن يقابلوا الضباط المتمردين... وذهب "أكرم ديري" و"جاسم علوان" وأحمد زكي عبد الحميد فوجدوا "عبد الكريم النحلاوي" عند ناصية الشارع المقابل لمبنى الأركان.

ودارت مناقشة عنيفة كان محورها هو رأى أكرم دبرى فى أنه ليس من حق هؤلاء الضباط فصرم الوحدة بالدبابات... ورد المتمردون بأنهم ضد ضغط وتسلط الضباط المصريين.

واستمرت المناقشة نصف ساعة فى الشارع، والمشير عامر ينتظر فى مكتبه، لا يتوقف عن التدخين ولا عن الحركة كالأسد الحبيس.

وتم الاتفاق مع "النحلاوى" و"موفق عصاصة" و"زهير عقل" على الصعود لمقابلة عامر وتقديم مطالبهم، على أساس حل المشاكل العسكرية ضمن الجمهورية العربية... كانوا فى خوف من الاعتقال أو القتل إذا ما دخلوا القيادة.

وفى نهاية المناقشة وصل "حيدر الكزبرى" الذى ثار على الاتفاق... وحدثت مشادة اتهامه فيها "أكرم دبرى" بالخيانة، فأطلق دفعة من مدفعه الرشاش جرحت شظاياها رجل أكرم.

ودارت اتصالات تشبه المفاوضات بين المشير وضباط الانقلاب، تعالت خلالها إذاعة البيانات من الإذاعة السورية... وحاول "أنور القاضى" و"أكرم دبرى" إعطاء تعليمات بتحريك وحدات من حمص التى كان يقودها العميد مطاع صفدى... ولكن "عبدالكريم النحلاوى" صارحهم أنه لن يتحرك أحد.

البيانات تتوالى من الإذاعة السورية... والخبر يصل إلى "جمال عبدالناصر" فيهرع بنفسه إلى مبنى الإذاعة المصرية لأول مرة منذ الثورة، ويلقى فى التاسعة صباحا بيانا يدين فيه الانفصال... ويعد فى نفس الوقت خطة لإرسال قوات نجدة إلى سوريا.

ودخلت المفاوضات إلى نقطة لقاء تتشبت بالوحدة، وصدر البيان رقم ٩ يقول: « إن القيادة الثورية العربية دفعها الشعور بالخوف على وحدة الصف العربى، وحماسها للقومية العربية، وتأبيدها لها، ودفاعها عن مقوماتها، لتعلن أنها لا تنوى المساس بما أحرزته القومية العربية من انتصارات، وتعلن أنها لمست عناصر مخزية انتهازية، تريد الإساءة لقوميتنا، فقامت بحركتها تلبية لرغبة الشعب. وإنها عرضت قضايا

الجيش وأهدافه على سيادة المشير نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة الذى تفهم الأمور على حقيقتها، واتخذ الإجراءات المناسبة لحلها لمصلحة الوحدة، وقوة القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة ، وقد عادت الأمور العسكرية إلى مجراها الطبيعى استناداً إلى ثقتها بحكمة القائد العام للقوات المسلحة وقائد الجيش الأول اللذين يحققان أهداف القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة.

كان مطلوباً أن يذاع البيان ليعلن انتهاء الأزمة، ولكن "عبدالحكيم عامر" رفض إذاعته بعد اتصاله "بجمال عبدالناصر" فى القاهرة. الاتصال بينهما لم ينقطع لحظة.

والسبب فى رفض إذاعة البيان ولو كسباً للوقت ومحاولة لرأب الصدع، عبر عنه عبدالناصر فى خطابه الذى أذاعه فى الساعة مساء نفس اليوم هو أن المشير عامر كان تحت الحراسة، وأن الانفصاليين كانوا يسيطرون على القيادة.

ولا يمكن الآن تحديد النتائج التى كان يمكن أن تنجم عن إذاعة هذا البيان.

وهكذا لم تعد هناك نقطة لقاء ... وتم الانفصال فعلاً.

الجماهير فى الخارج مبللة ... مظاهرات تهتف للوحدة ، ومظاهرات تهتف لعبد الحميد السراج وتحمل صورته، وغالباً ما كانت من تدبير بقايا أجهزته بينما هو فى منزله بعيد... ولعل ذلك كان سبباً فى سرعة اعتقاله بسجن المزة.

رُفض المشير لحل المشكلة - كما أذيع فى البيان رقم ٩ - كان نتيجة لتوجيه "جمال عبدالناصر" الذى اعتبر أن ما حدث كان تحطيماً لفكرة الوحدة، وانقلاباً يصعب معالجته إلا بالقوة، وخاصة بعد أن كان المشير "عامر" قد أصدر خلال المفاوضات قراراً بحل لجنة الضباط التى أثارت تصرفاتها اعتراضات المتمردين... وشكل لجنة جديدة ، كما قرر إعادة الضباط المصريين العاملين فى الأركان. وأعادهم فعلاً للقاهرة بالطائرة

تحت الحراسة.

المشير "عامر" أصبح محاصرا وحده تقريبا، رغم وجود وحدات كثيرة من الجيش المصرى وكثير أيضا من الضباط المصريين ... ولكن الصلة كانت مقطوعة ولا حركة فى الجيش دون أمر أو تعليمات، كما أن وحدات الانقلاب كانت قد تنبعت لذلك فحاصرت بعض الوحدات التى يسيطر عليها المصريون.

الظاهرة المؤكدة أن أحدا من الضباط أو جنود البعث لم يسهم فى الحركة الانفصالية ... لم يكن لهم تنظيم قائم.

الموقف لم يعد يحتمل بقاء المشير وقادة الانقلاب الجديد فى مكان واحد... وفى الثالثة مساء طلب منهم عبدالكريم النجلاوى أن يغادروا مبنى الأركان.

وخرج الوزراء السوريون العسكريون الذين تواجدوا هناك «أكرم دبرى وطعمة العودة الله وأحمد حنيدى» وذهبوا إلى مطار دمشق مباشرة حيث وصلوا القاهرة فى الخامسة والنصف مساء... ووصل "عبدالحكيم عامر" ومعه على شفيق فى السابعة والنصف حيث كان "جمال عبدالناصر" فى انتظارهم بالمطار.

المأساة تبعت على الأسى ... والكلمات التى قالها "خروشوف" "لصلاح سالم" فى موسكو يوم ٩ نوفمبر ١٩٥٩ من أن "عبدالحكيم عامر" يجلس فى سوريا على خاذوق قد تحققت... وهو يعود اليوم مطرودا بعد أن كان فى قمة السلطة.

وقد نشر "محمد حسنين هيكल" فى كتابه «عبدالناصر والعالم» رسالة كان خروشوف قد بعث بها إلى "جمال عبدالناصر" مع السفير "كسليف" فى أبريل ١٩٥٩. جاء فيها:

«تذكرون أنكم فى إحدى محادثاتنا أثناء زيارتكم الأخيرة لموسكو أعربتم عن الاستياء من حكومات الأقطار العربية المجاورة، وسألتنى عما يجب عمله لتغيير الوضع الداخلى فى تلك الأقطار التى تقف موقف العداء

من الجمهورية العربية المتحدة، وعن المعونة التي يمكن للاتحاد السوفيتي أن يقدمها إليكم في هذا الصدد.

وكما تذكرون فقد أجبتم بأنه يجب إظهار التسامح والامتناع عن التدخل في شئون البلاد الأخرى، إنما يجب التأثير في تلك الأقطار عن طريق القدوة الصالحة والمثل الطيب من جانب الجمهورية العربية المتحدة، وذلك برفع مستوى اقتصاد شعب جمهوريتكم ومستوى ثقافته ورفاهيته وإنشاء نظام من شأنه تمكين كل القوى الوطنية ضمن الجمهورية من إظهار مباداتها، وأشرت عليكم أن تسعوا إلى أن تقيموا في الجمهورية العربية المتحدة ذلك النوع من الكيان الاقتصادي والنظام الحكومي اللذين من شأنهما أن يستهويا الأقطار العربية الأخرى من أجل الفوز بالحقبة لدى الشعوب بهذا المدى الإيجابي.

وقد ابستم بعدئذ وقلتم: إننى غير واقعى فى استقرائى للوضع فى الأقطار العربية، وأضفتم أن الأمر يتطلب تدابير أكثر حزمًا.

وأجبتم حينئذ قائلا: «إن التدخل فى شئون الدولة العربية هو شىء خطر جدا وأنه ليس من شأنه أن يؤدى إلى الوحدة، وإنما من شأنه على العكس أن يؤدى إلى تفكك جهود الأقطار العربية».

فشلت الجمهورية العربية المتحدة فى أن تكون نموذجا يجذب إليه الأقطار العربية الأخرى، وتلاشت قوة ثورة يوليو على أن تكون مغنطيسا جذابا.

فى زيارة لسوريا التقيت مع "شكرى القوتلى" «المواطن الأول» فقال كلمات تحمل نفس المعنى بأن الجمهورية يجب أن تكون واجهة تغرى الناس بالدخول.

هاجمت قوات البادية بقيادة "حيدر الكزبرى" منزل "عبد الحميد السراج" فى الخامسة من مساء يوم ٢٨ سبتمبر بعد أن كانت بعض المظاهرات قد طافت به تهتف باسمه... وبعد أن كان الحرس المعين على منزله قد أخذ يرقص ويصفق... ولكن "السراج" عاد إلى منزله بعد

ساعتين عقب مقابلته لقادة الانقلاب.

وفى حديث له بعد ذلك فى سجن المزة مع العميد "ماجد مميش" قائد كلية الضباط الاحتياط فى حلب أجاب عن سبب اعتقاله بأنه فى دهشة من ذلك؛ لأنه أيد الانقلاب وأبلغ الانفصاليين بأنه كان سيقوم بهذه الحركة إذا لم يكونوا هم قد بادروا بها.

كان انعكاس الموقف فى دمشق على المناطق السورية متباينا... قوات حمص وقفت مع الانفصاليين، وقوات قطنة كذلك... أما حلب فقد رفضت بعض الوحدات فيها موقف الانفصاليين وأعلنت إذاعة حلب موقفها فى ضرورة التمسك بقيام الجمهورية العربية المتحدة، ولعب العميد ماجد مميش قائد كلية ضباط الاحتياط دورا بارزا فى تجميع الضباط وإعلان الرفض فى صورة بيانات أيديتها قوات اللاذقية ودير الزور.

عاد المشير إلى القاهرة على استحياء.

وخطة الإنقاذ مازالت تحت التنفيذ.

محاولة لم تتم :

القوات المصرية والسورية المشتركة التى وضعت الخطة لإرسالها إلى اللاذقية للهبوط جوا تأخرت فى الذهاب لبطء إجراءات القوات الجوية... ويقول "عبد اللطيف البغدادى": "إنهم اعتبروا الفريق "محمد صدقى محمود" مسئولا عن هذا التأخير.

اختلفت أفكار أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين فى خطة إرسال القوات إلى سوريا... ولكنها (بعد أن تحركت جوا وبحرا وتحرك فيها "كمال الدين حسين" عضو مجلس قيادة الثورة، و"عبد المحسن أبو النور" أحد أعضاء القيادة المشتركة فى سوريا، صدرت إليها التعليمات بالعودة، من "جمال عبدالناصر"، بعد أن تبين أن حربا أهلية لا يمكن أن تفرض الوحدة بالقوة، وأن مشاعر الكبت والضغط التى تعرضت لها بعض الفئات، قد انفجرت مؤثرة فى الجماهير).

"جمال عبدالناصر" يذيع بيانا ثانيا فى السابعة من نفس اليوم يفسر

فيه رفضه لما ورد في البيان رقم ٩، موضحا أن المشير "عامر" وقائد الجيش الأول اللواء "جمال فيصل" كانا تحت الحراسة المسلحة... وأنه رفض إذاعة بيان بأن الأمور قد انتهت؛ لأنه لا يقبل المساومة ولا الحلول الوسط.

كان "جمال عبدالناصر" صريحا وواضحا... أعلن رفضه لهذا المنطق وقال: «إن الانفصال عندما تدخل إليه المساومات يفقد كل قداسته».

المشير يصل إلى القاهرة بعد إذاعة البيان الثانى بنصف ساعة... والأوامر تصدر بعودة القوات بعد أن كانت بعض قوات المظلات قد هبطت فى اللاذقية « قوات خمس طائرات».

هبطت القوات بعد أن كانت قوات الانفصال قد عملت انقلابا ضد "كاظم زيتونة" قائد البحرية واعتقلته فى مغرب يوم ٢٨ سبتمبر.

وكان الموقف فى حلب مازال متأرجحا... بعض قوات حلب بقيادة العقيد "جورج محصل" استولت على دار الإذاعة فى التاسعة مساء وأعلنت تأييد الانفصال... ولكن قوات أخرى هجمت على الإذاعة فى الثانية بعد منتصف الليل وعادت تؤيد الوحدة من جديد.

معارك مسلحة حدثت بين القوات السورية فى حلب، وسقط حسب رواية العميد "ماجد مميش" حوالى ١٢٠ قتيلًا، ٧٠٠ جريح... وفى حماة أيضا التى قاومت الانفصال حتى هبوط الليل سقط حوالى ٤٠ قتيلًا.

قائد قوات الصاعقة المصرى "جلال هريدى" سلم نفسه لقوات حمص وتحول إلى داعية لها.

واللواء "عبد الكريم زهر الدين" يتصل تليفونيا أكثر من مرة مع العميد "ماجد مميش" ويطلب منه وقف المذبحة التى قد تقود إلى حرب أهلية... ويسلم "ماجد القيادة" ويفادر حلب التى حاصرتها قوات حمص المدرعة؛ ليصل إلى قيادة الأركان فى دمشق حيث خرج منها إلى سجن المزة وذلك تنفيذًا لوعده اللواء "زهر الدين" له بضمان سلامته.

ودخل سجن المزة ١٢٠ ضابطا سوريا من قوات الحلب.

وجمال عبدالناصر يلتقى مع الشعب للمرة الثالثة فى يومين متتاليين... عقد مؤتمرا شعبيا بميدان الجمهورية فى اليوم التالى للانفصال ٢٩ سبتمبر... وفسر فى هذا المؤتمر قرار إرساله للقوات المصرية السورية المشتركة... ثم قراره الثانى بعد نزول بعضها « ١٢٠ جنديا » فى اللاذقية بعدم الاشتباك وتسليم نفسها لقائد البحرية فى الميناء. عادت الطائرات التى اتجهت إلى سوريا للتدخل وانتهت مقاومة الوحدات... وحصلت قوات الانفصال على تأييد إذاعة حلب بعد هجوم عسكرى عليها.

لكن الوحدة لم تتحول فورا إلى جثة هامدة... عندما تكشفنا الأمور خرجت بعض المظاهرات فى حلب ودير الزور واللاذقية وغيرها... ولكن الموقف كان قد تجدد... السلطة العسكرية الجديدة ضد الوحدة... إذاعات سوريا تدين الفترة بأنها كانت فترة طغيان وإرهاب... وفتحت المعتقلات للعناصر الوحدوية النشطة.

"مأمون الكزبرى" يعين رئيسا لوزراء سوريا... وهو الذى تولى منصب رئاسة الجمهورية لمدة ٢٤ ساعة بعد انقلاب "الشيشكلى"... وهو الذى كان صديقا "لعبدالحميد السراج" وأميننا للاتحاد القومى فى دمشق.

بدأت عودة الضباط المصريين من سوريا فى طائرات حربية يوم أول أكتوبر... البعض منهم كان فى ملابس الميدان على جبهة القتال... حوالى ٧٠٠ ضابط مصرى أساء إليهم بعض عناصر الفساد فى قمة القيادة.... وأساء إليهم أيضا ضباط الانفصال المتمردون.

انتهت تجربة الوحدة العربية الأولى فى القرن العشرين... وتمزقت الجمهورية العربية المتحدة.

تم ذلك بانقلاب عسكرى... كانت طبيعة الحكم والنظام تهيب له الظروف المناسبة.

أول محاولة انقلابية ضد الوحدة نجحت... لم تكن هناك محاولات جادة سابقة ولم يحاكم ضابط بهذه التهمة.

لم يكن الأمر كما حدث مع ثورة يوليو التي استطاعت أن تقضى على عدد من الانقلابات في المهد قبل أن تتحرك القوات ويصدر البيان الأول.

الحذر الذي عاشت عليه القيادة العسكرية لثورة يوليو خوفا من انقلابات سوريا، وجعلها تقضى على محاولات الانقلاب في الجيش المصري بوسائل مختلفة، وتفصل من الجيش كل الضباط الذين يمكن أن يشكلوا خطرا على النظام... هذا الحذر لم ينفع عندما تمت الوحدة مع سوريا نفسها.

«الشرط الذي اشترطه جمال عبدالناصر» بإبعاد الجيش السوري عن السياسة... والخطوات التي اتخذها المشير عامر في سبيل ذلك لم تنفع في القضاء على ثورة الانقلابات العسكرية في سوريا.

الأعوام التي سبقت الانفصال في مصر وما صاحبها من إنجازات وانتصارات وطنية وقومية واجتماعية أضعفت فرص تفريخ الانقلابات العسكرية.... ولكن أعوام الوحدة في سوريا لم تضعف هذه الفرص، رغم إخراج الضباط الشيوعيين والبعثيين والمهتمين بالسياسة... لأنها تركت الجيش في فراغ كبير... معظم الضباط أو أغلبيتهم الساحقة من غير المهتمين بالعمل السياسي الذين اختاروا السلبية وغلبوا الاهتمامات الذاتية واستتر الخوف في نفوسهم من إعلان الرأي أو القيام بأية حركة إيجابية وهذا الموقف له وجه آخر هو إعطاء الفرصة لأية أقلية تستطيع التجمع سرا من فرض إرادتها على أغلبية القطيع بطريقة مفاجئة... كما حدث تماما في انقلاب الانفصال الذي ركب موجة السخط على الاتجاهات الإرهابية.

عدد الضباط الذين أسهموا في الانقلاب كان ٢٧ ضابطا فقط... وهي قلة ضئيلة جدا ما كان يمكن لها أن تنجح لو كان في الجيش ضباط ثوريون من ذوى المبادئ الوحدوية أو المعادين أصلا لأسلوب الانقلابات العسكرية.

القضاء على ثورة الانقلابات العسكرية ثبت أنه لا يكون بوجود حكم عسكري... وإنما بتثبيت دعائم نظام يعتمد على تنظيم سياسي له

أيديولوجية واضحة، وتتوافر له كادرات قيادية صالحة.

فكرة تسييس الجيش أو ربطه بالتنظيم السياسي لم تظهر في مصر إلا عام ١٩٦٢ مع صدور الميثاق، وتكوين الاتحاد الاشتراكي... ومع ذلك ظلت كلمات مدونة وغير مطبقة.

وثورة يوليو ظلت رغم الوحدة بعيدة عن اعتناق فكرة التنظيم السياسي... اقتصررت في حركتها الوحدوية على الاتحاد القومي وهو كما قلنا تنظيم هش من ورق.

قال "جمال عبدالناصر" بعد ذلك في محادثات الوحدة - الاجتماع الأول - ناقدا فكرة حل الأحزاب: « في الحقيقة سنة ١٩٥٨ العملية سارت بسرعة شديدة ، تبين مثلا ، احنا بعد كده بنقول: إن عملية حل كل الأحزاب في سنة ١٩٥٨ ما كانتش صبح ... كان لازم اتبعنا أسلوب آخر، وهو حل الأحزاب التي لا تتفق في الهدف ثم تجميع الأحزاب الأخرى التي تجمعها وحدة الهدف... الأحزاب القومية تكون هي الطلائع الثورية في جبهة قومية ثم تسير على هدف واحد».

الفراغ السياسي في المجتمع أو في الجيش ، على قدر ما يعطى القيادة فرصة الحكم والسيطرة، فإنه يحمل بذور الخطر من وجود قلة تستطيع أن تثب إلى السلطة عن طريق الانقلاب أو المؤامرة... بعيدا عن إرادة الشعب.

كان الانفصال أكبر ضربة سياسية وجهت ضد قيادة "جمال عبدالناصر" ... وكان تعبيرا عن أن قواعد النظام لم تستقر على أسس ثابتة... وتأكيدا بأن الرجعيين الذين عارضوا قرارات يوليو قد نفضوا الاستكانة إلى الاستقرار والنمو الذي أتاحه النظام للبرجوازية، فقرروا أن ينقضوا عليه.

وثبت بعد ذلك أن "حيدر الكزبري" كان على صلة وثيقة بالنظام الأردني والملك "حسين" الذي أمده بالمال والتأييد... وعندما انكشف ذلك قرر الذين خرجوا معه ليلة الانقلاب أن يعتقلوه... وتم ذلك عن طريق خدعة قام بها "عبدالكريم النحلاوي" إذ قال له إن "عبد الحميد السراج" يهدد

بالانتحار فى سجن المزة وأن أحدا لا يستطيع أن يقنعه بغير ذلك سواء ،
لما يتهدهم - لو حدث هذا من خطر - .. ركب "الكزبرى" عربته ودخل
سجن المزة ليقنع السراج ولكنه لم يخرج منه أبدا .

كان الانفصال صدمة للدول العربية عدا الأردن والسعودية وكان
صدمة أيضا للدول المتحررة .

عندما أرسل "مأمون الكزبرى" برقية إلى غينيا يطلب الاعتراف بالنظام
الجديد أرسل إليه "سيكوتورى" برقية تاريخية قال فيها :

« إننى لا أسمح لك أن توجه خطابا إلى ، وفيما يتعلق بى فإنى أعتبرك
متمردا وخائنا ولا يمكن أن تكون لنا أية علاقات إلا مع الحكومة الشرعية
للجمهورية العربية المتحدة » .

كان هذا موقف سيكوتورى ... ولكن بعض زعماء البعث لم يتخذوا هذا
الموقف، بل وقعوا على بيان الانفصال .. "أكرم الحورانى" و"صلاح
البيطار" .. وكان هذا خطأ سياسيا جسيما أنهى دورهما الحزبى ... وأن
أحدا من العسكريين فى الحزب لم يشترك فى عملية الانفصال وجماهير
الحزب كانت تعتنق الفكرة القومية والوحدية .

أنهى "جمال عبدالناصر" خطبه الخمس فى أسبوع الانفصال ببيان
أذيع يوم ٥ أكتوبر ١٩٦١ وقد ناقش البيان قبل إذاعته الوزراء السوريون
الذين اقترح - بعضهم رفع عبارات منه تشككا فيما قدمه القيسونى من
معلومات ... ولكن جمال أصر على قراءته وأعلن فيه بقاء الجمهورية
العربية المتحدة « رافعة أعلامها مرددة نشيدها » مندفعة بكل قواها إلى
بناء نفسها لتكون سندا لكل كفاح عربى ولكل حق عربى ولكل أمل
عربى ... وطلب إلى الجامعة العربية تشكيل لجنة تحقيق للتأكد من :

أولا : أن مصر قدمت لسوريا فور الوحدة مبلغ ١٣,٥ مليون ليرة
سورية لمواجهة عجز الميزانية السورية وأنها كانت تقدم ٢ ملايين
جنيه سنويا ... كما قدمت تحويلات نقدية قيمتها ٩ ملايين جنيه
استرلينى .

ثانيا : ان عدد المعتقلين لم يتجاوز ٩٥ شخصا وأنه حجب عن المحاكمة عدد من قضايا التآمر.

ثالثا : التحقق من أن قوات المظلات التي هبطت في اللاذقية مساء يوم الخميس ٢٨ سبتمبر لم يكن معها ملايين الليرات المزيفة وإنما بضعة آلاف فقط من الليرات الصحيحة.

رابعا: أن المصريين الذين ذهبوا إلى سوريا لم يستهدفوا الاستغلال، وإنما ليسهموا في عجلة التطوير وكانت مصر هي التي تتحمل مرتباتهم.

واتخذ "جمال عبدالناصر" موقفا سياسيا سليما فوق كل عواطفه وجروحه الشخصية ... إذ نادى بأهمية الوحدة الوطنية في سوريا وأعلن أنه لن يقف مطلقا في وجه قبول سوريا في هيئة الأمم المتحدة.

وذكر "جمال عبدالناصر" في بيانه أيضا أن مجموع الإنفاق الفعلي بوساطة الدولة في سوريا من يوم اتمام الوحدة إلى نهاية السنة المالية الحالية بلغ ٢٨٦٢ مليون ليرة.

كانت سيول الاتهامات قد بدأت تتدفق من إذاعة دمشق وصحافة سوريا ضد تجربة الوحدة.

كانت صدمة الوحدة مفاجئة، رغم أن المعلومات كانت متوافرة عن احتمالات الخطر... ولما كان الانفصال قد انطلق من معقل رجب في سوريا فإن وزارة الداخلية في مصر بادرت باعتقال ٤٥ من السياسيين القدامى مثل "فؤاد سراج الدين" و"إبراهيم فرج" و"سليمان غنام" ولم يفرج عنهم إلا في فبراير ١٩٦٢.

وأصبح موقف الوزراء الذين بين بعد الانفصال وبعد بيان ٥ أكتوبر حرجا وليس له تبرير ... "جمال عبد الناصر" قال لهم : « أنا مسئول عنكم وعن مستقبلكم السياسي وهذا قرار اتخذته وأنا مسئول عنه». وذلك كما روى لي "أكرم ديري" الذي رفض البقاء وزيرا حتى لا يساء موقفه في سوريا.

وقدم الوزراء السوريون جميعا استقالتهم من الوزارة يوم ١٠ أكتوبر وشكلت وزارة مصرية جديدة وتولى "زكريا محيي الدين" وزارة الداخلية من جديد بعد "عبد الحميد السراج" و"عباس رضوان".

الاتهامات المتبادلة بين صوت العرب وإذاعة دمشق قزداً حدة..

والدهش أن أقرب الضباط إلى قلب المشير والذي عينه قائداً لفرقة الصاعقة وهو الرائد "جلال هريدي" كان أول المتهجمين على مصر في الإذاعة السورية... سجلوا له أحاديث في جلسات خاصة فيها إساءة إلى "جمال عبدالناصر" شخصياً.

وكانت الإذاعة المصرية تتهم ضباط الانقلاب بأنهم يسيئون معاملة الضباط المصريين ويعذبونهم... والواقعة غير صحيحة فلم يكن هناك ضرب ولا تعذيب، وإنما كانت ظروف اعتقال قاسية من ناحية الأكل والنوم والغسيل.

الوحيد الذي جرح كان طياراً مصرياً حاول أن يهرع إلى طائرته ويحلق بها فوق الأركان ليضربها من الجو، ولكن طلقات بعض الجنود أوقفت العملية وأذاعت له الإذاعة حديثاً يشيد فيه بالمعاملة الطيبة في المستشفى ويجواره زوجته.

صورة ما بعد الانفصال :

أحدث الانفصال صدمة شديدة للجماهير في مصر، وإذا كانت السلطة قد بادرت باعتقال بعض السياسيين السابقين ، فإن الحركة المضادة كانت أيضاً في صفوف العسكريين.

التقى العسكريون السابقون ، "وحيد الدين جودة رمضان" سفير مصر في المجر وأول من أعد وكون منظمات الشباب في بداية الثورة، وأصدر مجلة الثورة التي شارك بالكتابة فيها الدكتور "محمد مندور"، و"أحمد لطفى واكد" مدير مكتب "جمال عبدالناصر" في السنوات الأولى ، ورئيس تحرير جريدة الشعب حين ضمها لجريدة الجمهورية، و"داود عويس" أحد الضباط العاملين في مكتب المشير عامر والذي اتصل به

”ميشيل عفلق” عندما فكر فى أن تكون استقالة الحورانى والبيطار ذات طابع قومى باقناع بعض الوزراء المصريين « توفيق عبدالفتاح وعباس رضوان » بالاستقالة.

فكر الثلاثة فور الانفصال فى إعداد بيان نقد للنظام يوقع عليه بعض الشخصيات... وقام بكتابة البيان لطفى واكد مهاجما سطوة المخابرات والإرهاب واعتقال اليسار وأخلاقيات النظام... وتولى ”داود عويس“ كتابة عدة نسخ منه على ماكينة كتابة بنادى هليوليدو وقام بتوزيعها سرا على مكاتب أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين.

يؤكد لطفى إنه لم يكن لهذه الحركة أى ارتباط ”بالبعث“ ... ولم يكن لها من هدف سوى التحذير ولكنهم عندما ضبطوا انتحروا أحد الضباط المشتركين معهم وهو من جهاز المخابرات ”عبد الحفيظ الشناوى“ وقدم الثلاثة الآخرون للمحاكمة بعد كشف داود عويس والقبض عليه - هو وزملائه - يوم أول نوفمبر ١٩٦١... بتهمة التآمر ضد نظام الحكم.

أصدرت المحكمة العسكرية برئاسة اللواء ”فؤاد الدجوى“ حكمها بالسجن ١٥ سنة مع الأشغال الشاقة على كل من: ”لطفى واكد“ و”داود عويس“ ”ووحيد الدين جودة رمضان“ بعد محاكمة بلا محام أو دفاع.

كانت هذه أول محاولة مضادة فى صفوف العسكريين منذ عزل ”محمد نجيب“ ومحاولة ”عاطف نصار“ الملحق العسكرى بالهند عام ١٩٥٧.

وقد أدى الانفصال إلى اتخاذ عدة إجراءات منها تكوين مجلس الرئاسة وتشكيل مجلس وزراء يرأسه ”على صبرى“.. وقد برز ”عبدالناصر“ ذلك ”لذكريا محيى الدين“ بقوله: إنه عندما يعطى المسئولية لأحد زملائه السابقين فى مجلس الثورة فإنه يسىء التصرف ولذا فهو يريد أن يركز السلطة التنفيذية فى يده عن طريق ”على صبرى“ .

وحدثت بعد ذلك فى مجلس الرئاسة محاولة تقليص نفوذ عبدالحكيم عامر عن طريق إصدار قانون يجعل المجلس هو المسئول عن

التعيينات الكبيرة فى القوات المسلحة، واستقالة "عبدالحكيم عامر" ثم ذهابه إلى مرسى مطروح وأخيرا رجوعه عن الاستقالة ورجوع المجلس عن محاولة إصدار القرار بعد وصول برقيات من بعض القادة تأييدا للمشير مع المطالبة برفض استقالته وبقائه.

كان "جمال عبدالناصر" مازال على علاقة صداقة قوية مع "عبدالحكيم عامر" رغم هذه التناقضات ، فقد كان مازال معتمدا عليه فى قيادة القوات المسلحة.

وبقى "عبدالحكيم عامر" بكل صلاحياته... ولم يخرج أعوانه أيضا مثل "محمد صدقي محمود" قائد الطيران الذى كان مجلس الرئاسة قد قرر إبعاده للمرة الثانية بعد ١٩٥٦... بل إن صلاحيات وسلطة عبدالحكيم عامر قد زادت وتضاعفت كما جاء بالجزء الثانى من الكتاب «مجتمع جمال عبدالناصر».

أما عن الموقف فى سوريا فإن الصلات بين القاهرة وبعض الضباط السوريين فى دمشق ظلت مستمرة بطريقة سرية... ولم يكن موقف الانفصاليين فى سوريا قويا بالدرجة التى تبعث على الاستقرار... فإن تناقضات كثيرة بدأت تظهر بسرعة شديدة... وتبين أنه إذا كانت الرجعية قد نجحت فى ضرب دولة الوحدة؛ فإنها لم تنجح فى تبديد رصيد الوحدة.

قال لى "أمين الحافظ" الذى كان موجودا فى موسكو أثناء الانفصال وعاد إلى سوريا بعد وقوعه بأيام: ، إن الضباط الذين قاموا بالانقلاب إذا استثنينا "حيدر الكزبرى" لم يكونوا انفصاليين ولا أعداء للوحدة... وهو رأى متسامح فيما اعتقد.

"أمين الحافظ" المرتبط بالبعث مبعدا فى أواخر عهد الوحدة... وكان له لقاء مع المشير عامر عندما كان قائدا للمنطقة الشرقية طالب فيه بوجوب التعاون مع "البعث" وعودة الاتصال مع عفلق والخورانى والبيطار، ونقل "عبدالمحسن أبو النور" ؛ حتى لا يكون هناك شعور بتسلط الضباط المصريين على السوريين.

ولكنه عندما عاد إلى سوريا لم يجد ترحيباً من الانفصاليين ... بل إنه كان مفروضاً أن يوضع في قائمة تسريح ٦٣ ضابطاً لولا صلة شخصية كانت تربطه برئيس أركان حرب الجيش السوري "نامق كمال" الذي استبدال التسريح بالنقل ملحقاً عسكرياً في الأرجنتين.

وخلال فترة وجوده في سوريا وقبل سفره إلى مقر عمله الجديد نشط البعث في الاتصال به.

"ميشيل عفلق" زعيم "البعث" الذي وقع بيانا ضد الانفصال ولم يؤيده كما فعل الحوراني والبيطار ، اتصل "أمين الحافظ" وطلب منه عدم الذهاب للأرجنتين والبقاء في سوريا حيث توجد احتمالات تغيير للوضع القائم.

واتصل به أيضا الضابط السوري "رياح شريف" المرافق العسكري السابق "جمال عبدالناصر" لدراسة احتمالات انقلاب جديد... كما اتصل به زميله في البعث "محمد عمران" موفداً من اللجنة العسكرية التي شكلت من الضباط السوريين الذين كانوا في مصر.. وبعد تقرير دقيق للموقف تبين لهم أن هذه الفترة الزمنية نوفمبر ١٩٦١ لم تكن مناسبة لتحريك انقلاب جديد.. ونصح أمين "الحافظ" بالتريث عدة شهور.

كان موقف أمين الحافظ اجتهداً خاصاً متعارضاً إلى حد ما مع رأى "ميشيل عفلق" في ضرورة بقاءه في سوريا ، ومتنافراً إلى حد ما أيضا مع رأى زميله "محمد عمران" و"بشير صادق" اللذين كانا على ثقة أكبر في قدرة الحزب على القيام بانقلاب جديد.

وأمضى "الحافظ" ليلة رأس السنة ١٩٦٢ في الأرجنتين.

وبقيت سوريا تحت حكم الانفصاليين الذين ظهرت تناقضات شديدة بينهم وبين "مأمون الكزبري" فأصدروا أمراً بإقالته وتعيين الدكتور "بشير العظمة" رئيساً للوزراء.

قادة الانقلاب استخدموا كأداة للرجعية فبدأوا بتحرير أنفسهم عن طريق إقالة وعزل العناصر الواضحة الاتجاهات ، وسافر إلى القاهرة.

فى الأسبوع الثانى من يناير ١٩٦٢ وفد عسكرى سورى كان قد سبقه قبلها بأسابيع وفد آخر حضر ضمن نشاط الجامعة العربية والتقى أعضاء الوفد الثلاثى ، العقيد "زهير عقيل" والعقيد "محمد منصور" والمقدم "فايز الرفاعى".

استقبل "جمال عبدالناصر" الضباط وناقش معهم ظروف الموقف فى سوريا... وكان حريصا فى الاجتماع على أمرين : أولهما تأكيد الوحدة الوطنية فى سوريا بين الجيش والشعب... وثانيهما: عدم تهاونه مع الرجعية التى انقضت على الوحدة مطلقا.

كانت مبادرات الحكم فى سوريا للاتصال مع مصر دليلا على أن الموقف فى سوريا لم يكن شديد الاستقرار ، ودليلا أيضا على أن أنصار الوحدة قد بدأوا يمثلون ضغطاً شعبيا متزايدا.

حدث تغيير جذرى فى ٢٨ مارس ١٩٦٢ ، إذ قامت قيادة الجيش باعتقال بعض السياسيين الذين تولوا السلطة بعد انقلاب ٢٨ سبتمبر وظهروا بمظهر رجعى صريح... قال بيان قيادة الجيش فى ذلك اليوم مايلى :

(تمكنت هذه العناصر عن طريق هذا التحكم أن تبتعد بالسلطتين التشريعية والتنفيذية عن مهمتهما الأساسية التى تمكنت من تعطيل سلسلة التشريعات والقوانين والأنظمة التى حققت وضمنت مكاسب العمال والفلاحين وبقية فئات الشعب ، فراحت هذه العناصر تصدر التعليمات والأوامر التى تناقض التشريعات والقوانين، وتعمل على طرد الفلاحين من قراهم وانتزاع أراضيهم منهم وحملهم على تركها والهجرة منها... كما راحت هذه العناصر تعمل جاهدة للابقاء على التشريعات التى تجعل مكاسب العمال صورية ونظرية وغير حقيقية).

واللواء "عبدالكريم زهر الدين" يقول يوم ٢٠ مارس فى بيان صحفى : (يسعدنى أن أعلن أمامكم للمواطنين جميعا أنه تقرر إحالة جميع المتآمرين العملاء والذين ارتكبوا جرائم تمس أمن الدولة الداخلى والخارجى إلى محكمة الشعب التى سيصدر مرسوم بتشكيلها خلال اليومين القادمين).

واستجابت قوات الجيش السوري لذلك فحدثت ثورة في قوات حمص يوم ٢١ مارس تلتها ثورة الجيش في حلب ودير الزور يوم أول أبريل... وعقد مؤتمر في حمص اتخذ قرارات أبرزها العمل على إعادة الوحدة، وإجراء استفتاء على ذلك.

قيادة جديدة في سوريا... "عبدالكريم النحلاوي" و"مهيّب هندی" بطلا الانفصال يعينان ملحقين عسكريين في فرنسا وإيطاليا.

واتجاه أكثر تعقلا في قضية الوحدة.

ومحاولات اتصال مع مصر.

عندما حذرت الإذاعة السورية - يوم ٢ أبريل - الشعب من خطر هجوم إسرائيلي واستنهضت همم (أبناء الشهباء وبنى حمدان وأحفاد "خالد بن الوليد" ورفاق "هاناتو") أصدرت القاهرة بيانا قالت فيه : (هناك ما يوحى بأن السلطات السورية تخشى من احتمالات خارجية لا تقبل بأي حال من الأحوال أن تقف مكتوفة الأيدي أمام أي خطر خارجي يهدد حرية الشعب السوري أو يمس سلامة أراضيه).

الضباط المعتقلون الذين قادوا الانفصال ظلوا في سجن المزة بلا محاكمة، انتظارا - فيما يبدو - لما يسفر عنه الموقف ، وخاصة بعد التخلص من "الكزبري" و"فيصل سري الحسيني" ، ونقل "عبدالكريم النحلاوي" و"مهيّب هندی".

وفي يوم ٥ أبريل حدثت اتصالات جديدة مع القاهرة عن طريق العسكريين السوريين والعميد "طه عبدالله" والعقيد "أكرم الخطيب" من ضباط القيادة الموفدين من اللواء "عبدالكريم زهر الدين" رئيس أركان الحرب ومن "عبد الحميد غالب" سفير مصر في لبنان، وهو عسكري سابق كان يعمل ملحقا عسكريا في واشنطن.

دارت الاتصالات حول تأكيد رغبة النظام في سوريا على إطلاع "جمال عبدالناصر" على حقيقة الأوضاع الداخلية بهدف إقامة تعاون جديد في العلاقات ، وخاصة أنه بعد استمرار تحديد إقامة "حيدر

الكزيرى" والقاء القبض على العقيد "فيصل سرى الحسينى" الذى ثبتت صلته بالأردن والسعودية ووقف التعاون بين الملك حسين والقيادة السورية الجديدة، فإن حشودا أردنية وتركية بدأت تتجمع على حدود سوريا... وطلب الوفد السوري وقف حملات صوت العرب حتى لا يعقد ذلك موقفهم... كما أوضحوا أن موفق عصاصة قائد سلاح الطيران السوري ليس هو الشخصية التى تستحق هذا التركيز من صوت العرب.

وتم الاتصال الثانى فى ٨ أبريل بناء على طلب السفير المصرى لتوضيح أن القاهرة تصر على عدم التدخل فى الشئون الداخلية لسوريا، وأنها لا يمكن أن ترسل أية قوات إلا فى حالة عدوان خارجى وبناء على طلب القيادة السورية، وأما عن صوت العرب فإن إذاعته سوف تمضى فى الدعوة الوطنية السورية.

وفى هذه المقابلة أبلغ العميد "طه نور الله" رسالة شخصية من اللواء عبد الكريم زهر الدين إلى "جمال عبدالناصر" ملخصها أن الملك "حسين" قد أبلغ ضباط السلاح الجوى الأردنى أن يتأهبوا لعملية ضد سوريا تقف وراءها الولايات المتحدة وأن أموالا سعودية وأردنية تتدفق لشراء رجال القبائل، وقد لفتت القيادة السورية نظر السفير لذلك... وأن هناك خشية من وثوب خارجى على النظام فى سوريا تتعاون فيه الأردن وتركيا.

وتمت مقابلة ثانية يوم ١٣ أبريل حضرها مع الوفد السوري العميد "هاشم هاشم أغا" رئيس المكتب الثانى (المخابرات السورية).

كان "ناظم القدسى" قد عاد إلى رئاسة الجمهورية... وكان الوفد السوري حريصا على تأكيد أن هدف القيادة السورية هو إقامة وحدة عربية سليمة على أساس نظام اشتراكى... وهو قول جديد بعد الانفصال.

الاتصالات سرية وتتم بين العسكريين... والقيادة السورية ليست منتمية ولا متعاونة مع تنظيمات سياسية سابقة، والدكتور "بشير العظمة" رئيس الوزراء يعطى تصريحات يقول فيها: (إننا نأمل أننعكس إرادة الشعب فى مسألتى الوحدة والاشتراكية) ويذيع بيانا يوم ٦ مايو يقول فيه أيضا: (إن الحكومة ترى فى إعادة البحث فى الوحدة مع مصر ضرورة

قومية ومطلبا واقعيا ، ولا بد أن يكون البدء بهذه الوحدة مع مصر كخطوة أولى نحو الوحدة العربية المرجوة).

وعادت الصحف المصرية لدخول سوريا.

مظاهر التغيير تتضح ... والحكومة الجديدة تحاول الظهور في مظهر وحدوى تحت ضغط الراى العام ... وتصدر بيانا فى ٧ يونيو يؤكد موقفها السابق ويعلن فى وضوح وصراحة عزمها على مباشرة الاتصال مع مصر للتعرف على وجهة نظرها فى إقامة وحدة اتحادية.

وأصدرت الجمهورية العربية المتحدة بيانا أذيع يوم ٢١ يونيو ١٩٦٢ أعلنت فيه رأياها فى الوحدة على شكل مشروع.

وكان رد الفعل عند الحكومة السورية هو إعلان الدكتور بشير العظمة رجوع حكومته عن فكرة العمل لإعادة الوحدة تحت حجة أن حكومته لا تمثل الشعب وليس من حقهم اتخاذ أى خطوة لتقرير مصيره..

الأمور لم تصل إلى الوفاق المنتظر... والتريص قائم بين حكومة القاهرة وحكومة دمشق ، والمحاولات لاشك مستمرة لتغيير الوضع القائم فى سوريا تغييرا جذريا يعيد الوحدة إلى أصلها.

والصراع كما هو واضح يقوم بين العسكريين سواء من القاهرة أو دمشق... ومحاولات الاتصال ببعض الضباط السوريين مازالت جارية من جانب أجهزة المخابرات فى القاهرة.

الفصل الرابع

مصر .. وسوريا بعد الانفصال

(إن حكومة الجمهورية العربية السورية قررت اعتبار الشكوى الواردة في مذكرتها بتاريخ ١٩ أغسطس ضد حكومة مصر كأنها لم تكن، وترجو حذفها من جدول أعمال الدورة الاستثنائية لمجلس جامعة الدول العربية).

صلاح البيطار
رئيس وزراء سوريا
مارس ١٩٦٣ بعد اجتماع شتورا

معركة شتورا :

حملة اعتقالات بدأت في سوريا شملت الذين اصطلح على تسميتهم الناصريين... والمحاولات مستمرة لإنهاء الوضع في سوريا.

وبدأت محاكمة الضباط السوريين الوجوديين المعتقلين في سجن المزة. القنابل تنفجر في كثير من المدن السورية، تثير القلق والتوتر.

حكومة سوريا تلجأ إلى شكوى مصر لجامعة الدول العربية يوم ١٩ أغسطس ١٩٦٢ تماما كما فعل "كميل شمعون" عام ١٩٥٨ عندما نظرت الشكوى في اجتماع الجامعة بينغازي.

وأمين الجامعة "عبدالخالق حسونة" يحاول عقد اجتماع ثنائي بين سلطات القاهرة وسلطات دمشق... ولكن الجهتين تصران على أن يدرس مجلس الجامعة موضوع الشكوى.

وتقرر انعقاد المجلس في شتورا بלבنا... عقدت الجلسة الأولى صباح ٢٢ أغسطس برئاسة "أحمد بن عرفة" رئيس وفد تونس، وحضر وفود ١٢ دولة وتخلف العراق ولم يرسل وفدا.

كانت المفاجأة هي تمثيل مصر بوفد برئاسة "أكرم ديري" الوزير السوري السابق في حكومة الوحدة ومعه "جادو عزالدين" الوزير السوري السابق أيضا، والاثنان من العسكريين ومعهما "عبد الحميد غالب" سفير مصر في بيروت، والوزير المفوض "طلعت صدقي"، وهو سوري ثالث، ومستشاران مصريان.

وتشكل الوفد السوري من ١٢ شخصا برئاسة الدكتور "جمال الفرا" وزير الخارجية والدكتور "أسعد محاسن" سفير الجمهورية العربية المتحدة السابق في المغرب و"خليل الكلاس" أحد وزراء الوحدة.

المناقشات الأولية أوضحت أن ثلاث دول طلبت أن تكون الجلسات علنية هي مصر وسوريا والأردن، وتسع دول طلبت أن تكون الجلسات سرية... وبعد مناقشات استمرت جلسيتين أخذ قرار بسرية الجلسات لمناقشة الشكوى التالية المقدمة من جمال "الفرا":

(أتشرف بأن أرجو سيادتكم باسم حكومتى دعوة مجلس جامعة الدول

العربية للانعقاد فوراً ؛ للنظر فى الموقف الناجم عن الأقوال والأفعال التى يقوم بها ويدفع إليها الرئيس جمال عبدالناصر تجاه سوريا، والتى تشكل اعتداء صريحاً على سيادة الجمهورية العربية السورية وكرامة شعبها ، على أن يكون مكان الانعقاد فى أى بلد عربى غير مصر).

استند الوفد السورى فى بيانه الأول على خطاب جمال عبدالناصر فى عيد الثورة العاشر الذى قال فيه:

(إننا لا يمكن بحال من الأحوال أن نرى الشعب السورى يوضع فى السجون ويضرب وتتحكم فيه الرجعية ونقول : إن هذا لا يعيننا... إن شعب سوريا أعلن سنة ١٩٥٨ أنه جزء من الجمهورية العربية المتحدة وإننا نشعرنحوه أيها الأخوة بمسئوليات كبيرة .. إننا مع شعب سوريا فى كفاحه ضد الرجعية وضد الانتهازية وضد الاستعمار).

وأعلنت سوريا قائمة اتهامات لمصر :

١ - سفارة مصر فى بيروت تحرض على اغتيال ضباط القيادة السورية فى أواخر يونيو ١٩٦٢ .

٢ - إرسال متفجرات لدمشق مع شخص يسمى "بديع حجازى" يوم ١٧ يوليو عن طريق "نجيب جويقل" عضو الإخوان المسلمين والهارب من مصر.

٣ - محاولات "فؤاد هلال" الضابط السابق والوزير المفوض المصرى ببيروت ، و"زغلول عبدالرحمن" الملحق المصرى بلبنان ، و"خيرى حماد" الكاتب الفلسطينى - التجسس على سوريا عن طريق الاتصال ببعض الزملاء.

٤ - إرساله أموالاً للضباط السوريين.

٥ - تحريض لاجئين عراقيين ولاجئين لبنانيين للتآمر على سوريا.

سبع وثائق قدمها الوفد السورى وكلها تدور حول محاولات اتصال بعناصر معادية لنظام الحكم القائم داخل سوريا... وهى فى مجموعها تشكل أساساً استند عليه الوفد السورى فى مهاجمة مصر وضرب الوحدة.

انضم "أمين الناقورى" الضابط ووزير الوحدة السابق إلى الوفد السوري فى الجلسة السادسة : ليواجه زميله "أكرم ديرى" و"جادو عز الدين" ... وشن حملات على أسلوب معاملة الضباط المصريين للضباط السوريين، واتهم مصر بالتخاذل لقبولها قوات الطوارئ الدولية مسفها قول المشير بأن هذا يوفر على مصر تكاليف المواجهة إلى أن نستعد تماما لمناطحة إسرائيل.

وانتقل "أمين الناقورى" إلى موضوع تحويل مجرى نهر الأردن، واتهم مصر بأنها تساعد إسرائيل بطريق غير مباشر عندما تتقاعس فى الهجوم عليها وتدخل ذلك فى حسابات عبر عنها بأنها - غير صحيحة - ودل على ذلك بقوله: (القذف الجوى بأحسن الشروط وعلى الارتفاعات المتوسطة لا يحدث تخريبا أكثر من ٥ بالمائة فى المطارات وفى الأجهزة ، وإذا ما تدخلت الطائرات المقاتلة انعدمت فعالية القذف الجوى لاعتبارات نفسية وإنسانية تتعلق بالسلامة الشخصية لأفراد القاذفات)... ويؤكد "أمين الناقورى" رايه بالقول: (وعلى كل حال حسب معلوماتى أن قوات الجمهورية العربية المتحدة تستطيع سحق إسرائيل حتى ولو دعمت بالمساعدة الفرنسية التى كانت عام ١٩٥٦ هى فرقة مدرعة خفيفة ولواء جوى).

وانطلاقا من هذا المنطق هاجم "أسعد محاسن" مصر وقال: إن حياد القاهرة الإيجابى بين إسرائيل والعرب فقط) ، وانطلاقا من المنطق الذى ساد خلال هذه الفترة ونما خلال مقالات وأحاديث بعض وزراء الوحدة المستقلين ، وخاصة أكرم الحورانى الذى وصم "جمال عبدالناصر" بالتخاذل وتنفيذ المخططات الأمريكية فى المنطقة ومساعدة إسرائيل بطريق غير مباشر... يتبين أن الخلافات كانت قد وصلت إلى درجة من الانفصال يصعب كبح جماحها... وتبين أيضا أن موقف المطالبين بالتعرض الفورى لإسرائيل هو موقف يستند إلى الحماس والتطرف اللفظى، ولا يستند إلى الواقع الموضوعى الذى كان يدركه جمال عبدالناصر فى عمق ويتشبه به.

تسهيل موضوع الاندفاع للحرب ... واتهام كل مناقش لهذه الفكرة بأنه متخاذل ومتردد ... هو أمر يدل على نقص فى سلامة التقدير واندفاع عفوى غير مدرك خطوات المسيرة، وقد أثبتت الأحداث بعد ذلك عام ١٩٦٧

أن الحرب ليست عملاً من أعمال الكلام... ولكنها علم وفن وسلامة وتقدير، وارتباط بال جماهير.

وأنقل هنا بعض ما دار من نقاش بين المشير والناقورى خلال جلسة مناقشة تحويل مجرى نهر الأردن، كما وردت على لسان الناقورى فى البيان الذى أدلى به فى الجلسة السادسة بمؤتمر شتورا.

قال المشير: (إن الذى يخشاه ليس إسرائيل... بل هى القوات الغربية التى تدعم إسرائيل) ونوه بالعدد المتزايد لقوات إسرائيل.

فأجبتة - رأى الناقورى - (إننا نعرف قوات إسرائيل معرفة دقيقة، ونعرف جيداً العدد الصحيح الذى تستطيع تجنيده من النساء والرجال، ولدينا سجلات عن امكانيات إسرائيل العددية، ولا يتجاوز الخطأ فيها نسبة ٥ بالمائة وليس هناك ما يقلق أبداً من جهة إسرائيل، سواء كان من حيث عدد القطاعات أو من حيث التجهيز والمعدات).

تبسيط قضية الصدام بإسرائيل كان طابع المناقشة ومنبع الهجوم.

وذكر أمين "الناقورى" أنه فى اليوم التالى لهذه الجلسة وبينما كان هو و"أحمد عبد الكريم" زميله فى الوزارة ينادى الجزيرة أقبل عليهما صلاح سالم وأبلغهما أن "جمال عبدالناصر" قد تحدث معه تليفونيا بعد انتهاء الجلسة مباشرة قائلاً له: (إن الوزراء السوريين قد أثاروا قضية تحويل نهر الأردن ، ووضعوها فى موقف حرج للغاية وأن مهمتنا فى الشرق الأوسط هى مكافحة الشيوعية ، فإذا ما أثرنا هذ القضية الآن فى الصحف يكون رأى العام فى الجمهورية العربية المتحدة وفى العالم العربى ضد التحويل، وسوف تنضم روسيا لدعم هذا الموقف، ولهذا يجب ألا يذكر شىء فى الصحف عن هذا الموضوع).

وإذا كان صحيحاً ما ذكره الناقورى، فإن علاقات "جمال عبدالناصر" مع الاتحاد السوفىيتى فى ذلك الوقت كانت متردية منذ نهاية العام السابق ١٩٥٨ ، ولكنه كان قد أرسل "صلاح سالم" إلى موسكو فى ٧ نوفمبر ١٩٥٩ ، وذهبت معه وقتها حيث أجرى حديثاً مع "خروشوف" كان من معالم الرجوع عن الهجوم المتبادل ، وتم الاتفاق خلال الرحلة على تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع السد العالى.

كان "صلاح سالم" خلال هذه الفترة قد بدأ يغير أفكاره التقليدية السابقة، ويصبح أكثر اقتناعاً بالاشتراكية ... زيارة الاتحاد السوفيتي، والاتجاه اليساري لبعض العناصر في جريدة الجمهورية، رغم وجود الشيوعيين في المعتقلات والمناقشات المتكررة مع "خالد محيي الدين" ومجدي حسنين ومع أعضاء المجلس القومي للسلام والزملاء السابقين في الجيش ... كل هذا كان له تأثير كبير في تطور تفكير "صلاح سالم" ... ولعل هذا هو ما دفعه إلى القول على لسان "عبدالناصر": (إن مهمتنا في الشرق الأوسط هي مكافحة الشيوعية) كنوع من التجسيد والتضخيم لتحذير "عبدالناصر" من إثارة هذا الموضوع إعلامياً ... وإن كانت الحقيقة الموضوعية خلال هذه الفترة هي أن القاهرة كانت تضرب الشيوعيين فعلاً، وأنها كانت تخدم بذلك أطماع الإمبريالية بطريق غير مباشر.

ولكن الأمور بالقطع لم تكن تصل إلى حد العمالة للسياسة الأمريكية، ولا التآمر على القضية الفلسطينية ولا التخاذل المقوت في المواقف الوطنية، كما حاول كثير من الكتاب تصوير موقف مصر، وخاصة "أكرم الحوراني".

وحزب "البعث" في سوريا كان قد تشبث مع الوحدة، ولم يكن تجميعه سهلاً بعدها فقد انقسم إلى عدة اتجاهات وأحزاب.

"أكرم الحوراني" عاد إلى تشكيل الحزب العربي الاشتراكي، وشارك ببعض وزرائه في حكومة الانفصال، وكان قاسياً في أحكامه ضد عبدالناصر والسلطة في مصر.

أما "ميشيل عفلق" أمين القيادة القومية فقد أصدر بياناً يدين الانفصال كما سبق أن ذكرت، وعقد سرا في حمص مؤتمراً قومياً لقيادة الحزب من أعضاء غير سوريين، كان منهم "علي صالح السعدي" الذي أصبح نائباً لرئيس مجلس الوزراء العراقي في ثورة فبراير ١٩٦٣.

ولكن مجموعة من البعثيين رفضت خط القيادة القومية وشكلت قيادة قطرية في سوريا، كان سكرتيرها العام "رياض المالكي" شقيق "عدنان المالكي" الذي عمل وزيراً للثقافة في سوريا خلال الوحدة ... وضمت هذه القيادة كلا من: "يوسف زعين" و"إبراهيم ماخوس" و"صلاح

جديد" و"نور الدين الأتاسي".

وهكذا تعددت قيادات البعثيين في سوريا خلال هذه الفترة..

وبينما أدان حزب البعث في العراق عملية الانفصال تشتت الأفراد في سوريا بين موقف القيادة القومية (ميشيل عفلق) وموقف القيادة القطرية المعارضة لها (رياض المالكى) وانتهت وحدة الحزب بعد انفصال الحورانى عنه وإعادة تشكيله للحزب العربى الاشتراكى.

وعندما استشهد الوفد المصرى بمقال نشره "صلاح البيطار" عن تحويل نهر الأردن يوم ١٨ أغسطس ١٩٦٢ فى جريدة "البعث" ، وروى قصة الاجتماعات كما حدثت وأنهى بهذا التساؤل:

(من حق الناس أن يسألونى : هل تكون عندك خلال هذه المناقشات ومن خلال الحوادث التى تعاقبت فيما بعد شهور أن "عبدالناصر" أو المشير أو الحكم فى الجمهورية العربية المتحدة يخطط لتصفية القضية الفلسطينية ؟ وجوابى : لا، وهو ذات الجواب بالنفى الذى كنت أعلنه فى عهد الوحدة، والذى أعلنته فى عهد الانفصال).

عندما استشهد الوفد المصرى بهذا المقال تأكيداً من رجل مسئول بسلامة موقف "جمال عبدالناصر" وسلطة القاهرة... استشهد الوفد السورى ببيان لم ينشر ولم يذع "لصلاح البيطار" نفسه يهاجم فيه النظام الفردى ويصف الحكم فى الجمهورية العربية المتحدة بأنه (شأن أكثر الانقلابات العسكرية جاء عن طريق العنف ويحكم منطقة القوة والقسر).

الاستناد إلى بيان غير مذاع لا يعطى قوة للحجة السورية ، والحديث عن (معاداة النظام الفردى للشعب ولكل فلسفة أو حركة تؤمن بالشعب وتثق بسلامة تقديره وتعمل على تنظيمه). كما كتب "البيطار" ، هذا أمر لا يتناقض مع اتخاذ موقف وطنى فى قضية تحويل مجرى نهر الأردن.

ولم يكن تحويل نهر الأردن هو المشكلة الوحيدة التى ركز الهجوم السورى عليها فى شتورها... وإنما أخذ الجانب السورى موقف النفى لما سبق أن رواه السفير المصرى فى بيروت من وقائع تتصل بأن أموالاً سعودية وأردنية تتدفق على سوريا ، وأنه سبق للسلطات السورية أن نبهت السفير السعودى لذلك.

كان ذلك دليلا على أن خطوات التقارب التي تمت بين دمشق والقاهرة خلال شهر أبريل لم تكن مخلصية، وأن موقف الحكومة السورية كان مازال أقرب إلى التعاون مع الحكومات الرجعية في المنطقة.

وفي الجلسة الثامنة التي عقدت يوم ٢٨ أغسطس ألقى أكرم ديري بيانا أمام المجتمعين أعلن فيه أن وفد الجمهورية العربية المتحدة قد أجاب على كل الاتهامات والافتراءات وأنه يجد: (أن الجامعة العربية بأوضاعها الحالية ليست - شكلا وموضوعا - أداة صالحة للوصول بالنضال العربى إلى أهدافه... وأنها مازالت - حتى الآن بكل الأثقال التي تفرضها عليها النظم الرجعية المتعاونة مع الاستعمار - غير قادرة على شىء إلا أن تكرر نفسها مثل ما حدث فى نكبة ١٩٤٨) ولذا قرر الوفد الانسحاب من الاجتماعات ومن الجامعة العربية أيضا.

كان الموقف صدمة مفاجئة للحاضرين... ولكن حدثا ما هو الذى دفع إليه ، فقد هرب المقدم "زغلول عبدالرحمن" الملحق العسكرى المصرى فى بيروت مساء اليوم السابق ٢٧ أغسطس إلى سوريا وأعلنت الحكومة السورية أنه سيجابه الجماهير والصحفيين ومراسلى وكالات الأنباء فى مؤتمر يعقد فى الساعة السادسة من مساء يوم ٢٨ أغسطس.

كان "زغلول عبدالرحمن" ضابطا فى المخابرات المصرية وأحد المسئولين الرئيسيين عن المنطقة ، باشر عمله فيها منذ منتصف الخمسينيات... ورد اسمه فى اتهامات الوفد السورى بمحاولات التجسس والتخريب والتآمر ، وكان مقربا من المشير "عبدالحكيم عامر"... إذ كان أحد أصفياه من الضباط الذين يستطيعون مقابلته بلا موعد.

كان ظهور "زغلول عبدالرحمن" بهذه الصفة أمام المراسلين العرب والأجانب كفيلا بتدمير موقف الجمهورية العربية المتحدة فى اجتماعات شتورا... ولذا صدرت التعليمات من "جمال عبدالناصر" للوفد بالانسحاب.

وقال "خليل الكلاس" تعقيبا على انسحاب الوفد المصرى : "إن ضباط المخابرات زغلول عبدالرحمن كان سينضم للوفد السورى فى اجتماعات شتورا".

وليس من شك فى أن موقف "زغلول عبدالرحمن" كان ثمرة محتملة لإعطاء بعض العسكريين المقربين من مركز القيادة صلاحيات لا تؤهلهم لها خبرتهم ولا كفاءتهم ولا قيمهم السلوكية التى تنهار حتما أمام الإغراء الذى قدمه مركز القيادة والتساهل الذى يراقب به تصرفات المقربين.

وكان معروفا أن "زغلول عبدالرحمن" قد أدمن القمار وخسر مبالغ كبيرة عوض بعضها من القاهرة ومن المشير شخصيا ومع ذلك ظل فى موقعه مسئولا عن أجهزة الأمن مع عدد آخر من العسكريين.

وكان معروفا أيضا أن "زغلول عبدالرحمن" تربطه صلة نسب وقربة بأحمد أبوالفتح و"أحمد فهمى" اللذين خرجا من مصر، وتعاونوا لفترة طويلة مع أجهزة مخابرات أجنبية وعربية رجعية خلال إذاعة (مصر الحرة).

ومع ذلك لم تحاول الجهات المسئولة معرفة أثر هذه الصلة فى حركته وأسلوبه.

كانت العلاقات الشخصية والاقتراب الشديد من مركز السلطة، هما المؤهلان اللذان يعتمد عليها الإنسان مدنيا أو عسكريا فى تحقيق أغراضه.

وغريب ألا يكون موقف "جلال هريدى" قائد المظلات والمقرب من المشير بعد إذاعاته المعروفة من دمشق باعثا على مراجعة موقف بعض العسكريين المقربين.

ولكن كانت عودة المشير عامر إلى موقعه فى الجيش بعد استقالته التى قدمها عندما حاول مجلس الرئاسة استصدار قانون يحد من اختصاصاته، وتضامن بعض قادة الأسلحة والوحدات معه، هى بداية عودة الجيش إلى السلطة بصورة مباشرة ... وهى بداية الاعتماد على الأصدقاء المقربين من المشير فى تنفيذ أغراضه وتأكيد سلطته.

هذا النفر القليل من العسكريين المستفيدين هم الذين أساءوا إلى العسكريين عموما وإلى المشير بصفة خاصة... وكانوا وصمة جبين النظام، جعلت وفده فى شتورا ينسحب بطريقة غير منتظمة تثير الأسى، وتشير إلى نقاط ضعف كان يجب أن تعالج منذ البداية.

وانتهت اجتماعات شتورا بقرار من ثلاث نقاط، يتضمن عدم استطاعة الاستمرار في نظر الشكوى بسبب انسحاب وفد الجمهورية العربية المتحدة ، واستمرار الدورة الاستثنائية مفتوحة مع بذل الدول الأعضاء المساعي اللازمة لدعم كيان الجامعة باحترام ميثاقها ولم شملها كفالة لاستمرار نهوضها برسالتها.

وانتهت الجلسة الأخيرة بعد منتصف ليلة ٣١/٢٠ أغسطس ١٩٦٢.

اكتسبت الحكومة السورية رصيда من اجتماعات شتورا لدعم الانفصال... ولكن الضباط السوريين الذين عجزوا عن وقف الانفصال في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ وفشلوا في فرض وجودهم بعد حركة الجيش وقرارات مؤتمر حمص في أبريل ١٩٦٢ ، لم يركنوا إلى الاستكانة.

البعث ينتصر :

وعاد ضباط البعث للنشاط من جديد... "محمد عمران" الذي سبق له أن عرض على "أمين الحافظ" أن يتحرك معه كان يدبر أمره في سرية دون ولاية من أحد ، وخاصة بعد حل حزب "البعث" ، ورغم أنه ضابط بعثي قديم إلا أن أكرم الحوراني يقول إنه لم يكن يعرف شيئا عن تدبيراته ، ربما لابتعاد أكرم نفسه عن صفوف الحزب ... وربما لأنه كان صعبا خلال هذه الفترة القول بأنه كان هناك حزب موحد بعد التناقض السافر بين القيادة القومية والقيادة القطرية.

ولم تكن الرغبة في ضرب الانفصال قاصرة على ضباط البعث ، ولكنها شملت الضباط الناصريين أيضا.

وشجع الحركة المعادية للانفصال في سوريا قيام حركة ٨ فبراير ١٩٦٣ في العراق والإطاحة بحكم "عبدالكريم قاسم" ، وتعيين "عبدالسلام عارف" رئيسا للجمهورية و"أحمد حسن البكر" رئيسا للوزراء و"علي صالح السعدي" نائبا لرئيس الوزراء. والأخير كان أحد المسئولين بعد مؤتمر البعث في مايو ١٩٦٢ بجمص في القيادة التي شكلت لسوريا .

نشرت الأهرام يوم ٢٢ فبراير ١٩٦٣ خبرا يقول: إن "ناظم القدسي" رئيس الجمهورية قد صدق ليلة عيد الوحدة على أحكام الإعدام التي أصدرتها محكمة أمن الدولة العسكرية على ضباط حلب... وإن برقية قد

خرجت من سجن المزة بتوقيع "لؤى الاتاسى" ومقدم "محمد عمران" .
ولم يمض شهر واحد حتى تحركت قوات الجيش السوري...
قاد الحركة عميد زياد الحريرى وهو ضابط بعيد عن الشبهات ، ليس
بعثيا وليس له ماضٍ سياسى ... وعين رئيسا لأركان القوات المسلحة.
وخرج "لؤى الاتاسى" قائد منطقة حلب السابق والذي وضع فى
سجن المزة بعد محاولة أبريل ١٩٦٢ ، ليصبح قائدا عاما للقوات المسلحة
برتبة فريق ورئيسا لمجلس قيادة الثورة السوري.
اللواء "راشد قطينى" عين معاونا للقائد العام للقوات المسلحة.
وعين العميد "محمد الصوفى" وزيرا للدفاع.
وتشكل المجلس الوطنى لقيادة الثورة الذى ضم المقدم "فواز محارب"
والمقدم "فهد الشاعر".
و"محمد الصوفى" أصبح وزيرا للدفاع برتبة فريق.
وتولى "صلاح البيطار" منصب رئيس الوزراء ، واستدعى "أمين
الحافظ" من عمله ملحقا عسكريا بالأرجنتين ليصبح وزيرا للداخلية.
ودارت العجلة فى اتجاه معاكس ... وصدرت نشرة عسكرية
بتسريح ٦٨ ضابطا ، وعاد إلى الخدمة كثير من الضباط البعثيين
المسرحين... "محمد عمران" تولى قيادة اللواء مدرع و"صلاح جديد" تولى
منصب كاتم أسرار.
يقول "أمين حافظ" الذى وصل إلى دمشق يوم ١٢ مارس بعد خمسة
أيام من الانقلاب إنه كان ضد تسريح ضباط من الجيش وإنه يعتبر ذلك
جريمة... ولكنها كانت وقعت قبل حضوره كما يقول.
لم يعد إلى الجيش بعض الضباط الذين اشتهروا بأنهم ناصريون.
تغير الموقف فى سوريا جذريا... ولجأ "خالد العظم" رئيس الوزراء إلى
سفارة تركيا . وأرسل "صلاح البيطار" رئيس الوزراء ووزير الخارجية
كتابا إلى أمين الجامعة العربية يقول فيه:
(إن حكومة الجمهورية العربية السورية قررت اعتبار الشكوى الواردة

فى مذكرتها بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٦٢ كأنها لم تكن وترجو حذفها من جدول أعمال الدورة الاستثنائية لمجلس جامعة الدول العربية).

وأوضح الكتاب أيضا:

(إن حكومة سوريا التى قامت بعد ثورة أطاحت بمزيفى إرادة الشعب العربى فى هذا البلد المؤمن بوحدة الأمة العربية إيمانه بوجوده، تفتنم الفرصة لتتنقل إلى جامعة الدول العربية الموقف المعبر عن حقيقة مشاعر الشعب فى تلك المأساة الكبرى التى أثارتها الفئات الرجعية والانفصالية والشعوبية فى آخر اجتماع لدول الجامعة العربية فى شتورا).

ثم يقول بعد تفصيل : (الموقف الشائن الذى صفتت له أبواب الرجعية وأشادت به رسل الاستعمار وإسرائيل).

(وهكذا جاءت ثورة الشعب العربى فى سوريا ثارا لمعركة شتورا ولكارثة الانفصال ولعزم هذا الشعب على الانطلاق فى طريق الوحدة على حطام الرجعية والانفصال والشعوبية ... ويعلن فى النهاية استنكار حكومة سوريا لتلك (الشكوى المزعومة) وسحبها شكلا وموضوعا).

مباحثات الوحدة الثلاثية :

وفى اليوم العاشر للانقلاب بالتحديد ... يوم ٧ أبريل ١٩٦٣ اجتمع فى القاهرة ممثلون عن الحكم فى مصر ^(١) والحكم الجديد فى العراق ^(٢) والحكم الجديد فى سوريا ^(٣).

سنة ونصف فقط بعد الانفصال وممثلون من سوريا والعراق يحضرون إلى مصر لمناقشة قضية الوحدة.

كانت سوريا خلال هذه الفترة مسرحا لحركة العسكريين الذين تتابع

١ - الوفد المصرى كان مشكلا من : جمال عبدالناصر - عبداللطيف البغدادي - عبدالحكيم عامر - كمال الدين حسين - على صبرى - أمين هويدى - عبدالمجيد فريد.

٢ - الوفد العراقى كان مشكلا من : صالح السعدى - مهدي صالح عماش - طالب شبيب - دكتور عبدالرحمن البزاز.

٣ - الوفد السورى كان مشكلا من : نهاد القاسم - عبدالحليم سويدان - عبدالكريم زهور - راشد قطيبي - زياد الحريري - فواز محارب - فهد الشاعر

ظهورهم على مسرح الأحداث، وتغيرت تبعاً لهم الوزارات التي لم تكن أكثر من واجهة للحكم بلا نفوذ حقيقي ... ولا يمكن القول مطلقاً بأن الحكم كان مستقراً أو قريباً من الاستقرار .

الضباط السوريون الذين قاموا بالحركات العسكرية المتتالية لم يكونوا في منصب القيادة العليا مثل "حسنى الزعيم" و"سامى أحنائى" و"أديب الشيشكلى" ... وإنما كانوا من رتب وعمر أصغر ... وكانت التسريحات التي تصحب كل حركة والتي تكررت عدة مرات فى سبتمبر ١٩٦١ وأبريل ١٩٦٢ ومارس ١٩٦٣، تضعف من ثورة الجيش السورى، وتخرج منه عناصر ذات كفاءة عالية ، البعض منها درس فى كلية الأركان (فرونز) بالاتحاد السوفيتى ، والبعض كان من الذين دربوا فى القوات الجوية تدريباً استغرق كثيراً من الوقت والجهد والمال.

استنزفت الحركات العسكرية السورية قوة الجيش، إلى جانب الضحايا الذين تساقطوا من الجنود والضباط برصاص زملائهم وخاصة فى حلب.

كانت فترة الوحدة من أكثر الفترات استقراراً فى سوريا.. أكثر من ثلاث سنوات ونصف والجيش يمارس دوره الوطنى بلا هزات تؤثر على مستواه، سوى التسريحات وإبعاد بعض العناصر ذات الشخصية والكفاءة من القيادات المناسبة لها .

حركة ٨ مارس ١٩٦٣ كانت انقلاباً عسكرياً مرتبطاً بحزب "البعث" ، الضباط البعثيون شاركوا فيه مشاركة إيجابية ، ولكنهم لم ينسقوا حركتهم مع الحزب، ولم يأتروا بأمر القيادة السياسية فيه ، ولم ينفردوا وحدهم بالعمل.

وظهر اتجاهان بين الضباط قوميون يطالبون بعودة الجمهوريات العربية المتحدة فوراً ثم ينضم العراق .. وبعثيون عبر عن رأيهم "صلاح البيطار" بقوله: إن هدفهم كان إسقاط الانفصال وعودة العلاقات الطبيعية الأخوية بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا لإجراء مفاوضات ومباحثات لإقامة وحدة على أسس سليمة ومدرسة.

بدأت مباحثات الوحدة الثلاثية فى فترة كان الحكم فى مصر قد

استقر فيها على أسس جديدة.. صدر الميثاق كأول وثيقة رسمية لثورة يوليو ، وتشكل الاتحاد الاشتراكي على أساس مختلف عن تنظيم الاتحاد القومي... وكانت الحركة إلى محاولة التطبيق الاشتراكي أكثر وضوحا.

ومنذ الجلسة الأولى لمباحثات الوحدات التي عقدت مساء يوم ١٤ مارس ١٩٦٢ في سراي القبة بالقاهرة قال "جمال عبدالناصر" في صراحة: إنه يرفض وحدة مع حزب "البعث" (إذا كان حزب البعث هو الذي يحكم سوريا وستكون الوحدة معه فأنا على غير استعداد للبحث إطلاقاً).

الحساسية من قادة البعث في ذروتها ... و"على صالح السعدى" نائب رئيس وزراء العراق يقول: (أما عن توقيع "البيطار" لوثيقة الانفصال فإنها كانت جريمة والذي دفعه في ذلك هو "الحواراني"، وقد فاجأه بها كما أن "صالح البيطار" بكى كثيراً بعد ذلك على ارتكابه هذا الجرم).

ودافع السعدى عن "عفلق" و"البيطار" قائلاً: إنهما مخلصان في دعوتهما للوحدة وفي حسن نيتهما للعمل من أجلها.

المرارة في قلب عبدالناصر شديدة... يعتبر أن موقف العداء الذي اتخذ البعث والشعارات التي رفعها هي التي مهدت للانفصال.

ويقول "جمال عبدالناصر": (أنا شفت من البعث السوري ما لم يره أى إنسان).

وعندما علم "جمال عبدالناصر" في مقابلة خاصة مع "عبدالكريم زهور" عضو الوفد السوري ووزير الاقتصاد أن توزيع مقاعد المجلس ستتم على أساس سبعة من "البعث" ، وثلاثة من بقية القيادات القومية والوحدوية، شعر أنه يدخل من جديد إلى ميدان المناورات الحزبية.

واقترح "على صالح السعدى" في الجلسة الرابعة للمباحثات حضور قيادة حزب البعث السوري إلى القاهرة في محاولة لتصفية الجو بينها وبين "عبدالناصر" .. وفي الجلسة الخامسة تقرر ذلك وانتهت المرحلة الأولى لمباحثات يوم السبت ١٦ مارس ١٩٦٢ ببيان يقول: «إن المباحثات قد وصلت إلى مرحلة تستوجب رجوع وفدى العراق وسوريا إلى بغداد ودمشق، ثم الاجتماع مرة أخرى في القاهرة».

بدأت المرحلة الثانية يوم ١٩ مارس بوفد مصري مشكل من "جمال عبدالناصر" و"عبد اللطيف البغدادي" و"عبد الحكيم عامر" و"كمال الدين حسين" و"علي صبري" ووفد سوري مشكل من "صلاح البيطار" و"ميشيل عفلق" و"لؤي الأتاسي" و"فهد الشاعر".

المواجهة أصبحت مباشرة بين "عبدالناصر" وقادة "البعث" ، في جو تحيط به أزمة ثقة.

و"جمال عبدالناصر" يعترف بأن حل الأحزاب السورية على اختلاف مشاربها سار بسرعة شديدة (وما كانش صح) على حد تعبيره ... ويقول: (احنا في سنة ١٩٥٨ كان لازم اتبعنا أسلوب آخر وهو حل الأحزاب التي لا تتفق في الهدف ثم جميع الأحزاب التي تجمعها وحدة الهدف.. الأحزاب القومية تكون هي الطلائع الثورية في جبهة قومية تسير على هدف واحد).

غيبة التنظيم السياسي كانت عامل ضعف شعر به عبدالناصر عندما تهاوت الوحدة، ولم تجد أحدا يدافع عنها.

وتثبت المحادثات أن حزب البعث لم يدافع عن فكرة عدم إلغاء الأحزاب، وقال "ميشيل عفلق" تبريراً لذلك : (باعتقد أنه بدون الحل ما بتكون تصير وحدة).

و"ميشيل عفلق" و"صلاح البيطار" يدينان موقف "أكرم الحوراني" الذي اعتبره إقليمياً في تصرفاته بعد الانفصال... ويقولان "إنهما تصورا أن الاتحاد القومي كان يمكن أن يؤدي دور الحزب إذا كانت قد استبعدت منه العناصر الرجعية.

ويتدرج النقاش إلى موقف الوحدة من الانقلابات العسكرية وعلاقة البعث بضباط الجيش ... و"جمال عبدالناصر" يصرح بأنه رفض عرضاً تقدم به ضابط سوري اسمه "فايز الرفاعي" من ضباط الانفصال للقيام بانقلاب يعلن الوحدة قائلاً :

(أنا لا أستطيع أن أقبل وحدة بانقلاب ... الوحدة أولا ثقة كاملة .. محصنة ضد الغدر).

الحرص واضح على إبعاد حركة الوحدة عن انقلابات الجيش حتى لا

تنتشر العدوى إلى مصر بعد استقرار للثورة زاد علي عشر سنين
تدخل الجيش أو الرضوخ لحركة الانقلابات أمر مرفوض ...

(العملية التي فالت تجربة رائدة وانتهت ... وائ عملية جديدة لازم
تقوم على أساس سليم).

هكذا أعلن "جمال عبدالناصر".

وقال "عبدالحكيم عامر" : (الانفصال لم يظهر خطورة الرجعية في
سوريا فقط ولكن أظهر خطورة الرجعية في مصر أيضاً ... فهي كلها
تجارب)

ويدور حديث عن المباحث وبذر العملاء ... ويقول "جمال عبدالناصر":
إنه أعطى "ميشيل عفلق" ٧٠,٠٠٠ جنيه مساعدة لبعث العراق وأنه لم
يطلب منه أن يكونوا عملاء ... وأيد "علي صالح السعدي" الواقعة وقال:
إن المبلغ كان لمساعدة المناضلين.

العتاب والنقد مستمران حول بعض التصرفات الشخصية التي
أشعرت البعثيين أنهم في عزلة وأشعرت عبدالناصر أنهم مستمرون في
المؤامرات الحزبية ... ومجابهة الموقف الحالي بعد ثورة العراق تضع على
مائدة النقاش فكرة الوحدة الاتحادية ... وفكرة الجبهة أيضاً.

الوحدة الاتحادية تحتاج إلى قيادة سياسية تضمن استقرارها...
وجمهوريات الاتحاد السوفييتي لها حق الانفصال دستورياً، ولكن واحدة
منها لم تنفصل؛ لوجود القيادة السياسية الواحدة ... وهي إذا كانت
شكلية ولدت ميتة مثل اتحاد الجمهوريات العربية مع اليمن.

"جمال عبدالناصر" يعلن حذره من وحدة اتحادية يلعب فيها البعث
دور القيادة السياسية في سوريا والعراق ... ويتساءل عن نتيجة حدوث
خلاف بين مصر وإحدى دول الاتحاد، واحتمال تطبيق المثل الشعبي (أنا
وأخويا على ابن عمي).

والجبهة قضية مطروحة ... ولكن مع استبعاد الشيوعيين والإخوان
المسلمين.

النظرة القديمة لم تتغير ... ونظرة حزب البعث تتفق مع نظرة

"عبدالناصر".

"صلاح البيطار" يقول: إنه لا ينظر في الجبهة للحزب الشيوعي على أساس أن له فلسفة اشتراكية خاصة فقط ... ويقول "جمال عبدالناصر": (القومية بالنسبة لهم رجعية) ويعود "صلاح البيطار" للتأكيد (بالنسبة لنا هم أعداء للوحدة ما هم بس أعداء القومية) ... ويوافق "ميشيل عفلق" على ذلك قائلا (لا بالنسبة لنا فقط وإنما بالنسبة للجماهير).

الجبهة في نظر المجتمعين تستبعد الأحزاب الشيوعية .. و"جمال عبدالناصر" يتساعل في خشية عن سبب إعطاء الإخوان المسلمين في سوريا تصريحاً بإصدار جريدة ويقول "لؤي الأتاسي" بأنهم لا يريدون أن يفتحوا حرياً عليهم الآن ولكن لا يفتحون أبواب الجبهة لهم ..

الجبهة في سوريا تقتصر على تفكير "ميشيل عفلق" في تعدد الأحزاب غير المعادية للاشتراكية التي تتنوع خططها، حتى يكون في ذلك (ضمانة لحد ما للحرية السياسية) ... ويقول صراحة (الحزب الواحد مهما كان فيه ديمقراطية يبقى في كونه حزب واحد نوع من القمع ... نوع من التضيق على الحريات) ... وينتهي الأمر إلى إقرار ثلاثة تنظيمات رئيسية يمكن أن تنضوي تحت لواء الجبهة وهي «البعث» و«القوميين العرب» و«الوحدويين الاشتراكيين».

التصور عند "جمال عبدالناصر" ما زال هو تكوين جبهة - كما اقترح على وفد العراق - (تضم كل القوميين والوحدويين حتى يمكن الوقوف أمام الرجعيين والشيوعيين).

أحزاب الطبقة الوسطى ما زالت تريد أن تنفرد وحدها بالسلطة بعيداً عن أحزاب الطبقة العاملة ... والاتحاد الاشتراكي الذي يضم تحالف قوى الشعب العاملة يضع العمال والفلاحين بثقلهم الحيوي الكبير تحت قيادة الطبقة الوسطى الممثلة في العسكريين والتابعين لهم من المثقفين وأبناء الرأسمالية الوطنية.

ورغم القول بتمثيل العمال والفلاحين بنسبة (٥٠) بالمائة في تنظيمات الاتحاد الاشتراكي ومجلس الأمة ومجالس الإدارة ... ومع ما في ذلك من خطوة إيجابية لمشاركة هذه الطبقات وظهورها على مسرح الأحداث

السياسية، إلا أنها تظهر لتؤدي دوراً ثانوياً (كومبارس) بينما أدوار البطولة تنعقد لأبناء الطبقة الوسطى القابضين على السلطة.

المشاركة تأخذ طابعاً شكلياً أكثر منها حقيقة موضوعية.

والإصرار على عزل التنظيمات الشيوعية يؤدي في النهاية إلى عزل للتيار الفكري التقدمي.

والحوار يدور حول التنسيق بين الاتحاد الاشتراكي وبين الجبهة المقترحة ... أو المنتظر تشكيلها في كل من العراق وسوريا ...

وتنتهي المرحلة الثانية من المحادثات بعد خمس جلسات في ٢٠ مارس ١٩٦٣، ولكن الرأي مازال غير موحد وغير متطابق، وصفحة الحساب القديم لم تطو لتفتح صفحة جديدة بيضاء ...

وتبدأ المرحلة الثالثة من المحادثات يوم ٦ أبريل لتستمر عشر جلسات^(١).

الصراع مازال يدور بين جريدة البعث التي تحدثت عن أخطاء الوحدة، وجريدة الأهرام التي انبرى فيها "محمد حسنين هيكل" بكتابة مقال تحت عنوان (إنى أعترض) أذيع ١٢ مرة في الإذاعة واستهدف كما قال "صلاح البيطار" (إثارة الناس على حزب البعث وعليه يقصد إسقاط حكومته).

وتقرر سفر بعثة مصرية للعزاء يرأسها المشير "عبد الحكيم عامر" وتضم "عبد الحميد السراج" و"أمين هويدى" و"عبد المجيد فريد". وحدد "جمال عبدالناصر" موعداً يلتقى فيه بالمشير والسفير السابق بالعراق "أمين هويدى" الذى أصبح وزيراً للإعلام .. ولكن المشير لم يحضر فى

١. الوفد المصرى شكل من : جمال عبدالناصر - عبداللطيف البغدادي - عبد الحكيم عامر - كمال الدين حسين - على صبرى - كمال الدين رفعت - أمين هويدى - عبد المجيد فريد.

والوفد السوري شكل من : الفريق لؤي الأتاسى - صلاح البيطار - نهاد القاسم - الفريق محمود الحوفي - عبد الكريم زهر - هانى الهندي - سامى صوفان - عبد الحليم سويدان - ميشيل العيسى - سامى الجندي - اللواء راشد قطيتي - العميد درويش الزوني - العميد غسان حداد - العقيد كمال هلال - العقيد فهد الشاعر - العقيد محمد عمران - المقدم فواز محارب.

والوفد العراقى شكل من : أحمد حسن البكر رئيس الوزراء - على صالح السعدى - صالح مهدي عماش - طالب حسن شهيب - عبدالستار عبداللطيف - محمود خطاب.

الموعد، رغم انتظار "جمال عبدالناصر" وهويدي لمدة تزيد على الساعة.
انتهت المقابلة دون حضور المشير و"عبدالناصر" يردد (أعمل ايه فى
المشير بتاعكم ده حتى المواعيد لا يحترمها).
كانت هذه ظاهرة من الظواهر التى توضح مناهضة المشير للرئيس
ودخوله مرحلة عدم الاكتراث وفرض سلطته الذاتية.
سافر الوفد إلى العراق بغير خطة منسقة.

وكان موضوع خلافة "عبدالسلام عارف" فى قائمة الموضوعات
المطروحة.

واستقر رأى المشير و"السراج" على تعيين "عارف عبدالرازق" رئيساً
لجمهورية العراق ... وأرسل المشير برقية إلى القاهرة يطلب إرساله على
طائرة خاصة ؛ حيث كان يقيم فيهما بعد انقلابه الفاشل.

ولم يكن هذا الرأى متفقاً مع تفكير السفير السابق "أمين هويدي"
فبادر بإرسال برقية إلى "عبدالناصر" يحذر فيها من هذا التعيين ويوضح
أخطاره ويطلب عدم إرسال "عارف عبدالرازق" تفادياً لحدوث كارثة - على
حد تعبيره -.

وافق "عبدالناصر" على فكرة "أمين هويدي" التى عرضت عليه بعد
نومه فى الثانية بعد منتصف الليل، ويعد أن كان "سامى شرف" قد
أبلغ "عارف عبدالرازق" الذى استعد فعلاً للسفر ثم عاد فتراجع عن
الاتصال به.

ووافق "جمال عبدالناصر" أيضاً على تعيين "عبدالرحمن عارف" فى
منصب شقيقه.

وعندما بلغ المشير عامر ثار وقرر مغادرة بغداد قبل وصول
عبدالرحمن عارف من موسكو حيث كان فى زيارة لها .. وعند وصوله
العاصمة القاهرة... والإسلام دين الدولة ... واللغة العربية لغتها الرسمية.

ومجلس الأمة يتشكل من مجلس نواب مدته ٤ سنوات باقتراع حر
مباشر بأعداد تتناسب مع سكان كل قطر .. ومجلس اتحاد يتكون من عدد
متساو من الأعضاء من كل قطر .. وينتخب انتخاباً حراً مباشراً بالاقتراع

السرى العام ومدته ٤ سنوات، ويكون عدد أعضائه ربع مجلس النواب علي الأقل أو ثلثه علي الأكثر يختص مجلس الأمة بنظر طلبات الانضمام للدولة الجديدة والموافقة بثلاثة أرباع الأصوات.

رئيس الجمهورية ينتخبه ثلثا أعضاء مجلس الأمة ويكون له ٣ نواب واحد من كل قطر ... ويكون لكل قطر رئيس ومجلس تشريعي منتخب ووزارة لها رئيس ومسئولة أمامه.

ويشكل مجلس رئاسة من عدد متساو من كل قطر يختارون بوساطة السلطة التشريعية.

كما تكون هناك وزارة اتحادية تضم وزارات : الخارجية والدفاع ووزارة الإعلام والثقافة ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الخزانة والمالية .

تغير العلم ... وأضيفت نجمة خضراء ثالثة لأعلام سوريا والعراق ظلت حتى الآن بعد أكثر من عشر سنوات دون أن يربط ذلك بين الدول الثلاث التي كان مفروضاً أن تجرى استفتاء على غرار الولايات المتحدة بعد عشرين شهرا ... ولكن ذلك لم يحدث.

أثبتت مباحثات الوحدة أن تناقضات كثيرة مازالت تسيطر على العلاقات بين القيادات السياسية في الدول الثلاث ... وأنها ترجع في معظمها إلى عدم إمكان الوصول إلى صيغة مناسبة للتعاون بين نظام الحكم في مصر وبين حزب "البعث" ...

فكل منهما كان يعتبر نفسه المؤهل للقيادة، والأكثر أحقية بالانفراد في السلطة.

وأثبتت أيضاً أن العسكريين في سوريا قد وثبوا بملايسهم الرسمية إلى الصفوف الأولى بعد انقلاب ٨ مارس الذي انتهى إلى تشكيل مجلس وطني لقيادة الثورة معظمه من العسكريين.

وأظهرت المصادرات أيضاً أن هناك تناقضات داخل سوريا بين البعثيين وبين غيرهم من القوى الوطنية والتقدمية...

وكان ذلك واضحاً في المناقشات التي أظهرت بصورة واضحة أن

التيار الرئيسى فى السياسة السورية كان تياراً بعثياً ... بل كانت هناك تناقضاً

أيضاً فى صفوف البعث.

وعند انقلاب ٨ مارس تحددت إقامة "مصطفى حمدون" و"عبد الغنى قنوت" من ضباط البعث السابقين وهرب "أكرم الحوراني".

وبدأ صراع بين الضباط البعثيين وغير البعثيين من الناصريين والقوميين.

لعب "لؤى الأتاسى" و"زياد الحريرى" دور التعاون بين البعثيين لتصفية القوميين أو الناصريين.

خرج "محمد الصوفى" وزير الدفاع و"رشاد قطينى" معاون رئيس الأركان ،

وأرسل وفد عسكري إلى بغداد يوم ٢٨ أبريل لمناقشة الشئون العسكرية . وعند عودته وجد أفرادهم إما قد تعينوا فى مناصب خارج الجيش أو حددت إقامتهم.

وشعر الوجدويون أن تناقضات حادة قد بدأت تظهر بينهم وبين البعثيين ... واستقال من الوزارة "نهاد القاسم" نائب رئيس الوزراء، و"عبد الوهاب حومد" من الجبهة العربية المتحدة ، و"سامى صوفان" من الوجدويين الاشتراكيين و"هانى الهندى" من القوميين العرب.

التنظيمات القومية متعددة .. وهى تزداد انقساماً وتشرذماً بينما البعث يسعى لتوحيد صفوفه وتماسك تنظيماته.

الشارع فى سوريا مازال مع الوحدة .. والفرصة ليست مهيأة تماماً لانفراد البعث بالحكم ... ولؤى الأتاسى فى القاهرة يوم ٨ مايو ١٩٦٢ فى محاولة لتهدئة الأمور .. ويذهب إلى بغداد فى ٤ يونيو حيث يلتقى ضمن مقابلته بالسفير المصرى أمين هويدى حيث يصارحه بأهمية تعديل الاتفاقية ليكون حزب البعث فى مكان الجبهة.

انحاز لؤى الأتاسى للبعث.

وساعدت سياسة القاهرة الحادة فى رفض التعاون مع البحث علي اقتراب الموقف من الانفجار.

وخطب "جمال عبدالناصر" يوم ٢٢ يوليو قائلاً : (يعزُّ على أن يكون العيد هنا والحزن هناك فى دمشق) ... وكان حظر التجول فى يومه الخامس واعتقالات القوميين مستمرة .. وقال "جمال عبدالناصر" إنها قد تحولت إلى معسكر اعتقال كبير.

وحسم عبدالناصر بكلماته قضية الوحدة ، ومزق نتائجها عندما خطب يوم ٢٦ يوليو قائلاً: (ج . ع . م ليست مستعدة للوحدة مع حكومة ساحات الإعدام الفاشستية . ج ع م ليست مستعدة للوحدة مع حكومة حظر التجول الفاشستية. وكانت اتفاقية الوحدة مع الشعب السورى ولم تكن أبدا مع حزب البعث الفاشستى ... شعب سوريا الآن فى معسكر اعتقال كبير ، والوحدة هى عملية تقرير مصير ولا يمكن أن تتم عملية تقرير المصير تحت ظلال المشانق، أو فى معسكرات الاعتقال).

وفى يوم ٢٧ يوليو انتهى دور "لؤى الأتاسى" و"زياد الحريرى"، وحدث تغيير انقلابى وضع "أمين الحافظ" رئيساً للدولة واستمر "صلاح البيطار" رئيساً للوزراء و"محمد عمران" الذى استمر قائد اللواء المدرع حتى تحرك به ليفرض إرادته .. وزيراً للدفاع.

حدث هذا التغيير ووثوب عسكري سورى إلى مركز السلطة أبعد فكرة الرحدة، وجعلها تتراجع إلى الخلف ... وكان فى هذا التغيير بداية إضغاف سلطة "البعث" كحزب سياسى، وظهور العسكريين فى صفوفه كقوة رئيسية محركة.

يقول "أمين الحافظ": إن ما تعرض له حزب البعث خلال فترة الوحدة من حل وما تعرض له بعدها من تمزق، خلق وجهة نظر بين البعثيين والعسكريين تقضى بإزاحة كبار قاداته بطريقة عسكرية ... أى عن غير طريق لائحة الحزب ودستوره.

وكان وصول العسكريين للسلطة فى دمشق تحت واجهة حزب البعث بمثابة النهاية لأحلام الوحدة بين مصر وسوريا.

كان حذر "جمال عبدالناصر" من الانقلابات العسكرية وخشيته من

وصول عدواها إلى مصر، ورفضه أسلوب التعاون معها هي العوامل التي جعلت تيار الوحدة العربية مع سوريا ينحسر ... بل ويجف.

وهكذا بدأت علاقة العسكريين في مصر مع العسكريين في سوريا خلال حكم أديب الشيشكي ... وتحققت الوحدة بإرادة العسكريين السوريين من مختلف الاتجاهات ... ثم حدث الانفصال بعودة الجيش السوري إلى أسلوب الانقلابات العسكرية التي أنهت الرغبة في عودة الوحدة.

الوحدة والانفصال ... لعب فيها العسكريون السوريون والمصريون الدور الأول والأخير أيضاً.

واستمر حكم "أمين الحافظ" إلى ٢٣ فبراير ١٩٦٦ حيث انتهى بانقلاب عسكري بعثي قال عنه بيان الحزب : (إن حركة ٢٣ شباط كانت الوسيلة الوحيدة التي بقيت بين أيدي الرفاق لإنتقاذ الحزب والثورة، وهي وإن كانت حلاً غير نظامي لتقاليد الحزب الديمقراطية، إلا أنها تأخذ مبرراتها الثورية من تصديها النضالي للمؤامرات الفعلية التي كانت تحاك لسحق الثورة وإلغاء دور الحزب).

هذا هو الانقلاب الخامس عشر في سوريا بعد الحرب العالمية الثانية .

وثبت الانقلابات العسكرية مرة أخرى إلى ساحة العمل السياسي في سوريا، مرتدية ثياب حزب "البعث" العربي الاشتراكي واتجهت خطوات قادة هذا الانقلاب - "نور الدين الأتاسي" رئيس الجمهورية و"يوسف زعين" رئيس الوزراء و"إبراهيم ماحوس" وزير الخارجية - إلى التقارب مع مصر، الأمر الذي انتهى إلى عقد اتفاقية (الدفاع المشترك).

(اتفاقية الدفاع المشترك) كانت البداية لفترة هامة في تاريخ مصر وسوريا، ترد تفصيلاً في الجزء الرابع من قصة ثورة يوليو (خريف عبدالناصر).

الباب الثالث

القاهرة .. وبغداد

(إذا اتحدت القاهرة
وبغداد في المعركة ضد
الإمبريالية، تعاظمت فرص
قوى التحرير الوطني العربي
في تحقيق أهدافها القومية
والاجتماعية)

الفصل الأول

الانقلابات العسكرية في العراق

(كان انقلاب بكر صدق في
أكتوبر ١٩٣٦ فاتحة دخول
العسكريين ليدان السياسة في
الوطن العربي)

كان زهاب بعض الجماهير إلى السفارة المصرية في بغداد يوم ٢٢ مايو ١٩٥٢ لمطالبة حكومة الثورة في مصر بأن ينص في الدستور الجديد على أن مصر دولة عربية، كما نشرت جريدة المصري في ذلك الوقت، باعثًا من بواعث الاهتمام بالقومية العربية لدى قادة ثورة يوليو.

وكانت زيارة "نوري السعيد" للقاهرة عام ١٩٥٣، وعرضه على المسؤولين فيها مشروعًا لتوحيد البلاد العربية على الأساس التالي:

العراق وسوريا والأردن وفلسطين في دولة واحدة... ومصر والسودان في دولة ثانية، والمغرب العربي في دولة ثالثة، والسعودية واليمن والخليج في دولة رابعة... بداية اهتمام بموضوع الوحدة، رغم رفض "جمال عبدالناصر" فكرة مناقشة الموضوع وقوات الاحتلال البريطاني ما زالت في القاهرة.

وعندما قام "صلاح سالم" بجولته الأولى في البلاد العربية، زار العراق في أغسطس ١٩٥٤، واستقبله الوصي على العرش الأمير "عبدالإله" و"نوري السعيد" في مصيف سرسك بشمال العراق، واحتفى به احتفاءً شديداً في محاولة لاجتذابه إلى أفكاره، التي اشتهر بها في الوطن العربي... زار معه عرساً كردياً، وعقد معه عدة جلسات، صرح بعدها "صلاح سالم" عدة تصريحات لم يرحب بها "جمال عبدالناصر".

قال "صلاح سالم" إنه من حق أية دولة عربية أن تنضم إلى أخرى في وحدة واحدة، وكان في ذلك موافقة غير مباشرة على مشروع الهلال الخصيب الذي بذر البريطانيون فكرته وتعهدها بالنمو "نوري السعيد" وغيره من الساسة المتعاونين بإخلاص مع بريطانيا.

وقال صلاح سالم أيضاً إنه يؤيد دعم الجامعة العربية وميثاق الضمان الجماعي، على أن يتم التشاور مع الولايات المتحدة وبريطانيا في هذا السبيل.

واعتبر "جمال عبدالناصر" هذه التصريحات سابقة لأوانها ومضعفة لموقف المفاوض المصري في مواجهة الاحتلال البريطاني، ومؤيدة بطريقة

غير مباشرة لمشروعات استعمارية مشبوهة ... فاستدعى السفير العراقي في مصر، وأوضح له أن سياسة مصر لا تتفق مع وضع ميثاق الضمان الجماعي تحت رعاية الأنجلو أمريكية، ولا تؤيد مشاريع الوحدة قبل اكتمال التحرر الوطني.

كانت مقابلة "صلاح سالم" مع "نوري السعيد" هي مقابلة عسكريين من جيلين مختلفين، فنوري السعيد كان ضابطاً سابقاً متخرجاً في الأكاديمية العسكرية باستنبول عام ١٩١٠ وعمره ٢١ سنة، وحارب في صفوف الجيش العثماني في حرب البلقان عام ١٩١٢، وانضم لجمعية العهد التي ضمت عدداً من الضباط والمدنيين العرب من دول مختلفة دفاعاً عن القومية العربية عام ١٩١٤، ثم هرب في نفس العام إلى مصر ثم البصرة حيث اعتقله البريطانيون عند غزوهم لها في نوفمبر من نفس العام، وأمضى عام ١٩١٥ أسير حرب في الهند، ثم انتقل في نهاية العام إلى مصر حيث حارب في صفوف الحلفاء، وانتقل عام ١٩١٦ إلى الحجاز حيث وصل إلى منصب رئيس أركان حرب في "جيش الشريف" حسين تحت قيادة "جعفر العسكري" ... وكان كل من نوري وجعفر متزوجاً من شقيقة الآخر.

شارك "نوري السعيد" في هجوم الحلفاء على دمشق ... وعاد إلى العراق مع الملك فيصل الذي عينه الحلفاء ملكاً عليها بعد خروجه من سوريا عام ١٩٢٠ بعد ثورة العراق ضد الاحتلال البريطاني والتي بلغ عدد القتلى والجرحى فيها حوالي ١٢,٠٠٠.

تكوّن الجيش العراقي لأول مرة في ٦ يناير عام ١٩٢١، وكان (اللواء) "نوري السعيد" أول رئيس أركان حرب لهذا الجيش، بينما تولى "جعفر العسكري" منصب وزير الدفاع ثم تولاه بعده "نوري السعيد" من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٢٤ ... وأصبح رئيساً لوزراء العراق عام ١٩٣٠

كانت مقابلة "صلاح سالم" مع "نوري السعيد" لقاء بين جيلين .. شاب

فى الرابعة والثلاثين وشيخ فى الرابعة والستين .. عسكرى لم يمارس السياسة إلا من عامين .. وعسكرى شغلته السياسة منذ أربعين عاما .

كان الفرق بعيداً ومتنافراً بين أهداف العسكرين المصريين الذين تحركوا ليلة ٢٣ يوليو وبين أهداف العسكرى العجوز والسياسى المخضرم .

مقاومة الاحتلال البريطانى والكفاح المسلح ضد قواته أمور لم تكن واردة فى رؤية "نورى السعيد" ... الذى حاول التوسط مع الحكومة الوفدية لوقف الكفاح المسلح فى القناة قبل الثورة ... والذى يحاول اليوم ممارسة دوره فى احتواء العسكرين المصريين .

كان "نورى السعيد" معروفاً بأنه ربيب البريطانيين والداعية الأكبر لسياستهم فى المنطقة والمنفذ لها بإخلاص شديد .

اول انقلاب عسكرى فى الوطن العربى :

لجأ "نورى السعيد" إلى السفارة البريطانية عندما قام اللواء "بكر صدقى" نائب رئيس أركان حرب بأول انقلاب عسكرى شهدته الوطن العربى فى القرن العشرين .

انتهز "بكر صدقى" فرصة ذهاب رئيس أركان الحرب اللواء "طه الهاشمى" إلى تركيا وألقى فى الثامنة والنصف من صباح يوم ٢٩ اكتوبر ١٩٢٦ منشورات موقعة منه ومن الزعيم (الأميرالآى) "عبد اللطيف نورى" ، تطلب استقالة وزارة يس الهاشمى وهو ضابط أقدم من "نورى السعيد" الذى كان وزيرا للخارجية فى وزارته وكان "رشيد على الكيلانى" وزيراً للداخلية .

المنشورات حملت إنذاراً يقضى بضرورة الاستقالة خلال ثلاث ساعات وتعيين وزارة جديدة يرأسها حكمت سليمان .

رفض "يس الهاشمى" وقرر المقاومة .

لم يكن الانقلاب موجهاً ضد "الملك غازى" الذى خلف والده "الملك

فيصل" بعد وفاته في ٨ سبتمبر ١٩٣٢.

بل قيل: إنه كان يعلم به، وشجع عليه ضد طموح يس الهاشمي ورغبته في إقامة نظام جمهوري بدل النظام الملكي.

وعجز الملك عن إقالته بحكم الدستور مادام حائزاً لثقة البرلمان.

وفي الحادية عشرة والنصف تماماً انطلقت خمس طائرات تلقى قنابل بجوار مكتب "بكر صدقي" تقترب من دخول بغداد.

عقد مجلس الوزراء اجتماعاً برئاسة الملك، حضر السفير البريطاني جانباً منه، وانتهى الأمر بتقديم الاستقالة، وتعيين "حكمت سليمان" خريج حقوق استنبول رئيساً للوزراء ... وذلك بعد قتل "بكر صدقي" لوزير الدفاع "جعفر العسكري" بمسدسه، وهو الرجل الذي كان يعتبر اباً للجيش العراقي، والذي حاول التدخل ل تهدئة الحال.

ودخل "بكر صدقي" بغداد في الخامسة مساءً.

نُفي "يس الهاشمي" إلى سوريا حيث مات بعد عدة شهور ، ولجأ نوري السعيد للسفارة البريطانية حيث نقل منها إلى مصر، ولم يعد إلا بعد تعيين "جميل المدفعي".

كان انقلاب "بكر صدقي" هو فاتحة دخول العسكريين لميدان السياسة في الوطن العربي، وقد تشكلت الوزارة الجديدة وفيها بعض العناصر التقدمية مثل "كامل الجادرجي" الذي عين وزيراً للاقتصاد. وكان "بكر صدقي" على صلة سابقة بجمعية (الأهالي) اليسارية .. ولم يدخل الوزارة سوى وزير عسكري واحد هو الأمير ألي "عبد اللطيف نوري" الذي عين وزيراً للدفاع ، والذي كان يمثل الرجل القوي في الوزارة الذي يوجه خطابات إلى رئيس الوزراء بأن يعاملوا الناس بالعدل والعطف إلى غير ذلك من التوجيهات.

استقبل الشعب العراقي انقلاب "بكر صدقي" باعتباره حركة معادية للاستعمار البريطاني، وأيدها لما ظن في الوزارة من اتجاهات تقدمية

اشتراكية ... ولكن "بكر صدقي" لم يكن اشتراكيا.

ولم يعيش قائد أول انقلاب عسكري مدة فقد قتله شاوليش عراقي في الموصل يوم ١١ أغسطس ١٩٣٧ وهو في طريقه الى الحدود التركية لحضور مناورات عسكرية.

القادة العسكريون الجدد :

الذين تأمروا ضد "بكر صدقي" كانوا سبعة ضباط ... وقد وصلوا تدخل العسكريين في السلطة عندما ثار الضباط ضد محاولة الوزارة محاكمة المتهمين باغتيال "بكر صدقي" ... واضطر "حكمت سليمان" للاستقالة يوم ١٧ أغسطس ١٩٣٧ حيث خلفه "جميل المدفعي" بإرادة الضباط أيضا.

ورسم "جميل المدفعي" لوزارته هدفين:

أولاً : إبعاد الجيش عن السياسة.

ثانياً : إسدال الستار على أحداث الماضي وقتل "جعفر العسكري" و"بكر صدقي".

نجح المدفعي في الهدف الثاني .. أما الهدف الأول فقد عجز عن تحقيقه لأن الإرادة العسكرية أصبحت هي الأقوى وصاحبة اليد العليا في السياسة العراقية.

وتواجد الضباط في ميدان السياسة العراقية، ووصلهم إلى مناصب الوزارة كان أمراً طبيعياً مقترناً بظروف العراق الخاصة، حيث خلت العراق من الكليات التي تخرج المثقفين، واعتمد "فيصل" في بداية حكمه على العسكريين الذين تعاونوا معه والذين درس أغلبهم في استنبول فكانوا من أكثر الناس ثقافة في العراق ... وكانت الأكاديمية العسكرية تقبل كل عام من ٦٠ إلى ٧١ طالبا من القادرين ماديا.

كانت هناك ثلاث مدارس ثانوية في بغداد والموصل والبصرة فقط،

وكانت هناك مدرسة حقوق أنشأها الأتراك ومدة الدراسة فيها ستة أشهر ولم تكن هناك مدارس طب أو هندسة أو زراعة أو علوم ..

المدرسة الحربية أنشئت عام ١٩٢٤ وكان يدخلها كل من يعرف القراءة والكتابة دون حاجة إلى شهادة مدرسية .. أدخل فيصل إليها أولاد رؤساء العشائر دون تفرقة بين العرب والأكراد والتركمان والآشوريين في محاولة لدمج القوميات المختلفة في وطن واحد . كما أدخل إليها بعض أولاد الضباط وبعض أولاد الأسر الثرية.

كان "فيصل" مهتما بالجيش ويعتبر وحدته هي الأساس لوحدة الوطن الجديد ... سجل نفسه عند إنشاء الجيش باسم الجندي المتطوع "فيصل بن حسين" وحصل على رقم ١، ومعروف أن لكل جندي في الجيش رقما خاصا.

المدرسة الحربية لم تحول إلى كلية يدخلها حامل البكالوريا أو الثانوية العامة إلا عام ١٩٣٢ وهي السنة التي دخل فيها "عبدالكريم قاسم" ... وكانت مدة الدراسة سنتين يحصل خلالها الطالب على راتب جندي متطوع دينار ونصف، راتب الجندي العادي كان ٤٠٠ فلس في ذلك الوقت.

لم تكن الكلية الحربية مثل نظيرتها في مصر، يدفع الطالب إليها مصاريف كبيرة تعجز الكثيرين عن دخولها، وتحدد الطبقة التي ينتمي إليها الضباط، المجانية فتحت الأبواب لأبناء الأسر البسيطة، "عبدالكريم قاسم" كان ابن نجار في بغداد.

ومع هذا فقد كان الجيش يضم عددا كبيرا من أبناء رؤساء العشائر والأسر الثرية لعدم وجود مجال آخر للتعليم أولاً، وثانياً للمركز التاريخي التقليدي للضباط الذين درسوا في إستنبول ... فكان هناك ضباط من عائلات كبيرة مثل: "العمري والسويدي والراوي والداغستاني وغيرها" .

وهكذا ظل العراق فترة طويلة يقف الضباط فيه على السطرح، يتولون مناصب المتصرفين - المحافظين - المناصب الإدارية الكبرى بالوزارات

أيضاً، حتى بدأت الجامعة العراقية التي أنشأها فيصل عام ١٩٢٤ في تخريج دفعاتها في مختلف المجالات الثقافية.

وأدت هذه الظاهرة إلى خلق روح عسكرية في المجتمع وبعث روح من الجدية في صفوف الجيش، الذي استمر فارضاً إرادته وسيطرته رغم مصرع "بكر صدقي".

الضباط السبعة هم الذين فرضوا "جميل المدفعي"، وهم الذين أجبروه على الاستقالة عندما ترك وزارة الدفاع لأحد ضباط جمعية العهد، "صبيح نجيب" الذي استخدم سياسة «فرق تسد» وفكر في فصل بعض ضباط الجيش.

استقال "جميل المدفعي"، وكانت المفاجأة أن الضباط السبعة الذين اجتمعوا على معاداة الاحتلال، قد فرضوا "نوري السعيد" ربيب الإنجليز رئيساً للوزراء فتعين في ديسمبر ١٩٣٨.

ولعل قرارهم ذلك كان يخفي الرغبة في التخلص من بقايا الضباط المؤيدين "لبكر صدقي" .. ويضع في مركز رئاسة الوزراء رجلاً معادياً له، ولصبيح "نجيب" الذي حاول تمزيق وحدتهم وفصل بعضهم أيضاً.

وتدخل الضباط السبعة مرة أخرى بعد فترة لا تزيد على أربعة أشهر عندما قتل الملك "غازي" في حادث سيارة مشبوهة داخل القصر يوم ٤ أبريل ١٩٣٩ وأصاب الاتهام كانت تشير للقوات البريطانية التي وجدت فيه شخصية وطنية غير طيبة.

فرض الضباط السبعة الأمير "عبدالإله" خال الملك الجديد "فيصل الثاني" - ٢٦ سنة - بدلاً من الأمير "زيد" شقيق الملك "فيصل" وصياً على العرش، ليكون أكثر طواعية في أيديهم.

وفي أكتوبر ١٩٣٩ وصل الحاج "أمين الحسيني" إلى بغداد بعد شهر من قيام الحرب العالمية ليقام فيها وعقد صلة وثيقة مع هؤلاء السبعة، بحيث أصبح منهم في مركز الوجه والمرشد.

أشهر السبعة كان الزعيم "صلاح الدين الصباغ" مدير العمليات برئاسة الأركان الذي ولد في الموصل عام ١٨٩٩، وأسرته كانت تنتمي إلى دمياط .. وكان ضابطا في الجيش العثماني ثم عمل مع "فيصل"، وزملاؤه هم مقدم "محمود سليمان" و"كمال شهاب" و"فهمي سعيد" و"عزيز بمولكي" ومعهم لواء "حسين فوزي" و"أمين العمري" قائد الفرقة الأولى.

وفي منتصف فبراير ١٩٤٠ فاجأهم "نوري السعيد" برغبته في أن يكون وزيرا للخارجية وأن يصبح "رشيد عالي الكيلاني" رئيسا للوزراء.

كان "نوري" يستهدف من ذلك دخول "رشيد عالي الكيلاني" في دائرة الحكم التي تؤيد البريطانيين، وخاصة بعد اغتيال وزير مالىته "رستم حيدر" لأسباب شخصية في يناير ومحاولة "نوري السعيد" تصوير الموقف وكأنه مؤامرة نازية.

انقسم الضباط السبعة أمام هذه المفاجأة إلى قسمين : أقلية من "حسين فوزي" و"أمين العمري" و"عزيز بمولكي" توافق على تعيين "رشيد عالي" وعدم دخول "نوري السعيد" أو "طه الهاشمي" إلى الوزارة الجديدة. وأغلبية يقودها "صلاح الصباغ" تطالب باستمرار "نوري السعيد".

وبقى "نوري" في موقعه رئيسا للوزراء، وأصدر قرارا بإخراج الضباط الثلاثة الذين أخذوا منه موقف المعارضة.

واختزل السبعة إلى أربعة ، البعض كان يطلق عليهم اسم «الفرسان الأربعة» والبعض اسم «المربع الذهبي المتوج».

وبدأ نوري في تنفيذ سياسته حتى أقنع "رشيد عالي" بقبول رئاسة الوزارة في ٣١ مارس ١٩٤٠.

وخلال هذه الفترة أمد الإنجليز الجيش العراقي بأسلحة حديثة شملت الطائرات والدبابات المتوسطة والخفيفة .. عكس ما حدث في مصر عندما صادروا إعطاء الجيش المصري أسلحة حديثة.

كان للإنجليز أصدقاء مخلصون في مركز السلطة النافذة المؤثرة.

وكان للألمان أيضا أصدقاء مخلصون .. بعد انتصاراتهم المتكررة في أول الحرب زاد عدد المؤيدين لهم.

واقترح "نورى السعيد" إرسال فرقتين من فرق الجيش الأربع إلى ليبيا أو البلقان، واقترح أن يكون "صلاح الدين الصباغ" قائدا للحملة.

وكان "نورى السعيد" يسير في ذلك على نهج القوات السودانية والليبية والهندية وغيرها من التى أسهمت بالحرب مع الحلفاء .. على عكس القوات المصرية التى تعاونت مع الحلفاء تعاوننا محدودا لخشية الحلفاء من الموقف الوطنى الكامن فى صفوف الجيش المصرى منذ بدء الاحتلال البريطانى.

وعندما بدأت كفة النازية تبدو راجحة، استبد القلق بالبريطانيين، وبدأ "رشيد عالى" يتعرض لضغوط تطالبه بقطع العلاقات مع إيطاليا وإعطاء مزيد من التسهيلات للبريطانيين .. ولاحظ فى شهر يناير ١٩٤١ أن أغلبية البرلمان قد أصبحت مهياة ضده، فطلب من الوصى حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة.

ولم يقف الضباط الأربعة مع "رشيد عالى"، وفضلوا استقالته وتعيين "طه الهاشمى" رئيسا للوزراء الذى اعتقدوا أنه سوف يكون أكثر ممالأة لهم.

ولكن "طه الهاشمى" أصدر قرارا بنقل أحد الأربعة، "كامل شبيب"، من قيادة الفرقة الأولى فى بغداد إلى الفرقة ٤ فى الديوانية جنوبا، وأصبح واضحا أن الخطر يقترب من "صلاح الدين الصباغ".

حركة "رشيد عالى الكيلانى" :

ويوم ٢ أبريل ١٩٤١ أجبر اللواء "أمين زكى" رئيس أركان حرب و"فهمى السعيد" أحد الأربعة، وقائد القوات المدرعة - "طه الهاشمى" على الاستقالة بعد إبلاغه أن الجيش يحاصر القصر الملكى وأنه فى شوارع بغداد.

هرب الوصى من القصر بمساعدة الأمريكين إلى الحبانية ثم إلى البصرة فشرق الأردن وكان معه "نورى السعيد".

ويوم ٣ أبريل أعلن رئيس أركان الحرب أن الجيش قد كلف "رشيد عالي" بتولي رئاسة الوزارة، كان هذا هو التدخل السادس من جانب الجيش خلال خمس سنوات منذ ١٩٣٦ إلى ١٩٤١.

وجمع "رشيد عالي" البرلمان الذى أصدر موافقته على تعيين "الشريف شرف" وصيا بدلا من "عبد الإله".

و"رشيد عالي" من سلالة "عبد القادر الكيلانى" أحد الفلاسفة البارزين فى القرن الثانى عشر .. قبره فى بغداد .. وله طريقة معروفة باسمه (القادرية) .. تولى رئاسة الوزارة لأول مرة عام ١٩٣٣ ثم عين رئيسا للديوان الملكى عام ١٩٣٩.

وكانت صلة "رشيد عالي" بالحاج "أمين الحسينى" وثيقة .. ولذا فقد أثارت حركته اهتمام كثير من الوطنيين فى العالم العربى الذين وجدوا فيها انتفاضة ضد الاستعمار البريطانى .. وحاول "عزيز المصرى" اللحاق بها عن طريق الهرب جوا لولا سقوط طائرته واعتقاله .. وهرع إلى بغداد "أكرم الحورانى" ومعه عدد من ضباط الجيش السورى .. وتشكلت لجنة لقيادة النضال فى سوريا وفلسطين والعراق كان فيها "شكرى القوتلى" وممثل للملك "سعود".

واتخذت بريطانيا موقفا معاديا من "رشيد عالي" .. الذى ظهر تأييد ألمانيا النازية له فى إذاعاتها، وإمداد حكومة "فيشى" له ببعض الأسلحة من سوريا.

وفى يوم ٢٨ أبريل أعلن السفير البريطانى عن وصول قوات بريطانية إلى البصرة، نزلت فعلا فى اليوم التالى رغم معارضة "رشيد عالي" الذى أرسل القوات العراقية لمحاصرة قاعدة الحبانية البريطانية.

وبدأت الحرب فعلا بين إنجلترا والعراق .. الطائرات البريطانية تقصف

مواقع القوات العراقية ... و"صلاح الصباغ" الذي عين قائدا للجبهة الغربية أعلن عن قدرته مقاومة الزحف البريطاني لمدة ٢ شهور حتى تصل الإمدادات النازية.

ولكن "هتلر" لم يكن على استعداد لإرسال قوات أو أسلحة كثيرة إلى العراق .. كان يستعد لتنفيذ خطة (بارباروسا) لغزو الاتحاد السوفيتي. يوم ٢٣ مايو ١٩٤١ .. وصلت إلى الموصل ٣٠ طائرة فقط. من قوات "فيشي" بسوريا.

حاولت تركيا التوسط على أساس بقاء "رشيد عالي الكيلاني" رئيسا للوزراء، وبقاء القوات البريطانية في البصرة .. وكاد رشيد عالي يوافق على ذلك، ولكن صلاح الدين الصباغ رفض العرض وقرر المقاومة.

وقرر تشرشل ضرورة إنهاء النفوذ الألماني في العراق .. وأرسل قوات بحرية من شرق الأردن وطائرات من مصر.

ولم تدم المقاومة العراقية طويلا .. وهرب "رشيد عالي الكيلاني" والحاج "أمين الحسيني" والضباط إلى إيران يوم ٢٩ مايو، ودخل الجيش الإنجليزي بغداد يوم ٢١ مايو ثم وصل يوم ٤ يونيو.

بلغت الخسائر العراقية ٤٩٧ قتيلًا، ٦٨٩ جريحًا، ٥٤٨ مفقودًا، ١٠٠٠ أسير .. كانت الهزيمة أسرع مما توقع العراقيون، ومما توقع العرب أيضا.

هرب "رشيد عالي" و"أمين الحسيني" إلى ألمانيا ثم إيطاليا وأخيرا السعودية .. أما الضباط فتساقطوا في أيدي القوات البريطانية وحوكموا على مراحل.

"فهمي السعيد" و"محمود سليمان" أعدما في ٥ مايو ١٩٤٢.

"أمين زكي" رئيس الأركان السابق حكم عليه بالسجن ٥ سنوات

"كامل شبيب" أعدم في ١٦ أغسطس ١٩٤٤ .

"صلاح الصباغ" هرب من إيران إلى تركيا حيث قبض عليه وتسلمه البريطانيون في سوريا في سبتمبر ١٩٤٥ وأعدم في ١٦ أكتوبر من نفس العام في بغداد.

كتب "صلاح الدين الصباغ" مذكراته أثناء وجوده بالسجن في تركيا وقد نشرت في لبنان عام ١٩٥٦.

وانتهت بهزيمة ثورة "رشيد عالي" مرحلة التدخل العسكري في الشئون السياسية بالعراق ، وضعفت احتمالات القيام بانقلاب عسكري بعد أن عاد الوصي و"نوري السعيد" وانتصر البريطانيون.

العسكريون المصريون والعراقيون .. وجهها لوجه :

وقد تمت مقابلة "صلاح سالم" مع "نوري السعيد" في سرسنة بعد هذا التاريخ الحافل الطويل، وبعد أن استقرت الأمور في العراق استقرارا كاملا لمدة ١٢ عاما قبل تاريخ اللقاء.

كان شبح الانقلابات العسكرية الذي عاد إلى المنطقة في سوريا عام ١٩٤٩ بانقلاب "حسني الزعيم" وما تلاه، يبعث السلطة العراقية على مزيد من الحذر، ومزيد من الضغط أيضا.

ولكن حدوث هذا الانقلاب في بلد ليس تحت الاحتلال البريطاني يبعث على الاطمئنان نوعا ما .. أما وقد وصلت الانقلابات العسكرية إلى مصر، والقوات البريطانية مازالت فيها، فإن هذا هو الأمر الذي كان يثير القلق في نفس "نوري السعيد".

والثوار العسكريون في مصر ليسوا من القادة والجنرالات ولكنهم من البكباشية (المقدمين) وصغار الضباط .. وهذا مما يزيد في قلق "نوري السعيد".

والعسكريون في مصر يجمعون في العداء مع بريطانيا، ويكررون نفس الدور الذي لعبته مجموعة "صلاح الدين الصباغ" في ظروف زمنية وسياسية مختلفة.

واتفاقية الجلاء التي وقعت بالحروف الأولى قبل الزيارة لم تكن تعنى التسليم بمطالب البريطانيين.

و"نورى السعيد" يبدو ساحرا فى حديثه، يستجمع ذكرياته ، ويستعرض تجاربه، ويؤكد "صلاح سالم" أن معاداة انجلترا هى بمثابة مناجاة الصخر .. وأن من حسن السياسة أن تكون مرنا مع البريطانيين؛ لتكسب منهم الود والتأييد.

ولكن العسكريين فى مصر، وقادة الثورة فيها، لم يتجاوزوا الستين من العمر مثل "نورى السعيد" ، ولم ترتبط حياتهم بمصير الإنجليز ..

وهم قد شبوا متأثرين بهتاف الشعب ضد الاستعمار وقوات الاحتلال.

وزيارة "صلاح سالم" اقترنت بمحاولة تكوين حلف عسكرى غربى مرتبط بحلف الأطلنطى، ويضم مصر والعراق.

وقال "نورى السعيد": «إن العراق مهدد بخطر تسرب الشيوعية وأن حدوده قريبة من الاتحاد السوفيتى ...».

وقال صلاح سالم: إن الارتباط مع الغرب يضاعف خطر انتشار الشيوعية .. وأنه من الأفضل أن يتم تعاون عربى وثيق.

عقليتان متنافرتان.

معركة حلف بغداد :

وبعد زيارة "صلاح سالم" للعراق، تبين "جمال عبد الناصر" أن مشروع الحلف العسكرى يقترب، وأنه أصبح خطرا يهدد مصر.

وانطلقت إذاعة (صوت العرب) تدعو كافة المواطنين العرب إلى اتباع نموذج القاهرة، والتحرر من القوات الأجنبية كما فعلت مصر بعد عامين فقط من ثورة ٢٣ يوليو .. وعواطف الجماهير على امتداد الوطن العربى وخاصة فى العراق تلتهب مع هذه الإذاعات المثيرة.

واتبع "نورى السعيد" أسلوبا جديدا فى مقاومة هذا الهجوم الإعلامى

عندما أعلن وزير خارجيته "موسى شهبندر" في مؤتمر صحفي أثناء اجتماع لوزراء الخارجية العرب في القاهرة. بأن العراق لن ينضم لحلف مع تركيا والباكستان، وإنما سيستبدل ذلك بعقد اتفاقية مع بريطانيا تشابه اتفاقية مصر معها على أن يسمح بعودة القوات البريطانية إلى العراق إذا هوجمت إيران وتعرضت لخطر الغزو. وأكد "نوري السعيد" أقوال وزير خارجيته أمام البرلمان العراقي يوم أول يناير ١٩٥٥، ولكن محاولته لوقف الهجوم على العراق لم تستمر، فقد هبط بغداد بعد خمسة أيام فقط من خطبته "عدنان مندريس" رئيس وزراء تركيا مع وفد كبير، أمضى أسبوعاً في العراق، وانتهى الأمر إلى صدور بيان ١٢ يناير ١٩٥٥ يفيد بأن اتفاقاً قد تم بين الدولتين على توقيع حلف دفاعي مشترك في أقرب وقت ممكن، وأنهما يتطلعان إلى انضمام الدول الأخرى التي تفكر بمثل أسلوبيهما.

وكان هذا الإعلان صدمة حقيقية "لجمال عبد الناصر" .. إذ تأكد ارتباط العراق بحلف الأطلنطي عن طريق تركيا التي كانت أول دولة من دول الشرق الأوسط ترتبط بهذا الحلف .. ليس هذا فقط .. بل إن الدولتين تسعيان لضم دول عربية.

بدأت معركة الأحلاف، التي دخلها "جمال عبد الناصر" بكل الثقل السياسي والإعلامي الممكن.

كان حكام العراق يهتزون أمام الحملة الدعائية الواسعة .. وعندما زار "أنطوني إيدن" رئيس وزراء بريطانيا مصر في فبراير ١٩٥٥ طلب من "جمال عبد الناصر" أن يوقف حملات العداء ضد الأسرة الهاشمية ونوري السعيد .. ولكن الحملات لم تتوقف. فإن حكومة العراق لم تتراجع عن انزلاقها للارتباط بالأحلاف، ف وقعت مع تركيا وثيقة حلف عراقي تركي مشترك كانت هي خميرة حلف بغداد الذي انضمت إليه بريطانيا بعد مؤتمر باندونج في شهر أبريل ١٩٥٥، ومعها إيران وباكستان بعد أن أنهت معاهدتها المعقودة مع العراق عام ١٩٣٠.

العراق، أول دولة عربية، بل أول وآخر دولة عربية ترتبط بأحلاف الغرب العسكرية.

قبضة السلطة تشدد على الجماهير العراقية .. ولكن الموقف لا يبعث على اليأس .. وتحت السطح تتوهج الإرادة والتنظيمات الشعبية والعسكرية أيضاً.

الحزب الشيوعي العراقي الذي تأسس عام ١٩٣٤ كان قد أصبح له نفوذ كبير في مختلف المجالات الجماهيرية .. ومنها القوات المسلحة.

ووقع العسكريون العراقيون تحت تأثير عدة عوامل جوهرية في هذه المرحلة التاريخية:

أولاً : التاثر بالنضال الشعبي المضاد للاستعمار داخل العراق علنياً أو سرياً.

ثانياً : النموذج الحي الماثل أمامهم في انقلابات سوريا المتكررة، وفي ثورة يوليو التي صعدت بالعسكريين إلى قمة السلطة.

ثالثاً : تقاليد التدخل العسكري في محيط السياسة العراقية والذي استمر خمس سنوات كاملة من ١٩٢٦ حتى ١٩٤١.

رابعاً : حرب فلسطين وما كشفت من ذهاب الجيش العراقي للمعركة وهو غير متأهب لها، وخضوع قيادة القوات (لواء طاهر الزبيري وزعيم رفيق عارف) لتعليمات الاستعمار، الأمر الذي انتهى إلى تكوين دولة إسرائيل.

خامساً : موجة المد الوطني والشعبي التي اجتاحت المنطقة بعد تأميم "جمال عبد الناصر" لقناة السويس، ومواجهة العدوان الثلاثي ثم انسحاب القوات المعتدية.

الفصل الثاني

ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨

(إن الثورة العراقية نصر عظيم
للقومية العربية)

جمال عبد الناصر
في حديث مع الصحفي الهندي كارانجيا

(ثورة العراق هي أول ثورة حقيقية
في العالم العربي)

مكسيم رودنسون
الكاتب الفرنسي

كل هذه العوامل دفعت الضباط إلى محاولة تشكيل تنظيمات عسكرية متفرقة بدأت على حذر، ولم ترتبط بالأحزاب السياسية إذا استثنينا الحزب الشيوعي.

وكان موقف العراق قريبا من السعودية في ذلك الوقت .. اجتمع الملك سعود وفيصل العراق في مايو ١٩٥٧ وأصدرا بيانا جاء فيه (إن الاتحاديين السعوديين والهاشميين قدوة للعالم العربي، وكل عدوان على العراق يعتبر عدوانا على السعودية).

تعددت تنظيمات الضباط ولم تتح الفرصة لحصرها حصرا كاملا، أو التعرف على حقيقة حركتها، إلا من أقوال بعض الضباط مثل اللواء «حميد سيد حسين».

من التنظيمات الأولى تنظيم مقدم مهندس «رفعت الحاج سري» (ابن أخت «جميل المدفعي» رئيس الوزراء السابق) الذي نقل إلى ضابط تجنيد بالجنوب في منطقة العمارة قرب البصرة، ثم أحيل إلى التقاعد فضعفت حركته.

وتنظيم قام به عقيد «شاكر محمود شكرى» آمر اللواء ١٤، الذي نقل رئيسا لبعثة العراق العسكرية في ليبيا.

وتنظيم ثالث قام به عقيد «عبد الغنى الراوى» في البصرة.

وتنظيم رابع للعقيد «إسماعيل على» في الديوانية.

ولكن أهم هذه التنظيمات وأكثرها قدرة على اجتذاب غيرها، كان تنظيم «عبد الكريم قاسم» الذي ضم «رجب عبد المجيد» و«صبحى عبد الحميد» و«عبد السلام عارف» وكان مفروضا أن يعين «عبد الكريم قاسم» أمرا لأحد الألوية.

ولكن «رفيق عارف» رئيس أركان حرب الجيش عين شقيقه بدلا منه.

ولم يخضع «عبد الكريم قاسم» .. وإنما ذهب إلى «نورى السعيد» الذي أصدر الأوامر بتعيينه، فصدر قرار تعيينه أمرا للواء ١٩ مشاة الذي ظل

قائدا له حتى ثورة ١٤ يوليو.

واستطلف «نورى السعيد» «عبد الكريم قاسم» فقربه إليه وكان يدله باسم (كورمى)، كما أكد لى زميله اللواء حميد .. ويبدو أن «وصفى طاهر» ياور «نورى السعيد» قد لعب دورا فى دعم هذه العلاقة، لأنه كان منضما لتنظيم «صبحى عبد الحميد»، وقد ساعده منصبه على الحركة وجمع المعلومات وتضليل أجهزة الأمن أيضا.

وقد أسهم «وصفى طاهر» فى وحدة تنظيم «صبحى عبد الحميد» مع تنظيم قاسم تحت قيادة الأخير فى نهاية ١٩٥٧ كما جاء فى محاضر محكمة الشعب.

واستغل «عبد الكريم قاسم» علاقته «بنورى السعيد» فى مواصلة نشاطه السرى، ولكن «رفيق عارف» كان يرصد حركته وأبلغ «نورى السعيد» الذى صرح «عبد الكريم قاسم» بمعلوماته وشكوكه ... ولكن قاسم قال له إنه يعانى من اضطهاد رفيق عارف؛ لأنه محسوب على «نورى السعيد» بعد تعيينه أمرا للواء ١٩، ولذا فهو يريد الإيقاع والتفرقة بين الرجلين ..

وخلال هذه الفترة اقترح «عبد الكريم قاسم» إدخال «عبد السلام عارف» إلى التنظيم الموحد .. ورغم اعتراض البعض فإن قاسم أصر على دخوله وكانت هذه هى بداية العلاقة بين الرجلين .. «عبد الكريم قاسم» أمرا للواء ١٩ مشاة، «عبد السلام عارف» أمرا لأحد أفواج اللواء ٢٠ مشاة والاثنتان تجمعهما الفرقة ١٢ مشاة.

لم تكن هناك منشورات تصدر باسم الضباط الأحرار من باب الحذر والسرية، حيث كانت قبضة أجهزة الأمن فى السلطة العراقية أشد وأعنف منها فى مصر، التى كان النظام الملكى قد بلغ فيها جوا من التفسخ يصعب علاجه، ولأن أجهزة أمن حلف بغداد كانت منتشرة فى العاصمة التى اختيرت مقرا له.

كانت ظروف العمل داخل الجيش صعبة ومعقدة، وكانت الشكوك إذا

لاحقت أحدا، أبعدته فورا عن المناصب القيادية الحساسة أو عن الجيش كله.

لم تقتصر حركة هذه التنظيمات داخل حدود العراق.

العسكريون المصريون كانوا يعقدون الصلات مع غيرهم من العسكريين في المنطقة كلما أتيحت الظروف المناسبة.

«جمال عبد الناصر» أبلغ «خالد محيي الدين» أنه على اتصال بالضباط الأحرار العراقيين ، وذلك في شهر أبريل ١٩٥٨ قبل اشتعال ثورة ١٤ يوليو .

وقال عبد الناصر لخروشوف في موسكو حسب رواية هيكل إن قاسم وعارف قد اتصلا «بعبد الحميد السراج» في مدينة (الرقعا) على الحدود وأبلغاه بأنهما في حركة ما.

وكان سفير مصر في السعودية (عبد الحميد صبور) وهو ضابط علي اتصال «بعبد الكريم قاسم» قائد اللواء ١٩ مشاة وعبد السلام عارف أثناء وجودهما في منطقة H3 بالأردن عام ١٩٥٦ عقب استدعاء الأردن لهم بعد غزو الثلاثي لمصر، وعرف أن هناك تنظيما عراقيا، وقد أمدتهما ببعض المتفجرات.

ويقول «أمين هويدى»: إنه كان هناك اتصال خاص مع صبحى عبد الحميد.

وكان سفير مصر في السعودية (عبد الحميد صبور) وهو ضابط سابق على اتصال وثيق بنجيب الربيعى سفير العراق في السعودية أيضا، وهو ضابط سابق مثله سبق له أن قدم استقالته أثناء حرب فلسطين احتجاجا على عدم قدرته على حماية قواته ثم سحبها تحت ضغط القائد العام.

كان «نجيب الربيعى» على اتصال بالضباط العراقيين في تنظيم «عبد الكريم قاسم» الذى اختار اسم (الضباط الأحرار) أيضا، ويقول

«عبد الحميد صبور» : إنه كان هناك اتصال دائم بينهما محوره الرئيسى حركة الضباط الأحرار فى العراق .. وأنه قد أبلغه أن انقلابا سيتم فى العراق يوم ١١ مايو ١٩٥٨ فأسرع بإبلاغ ذلك إلى مكتب «جمال عبد الناصر» ولكنه أبلغه بالتأجيل فى آخر لحظة.

ويقول «عبد الحميد صبور» أيضا أن «نجيب الربيعى» قد تراجع خلال فترة ما من اتصالاتهما؛ بدعوى أن مصر تأخذ اتجاهات يسارية متطرفة. ولكن الصلة بينهما عادت إلى طبيعتها بعد إعلان الجمهورية العربية المتحدة.

يؤكد هذه الحقيقة ما يقوله صبور من أنه عند إعلان ثورة العراق قفل الربيعى السفارة ، ورفع سماعة التليفون . وأبقى علم فيصل مرفوعا لمدة ٣ أيام حتى حضرت طائرة عراقية خاصة لتحمله إلى بغداد رئيسا لمجلس السيادة.

خطة الانقلاب أعدت تحت الاسم الكودى (صقر) .. وكان التوقيت مناسبا .. الحرب الأهلية فى لبنان تزداد اشتعالا .. والأردن والعراق انضما فى اتحاد واحد .. و«الأمير عبد الإله» و«نورى السعيد» كان قد تحدد سفرهما إلى استنبول يوم ١٤ يوليو .. واللواء ٢٠ الذى يقود «عبد السلام عارف» فوجا (كتيبة) منه كان مقررا أن يسافر إلى الأردن عابرا بغداد .. أمر اللواء الزعيم (الأميرالآى) «أحمد حقى محمد» على أن كان فى مقدمة اللواء، الذى كان توقيت تحركه يقضى بأن يعبر بغداد ليلة ١٤/١٢ يوليو.

وعندما وصلت وحدات اللواء إلى (الفسالوجا) تولى قيادته «عبد السلام عارف» وتعاون معه قائد الفوج الثانى عبد اللطيف الدراجى .. وأمر الفوج الثالث المقدم الركن «يس محمد» رفض التعاون فضربه «عبد السلام عارف» ووضع فى الإيقاف.

وكان قائد الفرقة الثالثة اللواء غازى الداغستانى قد استدعى إلى بغداد فتولى قيادة الفرقة مكانه الزعيم (الأميرالآى) عبد الكريم قاسم قائد

اللواء ١٩ الذى كان هو برئاسة الفرقة فى (بعقوبة) نفس المدينة التى تحرك منها بكر صدقى فى زحفه الأول نحو بغداد منذ ٢٢ عاما .

وأمد الزعيم (أميرالاي) ناجى طالب مدير التدريب بالأركان وحدات اللواء ٢٠ بذخيرة أكثر مما كانت تسمح به التعليمات التى صدرت عام ١٩٥٥ مع اشتداد الهجمة الدعائية ضد خلف بغداد، وشعور المسئولين بأن حالة من الرفض قد بدأت تتسرب إلى صفوف الجيش .

لواء «عبد السلام عارف» تتوزع أفواجه وسراياه على القصر الملكى والإذاعة ودار «نورى السعيد»، ووزارة الدفاع ، واعتقال بعض المسئولين .

واحتشدت الجماهير حول القصر مع الجيش .. وخرج الملك والوصى يستفسران عن الموقف، فعاجلتها رصاصات سبع، وتدفقت الجماهير داخل القصر وقتلت معظم أفراد الأسرة المالكة .

لم تتم حركة الجيش فى معزل كامل عن الشعب وكما عرف الشيوعيون والإخوان المسلمون فى مصر موعد الحركة بالتحديد ، عرف كل من الحزب الشيوعى العراقى وحزب البعث العربى الاشتراكى موعد ثورة العراق بصلات خاصة بين أعضائهما الملتزمين الذين تعاونوا مع تنظيم الضباط الأحرار.. تماما كما كان الحال فى مصر .

ولكن الحركة عسكرية والقبضة العليا للضباط ، و«عبد الكريم قاسم» يعلن فى مؤتمر صحفى بعد خمسة أيام أنهم يعرفون الذين تعاونوا معهم من المدنيين .

جثة الوصى عبد الإله ربطت من الأقدام فى عربة سارت به فى شوارع بغداد .. ونورى السعيد حاول الهرب عبر دجلة فى ثياب امرأة فكشفه صبى وانتهت حياته .. وحرقت السفارة البريطانية .

وسحلت فى الشوارع جثث بعض المسئولين فى العهد الملكى ، وخاصة رجال الأمن وسط زغاريد وصيحات ابتهاج وقد علقت الجثث على أعمدة النور .

سقط الحكم الملكي في بغداد واستقبلت الثورة استقبالا عاصفا من تأييد الشعب .. وتشكل يوم ١٤ يوليو مجلس الوزراء برئاسة «عبد الكريم قاسم» الذي تولى وزارة الدفاع وعين «عبد السلام عارف» نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية ، و«ناجي طالب» وزيرا للشئون الاجتماعية .. وعين ١٢ وزيرا مدنيا يمثلون الاتجاهات والتنظيمات السياسية المختلفة التي اجتمعت على معاداة النظام الملكي .

واختلفت ثورة العراق عن ثورة مصر في تقديرها لدور الأحزاب الوطنية المعادية للاستعمار، وهي أساسا أربعة :الحزب الشيوعي والوطني الديمقراطي والبعث والاستقلال، وتعاونها معهم منذ اللحظة الأولى. وكل منها كان له ارتباط ببعض الضباط ..وكان محتملا أن يصل وحده إلى السلطة عن طريق مؤيديه في الجيش.

ولكن ولاء كثير من الضباط المرتبطين بهذه الأحزاب كان تابعا للجيش وحركة الضباط الأحرار .. والذين احتفظوا بالولاء الأول لأحزابهم تمت تصفيتهم عبر مراحل الثورة.

كانت ثورة ١٤ يوليو انفجارا مدويا في الشرق الأوسط ، اهتزت له أرجاء العالم ، وبادرت القوى المختلفة تراجع حساباتها وتواجه الموقف الجديد الذي نشأ بعد ست سنوات من ثورة مصر المحتملة والمتوقعة وفي أقل من سنتين على العدوان الثلاثي على مصر.

كان وقوع الانفجار في مقر حلف بغداد أكثر مما تحتمله أعصاب الامبريالية؛ لأنه كان يعنى بالتأكيد رجحان كفة الحرب الأهلية في لبنان لصالح الوطنيين وانهياء الحكم في الأردن .ولذا نزل الاسطول الأمريكي في بيروت يوم ١٥ يوليو .. وهبطت قوات المظلات البريطانية في الأردن قادمة عبر إسرائيل لتنقذ عرش «الملك حسين» بعد تمزق الاتحاد بين الأردن والعراق.

وكان «جمال عبد الناصر» في زيارة ليوغوسلافيا عندما شبت الثورة

ووصل الأسطول الأمريكي السادس إلى بيروت .. وبعد مراجعة سريعة للموقف، عاد باليخت الحرية إلى يوغوسلافيا بعد أن كانت الباقية في طريقها إلى الاسكندرية، ومنها بالطائرة إلى موسكو التي رتبت له الرحلة يوم ١٦ يوليو.

كان انهيار النظام الملكي في بغداد، بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة، تصاعدا في انتصارات «جمال عبد الناصر» الذي هاجم «نوري السعيد» والعرش العراقي في عنف خلال معركة الأحلاف .. وشعر أن من واجبه ومسئوليته مساندة هذه الثورة التي قادها العسكريون أيضا.

وقبل وصوله إلى موسكو كان قد أعطى تعليمات لاسلكية للمشير عامر في القاهرة بإرسال بعثة عسكرية مصرية يرأسها ضابط عمليات لدعم ثورة العراق فقد كان «جمال عبد الناصر» يخشى تحرك القوات البريطانية العسكرية في مطار الحبانية بالعراق.

كلف المشير عامر البكباشي «عبد المجيد فريد» بالسفر فورا إلى بغداد فتحرك إليها من سوريا (الإقليم الشمالي في ذلك الوقت) ومعه أجهزة لاسلكية وأحد الضباط السوريين وبعض الفنيين حيث سلكوا الطريق الصحراوي فوصلوا صباح ١٥ يوليو بعد سفر ١٤ ساعة.

حمل عبد المجيد فريد معه تعليمات أبلغها لقادة ثورة ١٤ تموز وتتلخص في :

أولاً : استعداد القوات المسلحة والقوات الجوية العربية للوقوف بجوار القوات المسلحة العراقية دعما وتأييدا للثورة.

ثانيا : تقديم كل الدعم الإعلامي والمادي الذي يطلبه قادة الثورة العراقية.

لقد كان الخطر يهدد ثورة ١٤ تموز من قاعدة الحبانية البريطانية ومن احتمالات تقدم القوات البريطانية التي هبطت بالمظلات في الأردن قادمة من قبرص.

وأصدر «جمال عبدالناصر» بيانا أدان فيه التدخل الأمريكى فى لبنان، واتخذ قراره بالذهاب إلى موسكو للتعرف على موقف الكتلة الشرقية .. وصحبه فى الرحلة الدكتور «محمود فوزى»، و«محمد حسنين» هيكمل رفاقه فى زيارة يوغوسلافيا.

وطلب عبد الناصر من خروشوف أن يوجه إنذارا إلى الغرب مثل إنذار ١٩٥٦ للتحذير من أى تحركات غربية ضد العراق أو سوريا ..

ولكن خروشوف كان يخشى حماقات دالاس وزير خارجية أمريكا، مما قد يجنح بالعالم إلى خطر حرب عالمية ثالثة، ومع ذلك - وبعد ساءلين من مقابلة عبد الناصر- ذهب خروشوف إلى اجتماع المكتب السياسى حسب رواية «محمد حسنين هيكمل».

وتقرر القيام بمناورات عامة على الحدود البلغارية التركية أعلنها المارشال مالمينوفسكى مصحوبة بدعاية ضخمة، وأصدر خروشوف بيانا هاجم فيه الغرب، وطلب المندوب السوفيتى فى الأمم المتحدة انسحاب الجنود الأمريكين والبريطانيين من لبنان والأردن.

وعاد عبد الناصر جوا عبر إيران والعراق إلى دمشق يوم ١٨ يوليو، ووقف يخطب فى الجماهير قائلاً: (إن الاتحاد السوفيتى يدعمنا تدعيما كاملا .. ولكننا نطلب السلام من مركز القوة).

ووصل وفد عراقى برئاسة «عبد السلام عارف» إلى دمشق يوم ١٩ يوليو، حيث خطب عارف مشيدا بعبد الناصر والقومية العربية .. ووقعت اتفاقية صداقة ومساعدة متبادلة بين مصر والعراق.

وعاد عبد الناصر سرا إلى القاهرة .. حذرا مما حدث للطائرة المرافقة للمشير «عبد الحكيم عامر» التى سقطت فى طريق عودتها من سوريا بعد العدوان .. وكان مفروضا أن يكون بين ركابها لولا تغيير حدث فى آخر لحظة.

واكتملت مشقة الرحلة على عبد الناصر عندما وصلت الطائرة فوجدت مطار القاهرة مغلقا، فهبطت الطائرة السوفيتية فى مطار أبو صوير

الحربى، حيث عاد إلى منزله بعد رحلة شاقة امتدت ما يقرب من أسبوع.

استقرت الأوضاع العالمية وموازنات القوى الجديدة على حماية ثورة ١٤ يوليو، وعلى إنقاذ عرش «الملك حسين» فى الأردن والنظام فى لبنان .. وكان تدخل الاتحاد السوفييتى بالمناورات وبيانات الإدانة واقتراح مؤتمر القمة وإثارة القضية فى الأمم المتحدة والاعتراف السريع بنظام العراق والنشاط الدبلوماسى الموسع مع الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز .. إلى جانب الانتصار الرائع لشعب العراق، والمبادرة السياسية «لجمال عبد الناصر»، والتأييد الجماعى من جماهير الأمة العربية كل هذا أدى إلى استقرار سريع للموقف، وعدم حدوث سلسلة من الانفجارات تعقب ما حدث فى بغداد.

كان لرحلة عبد الناصر إلى موسكو صدى بعيد فى أنحاء العراق، شعبيته التى اكتسبها فى العراق خلال نضاله ضد حلف بغداد، موقفه الحازم فى قضية التأميم والعدوان وكسره احتكار السلاح جلبت له رصيда هائلا عند الناس هناك، الذين خرجوا يهتفون لثورة ١٤ يوليو و«لعبد الكريم قاسم» و«لجمال عبد الناصر» أيضا.

وكان «جمال عبد الناصر» يتطلع قطعاً إلى نوع من اللقاء والوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة .. ولكن السلطة الثورية الجديدة لم تكن منجذبة فى هذا الطريق.

يقول عبد «المجيد فريد» الملحق العسكرى الجديد: إن «عبد الكريم قاسم» وزملاءه قد استقبلوا فى البداية موقف «جمال عبد الناصر» بترحيب شديد، وأنهم أعطوا له مكتباً مجاوراً لمكتب «عبد الكريم قاسم» فى وزارة الدفاع ليكون مقراً له، وقد بقى له لمدة ثلاثة أشهر.

وخلال هذه الفترة قدمت الجمهورية العربية المتحدة كل مطالب العراق: الرجال والخبراء والسلاح والذخيرة التى توافرت للجيش المصرى منذ كان تسليحه بريطانياً.

ويقول «عبد المجيد فريد»: إن صداقة «عبد الكريم قاسم» وعلاقته

كانت متسمة منذ البداية بالحدز الشديد، وذلك حرصا منه على عدم زيادة النفوذ المصرى فى العراق ، بينما يقول عبد المجيد أنه شعر منذ البداية أيضا بتقارب شديد من «عبد السلام عارف» و«رفعت الحاج سري» مدير المخابرات، ولكن «عبد المجيد فريد» يعترف بأنهم قد أخطأوا فى زيادة اتصالهم «بعبد السلام عارف» إلى الحد الذى أثار عبد الكريم قاسم وضاعف الحدز فى صدره.

وحضر إلى مصر وفد من الساسة العراقيين، رأسه كامل الجادرجى رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى وقال لعبد الناصر أن عنده قدرة التأثير على «عبد الكريم قاسم» وأن ملاحظته الوحيدة هى تعطيل الحريات السياسية فى مصر، وطالب بإلغاء الاتحاد القومى وإعادة الأحزاب حتى يمكن قيام اتحاد فيدرالى، ولكن عبد الناصر رفض الفكرة.

أول مؤتمر صحفى «لعبد الكريم قاسم» لم يشد فيه بعبد الناصر كزعيم للعروبة .. وإن كان قد تحدث عن دوره الكبير فى تأييد ثورة العراق.

«عبد الكريم قاسم» كان أكبر سنا من «جمال عبد الناصر» .. ولد فى ٢١ ديسمبر ١٩١٤، وتخرج فى الكلية الحربية عام ١٩٣٤ وبخل كلية أركان حرب عام ١٩٤١، واشترك فى الحرب ضد الأكراد عام ١٩٤٥، وكان فى فلسطين خلال فترة الحرب، ثم ذهب للدراسة فى إنجلترا عام ١٩٥٠، وحصل على رتبة الزعيم (الأميرالآى) عام ١٩٥٥.

كان كل من «جمال عبد الناصر» و«عبد الكريم قاسم» متخرجاً فى كلية أركان الحرب .. مستوى الدراسة واحد تقريبا .. وكانت رتبة «عبد الكريم قاسم» يوم الثورة كانت تفوق عبد الناصر بدرجتين .. وعمره أيضا كان يزيد حوالى أربعة أعوام فجمال عبد الناصر ولد فى ١٥ يناير ١٩١٨.

صراعات داخلية :

لم يكن «عبد الكريم قاسم» مثل «عبد السلام عارف» مندفعاً إلى

القومية العربية والناحية الدينية .. ولم يكن مثله أيضا مرتبطا من بعيد بحزب «البعث» الذي يضع الوحدة العربية فى مقدمة أهدافه. رشح «عبد السلام عارف» صاغ المخابرات «صالح مهدي عماش» المسئول بحزب «البعث» ليكون مندوبا عن العراق فى هيئة الأمم المتحدة بدلا من «إسماعيل عارف» أحد قادة الضباط الأحرار.

كانت مشاكل العراق الداخلية تفرض عليهم الاهتمام بها أولا ..

ولكن «عبد السلام عارف» بدا فى الموقف كما لو كان ممثلا لاتجاه الوحدة مع مصر .. يخطب كثيرا بما لا يتفق مع رأى زملائه .. الأمر الذى أدى إلى إثارة البلبلة فى العراق وخاصة بعد أن عقد الملحق العسكرى المصرى «عبد المجيد فريد» صلات خاصة به. أوجت إلى زملائه وإلى قاسم بأنه قد أصبح مصدر خطر عليهم وعلى الثورة.

وزاد فى تجسيم هذه الحالة وصول «رشيد عالى الكيلانى» فى أول سبتمبر من القاهرة وإعلانه عن معارضته للإصلاح الزراعى.

وفى ١٢ سبتمبر أى قبل مضى شهرين من الثورة أعفى «عبد السلام عارف» من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة ، وزاد ذلك من هوة الجفاء والتوتر، ووصل الأمر غايته فى ٣٠ سبتمبر عندما صدر أمر بإعقائه من منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وتعيينه سفيرا للعراق فى بون.

رفض «عبد السلام عارف» تنفيذ الأمر أو السفر متعللا بعدة حجج شخصية، وفى ١١ أكتوبر عقد «عبد الكريم قاسم» اجتماعا لقادة الضباط الأحرار ومعهم قادة الفرق الأربع بالجيش العراقى فى وزارة الدفاع؛ لإقناع عارف بالسفر وتفادى انفجار أزمة بين الزملاء.

وفى هذا اللقاء أخرج عارف مسدسه وحاول الاعتداء على «عبد الكريم قاسم» الذى عاجله بالقبض على يده وأخذ المسدس منه .. وقال عبد السلام إنه كان يحاول الانتحار .. وسأله قاسم عن السر الكامن وراء تنفيذ هذه الرغبة لو صحت فى مكتبه.

عفا عبد الكريم قاسم عن حركة عبد السلام عارف في مقابل سفره في اليوم التالي مباشرة إلى بون، وودعه في المطار، ولكن عارف أمضى يوما واحدا فقط في بون، وثلاثة أسابيع في جولة بعواصم أوروبا، عاد بعدها فجأة إلى بغداد يوم ٤ نوفمبر ١٩٥٨ حيث اعتقل وقدم للمحاكمة يوم ٢٧ نوفمبر.

كانت شخصية «عبد السلام عارف» تدفعه إلى تصرفات غير محسوبة معتمدا على رصيد القومية العربية و«جمال عبدالناصر» الكبير في العراق.

وكانت صلة القاهرة ببغداد قد بدأت تدخل دائرة الحساسية؛ نتيجة تصرفات بعض أجهزة الأمن المصرية.. كانت لهفتهم للوحدة مغرية للعناصر التي لم تجد في ثورة ١٤ يوليو متنفسا لتعبيرها.

وكان في حركة هؤلاء الأفراد غير المسؤولين تشويه للصورة التي تصل إلى «جمال عبدالناصر»، وتشويه أيضا لصورة «جمال عبدالناصر» في نظر المسؤولين العراقيين.

كانت تجربة الوحدة مع سوريا قد مضت في الطريق عدة شهور، وكان مفروضا فيها أن تكون قوة جذب للدول العربية المتحررة.. ولكن كما أن الثورة لا تصدر فإن الوحدة لا تفرض.

وبدأت صحافة القاهرة، وخاصة صحف أخبار اليوم، تلمح إلى أن تيارا شيوعيا قد بدأ يأخذ مجراه في العراق.. ولكن جريدة المساء التي كان يرأس تحريرها «خالد محيي الدين» نشرت مقالا للدكتور «عبدالعظيم أنيس» تحت عنوان «الحركة الوطنية العربية»، واتصل «جمال عبدالناصر» ب«خالد محيي الدين» غاضبا على ذكر كلمة «الوطنية» بدلا من «القومية»، وأصدر تعليماته بمنع الدكتور «عبدالعظيم أنيس» من الكتابة.

وإذا كان «مكسيم رودنسون» قد كتب يقول : «إن ثورة العراق هي أول ثورة حقيقية في العالم العربي» فإنه كان يعنى بذلك أنها حركة عسكرية

منفتحة على الشعب بتنظيماته المختلفة.

ثورة العراق كانت تمضى فى طريق يخدم الشعب المتحرر من قبضة النظام الملكى الرجعى وحلف بغداد.. ولكنها لم تتحرك نحو الوحدة حركة سريعة أو ملحوظة.. وبدأ الأمر بالنسبة للقوميين كأنه نوع من التردد أو الخيانة.

حركة الشواف.. بين القاهرة وبغداد :

كان الموقف المنفتح على الشعب لثورة العراق دافعا إلى ظهور حساسيات مع القاهرة التى وصلت إليها الصورة كما لو أن العراق قد أصبح خاضعا تماما للنفوذ الشيوعى، وخاصة بعد استقالة «صديق شنشل» الذى حاول مصادرة جريدة الحزب الشيوعى فى فبراير.

وهى صورة لم تكن دقيقة أو صحيحة.. فالحزب الشيوعى كان يمارس نضاله ولكن بطريقة غير قانونية، وكانت هناك متناقضات بين قيادته وبين السلطة.

صحيح.. أن حرية نسبية قد توافرت لحركته، ولكنها كانت حرية مرصودة.

وبدأت بعد ظهور حملات نقد محدودة فى الصحف المصرية ضد العراق... مهاجمة صريحة من «جمال عبدالناصر» للشيوعيين فى خطابه يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٥٨ ببورسعيد.

وذهب «جمال عبدالناصر» إلى سوريا فى مارس ١٩٥٩ وهو فى خطبه يهاجم أعداء القومية العربية تعميما.. حتى قامت محاولة المقدم «عبدالوهاب الشواف» ابن مفتى بغداد يوم ٨ مارس ١٩٥٩ فى الموصل.

وكما يقول «أنتونى ناتانج» فى كتابه «ناصر»: فإنه سواء عرف عبدالناصر أو لم يعرف بأسرار هذا التدبير، فالأمر الذى لاشك فيه أن أخبار الانقلاب المحتمل كانت قد تسربت إلى الناس، وعلم بها السفير البريطانى «هنرى تريفليان»، وعلى قدر ما شعر السراج بضمان النجاح،

على قدر ما ضعفت السرية.. وقلت إجراءات الأمان.. مما أوقع بعض السوريين بملايسهم العسكرية في الموصل.

ويقول «أنتوني ناتنج» أيضا: إن «جمال عبدالناصر» قد عاتب السراج على تدبيره للانقلاب، ولكن لم يكن أمامه خيار.. التورط قد حصل والهجوم خير وسائل الدفاع.

وقال لي «عبداللطيف البغدادي» إن حوارا دار بين بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة عن احتمالات تدخل مصري؛ لتأييد ثورة ضد نظام «عبدالكريم قاسم» إذا ما طلب منهم ذلك.. وأنه قد أثبتت احتمالات انتهاز إسرائيل الفرصة لمهاجمة سوريا، أو مبادرة الاتحاد السوفييتي لمساندة قاسم، أو تدخل قوات الحلف المركزي أو الولايات المتحدة.. ومع ذلك فإن عبدالناصر أعلن أنه لن يتردد إذا ما حدث ذلك في إهمال كل هذه الأخطار والقيام بواجبه القومي.

ويؤكد الملحق العسكري «عبدالمجيد فريد» أنه لم يكن على علم بحركة الشواف، ويقول إنها دبرت بمعرفة السراج.

كان هناك اجتماع لانصار السلام في المدينة، واحتشدت الجماهير ومضى الاجتماع هادئا ثم خرجت بعض المظاهرات السلمية، فأرسل لها الشواف قواته لتفريقها عنوة معتقدا أن هذه الحشود قد أعدت للمبادرة بالهجوم عليه، وبدأت مجزرة دامية لم يكن هناك من سبيل لتفاديها.. إذ اندفع الشواف في مقامرة للسيطرة على الموقف بعيدا عن بغداد.

لم يكن الشواف قائد اللواء الخامس من الفرقة الثانية وحده.. وإنما كان مرتبطا مع «ناظم الطبقجلى» قائد الفرقة و«رفعت الحاج سري» مدير المخابرات الذي كان يدبر اعتقال «عبدالكريم قاسم».

ولم يجد «رفعت الحاج سري» الموقف مواتيا فأرسل إلى الشواف يطلب التأجيل.. ولكن الاندفاع الأهوج جعله يعلن الانقلاب في ذلك اليوم الذي احتشد فيه أنصار السلام.

استمرت الحركة يومين.. خاضها الشيوعيون والاكراد الديمقراطيون دفاعا عن انفسهم.. واتخذ ضباط الصف المنضمون للحزب الشيوعى موقف الرفض من حركة الشواف.. واستمرت المعركة فى المدينة يومين.

لم يقدر الشواف أن طائرات بغداد تستطيع الوصول إلى الموصل، وضرب التجمعات العسكرية فيها، وهو ما حدث فعلا.

أجهزة الدعاية المصرية والسورية تعلن عن قيام «ثورة الشواف»، بصوت العرب يلهب حماسة الناس.. والقنلى يتساقطون.. وبغداد تعلن عزل الشواف، وهو يواصل المعركة حتى يسقط جريحا وينقل للمستشفى، فيهجم عليه الناس وتنتهى حياته ومحاويلته.. وفى المدينة مئات من القنلى والجرحى.. وقام بعض الشيوعيين بأعمال غير إنسانية أساءت إليهم، وجعلتهم يكتبون عنها نقدا ذاتيا فيما بعد.. ولو أنهم فى الحقيقة قد دفعوا إليها دفعا باستفزاز الشواف لهم عندما اعتقل قادة الحزب، ووضعهم فى السجن.

كان عبدالناصر ينتظر اخبار انتصار الثورة التى دبرت مع بعض أعضاء أجهزة المخابرات. ولكنه لابد من ذلك سمع أخبار فشلها ومصرع الشواف.

وأصدر «عبدالكريم قاسم» قرارا بإبعاد الملحق العسكرى «عبدالمجيد فريد» والمستشار بالسفارة «محمد المصرى»، وهو ضابط سابق من رجال رئاسة الجمهورية، وليس من موظفى وزارة الخارجية، واثنين من الموظفين الإداريين خلال ١٢ ساعة على ألا يخرجوا من السفارة؛ حيث إن الدولة لن تكون مسئولة عن حياتهم.

ومع ذلك يقول «عبدالمجيد فريد» أنه تسلل من السفارة ليلا، وذهب إلى «رفعت الحاج سري» فى مكتبه بوزارة الدفاع، وحذره من انكشاف أمره.. ويقول «عبدالمجيد فريد» أن رفعت كان مرتبكا.

ويبدو أن هذه الزيارة المتعجلة البعيدة عن قواعد الأمان قد أكدت شكوك قاسم فى «رفعت الحاج سري»، فأصدر أمرا باعتقاله بعد ٣

ساعات من خروج «عبدالمجيد فريد» من عنده.

وعندما وصلت اخبار الفشل، بدأ «جمال عبدالناصر» حملة في غاية العنف ضد العراق خلال جولته وخطبه في سوريا منذ يوم ١١ مارس.

«عبدالكريم قاسم» أصبح قاسم العراق .. الشيوعيون عملاء وملحدون لا يؤمنون بحرية بلادهم .. الحزب الشيوعي السوري يعمل بتعليمات من الخارج .. لن نسمح بقيام حزب شيوعي في مصر. الحزب الشيوعي في مصر يتلقى تعليماته من الحزب الشيوعي الإيطالي منذ عام ١٩٥٢.

الهجوم يشتد ويتضاعف ضد حكومة العراق .. ورد الفعل ضد مصر يزداد عنفا.

وتمزقت العلاقة بعد شهور معدودة بين ثورة ٢٢ يوليو وثورة ١٤ يوليو، ولم يعد هناك جو مناسب لخلق علاقة صحية مشتركة بين الأفكار القومية والأفكار الوطنية أو العاطفية.

وبدأت في آخر مارس ١٩٥٩ حملة اعتقالات ثانية ضد الشيوعيين المصريين والسوريين، الذين سبق أن وجهت ضدهم حملة اعتقالات شملت المئات في ليلة رأس السنة ١٩٥٨ / ١٩٥٩.

الانفعال واضح في موقف «جمال عبدالناصر» .. وفي موقف الحكومة العراقية التي جعلت من محكمة المهداوي ساحة للقذف والسباب والدعاية وفضح الأسرار.

وكانت محكمة الشعب برئاسة العقيد «فاضل المهداوي» قد بدأت في محاكمة «عبدالسلام عارف» و«رشيد عالي الكيلاني» و«رفعت الحاج سري» وغيرهم على امتداد شهور طويلة.

طرد «عبدالكريم قاسم» بعد ثورة الشواف ٢٠٠ ضابط من الجيش، منهم ٧٠ أميرالاي وقائمقام.

وفي يوم ٧ أكتوبر ١٩٥٩ حدثت محاولة اعتداء على حياة «عبدالكريم قاسم»، قام بها بعض البعثيين في شارع الرشيد .. قتل

السائق وجرح عبدالكريم قاسم وتمت حركة اعتقالات كبيرة، وذلك بعد أن كانت أحكام الإعدام قد نفذت على «ناظم الطبقجلى» و«رفعت الحاج» سرى ضمن ١٣ ضابطا، ٤ مدنيين يوم ٢٠ سبتمبر.

هجمة على الشيوعيين :

وعندما نشرت جريدة المساء فى مصر أن الثورة قد انتهت، ذهب «أنور السادات» يوم ١٢ مارس ١٩٥٩ إلى «خالد محيى الدين» وأبلغه قرار «جمال عبدالناصر» بعزله، وتعيين ضابط مخابرات رئيسا للتحريير بدلا منه هو «مصطفى المستكاوى».. كل الجرائد المصرية ظلت تخلق جوا من الإثارة حول ما حدث فى الموصل.. وتنشر خطب عبدالناصر الملتهبة فى سوريا والتي ظل يواصلها حتى شهر أبريل ١٩٥٩.

وفى حديث مع الصحفى الهندى كرانجيا يوم ١٧ أبريل قال عبدالناصر:

«ليس بالقومية العربية أى خطأ، إلا أنها معرضة فى الوقت الحاضر لهجوم من الحركات الهدامة، إننا نقاتل معركة دفاعية ضد الشيوعية ومطامعها تماما كما سبق أن قاتلنا ضد الاستعمار العربى».

وصرح بأنه طلب مقابلة «عبدالكريم قاسم» ولكنه اعتذر بحجج واهية؛ لأنه كان أسيرا للشيوعيين.

وفى ختام الحديث قال إنه يتوقع كفاحا طويلا بين الشيوعيين والقوميين العرب.

وكان قد سبق «لجمال عبدالناصر» أن قال «لخالد محيى الدين» قبل عزله من رئاسة تحرير «المساء»، إن القومية العربية قد انتهت بقيام ثورة العراق.

كانت الصورة عند عبدالناصر أن قاسم كان أسيرا فى يد الشيوعيين، يتحرك بأمرهم وينفذ إرادتهم.. ولكن الحقيقة كانت غير ذلك.. فالشيوعيون فى العراق كانوا يصارعون من أجل حقوقهم فى الوجود.. والسلطة لم

تكن فى ايديهم.. ونضالهم الطويل منذ تأسيس الحزب الشيوعى العراقى عام ١٩٣٤، واعتقال سكرتير الحزب يوسف سليمان «فهد» وزميليه عضوى المكتب السياسى: «زكى محمد بسيم» و«حسين محمد الشيبى» فى يناير ١٩٤٧ وصدر الحكم عليهم بالإعدام فى يونيو من نفس العام ثم وقف التنفيذ تحت ضغط رأى العام العالمى فى كل البلاد، وأخيرا العودة إلى اتهامهم بالتآمر من داخل السجن ومحاكمتهم وإعدامهم يوم ١٤ فبراير ١٩٤٩ قبل إذاعة النبأ.

كان إعدام هؤلاء القادة يمثل عند الشيوعيين العراقيين مأساة عنيفة وذكرى مؤلمة.. ولذا فإنه فى التاريخ الأول لإعدامهم بعد الثورة ١٤ فبراير ١٩٥٩ سارت مواكب شعبية حاشدة تحيى ذكرى الشهداء الثلاثة، وكانت لجنة العفو عن المسجونين السياسيين قد أصدرت قرارا فى ٢٤ يناير باعتبار الأعمال التى خوكموا بسببها من أعمال الكفاح الوطنى التى تستأهل التقدير.. واعتبارهم شهداء الشعب.

كان هذا القرار طبيعيا؛ إذ أعدم الثلاثة فى مرحلة النضال ضد الاستعمار البريطانى.. ولم يكن قيام المظاهرات دليلا على وثوب الشيوعيين على السلطة.

ولكن الصورة المشوهة التى خرجت من بغداد عن طريق عملاء المخابرات المصرية.. والفكرة العدائية الثابتة ضد الشيوعية والشيوعيين.. والتناقض غير المبرر وغير العلمى بين التنظيمات القومية والشيوعية.. وانحراف بعض الصحف العراقية والمصرية إلى الهجوم غير الموضوعى.. وساحة محكمة الشعب التى تحولت إلى مسرح إثارة واتهام للقيادة المصرية.

كل هذا أدى إلى وقوف «جمال عبدالناصر» موقفا عدائيا من الشيوعيين العراقيين.

ولم تكن الحقيقة أن الحزب الشيوعى كان قد قبض على السلطة؛ فإنه فى يوم ٢٩ أبريل أصدر الحزب بيانا يطالب بالمشاركة فى الحكم.. وقاسم

يجيب بأنه يريد حزبا يقضى على كل الأحزاب.. قائلا: إن الشعب هو
حزبه.

وفي النصف الثانى من يونيو فصل بعض الضباط الشيوعيين من
الجيش.

وفي العيد الأول للثورة ١٤ يوليو ١٩٥٩ أعلن «عبدالكريم قاسم» أنه
سيصرح بتكوين أحزاب خلال ستة أشهر.. وبالتحديد فى يوم تأسيس
الجيش العراقى أى ٦ يناير ١٩٦٠.

وشكل «عبدالكريم قاسم» وزارة جديدة ضمت ٦ من العسكريين و١١
مدنيا.. مما أعطى الحكم لونا عسكريا.. رغم دخول دكتورة «نزيهة
العتلمى» إلى الوزارة وهى ماركسية وتعتبر أول وزيرة تعين فى العالم
العربى والإسلامى معا.

تكوين الأحزاب كان يعتمد على موافقة وزير الداخلية.. القانون شبّه
بقانون الأحزاب الذى سبق أن صدر فى مصر عام ١٩٥٢ وحلت الأحزاب
القديمة بموجبه، على أن تتقدم بطلبات تكوين جديدة.

وفى اليوم المحدد لتقديم الطلبات، تبين أن حزبا شيوعيا آخر يرأسه
انتهازى يسمى «داود صايغ» يضم مجموعة محدودة من الأعضاء
تباركهم الحكومة لقسم الحزب الشيوعى الأصيل - قد تقدم بطلب تكوين
أيضا.

ورفضت الحكومة أن تعطى اسم الحزب الشيوعى للتنظيميين..
واكتفت بحزب «داود صايغ» .

وبادر الحزب إلى تغيير اسمه إلى «اتحاد الشعب» وهو اسم
صحيفته، ولكن طلبه رفض أيضا يوم ٢٢ يناير ١٩٦٠.. وكان هدف
«عبدالكريم قاسم» من ذلك هو قسم الحزب الشيوعى، وإجباره على أن
يظل سريا لا يمارس نشاطه بصورة علنية.

رغم الشعارات اليسارية والصورة الحمراء التى اكتست بها العراق،

كان «عبدالكريم قاسم» لا يزيد عن كونه ضابطا عسكريا بعيدا عن الطبقة الوسطى. يريد أن ينفرد بالسلطة فى يده ويلعب لعبة التوازن، ويرفض التعاون المخلص مع الطبقة العاملة لتحقيق وحدة وطنية كاملة فى مواجهة أخطار الإمبريالية والرجعية.

هكذا هاجم عبدالناصر الشيوعيين فى نفس الوقت الذى كانوا يعانون فيه من تصرفات «عبدالكريم قاسم».

وهكذا فقد أيضا «عبدالكريم قاسم» تأييد اليسار المطلق، ولم يكسب اليمين.

وضاعف «جمال عبدالناصر» حملته على العراق.. فى السياسة الخارجية بدأ هجومه على الاتحاد السوفيتى تحسنت، العلاقات مع الولايات المتحدة التى أعادت لمصر المعونات، واستقبلت الجامعات الأمريكية ٢٤٠ طالبا كانوا يدرسون فى الاتحاد السوفيتى.

وفى السياسة العربية استقبل «عبدالناصر» اللواء «فؤاد شهاب» سرا، خلال وجوده فى سوريا بعد ثورة الشواف، وتم الاتفاق على تأييد لبنانى كامل لمصر.. وفى أغسطس عادت العلاقات الدبلوماسية المقطوعة مع «الملك حسين»، وفى سبتمبر التقى عبدالناصر مع الملك سعود الذى سبق أن تأمر على حياته وعلى الوحدة.

وخلال عام ١٩٥٩ زادت قبضة العنف فى مصر وضمت، المعتقلات كل صوت معارض، وجاءت استقالة وزراء «البعث» فى نهاية العام تكملة لحلقة الضغط ومصادرة الحريات والمعارضة.

ولكن الموقف فى العراق مازال بعيدا عن يد «جمال عبدالناصر».. والأمور هناك تمضى فى حملة العداء ضد القاهرة، ولكن «عبدالكريم قاسم» لا يهاجم مصر ولا عبدالناصر. ولكن توجيهاته للمستولين جميعا كانت ضد مصر و«جمال عبدالناصر».

سلطات العراق تلغى حكم الإعدام على «فاضل الجمالى» وزير الخارجية فى عهد حلف بغداد .. وتواصل رفضها حضور اجتماعات

مجلس الجامعة العربية إذا عقد في إقليمى الجمهورية العربية المتحدة. وعندما ذهب الدكتور «محمود فوزى» وزير الخارجية مع «عبد الخالق حسونة» إلى بغداد في يناير ١٩٦١، عوامل الأول معاملة المسافرين العادي بينما دخل «عبد الخالق حسونة» من باب كبار الزوار.

الأمل ضئيل في تقريب الثغرة بين بغداد والقاهرة، أو بين «قاسم وعبد الناصر».. وتعيين «همفري تريفلان» الخبير في الشؤون المصرية والعراقية منذ الأربعينيات سفيراً لبريطانيا في بغداد، قد لعب - كما قال «عبد الناصر» - دوراً في زيادة الثغرة بين الدولتين.

وضع الشقاق والخلاف على المائدة مرة أخرى عندما طالب «عبد الكريم قاسم» بضم الكويت إلى العراق عقب إعلان استقلالها في يونيو ١٩٦١، باعتبارها كانت ضمن ولاية البصرة في عهد العثمانيين. وصاحب إعلان «عبد الكريم قاسم» حشد للقوات العراقية كما لو كان يريد تنفيذ الأمر بالقوة العسكرية، واستنجد أمير الكويت ببريطانيا التي أسرع بإرسال قواتها إلى الكويت، ولم يظهر عبد الناصر أي اعتراض على ذلك عندما أبلغه السفير البريطاني «سير هارولد بيلي» حسب رواية «أنطوني ناتنج».

ولكن مجلس الجامعة العربية اعترض على دخول الكويت إلى الجامعة العربية مادامت القوات البريطانية ترابط على أرضها.. فقد كان في ذلك مثل ونموذج يمكن أن يتكرر بوساطة بعض الدول العربية الأخرى مثل الأردن.

واقترح «جمال عبد الناصر» أن تطلب الكويت رحيل القوات البريطانية وأن تستبدل بقوات عربية مشتركة.. وعندئذ تفتح أبواب الجامعة العربية للدولة الجديدة.

وبدأت القوات البريطانية في الانسحاب فعلاً يوم ٢٠ يوليو ١٩٦١ ودخلت الكويت الجامعة العربية.. ووصلت قوات عربية مسلحة من مصر والسعودية والأردن وتونس والسودان.

ولكن القوات المصرية لم تبق طويلاً.. قرر «جمال عبدالناصر» سحبها
للاثر العكسي الذي أحدثه وجودها في الكويت بين الرأي العام العراقي
الذي كان قد أخذ موضوع ضم الكويت مأخذ الجد والاهتمام.

وعندما تمزقت وحدة الجمهورية العربية المتحدة في سبتمبر ١٩٦١،
كان في ذلك انحسار لموجة القومية والوحدة العربية التي طفت على المنطقة
مع منتصف الخمسينيات.. وانجذب اهتمام جمال عبدالناصر إلى ما يدور
في سوريا أكثر مما يدور في العراق.

ولم يؤد الانفصال إلى تقارب حقيقي بين سوريا والعراق.. وإن كانت
حكومة قاسم قد اتجهت لهذا الحدث الذي أيد وجهة نظرها في ضرورة
التريث قبل اتخاذ قرارات علوية في موضوع الوحدة.

وعند اجتماع مجلس الجامعة العربية في شتورا تغيبت حكومة العراق
ولم تشأ أن تنسحب إلى النزاع الملتهب بين مصر وسوريا.

وخلال هذه الفترة كان حزب البعث قد انتعش قليلاً في سوريا، وبدأ
التفكير في إعادة تنظيمه، وتشكلت قيادة قومية خاصة في سوريا من
حزبين غير سوريين بقيادة منيف الرزاز وعضوية على «صالح السعدي»
من العراق.. في الوقت الذي تكونت فيه قيادة سورية رافضة بقيادة
«رياض المالكى».

وبدأ الحزب العراقي يتماسك تنظيمياً، ويحاول إعادة تنظيم قواته في
الجيش وخارج الجيش بعد ضربات عنيفة وجهت له في عهد قاسم.

وتم تدبير انقلاب عسكري جديد.. قبل أن تنقضى خمس سنين على
ثورة ١٤ يوليو.

الفصل الثالث

سقوط عبدالكريم قاسم

« الحمد لله »

مانشيت جريدة الأهرام في عيد
الوحدة ٢١ فبراير ١٩٦٣ وهي الكلمات
التي بدأ بها جمال عبدالناصر
خطبته تعبيرا عن ارتياعه لانتصار
ثورات اليمن والجزائر وسقوط قاسم
بعد مأساة الانفصال.

تم تدبير «البعث» للخطة على أساس التنسيق بين المدنيين والعسكريين.

وكان الهدف هو الاستيلاء على الإذاعة ووزارة الدفاع حيث كان يقيم قاسم معظم الوقت فيما يشبه حصنا يضم ٢ كتائب مشاة، ١٨ مدفعا مضادا للدبابات، ومدفعية مضادة للطائرات.

نقطة الانطلاق كانت من الحبانية، وساعة الصفر كانت التاسعة صباحا، وهو توقيت يتناسب مع أسلوب «عبدالكريم قاسم» الذي كان لا ينام إلا في الخامسة صباحا.

وفي يوم ٨ فبراير الموافق ١٤ رمضان وهو يوم الجمعة كان «عبدالكريم قاسم» نائما في منزل والدته.

في الثامنة والنصف صباحا، اندفع بعض الضباط إلى منزل الزعيم «الاميرالاي» الأوقاتي قائد القوات الجوية وقتلوه أمام أولاده.. وفي نفس الوقت تحركت بعض المدرعات الخفيفة حيث احتلت الإذاعة، وقصفت الطائرات مبنى وزارة الدفاع بالصواريخ.

أعلنت القوات التي احتلت الإذاعة في التاسعة والأربعين دقيقة صباحا خبر إعدام «عبدالكريم قاسم» بعد أن شوهد يعبر شوارع بغداد من منزل والدته حيث كان ينام، إلى مبنى وزارة الدفاع والناس تصفق له في الشارع.

وبدأت معركة بين المعتصمين في مبنى وزارة الدفاع بقيادة قاسم وبين الزاحفين على بغداد من الخارج.. ولم يقف إلى جانب قاسم إلا الشيوعيون الذين حاول تمزيق وحدتهم، ولم يتعاون معهم في إخلاص كامل.. وأطلقوا نداءات إلى جماهيرهم تقول «إلى السلاح للقضاء على مؤامرة الإمبريالية والرجعية.. استقلالنا الوطني ومنجزات ثورتنا في خطر جسيم.. خذوا السلاح من مراكز الشرطة أو من أي مكان، واضربوا المتآمرين عملاء الاستعمار».

المعركة مستمرة بين قوات الجيش الزاحفة والمدافعة.. ومستمرة أيضا بين ميلشيا الشيوعيين وحرس قومي البعثيين، وخاصة في الأحياء

الشعبية.

سقوط الإذاعة جعلها تثير الفزع فى نفوس الجماهير؛ إذ تعلن أن المجلس الوطنى لقيادة الثورة يطالب بإبادة الشيوعيين.. والإذاعة المصرية تذيع بيانات المجلس الوطنى الجديد فى حماس شديد.

الحرب الأهلية المحدودة لم تكن كافية لحسم الموقف.. قوات الجيش وحدها هى القادرة.. والقتال يشتد فى الشوارع وفى وزارة الدفاع.

الثوار معهم «عبدالسلام عارف» الذى أفرج عنه «عبدالكريم قاسم» بعد تخفيف حكم الإعدام إلى المؤبد. وكان قد أمضى ليلة الجمعة فى منزله ثم خرج فى الثامنة صباحا إلى معسكر أبوغريب، حيث ركب هو و«أحمد حسن البكر» دبابة فى قيادة الطابور المدرع كما تقول بعض الأخبار التى نشرت، بينما يقول البعثيون إنه خرج من منزله فى الحادية عشرة صباحا دون أن يكون على علم كامل بما يدور.

وفى المساء اتصل قاسم تليفونيا «بعبدالسلام عارف» وأبلغه استعداداه للتسليم على أن يخرج بملابسه العسكرية من وزارة الدفاع ليغادر العراق.. ولكن عارف طالبه بتسليم غير مشروط .

كان قاسم يريد أن يحتفظ بكرامته العسكرية إلى اللحظة الأخيرة. ولكن عارف قال له إنه لن يكون مثل «تشومبى» ولن تكون العراق مثل الكنفو.

واستمرت المقاومة طوال يوم الجمعة وليلة السبت.. وفى الصباح اتصل «عبدالكريم قاسم» «بعبدالسلام عارف» وتم الاتفاق بينهما على أن يكون التسليم فى مبنى مجلس الشعب الملاصق لوزارة الدفاع.

ووصل قاسم إلى الإذاعة فى مدرعة ومن خلفه فى سيارة مصفحة «فاضل المهداوى» و«طه الشيخ أحمد» مدير المخابرات وضابط رابع.

وحدثت مواجهة بين «عبدالكريم قاسم» وزملائه وبين عبدالسلام عارف وأعضاء المجلس القومى لقيادة الثورة، انتهت إلى صدور قرار بإعدامه وإطلاق الرصاص على الأربعة فى إحدى غرف الإذاعة، ونقل صورة

الجبث إلى المشاهدين فى التليفزيون. وعندما وصلت الصور إلى القاهرة
وظهرت على شاشة التليفزيون أصدر «جمال عبدالناصر» أمرا بوقف
إذاعتها لبعدها عن الانسانية.

المجلس الوطنى لقيادة الثورة يستمر فى الحكم من الإذاعة لمدة ثلاثة
أيام ثم ينتقل إلى الجامعة ومنها إلى المجلس الوطنى.

عين «عبدالسلام عارف» رئيسا للجمهورية، و «أحمد حسن البكر»
رئيسا للوزراء، والمقدم «مهدي صالح عماش» وزيرا للدفاع وهم جميعا من
العسكريين.. وعين «على صالح السعدى» أحد قادة البعث نائبا لرئيس
الوزراء واللواء «طاهر يحيى» رئيسا لأركان الحرب و «على رشيد مصلح»
حاكما عسكريا.

فرض المجلس الذى لم تعلن أسماء أعضائه منذ البداية حظر التجول
من الثالثة مساء حتى الفجر، واستمرت الفترة تتناقص حتى ألغى الحظر
فى أول مارس ١٩٦٣.

عمليات تصفية واعتقال الشيوعيين مستمرة، والإذاعة تطالب بإطلاق
النار عليهم فى كل مكان.. واعتقل «عزيز شريف» الحائز لجائزة لينين
للسلام عام ١٩٦٠.. ونشرت برافدا بيانا تهاجم فيه قمع الشيوعيين فى
العراق، وثارت المنظمات العالمية والصحافة التقدمية والأحزاب الشيوعية
والاشتراكية ضد ما يدور فى العراق.

البعث يحكم العراق :

كان انعكاس الموقف فى مصر تأييدا كاملا وسريعا للموقف.. اعترفت
مصر والكويت واليمن بالحكومة الجديدة منذ اللحظة الأولى، واعترفت
سوريا والأرمن بعد ذلك، رغم الشعور بأن نظام الحكم الجديد فى العراق
يظهر فى مظهر متعارض مع نظام الحكم فى البلدين وقتئذ.

أول خطاب لعبدالناصر بعد الثورة كان فى عيد الوحدة ٢١ فبراير
١٩٦٣ وظهر مانشيت الأهرام «الحمد لله» بخط أحمر كبير..
فهكذا بدأ «جمال عبدالناصر» خطبته، وكرر نفس التعبير وهو يتحدث عن
انتصارات ثورات اليمن والجزائر ثم العراق بعد الانفصال.

وحضر من العراق وفد برئاسة «علي صالح السعدي» و«صالح عماش» و«طالب شبيب» وزير الخارجية و«فؤاد عارف» «كردي» وعقيد «خالد مكي الهاشمي» معاون رئيس اركان الحرب ومقدم «جوى حردان التكريتي».. وحضر أيضا وفد شعبي عراقي برئاسة «حسين جميل».

خطب في عيد الوحدة «علي صالح السعدي»، ثم سافر الوفد العراقي إلى الجزائر لمدة ليلة واحدة عاد بعدها إلى القاهرة، وطلب «علي صالح السعدي» من «جمال عبدالناصر» أن يناقش مع الأكراد الحاضرين مع الوفد الشعبي مشكلتهم.. ويعد عودته من الجزائر ابلاغه عبدالناصر بأنه يرى أن يكون هناك تفكير في نوع ما من الحكم الذاتي.

واعتبر «علي صالح السعدي» بينه وبين زملائه أن ذلك نوع من التفكير الانقسامى.

وأهدى عبدالناصر إلى الحرس القومى الذى كان يرأسه على صالح السعدي ٢٠.٠٠٠ مدفع رشاش مصرى، سافرت فورا إلى العراق لتسليح الحرس القومى، بعد أن بدأ يلعب دورا هاما وبارزا فى إشاعة الإرهاب بين الجماهير.

كان الحرس القومى تنظيما عسكريا بلا ضبط ولا ربط.. تولى قيادته «منذر الوندائى» أحد قادة «البعث».

وصدر قرار بتعيين «أمين هويدى» سفير مصر فى الرباط سفيرا فى العراق، وكان قد سبق له أن عمل نائبا لرئيس المخابرات، ثم قدم استقالته لتناقضات فى التفكير والأسلوب بينه وبين «صالح نصر»، وبقي فى منزله ستة شهور قبل تعيينه سفيرا فى المغرب.

وكان تعيين «أمين هويدى» وهو واحد من الضباط الأحرار الذين وثق بهم عبدالناصر دليلا على الاهتمام بالعراق فى مرحلته الجديدة.

المجلس الوطنى لقيادة الثورة كان يضم ١١، منهم: ٩ بعثيين وعبدالسلام عارف وطاهر يحيى.. وكان عارف فى البداية يؤدى دورا قريب الشبه من الدور الذى قام به «محمد نجيب» فى ثورة يوليو.

وتشكلت الوزارة من ١١ بعثيا، ٩ قوميين مستقلين، ٢ من الأكراد. كان البعث هو العنصر المسيطر في الحركة، ولكن كانت هناك عناصر أخرى من خارج البعث سبق لها أن ارتبطت بالعمل السياسي.

اللجنة الأولى للحركة كانت مشكلة من الضباط «أحمد حسن البكر»، و «صالح مهدي عمّاش» و «حردان التكريتي» و «صبحي عبد الحميد» و «عبد الستار عبد اللطيف» و «إبراهيم جاسم» و «خالد حسن فريد» و «خالد مكي الهاشمي» و «عبد الكريم فرحان».

انسحب «صبحي عبد الحميد» من هذه المجموعة في نهاية عام ١٩٦٢، وكون تنظيما آخر شكلت قيادته منه و «من عارف عبدالرازق» و «محمد مجيد» و «عبد الكريم فرحان» و «جاسم الفمراوي» و «هادي خمّاس» و «عرفان وجدي» و «عدنان أيوب صبري» و «فاروق صبري».. وحددت آخر رمضان توقيتا للانقلاب.

عين المجلس الوطني لقيادة الثورة «صبحي عبد الحميد» مديرا للتحركات في الجيش، وهو من المناصب الهامة بينما أحال «عارف عبدالرازق» إلى المعاش، رغم ما قدمه من مساعدة بالطيران من قاعدة الحبانية.

كان انتصار ثورة البعث في العراق باعثا للبعثيين في سوريا على الحركة وضرب الانفصال فكانت حركة ٨ مارس.. وبادرت العراق بإرسال وفد برئاسة علي «صالح السعدي» إلى دمشق للتهنئة.. بينما لم ترسل مصر وفدا.

بعد ذلك بدأت مباحثات الوحدة الثلاثية بالقاهرة يوم ١٧ وانتهت إلى البيان المعروف الذي سبق عرضه في الباب السابق.

كان «جمال عبدالناصر» يرغب في أن تكون خطوات الوحدة مع جبهة تمثل الشعب كله وليس مع البعث وحده.. وكان قادة العراق يرسمون خططهم على أساس انفراد البعث بالحكم، ولذا فإنهم لم يرتاحوا لإصرار القاهرة على زيادة العناصر القومية في اللجان المختلفة.

عندما حاول «فؤاد الركابي» العودة إلى العراق يوم ٢٣ مارس أعيد

من مطار بغداد.

وعندما نشر «محمد حسنين هيكل» مقالا في الأهرام بعنوان «إنى أعترض» دعى «أمين هويدى» لمقابلة «عبد السلام عارف» و«أحمد حسن البكر» و«طالب شبيب» فى الواحدة بعد منتصف الليل، حيث استمر الاجتماع إلى الرابعة صباحا، وكانت الدعوة من أجل الاحتجاج على المقال لنشره هجوما على «البعث».

وشعر القوميون بضعف موقفهم فى حركة النظام، فأثر بعضهم الاستقالة. وأعيد تشكيل الوزارة، وأصبح «على صالح السعدى» وزيرا للإرشاد بدلا من الداخلية، وتألقت وزارة لشئون الوحدة.

وفى يوم ٢٠ مايو قرر «جمال عبدالناصر» أن يلقي خطابا يهاجم فيه بعض تصرفات سوريا. ولما علم «عبد السلام عارف» بذلك اتصل به تليفونيا ورجاه تأجيل ذلك، فاستجاب عبدالناصر.. ولكن لم تكد تمضى عدة أيام حتى أعلن عن مؤامرة فى مايو اعتقل فيها كثير من القوميين.

المقاومة للنظام الجديدة مستمرة أيضا من جانب الشيوعيين، الذين حاول بعضهم يوم ٢ يوليو الاستيلاء على معسكر الرشيد واقتحام السجن رقم «١» للإفراج عن ٣٠٠٠ سجين.. وأثناء المحاولة التى قتل فيها ٢٣ شخصا واعتقل المئات فى النادى الأولمبى وصل «عبد السلام عارف» بنفسه حيث انتهت المحاولة.

ويقول «أمين هويدى» إنه عند الاحتفال بعيد الثورة فى سفارة الجمهورية حضر جميع المدعويين عدا الضباط الذين تنبه عليهم بذلك.

وكان القتال مع الأكراد قد استؤنف فى شهر يونيو، وأعلنت الحكومة أن الهدوء يعود إلى الشمال فى نهاية الخريف.. ولكن ذلك كان حلما وخيالا.. فقد طلب وزير الدفاع «صالح مهدي عماش» فى شهر سبتمبر معونة عسكرية من سوريا، وأعد مشروعًا لوحدة عسكرية بين البلدين تعقبها وحدة دستورية بعد شهرين أو ثلاثة.. وعندما عرض المشروع على اجتماع مشترك للمجلس الوطنى لقيادة الثورة ومجلس الوزراء طلب وزير الصناعة ضرورة عرض الأمر على جمال عبدالناصر، وسافر إلى

مصر يوم ٢ أكتوبر وفد برئاسة «محمود شبيب خطاب» وعضوية «صباحي عبد الحميد» و«حردان التكريتي»، ولكن عبدالناصر كان غاضبا من إصدار البعث لبيان يوم ١٧ سبتمبر يتهم فيه مصر بالانفصالية وهو اليوم الذي كان محددًا لاستفتاء الاتحاد.

كانت إذاعة صوت الجماهير العراقية تتبادل الهجمات مع إذاعة صوت العرب.. استدعى السفير المصري إلى القاهرة.

ويوم ٨ أكتوبر ١٩٦٣ أعلن «عبد السلام عارف» الوحدة العسكرية بين سوريا والعراق وتشكيل مجلس دفاع أعلى مؤلف من القائد العام للجيش الموحد الذي تولى منصبه «صالح مهدي عماش»، وثلاثة من كل قطر واتخذت دمشق مقرا للقيادة العامة.

ووصلت إلى العراق فعلا قوات سورية محدودة بقيادة المقدم «فهد الشاعر» .

لم تكن مشكلة الأكراد والحرب معهم هي الهم الوحيد لنظام الحكم في العراق.. تكاثفت الهموم في التناقضات المتزايدة مع القوميين والمقاومة المستمرة من الشيوعيين، والخلاف المتزايد وتبادل الحملات الإعلامية في مصر.

الانقضاخ على البعث :

ولم تكن هذه هي الهموم الوحيدة أيضا.. نبتت في صفوف البعث نفسه تناقضات حادة تجسدت بين الجيش والحرس القومي.

ونظام الحكم كان يحاول أن يخلق جيشا عقائديا عن طريق الحاق دفعات كاملة من الطلبة البعثيين بالكلية الحربية، وترقية الضباط البعثيين وتولييتهم المراكز القيادية، فقد فصل «عارف عبدالرازق» الذي أسهم في ضرب وزارة الدفاع بالطائرات، وعين بدلا منه «حردان التكريتي»؛ لأنه بعثي.. كما كانت تمنح الرتب العسكرية لبعض المدنيين.

ولكن الفترة لم تكن كافية لتكوين عقائدي. وظروف الجيش تختلف عن الحرس، حيث يسود في الجيش الانضباط والضبط والربط والتقاليد

العسكرية.. أما فى الحرس القومى الذى أعطيت له مهمتان رئيسيتان هما: معاونة القوات المسلحة للدفاع عن الوطن، وصيانة الأمن الداخلى؛ فإن الأمور كانت تمضى بطريقة عفوية ارتجالية تستهدف إرهاب الناس وتجميع عناصر تتدفق فى تيار الموالاة للحزب بلا فكر ولا وعى عميق.

وبدأت الخلافات تنمو بين الجيش والحرس القومى، حتى أرسل «صالح مهدى عماش» برقية فى ١١ يونيو ١٩٦٣ يمنع فيها منعاً باتاً تدخل الحرس القومى فى أى قضية إطلاقاً مهما كان موضوعها، إلا إذا طلب منه ذلك.. وكان ذلك رداً على إجبار الحرس القومى لبعض مديري البلديات على الاستقالة ورفض الوزير ذلك.

وأصدر الحاكم العسكرى الزعيم «رشيد مصلح» بياناً فى ١٩ أكتوبر ٦٣ يقول فيه: «كثرت الشكايات من جراء التصرفات اللا قانونية من قبل التحقيق الخاص للحرس القومى».

كان هذا تعبيراً عن الانقسام داخل حزب «البعث».. «على صالح السعدى» يعتمد «على منذر الوندائى» والحرس القومى.. و«حازم جواد» يعتمد على الجيش.

وكانت انتخابات القيادة القطرية للبعث تجرى يوم ١١ نوفمبر عندما هجم ٢٠ ضابطاً من سرية الانضباط العسكرى واقتحموا قاعة الانتخابات مهاجمين على صالح السعدى.

كان هؤلاء الضباط يتحركون بتعليمات من «حازم جواد» و«طالب شبيب» وبمعرفة صامته من «عبد السلام عارف» و«أحمد حسن البكر» و«طاهر يحيى».

وكانت نتيجة الاقتحام ترحيل «على صالح السعدى» و«حمدى عبد المجيد» و«هانى الفككى» و«محسن الشيخ راضى» و«عبد المطلب الهاشمى» أعضاء القيادة القطرية للحزب إلى مدريد.

كانت الظروف تخدم عبد السلام عارف دون جهد.

حزب «البعث» يمزق بنفسه بتناقضاته وصراعاته الداخلية.

عندما علم الحرس القومي بترحيل «علي صالح السعدي» وزملائه خرج إلى الشوارع بأسلحته واحتل الكبارى والجسور، وحاصر قاعدة الحبيانية مصرحا للقوات بالتحرك منها إلى بغداد معترضاً طريق المتحركين إلى القاعدة من بغداد.. وتطورت الأمور إلى حد قصف وزارة الدفاع والقصر الجمهوري ومعسكر الرشيد وإحراق طائرات ميج ١٩.

انقلاب على الانقلاب.. والموقف في الجيش لم يعد يحتمل تحركات الحرس القومي.. و«عبد السلام عارف» يصدر قراراً بمنع التجول في بغداد وحل الحرس القومي، وتجريده من السلاح، ونزول الجيش إلى الشوارع.

رفض «صالح مهدي عماش» تنفيذ الأمر طالباً عرضه على «أحمد حسن البكر»، الذي اتصل بقيادة الحزب في بغداد التي أصرت على إبعاد كل من «حازم جواد» و«طالب شبيب» كشرط لإعادة الحرس القومي إلى مقره.

وافق «عبد السلام عارف» وأبعد الاثنين إلى بيروت، تحت وعد منه بعودتهم بعد أيام.

وهرع إلى بغداد يوم ١٣ نوفمبر كل من: «ميشيل عفلق» و«أمين الحافظ» و«صلاح جديد» و«نسيم مجدلائي» و«أدانوا حازم جواد» و«طالب شبيب».

كانت الفرصة متاحة أمام «عبد السلام عارف» لضرب ضريبته وامتلاك السلطة بين يديه، وإبعاد سيطرة حزب «البعث».. فكلف «صباحي عبد الحميد» مدير التحركات العسكرية بوضع خطة تدخل الجيش تحت اسم كودي- «سلام»، وافق عليها «طاهر علي» و«حردان التكريتي» و«سعيد صليب» أمر الانضباط العسكري.

تم اعتقال «صالح مهدي وعماش» في مكتبه بوزارة الدفاع، بوساطة «سعيد صليب» وسكرتيه الخاص.. وعين عارف نفسه رئيساً للمجلس الوطني لقيادة الثورة وقائداً عاماً للقوات المسلحة وشكل وزارة برئاسة «طاهر يحيى» وعين «حردان التكريتي» نائباً للقائد العام.. وأصدر أمراً

بحل الحرس القومي، وكافة الأنظمة والتعليمات التي أصدرها.. ومصادرة الأسلحة التي كانت في يده، والتي صنعت في مصر باسم رشاش بورسعيد.

واعتقد «حازم جواد» و«طالب شبيب» أن الفرصة قد عادت لهما، فرجعا من بيروت ولكنهما أعيدا علي نفس الطائرة. وانتهت صفحة في تاريخ ثورة ٨ فبراير ١٩٦٣.

وانتهت أيضا للمرة الثانية مشاركة حزب «البعث» في حكم العراق. وتشتت أعضاؤه في انقسامات وخلافات.

وحزب «البعث» في حياة المشرق العربي السياسية يشكل المصدر الذي تفرعت منه التنظيمات المسماة القومية.. معظم المنشقين عليه لم يطلقوا السياسة، وإنما شكلوا تنظيمات متعددة، اعتمدت أساسا على جماهير الحزب.

وأصبحت الحياة السياسية منقسمة تقريبا إلى ثلاثة أقسام... أحزاب تقليدية تأسست على أفكار وطنية بلا مضمون اجتماعي مثل: حزب الشعب والحزب الوطني في سوريا وحزب الاستقلال في العراق.

وأحزاب قومية في مقدمتها «البعث».. وأخيرا الأحزاب الشيوعية واليسارية.

وما كاد الحكم يستقر «لعبد السلام عارف» رئيسا لمجلس قيادة الثورة حتى سعى إلى إنهاء دور البعثيين الذين تعاون معهم.. فأقال «حردان التكريتي» كوزير للدفاع وعينه سفيرا في السويد.

ولم يركن حزب «البعث» إلى السكون.. بدأت محاولات جديدة لتكوين الحزب بعد عشرة شهور في مايو ١٩٦٤ عندما أعيد تكوين القيادة القطرية «بعبدالكريم الشيكلي» أمينا للسر و«صدام حسين» عضوا ومسئولا عن الجناح العسكري و«حسن العامري» عضوا ومسئولا عن فرع بغداد.

اتجهت القيادة الجديدة إلى الجيش وركزت عليه بعدة تنظيمات: مكتب

عسكري مركزي، وتنظيم للضباط ذوي الرتب الكبيرة، وتنظيم ثالث للضباط ذوي الرتب الصغيرة، ثم تنظيم لضباط الاحتياط يضم الضباط الاحتياط المسرحين وطلبة الكلية العسكرية المطرودين.

اكتشف الحزب أن الطعنة قد وجهت إليه من الجيش، الذي مازال يعيش في ظل النظام والعقلية السابقة.. وأن فرصتهم المتاحة في الحكم لم تكن كافية لتحويله إلى عقائدي؛ لنفور أغلبية الضباط من الالتزام بأي تنظيم خلاف الجيش.. ولاقتناع معظمهم بأن دورهم الرئيسي في العسكرية، وليس في السياسة، وأخيرا لما تعرض له الجيش من صدمات مسلحة بذرت في النفوس نفورا من السبب الذي يدفع إلى ذلك.

حكم عبدالسلام عارف :

وخلال فترة محاولة البعث إعادة تنظيم قوته، بدأت التنظيمات القومية التي طفت على السطح تحاول تشكيل جبهة موحدة ثم انتهى الأمر إلى تشكيل الاتحاد الاشتراكي، في اجتماع عقد بقاعة الخلد في بغداد في الفترة من ١٤ إلى ٢٤ يوليو ١٩٦٤.

تولى الأمانة العامة عسكري هو «عبدالكريم فرحان»، وانتخب «فؤاد الركابي» أمينا مساعدا.. وصدر له ميثاق يكاد يكون صورة طبق الأصل من ميثاق مصر.

وبدا الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق نشاطه بقاء مع الاتحاد الاشتراكي في مصر خلال أبريل ١٩٦٥... كان الوفد المصري مشكلا من أربعة من العسكريين هم: «كمال رفعت» رئيسا و«شعراوي جمعة» و«كمال الحناوي» و«فتحى الديب» وأربعة من المدنيين هم: الدكتور «حسين خلاف» والدكتور «إبراهيم سعد الدين» و«على السيد» وجميعهم أعضاء في الأمانة العامة ثم «أحمد بهاء الدين» عضو أمانة الصحافة.

كان تنظيم الاتحاد الاشتراكي شكليا وغير مؤثر وعاجزا عن توحيد التنظيمات القومية التي كانت تتشردم وتتضاعف مع مرور الوقت.

كان «عبدالسلام عارف» يحاول الاعتماد على شخصيته دون الاعتماد الجدى على تنظيمات، مكثفيا بسيطرته على الجيش والشرطة وأجهزة

الامن، ولو انه لم يبالغ نسبيا فى استخدامها.

كما ان «عبد السلام عارف» كان يتعثر فى خطواته نحو الوحدة، وهو الذى هرع يروج لها فى الايام الاولى من ثورة ١٤ يوليو.

صحيح انه بدأ تنسيق سياسى بين مصر والعراق يوم ٢٦ مايو ١٩٦٤، بعد زيارة عارف لمصر لحضور احتفال تحويل مجرى النيل عند السد العالى فى أسوان مع خروشف وأحمد بن بيللا وهى، الزيارة التى تهجم فيها خروشف على عارف متهما إياه بشنق الشيوعيين، وما تبع ذلك من حوار طويل عن قضية وحدة الطبقة العاملة والوحدة العربية كلها كما روى «محمد حسنين هيكى» فى كتابه «عبد الناصر والعالم».

وصحيح انه شكل لذلك مجلس رئاسة من «جمال عبدالناصر» و«عبد السلام عارف» كان مفروضا أن يجتمع مرة كل ٣ شهور.... وكان الأعضاء من الجانب المصرى هم: «عبد الحكيم عامر» و«على صبرى» والدكتور «محمود فوزى» و«محمود رياض» و«أمين هويدى» وهم جميعا عسكريون عدا واحداً فقط، ومن الجانب العراقى «صباحى عبدالحميد» و«عبدالرازق محيى الدين» و«شكرى صالح زكى» وهم جميعا عسكريون.

كما عين ٣ وزراء للوحدة مع العراق.. من مصر: شعراوى جمعة و«كمال الحناوى» و«على السيد على»... ومن العراق: «ناجى طالب» و«أديب الجادر» و«عبدالستار الحسين».. وعين «فتحى الديب» أمينا عاما للمجلس.

وفى ١٦ أكتوبر انشقت قيادة سياسية موحدة من رئيسى الجمهوريتين.

ولكن ظلت هذه التنظيمات شكلية المظهر محدودة الأثر... الوحدة الوطنية فى العراق لم تكتمل.

عدم اعتماد نظام الحكم على حزب ثورى، والتمزق الذى شمل القوميين، والضعف النسبى لشخصية «عبد السلام عارف»، واشتعال العداء ضده من جانب الحزب الشيوعى وحزب «البعث»... كان هذه

العوامل أخرت تحقيق الوحدة الوطنية، وكانت بالتالى دافعا إلى شكلية إجراءات الوحدة فى مصر.

ولم يقف الخلاف والتناقض بين «عبد السلام عارف» وأعوانه من جهة والمختلفين معه من جهة أخرى... وإنما امتد إلى دائرة السلطة، تماما كما حدث مع البعث ولكن بصورة أخرى.

كان «عبد السلام عارف» قد تأخر متعمدا فى تشكيل مجلس قيادة الثورة، الأمر الذى أثار حفيظة المقربين إليه.

وعندما قرر «عبد السلام عارف» تعيين شقيقه «عبد الرحمن» رئيسا للأركان اعترض على ذلك كل من «صبحى عبد الحميد» و«عارف عبد الرازق» و«عبد الكريم فرحان» وهادى قماش «رئيس المخابرات» لأنه لم يكن مؤهلا أو حاصلا على شهادة كلية أركان الحرب.

وزادت التناقضات بين الشخصيات الملتفة حول عارف... واستقال وزير الإعلام «عبد الكريم فرحان» فيما سمي بأزمة الإذاعة عندما رفض مدير الإذاعة عمل دعاية سافرة لـ «عبد السلام عارف» وتضامن معه الوزير.

سافر «عبد الكريم فرحان» إلى مصر يوم ٣٠ يونيو، واستقال تضامنا معه دون وجود أية رابطة تنظيمية كل من: «صبحى عبد الحميد» وزير الداخلية، و«أديب الجادر» وزير الصناعة و«فؤاد الركابى» وزير الشئون البلدية و«عزيز الحافظ» وزير الاقتصاد و«عبد الستار الحسين» وزير العدل.

لم يكن هذا التضامن قائما على أسس تنظيمية، وإنما كان عفويا وحماسيا.

وعندما رفض المستقيلون العودة شكل «عبد السلام عارف» وزارة جديدة برئاسة «طاهر يحيى» يوم ١١ يوليو ١٩٦٥.

ولم يلبث «عبد السلام عارف» أن كلف «عارف عبد الرازق» بتشكيل وزارة جديدة، مستهدفا إبعاده عن قيادة القوات الجوية أولا، وعزله عن

الفئات القومية ثم تصفيته ثانياً.

رفضت التنظيمات القومية الاشتراك في وزارته.

وكان «عارف عبدالرازق» قد قرر القيام بانقلاب ضد «عبدالسلام عارف»، ولذا قبل الوزارة واستجاب لطلبات «عبدالسلام عارف» بنقل عدد من الضباط خارج بغداد؛ وذلك تفادياً للاصطدام، وكشف خطة الانقلاب مبكراً.

ولكن استمرار نقل الضباط كان يعنى ابتعاد العناصر التي يمكن الاعتماد عليها، ولذا قرر الإسراع بالانقلاب ليكون ليلة ١٤-١٥ سبتمبر ١٩٦٥ أثناء وجود عبدالسلام عارف في الدار البيضاء بالمغرب بعد أسبوع واحد من تعيينه.

كانت شخصية «عارف عبدالرازق» لا تؤهله لمثل هذا العمل رغم أنه كان رئيساً للوزراء... فهو لم يبلغ «صبحى عبدالحميد»، وأفرج عن «سعيد صليبي» أمر الانضباط العسكري بعد صدور الأمر باعتقاله.. الأمر الذي كتل ضده قوات الانضباط، وعزله عن أصدقائه الذين انفرد دونهم بالعمل.

وعندما شعر «عارف عبدالرازق» بفشل خطته ركب طائرة حربية صباح يوم ١٥ سبتمبر وهرب إلى القاهرة.

لم يكن «عبدالسلام عارف» يعرف شيئاً عما يدور في بغداد إلا بعد أن أبلغه جمال عبدالناصر من القاهرة.

ورتب السفير المصري «أمين هويدى» إجراءات عودة «عبدالسلام عارف» إلى العراق في طائرة حربية... ويقول «أمين هويدى» أنه لم يبلغ عبدالرحمن بخير عودة شقيقه إلا في المطار عند وصوله عصر يوم ١٦.

أول قرار «لعبد السلام عارف» كان تحديد إقامة «صبحى عبدالحميد» و«عبدالكريم فرحان» في منزليهما وتكليف الدكتور «عبدالرحمن البزان» بتشكيل الوزارة الجديدة.

كانت هذه التغييرات قد أضعفت قدرة النظام في نظر الجماهير، ولم

تعد له شعبية مطلقة.. والتنظيمات القومية مشغولة بخلافاتها الخاصة..

الحزب الشيوعي يحاول استجماع قوته ومواصلة نضاله.. وحزب «البعث» يعيد تنظيم نفسه، وخاصة بعد الضربة التي وجهتها له أجهزة الأمن في سبتمبر ١٩٦٤، عندما اكتشفت محاولة إعادة لتنظيم الحزب واعتقال عدد كبير من الأعضاء.

كان موقف القاهرة من «عبد السلام عارف» موقف التأييد المصحوب بالحيرة، فهو في تصرفاته الداخلية يتناقض مع بقية القوميين، ويعطى الفرصة لضعف النظام لأعدائه وأعداء القاهرة.

وحدث انقلاب عسكري في سوريا في فبراير ١٩٦٦ أطاح بـ «أمين الحافظ»، وأصبح «نور الدين الأتاسي» رئيسا للجمهورية و«يوسف زعين» رئيسا للوزراء و«إبراهيم ماحوس» وزيرا للخارجية و«حافظ الأسد» وزيرا للدفاع.

وكان الانقلاب في حقيقته انفجارا داخل حزب «البعث»، وتغلبا للاتجاه الحزبي... وقد انعكس ذلك على حزب «البعث» في العراق فأضعف من موقفه، وخلق له جناحين، الضعيف منهما مرتبط بسوريا، وعطل بالتالي فرصة انقضاؤه على النظام الضعيف.

عبدالرحمن... بدلا من عبدالسلام :

ولم تكد تمضي عدة أسابيع حتى لقي «عبد السلام عارف» حتفه في حادث سقوط طائرة هليكوبتر في أبريل ١٩٦٦ أثناء جولة فوق منطقة البصرة، وانتهت حياة الرجل الذي بدأ مع ثورة يوليو نائبا لرئيس مجلس الثورة، ثم أمضى في السجن ثلاث سنين وعشرين يوما بعد تغيير حكم الإعدام حتى عاد رئيسا للجمهورية مع ثورة ٨ فبراير ١٩٦٣.

كان اختفاء «عبد السلام عارف» صدمة مفاجئة «لجمال عبدالناصر»، وضعت النظام كله في وضع حرج، وتحملت القاهرة جانبا من مسئولية استمرار النظام فقد كانت هناك قوات عسكرية مصرية استدعاها «عبد السلام عارف». وبلغت نحو ١٢٠ طقما كاملا للدبابات ولواء مشاة وعددا من الطيارين.

وتقرر سفر بعثة مصرية للعزاء يرأسها المشير «عبدالحكيم عامر»، وتضم «عبد الحميد السراج» و«أمين هويدى» و«عبد المجيد فريد». وحدد «جمال عبدالناصر» موعدا يلتقى فيه بالمشير والسفير السابق بالعراق «أمين هويدى» الذى أصبح وزيرا للإعلام.. ولكن المشير لم يحضر فى الموعد، رغم انتظار «جمال عبدالناصر» وهويدى لمدة تزيد على الساعة.

انتهت المقابلة دون حضور المشير وعبدالناصر يردد «أعمل إيه فى المشير بتاعكم ده... حتى المواعيد لا يحترمها»

كانت هذه ظاهرة من الظواهر التى توضح مناهضة المشير للرئيس ودخوله مرحلة عدم الاكتراث وفرض سلطته الذاتية.

سافر الوفد إلى العراق بغير خطة منسقة.

وكان موضوع خلافة عبدالسلام عارف فى قائمة الموضوعات المطروحة.

واستقر رأى المشير والسراج على تعيين «عارف عبدالرازق» رئيسا لجمهورية العراق.. وأرسل المشير برقية إلى القاهرة يطلب إرساله على طائرة خاصة حيث كان يقيم فيها بعد انقلابه الفاشل.

ولم يكن هذا الرأى متفقا مع تفكير السفير السابق «أمين هويدى»؛ لاعتقاده أن «عارف عبدالرازق» عاجز عن إدارة الدولة، إلى جانب أنه رجعى ويمينى بالسليقة.. فبادر بإرسال برقية إلى عبدالناصر يحذر فيها من هذا التعيين ويوضح أخطاره، ويطلب عدم إرسال عارف عبدالرازق؛ تفاديا لحدوث كارثة على حد تعبيره.

وافق عبدالناصر على فكرة «أمين هويدى» التى عرضت عليه بعد نومه فى الثانية بعد منتصف الليل. وبعد أن كان «سامى شرف» قد أبلغ «عارف عبدالرازق» الذى استعد فعلا للسفر عاد فتراجع عن الاتصال به.

ووافق جمال عبدالناصر أيضا على تعيين «عبدالرحمن عارف» فى منصب شقيقه.

وعندما بلغ المشير عامر ثار وقرر مغادرة بغداد قبل وصول «عبدالرحمن عارف» من موسكو؛ حيث كان في زيارة لها... وعند وصوله إلى مطار بغداد أبلغه «عبدالمجيد فريد» عضو بعثة العزاء المصرية أنه مرشح للرئاسة، فغادر المطار إلى القصر الجمهوري فوراً.

وهكذا انتهت صفحة «عبدالسلام عارف»، الذي لم تعلن دمشق وتونس الحداد عليه من كل الدول العربية.

وبدأت صفحة جديدة في حياة الجمهورية العراقية... كانت أكثر ضد غا... فشخصية عبدالرحمن كانت أقل لمعانا من شخصية شقيقه.

دور مصر المؤثر خلال هذه المرحلة على السياسة العراقية كان ناتجا من ضعف رؤساء الجمهورية، وعدم اعتمادهم على تأييد شعبي جارف أو تنظيم حزبي صلب.. ووجود تناقضات وخلافات حادة بين جهاز الحكم وبين الأحزاب والتنظيمات الثورية مثل: الحزب الشيوعي وحزب «البعث».. وعدم القدرة على ربط كافة الخيوط في قيادة واحدة متماسكة... الأمر الذي اقتضى وجود قوات عسكرية مصرية في العراق، لم يقبل «جمال عبدالناصر» أن تشترك في أي عمليات ضد الأكراد في الشمال، كما أنه أعطى لها تعليمات بألا تستفز مشاعر المواطنين، بالظهور بالملابس الرسمية أو الإقامة في معسكرات داخل بغداد... ولكنها في النهاية كانت تحت تصرف رئيس الجمهورية لحمايته.

هكذا كانت العلاقة وثيقة بين السلطة في القاهرة والسلطة في بغداد، ولكنها كانت تعتمد على جسر عسكري وليس على جسر تنظيم شعبي.

لم يكن سهلا عقد صلة تنظيمية من أي نوع بين مصر والعراق، فإن شرذمة وتمزق التنظيمات القومية كان قد وصل إلى حد مذهل، إذ بلغت ٢٨ تنظيما مختلفا حتى أصبح اختيار الأسماء لها عملية معقدة متشابكة.. والحساسية من البحث مازالت قائمة... والعداء للحزب الشيوعي لم يتغير.

واستمر الموقف كذلك حتى اقترب عام ١٩٦٧ وهو ما نتحدث عنه في الجزء الرابع «خريف عبدالناصر».

الباب الرابع

اليمن السعيد

(عندما زرت الكونغو
شاهدت جريمة الاستعمار،
ولكن عندما وصلت إلى اليمن
أمنت بأن من سوء الحظ أنها
لم تعرف ولو قدرا ضئيلا من
الاستعمار)

رالف بانس
الأمين العام المساعد
لهيئة الأمم المتحدة

الفصل الأول

الإمامة في اليمن

امتد حكم اليمن ما يقرب من
١١٠٠ عام، وقتل خلال هذه الفترة
١٨ إماماً.

لم يثر خلاف حول موضوع، مثل الخلاف حول مساعدة ثورة يوليو المصرية لثورة سبتمبر اليمنية.. وهو خلاف يعبر عن التناافر فى وجهات النظر حول التعاون بين حركات التحرر الوطنى فى مختلف الدول.

والعلاقة بين مصر واليمن لم تبدأ فجأة يوم الثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢... ولم تكن أيضا هى العلاقة الرئيسية الوحيدة مع اليمن.

وعلاقات اليمن مع الدول الأخرى ذات طبيعة فريدة.

عقد الإمام «يحيى» معاهدة صداقة مع إيطاليا عام ١٩٢٦ لمواجهة إنجلترا فى جنوب اليمن، وعقد معاهدة صداقة وتجارة مع الاتحاد السوفيتى عام ١٩٢٨، وعقد معاهدة مع بريطانيا عام ١٩٣٤ لم تحدد فيها حدود اليمن الجنوبية، وظلت هناك بعثة تجارية سوفيتية فى اليمن حتى عام ١٩٣٨... ووصلت بعثة أمريكية للتنقيب عن البترول عام ١٩٢٧، ولكنها بقيت خمس سنوات بلال إذن، حتى انتقلت إلى السعودية عام ١٩٣٢... وعقد الإمام معاهدة صداقة مع الأمريكيين عام ١٩٤٦.

وعقد الإمام «يحيى» أيضا معاهدة صداقة مع العراق عام ١٩٣٦ لتربط بين الحكام الهاشميين فى كلتا الدولتين لمواجهة حكام المملكة السعودية.

ولكن لم تكن هناك معاهدات مع مصر... فالاحتلال البريطانى لم يكن يشجع حركة مصر فى المجال العربى... كل ما أرسلته مصر كانت بعثة تعليمية كبيرة أرسلت عام ١٩٤٧ ووقع معظم أعضائها تحت نفوذ (الإخوان المسلمين) الذين كان ضابط اتصالهم فى اليمن جزائريا كان عضوا فى مكتب الإرشاد هو الفضيل الورثلانى.

وقد اشترك الفضيل الورثلانى فى انقلاب دبره الأحرار اليمنيون ضد الإمام «يحيى» حيث قتلوه عام ١٩٤٨ وتولى الحكم «عبدالله» الوزير باسم «إمام الشورى والدستور».

الذين دبروا الانقلاب كانوا أعضاء فى حزب الأحرار اليمنيين الذى تكون بتشجيع البريطانيين عام ١٩٤٤ فى عدن، وتغير اسمه عام ١٩٤٦

إلى «الجمعية اليمنية الكبرى» عقب احتجاج الإمام على اسم الحزب الذي كان تحت قيادة «محمد محمود الزبيري» و «أحمد محمد النعمان»، وهما اللذان دبرا الانقلاب ضد الإمام يحيى مع بعض العناصر العسكرية مثل الضابط العراقي «جمال جميل» أحد المشاركين في انقلاب «بكر صدقي» في العراق وأحد أعضاء البعثة العسكرية العراقية التي حضرت لليمن عام ١٩٢٦، والضابطان اليمنيان «عبدالله السلال» و «حسن العمري».

ولكن الانقلاب لم يدم أكثر من شهر واحد فقد جمع الإمام «أحمد» قبائل (تعز) و (الحديدة) و (حجة) وحاصر (صنعاء) بمساعدة السعودية حتى استسلمت فأعدم «عبدالله» و «جمال جميل» واعتقل «النعمان» و «السلال» و «العمري».

وأصبح «أحمد» إماماً لليمن... وضعف حزب الأحرار اليمنيين.

وكان الإمام «أحمد» شخصية أسطورية، يعزل بلده تماماً عن حضارة العصر، ويستفيد من الأجانب في حدود مصلحته الذاتية... فقط .

قال «رالف بانث» عقب عودته من اليمن بعد زيارته لها موقفاً من الأمم المتحدة كما يروي «محمد حسنين هيكل»: «عندما زرت الكونغو شاهدت جريمة الاستعمار.. ولكن عندما وصلت إلى اليمن أمنت بأن من سوء الحظ أنها لم تعرف ولو قدراً ضئيلاً من الاستعمار».

وقال لي الفريق «صلاح الحديدي» مدير المخابرات الحربية الذي رافق «رالف بانث» في رحلته إلى اليمن أنه سأله مبيتسما بعد وصوله إلى المطار: هل اطلقت قنبلة ذرية؟

وضاغت دهشة «الحديدي» عندما تبين أنه يقصد عواصف التراب التي تثيرها العربات التي تسير في طريق غير ممهد.

ويروي الحديدي أيضاً أن «رالف بانث» سأله عقب خروجه من الحمام: هل تشربون الشاي في الحمام؟

كان هناك إبريق شاي للاغتسال في الحمام.

وقد انعكست عزلة اليمن على مختلف مظاهر الحياة.

الجيش فى اليمن :

وكانت مظاهر التخلف واضحة تماما فى الجيش اليمنى.

عندما خرج الأتراك من اليمن عام ١٩١٨ تركوا وراءهم قوات يمنية مقسمة إلى بلوكات وطوابير «سرايا وكتائب»... الجنود فيها دائمون مثل الشرطة لا يخرجون إلى الاحتياط، وعهدة كل جندى بندقية وخمسون طلقة رصاص، وسترة وزمزمة وحصيرة متران فى نصف متر وسجادة صغيرة من صوف الغنم.

الجندى يحتفظ بعهدته إلى أن يموت فتتسلمها الحكومة من الورثة وإذا أراد أحد الجنود ترك الجيش استبدل نفسه برجل آخر يدفع له مبلغا من المال ليحل محله... وإذا مات الجندى لا يجند بديل له.

الجندى يحصل على مرتب شهرى ٦ ريالات يمنية وأربعة أرغفة خبز فى اليوم دون إدام... والملابس غير موحدة... كل يلبس على مزاجه إلا فى أيام الأعياد والاستعراضات فقط فيكون هناك حد أدنى من الوحدة فى الملابس.

هذا الجيش التاريخى القديم يطلق عليه اسم «الجيش المظفر أو الأزكى» وهو مازال موجودا حتى اليوم.

أول تغيير حضارى عرفه الجيش كان عقب المعاهدة مع العراق عام ١٩٣٦، عندما ذهب الضابطان «أحمد الثلايا» و«حمود الجائفى» للدراسة العسكرية الكاملة، وذهب عدد آخر لدراسة الإشارة ومنهم المشير «عبدالسلام السلال».

وقامت البعثة العسكرية العراقية بقيادة العقيد «اسماعيل صفوت» بفتح مدرسة عسكرية وبدأت تعد نوعا جديدا من التنظيم والتجنيد تحت اسم «الجيش الدفاعى» مدة الخدمة فيه ٤ سنوات ويسير على أسس موحدة فى اللبس والنظام.

كان يدرس فى المدرسة الحربية ضباط عراقيون وأتراك ويمنيون. وعندما انتهت مدة البعثة العسكرية العراقية لم يبق إلا الضابط العراقى «جمال جميل» الذى اشترك فى انقلاب ١٩٤٨ ضد الإمام «يحيى»، وبعد انتصار الإمام «أحمد» أغلق المدرسة الحربية.. وإن كان «الجيش الدفاعى» الذى كانوا يطلقون عليه اسم «النامونة» ظل قائما.

وكان هناك جيش ثالث إلى جانب الجيش المظفر والجيش الدفاعى، هو «الجيش البرانى» الذى يتكون من تابعين للقبائل، يدفع لهم الإمام مرتبا ربع ريال فى اليوم. وكان جنود هذا الجيش فى خدمة المحافظين الذين يعينهم الإمام فيرسل الجنود إلى الفلاحين ليبقوا معهم فى الأرض يأكلون ويشربون على حسابهم ويضمنون دفع الفلاحين للضرائب العينية التى يقدرها عليهم «المخمنى» وهو رجل يتنبأ أو يخمن بالحاصلات الزراعية قبل نضجها.

وأخيرا كان هناك جيش رابع باسم «فوج البدر» كان تابعا للإمام «البدر» ولى العهد. وكان جيشا نظاميا فى ملابسه وتحركاته ويتولى قيادته العقيد «عبدالله السلال» بعد خروجه من السجن عام ١٩٥٣ بعد خمس سنوات قضاها فى ظروف معيشية قاسية.

وهكذا اجتمعت فى اليمن أربعة أنواع من الجيوش.

«الجيش المظفر» وكان أميره أو قائده رجلا عجوزا اسمه «على بن إبراهيم» لفت إليه الأنظار عندما حضر ممثلا الجيش اليمنى فى اجتماعات الجامعة العربية وهو يلبس العمامة. وقد خلفه قائد آخر من نفس الطابع اسمه «الشريف الضمين». ويقدر «عبدالله جزيلان» رئيس أركان الجيش اليمنى - فيما بعد - هذا الجيش بحوالى ٢٠.٠٠٠ جندى .

و(الجيش الدفاعى) ويقدر عدده بحوالى ١٥.٠٠٠ جندى.

أما عدد (الجيش البرانى) فيصل إلى ٢٠.٠٠٠ جندى.

ووصل (فوج البدر) إلى ما يقرب من ١٠.٠٠٠ جندى.

الوحيد الذى كان يعرف الأرقام بدقة هو الامام «أحمد» الذى كان يدفع

لها المرتبات ويحتفظ في خزانته بكشوف الأعداد.

أسلحة هذه الجيوش كانت متنوعة. بنادق تركية قديمة، ومدفعية ميدان من الحرب العالمية الأولى، وأسلحة بريطانية من العراق، ثم أسلحة فرنسية من البنادق والرشاشات أهدتها بعثة فرنسية إلى الإمام عام ١٩٤٧.

رغم تعدد هذه الجيوش وكثرة عدد أفرادها، فإنها كانت لا تصلح للقتال الحديث. فالضباط بالكاد يعرفون القراءة والكتابة، ومعظمهم غير مؤهلين بالدراسة الحديثة، والظروف المعيشية للجنود قاسية.

عندما حاول الإمام غزو اليمن الجنوبية في أواخر ١٩٤٨ قضت الملاريا على الجنود بمعدل ٣٠ إلى ٤٠ جندياً في اليوم، وأصبح ذلك موضعاً لتندر الأغاني الشعبية.

الله يخليك يا جيش يا نظامي

القبر مفتوح والكفن مراعى.

بلد ذو طبيعة خاصة تتعدد فيه الجيوش، وجميعها تتحرك بأصابع الإمام الذي يجيد خلق التناقضات بين القبائل واستغلال الثغرات بينها.

ومع ذلك لم تكن الإمامة بعيدة عن محاولات الانقلاب.

محاولات الانقلاب :

وكان العسكريون موجودين دائماً في محاولات الانقضاض على الإمام.

انقلاب ١٩٤٨ الذي قتل فيه الإمام «يحيى» وتولى بدلا منه «عبدالله الوزير» شارك فيه كما ذكرنا الضابط العراقي «جمال جميل» والضابطان اليمنيان «عبدالله السلال» و«حسن العمرى».

واسترداد الإمام «أحمد» للعرش بعد ٢٥ يوما من الانقلاب تم بعمل عسكري حوصرت فيه (صنعاء) حصارا تاما بعد التجمع في (حجة)، واعتمد «أحمد» في ذلك على الجيشين (المظفر والبراني).

وفى مطلع الخمسينيات بدأت تنشأ تنظيمات حزبية معارضة للاحتلال فى جنوب اليمن مثل حزب رابطة أبناء الجنوب والجمعية اليمنية الكبرى وحزب الأمة والحزب الوطنى، وهى أحزاب كانت تتطلع إلى استقلال ولو شكليا للمحميات، ويقتصر نشاطها على عدن وحدها.

كما ظهرت فروع لحزب البعث العربى الاشتراكى، ولحركة القوميين العرب. ثم أطلق فرع البعث على نفسه حزب الطليعة الشعبية.

وكانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قد فرضت نفسها على الأمة العربية، ووجد الإمام «أحمد» فيها سندا له ضد الوجود البريطانى فى الجنوب. فطلب بعثة عسكرية مصرية، تواصل نشاط البعثة العسكرية العراقية التى انتهت آثارها بإغلاق المدرسة الحربية وقتل «جمال جميل» بعد فشل انقلاب ١٩٤٨.

ورأس هذه البعثة اليوزياشى «أحمد كمال أبو الفتوح» الذى كان من قوة المخابرات ثم أصبح محافظا للقلوبية فيما بعد، وكانت معه بعثة أيضا من ضباط الشرطة المصريين.

لم تحاول هذه البعثة القيام بأى نشاط سياسى، فلم يكن من أهداف الثورة المصرية فى سنواتها الأولى الاهتمام بواقع الدول العربية اهتماما كبيرا.. كان التركيز على تحقيق الجلاء عن مصر، ومقاومة الضغوط الاستعمارية لإنشاء أحلاف عسكرية فى المنطقة.

ومضت أحوال البعثة هادئة، ويقول «أحمد كمال أبو الفتوح»: إنهم أقاموا علاقات طيبة مع اليمنيين واكتسبوا ثقة الإمام نسبيا، وفى مصر دخلت الكلية الحربية أول بعثة يمنية عام ١٩٥٢ من الطلبة الذين حضروا للتعليم منذ عام ١٩٤٨ قبل الثورة، وتخرجت أول دفعة فى الكلية عام ١٩٥٥.

وعقب توقيع اتفاقية الجلاء وبدء النشاط المصرى فى الدول العربية وزيارة «صلاح سالم» لسوريا وتوقيع اتفاقية الجيش فى مارس ١٩٥٥. زار اليمن، ورقص مع القبائل رقصتها التقليدية كما فعل فى السودان.

وخلال هذه الفترة كانت تتصارع الاتجاهات السياسية وتصطدم

المصالح الإمبريالية، وبرز دور الولايات المتحدة كقوة عالمية رئيسية.

وانتهزت فرصة الحياة الرجعية التي يفرضها الإمام «أحمد» على اليمن فشجعت انقلابا ضده من عناصر من داخل الأسرة المالكة، فقام الأمير «سيف الاسلام عبدالله» بمحاولة انقلاب على شقيقه الإمام «أحمد» بالاشتراك مع المقدم «أحمد يحيى الثلثيا» أول ضابط اليمنى تخرج فى الكلية الحربية العراقية.

ويقول «محمد حسنين هيكل» فى كتابه «عبدالناصر والعالم»: إن الإمام أحمد قد روى «لجمال عبدالناصر» قصة إحباطه للانقلاب، عندما شاهد وهو محاصر فى قصره حارسا يفتش إحدى جواريه فصاح: «والله لن تفتش النساء مادام الإمام حيا» وقفز على صهوة حصان وفى يده مدفع رشاش أخذ يطلقه من برج القصر ولما شاهدته الناس أخذوا يهتفون «انتصر الإمام.. انتصر الإمام».

وفعلا وبعد أن نشرت جريدة الأخبار فى صدر صفحتها الأولى يوم ٣ أبريل ١٩٥٥ مانشيت يقول: «تنازل الإمام «أحمد» عن العرش».. انقلب الحال مرة أخرى وانتصر الإمام «أحمد» وقتل شقيقه «عبدالله» و «العباس» ومعهما المقدم «أحمد يحيى الثلثيا» الذى كان منضما لتنظيم اليمنيين الأحرار.

وسافر «حسين الشافعى» عضو مجلس قيادة الثورة إلى اليمن لتهنئة الإمام بنجاحه حرصا على بقاء العلاقات الودية بين الدولتين لما أشيع فى ذلك الوقت من أن الضباط الثائرين كانوا على صلة بمصر.

ولكن «أحمد كمال ابوالفتوح» ينفى ذلك ويقول: إنه كان حريصا أشد الحرص على خلق علاقات ودية مع الجميع دون تشجيع أحد على ثورة أو انقلاب فى بلد عاش فيها سنوات ثم خرج منها وهو مازال تائها فى علاقات أهلها المتشابكة على حد قوله.

وفى عام ١٩٥٧ ذهبت بعثة عسكرية مصرية برئاسة العقيد «حسن فكرى الحسينى» مشكلة من خمسة ضباط وبعض ضباط الصف. وكان عملها قاصرا ومحدودا على التدريب العسكرى، فقد كان رئيس

البعثة ضابطا ليست له خلفية أو اهتمامات سياسية، بينما كانت مصر موضع انبهار الدول العربية جميعا عقب تأميم قناة السويس ، ومقاومة العدوان الثلاثي ، وإجبار القوات المعتدية على الانسحاب بضغط حسابات سياسية ناجحة . وكان «جمال عبدالناصر» قد أصبح شخصية لامعة تجذب الاهتمام واحترام الملايين من أبناء الأمة العربية .. حتى في اليمن، حيث كان الناس مازالوا يعيشون حياة بعيدة عن حضارة العصر.

ولذا فإنه ما أن تحققت الوحدة مع سوريا حتى بادر الإمام يطلب الانضمام لها وأعلن الاتحاد بين مصر وسوريا واليمن عام ١٩٥٨ .

تطورات في اليمن :

اقتراب مصر من اليمن حمل إليها بعض مظاهر الحضارة، وعلى سبيل المثال فإن الضباط اليمنيين الذين دخلوا الكلية الحربية المصرية، درسوا وتدربوا على الأسلحة السوفييتية التي كانت قد بدأت ترد إلى القوات المسلحة المصرية بعد صفقة الأسلحة المعروفة باسم التشيكية عام ١٩٥٥.

وتدارس هؤلاء الضباط في شئونهم وانتدبوا أحدهم وهو «عبدالله جزيلان» ليعود إلى اليمن للاطلاع على ظروفها بعد فترة دراسة طويلة في لبنان ومصر غاب فيها عن وطنه.

وعندما ذهب «جزيلان» إلى اليمن وجد في الجيش اليمني أسلحة لا يعرف عنها شيئا. ووجدهم في اليمن لا يعرفون شيئا عن الأسلحة التي تدرب عليها في مصر. واضطر إلى الخروج هاربا من اليمن عن طريق عدن ليطلع زملاءه من الضباط على هذه الحقيقة.

ولكن الأمور تطورت . وفي عام ١٩٥٧ أعيد افتتاح المدرسة الحربية وتولى قيادتها العميد «حمود الجائفى».

وانتهت الأمور إلى اتفاق الإمام مع السوفييت عام ١٩٥٧ على توريد أسلحة لليمن وإيفاد بعثة عسكرية سوفييتية للتدريب عليها .. ووصلت البعثة فعلا إلى صنعاء ، وافتتحت مدرسة للأسلحة بدأ تدريب اليمنيين

فيها على أسلحة متطورة مثل الرادار والمدركات وصيانة هذه الأسلحة.

ولم تكن هناك صلة بين البعثة العسكرية المصرية والبعثة العسكرية السوفيتية. الأولى كانت لتنظيم الجيش وتدريبه والثانية كانت للتدريب على الأسلحة فقط.

ويقول «عبدالله جزيلان»: إنه عندما حدث النزاع المصري السوفيتي عام ١٩٥٩ طلب «حسن فكرى الحسيني» إبعاد السوفييت، ولكن «جزيلان» طالب ببقائهم ، فرفع «حسن فكرى» تقريراً إلى «البدر» يتهم فيه الضباط اليمنيين بالشيوعية ، ولكن «البدر» لم يأخذ التقرير مأخذ الجد ؛ لأنه - كما يقول «جزيلان» - كان يسخر من المظاهر العسكرية التي كان «حسن فكرى» يتظاهر بها ويريد أن يفرضها على الضباط اليمنيين ، وكثيراً ما تنذر عليه في مجالسه.

ونبتت منذ ذلك الوقت بعض الخلافات بين البعثة المصرية والضباط اليمنيين وصلت إلى حد الصدام المكشوف بين «حسن فكرى» و «جزيلان» ، عندما تكاسل صف ضابط مصري عن تعظيم ضابط يمني ، فأمر «جزيلان» ضباط الصف اليمنيين بالاعتذار عن «حسن فكرى» قائد البعثة المصرية.

وحدث عندما ذهب الإمام «أحمد» إلى روما للعلاج خلال عام ١٩٥٩ أن قامت حركة تمرد داخلي ومحاولة انقلاب قبلية تستهدف إعلان جمهورية يرأسها فعليا الشيخ «حسين بن ناصر الأحمر». وكانت الحركة مساندة من الأحرار اليمنيين.

وتصادف خلال هذه الفترة أن كانت مصر قد أرسلت أعداداً من العسكريين تزيد عن العدد المقرر للبعثة ، وذلك بناء على طلب «البدر» الذي كانت تربطه علاقة طيبة مع القاهرة ، وذلك لحمايته في حالة موت الإمام.

بذر ذلك الشبهات في صدر الإمام «أحمد» ، ويقال إنه احتج لدى «جمال عبدالناصر» أثناء مقابله له خلال عودته من روما بحراً في قناة السويس ، وعندما وصل إلى (الحديدة) عامل ابنه «البدر» بقسوة ، وأعاد

إلى مصر كل الذين وصلوا فوق العدد المقرر للبيعة.

ولكن البيعة نفسها لم تبق طويلا في اليمن.

ويقول الدكتور «عبدالرحمن البيضاني»: إن الإمام كان قد وصل في هذه الفترة إلى درجة من التوتر جعلته يأمر بإعدام أربعة من جنود الحرس الأمامي؛ لأنهم جرفوا على المطالبة بمرتباتهم المتأخرة أو السماح لهم بالاستقالة.

وفي السادس من مارس ١٩٦١ قام الملازم «عبدالله اللقية» والملازم «محمد بن عبدالله العلفي» بمحاولة اغتيال الامام «أحمد» في (الحديدة) . وأصيب الإمام ولم تنجح المحاولة . وكان العميد «عبدالله السلال» قائدا لميناء (الحديدة) في ذلك الوقت.

وشكل الإمام محكمة لمحاكمة الضباط الذين كانوا مثالا للشجاعة والسرية . وصدر الحكم بالإعدام على الضابطيين اللذين أعدما علنا بقطع الرأس في ميدان الشهداء.

وهكذا اقتربت الفترة الزمنية بين محاولات الانقلاب أو الاغتيال المتعددة، وتجمعها جميعا ظاهرة واحدة هي أن الذين يقومون بالتدبير والتنفيذ هم العسكريون.

والنقمة على النظام الإمامي . وعلى الإمام «أحمد» بالذات تزداد وتشتد . ويلاحظ أن عددا كبيرا من أئمة اليمن على امتداد حكم استمر ما يقرب من ١١٠٠ عام قد ماتوا قتلى من جور الظلم والاستبداد . قتل ١٨ إماما منذ القرن الرابع الهجري.

كانت هذه هي الحال في اليمن.

وكانت الأوضاع العربية تتغير أيضا.

العلاقات بين مصر والسعودية تحولت إلى جفاء وعداء بعد اكتشاف محاولة الملك «سعود» لضرب الوحدة عن طريق رشوة «عبدالحميد السراج» الذي أبلغ «جمال عبدالناصر» بذلك.

الحكم العسكرى فى السودان أحاطها بعزلة شديدة عن الدولة العربية المتحررة ، وخاصة الجمهورية العربية المتحدة.

الخلافت بين مصر والعراق تزداد يوما بعد يوم .. ولم يعد هناك أمل فى لقاء «جمال عبدالناصر» و «عبدالكريم قاسم».

اتحاد الدول العربية (مصر - سوريا - اليمن) الذى وقع ميثاقه بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة فى فبراير ١٩٥٨ تحول إلى اتحاد شكلى ليس له مضمون حقيقى.

وبعد الشكوك التى نمت فى صدر الإمام «أحمد» أثناء وجوده فى روما وحدث المحاولة الانقلابية فى اليمن وإبعاد العسكرين المصريين الزائدين إلى مصر ، حدث الخلاف المعروف بين العراق والكويت فى يونيو ١٩٦١ ، عندما طالب «عبدالكريم قاسم» بضم الكويت إلى العراق فور إعلان استقلالها باعتبارها كانت ولاية تابعة للعراق فى عهد العثمانيين.

ولم يقف الإمام «أحمد» مع «جمال عبدالناصر» فى موقفه المضاد «لعبدالكريم قاسم» ، بل أظهر تعاطفا مع موقف العراق.

وعندما أعلنت القوانين الاشتراكية فى الجمهورية العربية المتحدة - يوليو ١٩٦١ - زادت حساسية الإمام من مصر ، وكتب قصيدة شعرية هزيلة هاجم فيها مصر والاشتراكية.

وقررت مصر سحب بعثتها العسكرية ، فعادت فى سبتمبر ١٩٦١ بعد حوالى ثمانى سنوات قضتها هناك ، وعاد أيضا الضباط وطلبة الكلية الحربية اليمنية إلى بلادهم.

وحلت محل البعثة المصرية بعثة عسكرية أردنية.

وهدأت الخلافات بين اليمن والسعودية.

ومع ذلك فإن البعثة العسكرية السوفيتية التى كانت تشرف على مدرسة الأسلحة موجودة تواصل عملها فى هدوء ، ودون محاولة للتدخل فى الشئون الداخلية الغامضة والوعرة معا.

ويقول اللواء «صلاح الحديدي» مدير المخابرات الحربية في ذلك الوقت إن العلاقات بين مصر واليمن كانت ضامرة تماما خلال هذه المرحلة فلم تعد هناك بعثة عسكرية ، والسفارة فيها عدد محدود من الموظفين في تعز والسفير غائب مسحوب في مصر ، وعدد المصريين في اليمن قليل.

وقد أدى التوتر بين مصر واليمن إلى اشتعال رغبة اليمنيين الأحرار في مقاومة نظام الإمامة الرجعي المتخلف ، وبدأت تتشكل محاولة الانقضاض عليه استمرارا للمحاولات السابقة التي بدأت في الأربعينيات وظلت تتكرر بلا توقف . ولكن «البيضانى» استطاع أن يعقد صلة مع «أنور السادات» وكان رئيسا لمجلس الأمة في ذلك الوقت وكتب «أنور السادات» مذكرة إلى الرئيس «جمال عبدالناصر» بالتوقعات المحتملة في اليمن... فأصدر الرئيس قرارا بتكليف أنور السادات بأن يكون مسئولا سياسيا عن هذه العملية.

واستدعى «أنور السادات» إليه «أمين هويدى» وكان وقتها قد عين سفيرا في المغرب وقابله في منزله بالهرم بحضور «عبدالرحمن البيضانى» وطلب منه أن يعد نفسه لتولى المسئولية التنفيذية لعملية اليمن... واستمر الاجتماع حتى الثالثة بعد منتصف الليل.

ويقول «أمين هويدى»: إنه طلب مقابلة «أنور السادات» في صباح اليوم التالى ليبلغه أن إنشاء جهاز خاص لهذه العملية ، يعتبر نوعا من الازدواجية حيث يتوافر لدى المخابرات العامة تنظيمات خاصة لمثل هذه العمليات.

والواقع أن علامات استفهام كثيرة كانت تلاحق «عبدالرحمن البيضانى»... فهو رجل شديد النشاط ، كانت له صلات وثيقة بالطلبة اليمنيين في الخارج خلال الخمسينيات.. درس في مصر وتخرج في الجامعة ثم حصل على الدكتوراه من (يون) ، وعمل بها وزيرا مفوضا ثم نقل إلى الخرطوم بعد أن اعتذر عن عدم العمل مدعيا عاما في محاكمة ثوار ١٩٥٩ ، واستدعاه الإمام إلى اليمن، وعندما شعر أن يد القصاص تقترب منه هرب عام ١٩٦٠ على طائرة مصرية.

ويقول الدكتور «البيضانى» أنه انضم لتنظيم الأحرار اليمنيين وعندما تمت الانتخابات أصبح «أحمد النعمان» رئيسا للاتحاد و«محمد محمود الزبيرى» والدكتور «عبدالرحمن البيضانى» نائبا للرئيس.

ولكن سرعان ما دب الخلاف بينهم حول استراتيجية المعارضة ، فهم كانوا قد اتفقوا على السعى لذلك الارتباط بين مصر واليمن المتمثل فى الاتحاد ، ثم يتم البحث بعد ذلك فى مصير الإمامة.

ولكن ما إن أعلن «جمال عبدالناصر» حل الاتحاد مع اليمن فى خطابه ببورسعيد يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦١ حتى فرض الخلاف حول مصير الإمام نفسه فوراً ، وأصدر «النعمان» قراراً فى بداية يناير ١٩٦٢ بإقالة «البيضانى» باعتباره طائفياً خطيراً (يريد أن يعالج وباء فى بلد بإلقاء قنبلة ذرية عليه).

ولكن الدكتور «البيضانى» لم يبتعد عن ميدان السياسة ... كانت صلته قد توطدت بأنور السادات رئيس مجلس الأمة فى ذلك الوقت بعد تعارفهما فى (بون).

وكانت له صلات قديمة ببعض الثوار أيضاً داخل اليمن وخارجها ، وعندما أشيع خبر الانقسام وانتشر خبر إقالة «البيضانى» ، حضر وفد من حركة الأحرار اليمنيين فى عدن... والتقى المتخاصمون لنقاش جديد مرة أخرى.

ويقول الدكتور «البيضانى»: إنهم قد اجتمعوا فى كازينو النهر بجزيرة الزمالك واتفقوا على جمع الشمل وإعادة الوحدة للاتحاد اليمنى، وإلغاء قرار إقالة البيضانى ، ووقعوا جميعاً وثيقة تتضمن يأسهم من النظام الإمامى وضرورة إقامة نظام جمهورى «

أذيعت هذه الوثيقة من صوت العرب.. ولكن مضمونها لم ينفذ طويلاً.

كانت القاهرة خلال أنور السادات قد صرحت للدكتور البيضانى بأن يذيع من صوت العرب مساء كل اثنين وخميس مقالات أوصى السادات

بأن تظهر فى روز اليوسف.

وكانت بداية هذا النشاط محاضرة القاها «البيضانى» فى دار نقابة المحامين يوم ٢٠ يناير ١٩٦٢ وحدثت فيها مشادة بينه وبين «محمد أحمد النعمان» ابن رئيس الاتحاد اليمنى.

كانت مقالات «البيضانى» فى روز اليوسف واذاعته فى صوت العرب عوامل إثارة حقيقية ضد النظام الإمامى.. وساعد على انتشار الراديو «الترانزستور» الذى كان يصل إلى اليمنيين فى أبعد بقاع الصحراء.

نحو الثورة :

بدأت خيوط المقاومة تتجمع ضد الإمام من المدنيين والعسكريين.. فى الداخل والخارج.

وانتهاء الحساسية من وجود علاقات طيبة بين مصر واليمن أدى إلى مضاعفة السير فى طريق الثورة.

وكان هناك نوع من الارتباط بين المدنيين والعسكريين .. فقد أسهم - على سبيل المثال - بعض التجار فى التبرع بالأموال سرا والمساعدة فى الإمداد بالأسلحة ... وليست هناك فروق حادة واضحة بين المدنيين والعسكريين فى اليمن.

وتظاهر الطلبة فى يوليو وسبتمبر ١٩٦٢.

وخلال هذه الفترة كان كثير من العسكريين اليمنيين يصلون إلى مصر ويتصلون بالقيادة اليمنيين فيها، ومنهم طيار الأسرة المالكة «عبدالرحيم عبدالله» الذى أصبح بعد الثورة سفيراً لليمن فى مصر ، و «محمد قائد سيف» .. ولم يكن هناك طيارون عسكريون من اليمن فى ذلك الوقت.

وكانت هناك صلة وثيقة قد بدأت بين العسكريين فى مصر والقيادة اليمنيين... كانت المخابرات الحربية فى مصر قد أعدت معسكراً لتدريب اليمنيين على الأسلحة الصغيرة ، وكان من بينهم الدكتور

«عبدالرحمن البيضاني» - كما يقول الفريق «صلاح الحديدي» - الذي كان يتسلم الأسلحة أيضا ، ويقوم بترحيلها إلى اليمن.

ولم يكن «البيضاني» هو حلقة الاتصال الوحيدة.

كانت هناك اتصالات أيضا بين العسكريين اليمنيين والمصريين الذي ربطتهم علاقات زمالة أثناء دراستهم في مصر.

وتدفقت الأسلحة المصرية الصغيرة سرا إلى اليمن... ذلك أن الإمام كان يحتفظ عنده بمفاتيح مخازن الذخيرة ويترك الأسلحة جامدة في العراء حتى يأكلها الصيدا وتعبث بها الفئران... ويقول «عبدالرحيم عبدالله» طيار الأسيرة المالكة الذي لعب دورا كبيرا في نقل الأسلحة : إن السلاح الجوي على سبيل المثال كان مكونا من ١٠ طائرات (ياك) ، ٣٥ طائرة (اليوشن) صغيرة ، ولكنها جميعا غير مصرح لها بالطيران.

وظلت هذه الاتصالات سرية وفي أضيق الحدود .. لا يعرفها إلا «جمال عبدالناصر» و «عبدالحكيم عامر» و «أنور السادات» و «صلاح نصر» و «صلاح الحديدي» قائد المخابرات الحربية في ذلك الوقت .

وكان المشير مسئولا عن المساعدات العسكرية ومناقشة تنفيذ الخطة .. وكان «أنور السادات» مسئولا سياسيا .

وبقيت هناك علامة استفهام كبيرة تحيط بموعد الثورة ضد الإمام «أحمد».

ولكن القدر لحقه فتوفى يوم ١٩ سبتمبر ١٩٦٢ وخلفه ابنه الإمام «البدر» ولي العهد.

ونتج عن هذه الوفاة المفاجئة انقسام في الرأي.

وكان البدر قد أرسل برقية إلى «جمال عبدالناصر» ينعي فيها والده يوم ٢٠ سبتمبر، وكانت هذه مبادرة منه تشير إلى احتمال تحسين العلاقات بين الدولتين.

واشتد ضغط النعمان والزييري في اتجاه إقناع المسئولين بالسير في

طريق التعاون مع البدر الذي تغاضى عن قسوة الإذاعات والهجمات التي وجهت لوالده.

وأصدر «جمال عبدالناصر» قرارا بوقف الإذاعة والنشر ضد الإمام البدر أو معه.. وبلغ ذلك الدكتور «عبدالرحمن البيضاني» يوم ٢١ سبتمبر.

وكان «عبدالله جزيلان» قائد الكلية الحربية في صنعاء قد أرسل يطلب وقف إذاعات البيضاني؛ لأنها تهاجم الهاشميين بينما ٨٠ في المائة من ضباط الكلية وطلبتها المؤهلين للانقلاب كانوا من اتباع هذا المذهب.

وكان «أحمد النعمان» و «محمد الزبيري» قد اجتمعا في منزل «أمين هويدى» بمصر الجديدة ، وكتب النعمان برقية إلى البدر. وقع البرقية «أحمد محمد النعمان» ورفض التوقيع «محمد محمود الزبيري».

وكان ذلك ترجيحاً للرأى القائل باحتمال إصلاح النظام الإمامى.

واسقط فى يد الدكتور البيضاني الذى استمر ثمانية شهور يكتب وينذع مبشرا بالثورة.. ويقول إنه هرع إلى «أنور السادات» يطلب توجيه إذاعة واحدة تكون هى الأخيرة للثوار المتربصين فى اليمن، حتى لا يتصوروا أن الأمور قد انتهت بعد برقية عبدالناصر فى تعزية البدر ، وبعد برقية «أحمد النعمان».

واتصل «أنور السادات» «بجمال عبدالناصر» الذى صرح بإذاعة واحدة تكون هى الأخيرة.

وتصانف أن كان موعد هذه الإذاعة هو يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢ .

الفصل الثانى

ثورة اليمن

(باسم الله وباسم الشعب تعلن
قيادة الجيش سقوط الملكية فى
اليمن، وقيام الجمهورية العربية
اليمنية ابتداء من الساعة
الخامسة يوم ٢٦ سبتمبر).

البيان الأول للثورة...

وفى ذلك الوقت كانت الأمور فى اليمن تندفع فى سرعة إلى مصير جديد.. وكانت غيبة الإمام أحمد قد فرضت على الثوار وخاصة العسكريين مسئولية خاصة.

كانت حالة الطوارئ معلنة فى اليمن قبل وفاة الإمام أحمد.

وكانت الأسلحة المصرية التى وصلت اليمن تعتبر كافية للحركة الانقلابية.

وبقى تحديد ساعة الصفر.

يقول «عبدالرحيم عبدالله» إن ساعة الصفر كانت قد تحددت لتكون يوم ٢٣ يوليو حتى يعلن «جمال عبدالناصر» خبر الثورة فى خطبته للجماهير.. ولكن الدكتور البيضانى يؤكد أنه لم يتم الاتفاق على ذلك.

ثم يقول «عبدالله جزيلان» إن برقية وصلت من القاهرة تطلب أن تكون ساعة الصفر هى موت الإمام أحمد.. وأنه قد رد على ذلك - حسب قوله - بأن ساعة الصفر لا تحدد إلا مرتبطة بالظروف القائمة فى اليمن.

وكان تحريك القوات العسكرية للانقلاب يعتمد على الضباط اليمنيين أكثر مما يعتمد على غيرهم.. فقد أدت الإثارة دورها كاملا وبقي التنفيذ.

كان عدد محدود من الضباط بدأ يعقد اجتماعا لبحث الموقف والتأهب لاحتمالات المستقبل ، دون أن يأخذ ذلك شكل تنظيم ثابت مثل الضباط الأحرار فى مصر.

وكان هناك اتجاهان بين الضباط: فريق يؤيد البدر ، وفريق يؤيد الحسن .. بينما الثوريون يتأهبون لإقامة نظام جمهورى جديد.

وقد اجتمع الضباط الحاضرون على هذا الاتجاه الثورى.. ونشط المقدم «عبدالله جزيلان» الذى كان مديرا لكل من الكلية الحربية ومدرسة الأسلحة.. وبدأ يقوم باتصالات مع الأسماء الكبيرة من الضباط لتحبيد هم أو ضمهم.

سافر إلى «الحديدة سرا» خلال الليل؛ ليتصل بالعميد «حمودة الجائفى» الذى كان قائدا لحامية الميناء، واتفق معه على الاشتراك معهم وهو اسم معروف لدى اليمنيين إذ كان فى ثانى دفعة عسكرية درست فى العراق، وكان معروفا باطلاعه وله مركز قبلى مرموق.

واتصل أيضا «بالسلال» الذى كان قائدا لحرس البدر.. ووافق السلال على الاشتراك فى قلب النظام الإمامى.

وخلال هذه الفترة الحرجة أرسل الإمام أحمد - قبل أن يموت بأيام قليلة - رسولا فى طائرته الخاصة من تعز إلى صنعاء؛ ليبلغ البدر بأن هناك تدبيرا خطيرا ضد الإمامة يقوده جزيلان.

واستدعى البدر جزيلائا إلى قصره ، وقد أعد له كمينا لقتله، ولكن أمكن لجزيلان خلال الحصار أن يقنع البدر بأن هناك خطرا يهدده شخصا من الأمير الحسن و «أحمد الشامى» بالتعاون مع الأمريكين فى تعز.. وأن من خيوط الخطة المعادية له تدبير مؤامرة وهمية يتخلص فيها البدر من الضباط المخلصين له ، وكان جزيلان ومجموعة الثائرين يتظاهرون بأنهم من أنصار البدر ثم ينفردون به - بعد ذلك - وحده.

وعندما بلغ البدر خبر زيارة جزيلان للحديدة هرع فى التاسعة صباحا ليتأكد من صحة ذلك بنفسه ... فوجد جزيلان فى الكلية يمارس عمله مبكرا عن مواعده المعتاد مع نوبة صحيان .. فالرحلة تمت ليلا تحت ظروف طبيعية قاسية .. ولم يفتح البدر أحدا بشكوكه ... ولكن ما بذره جزيلان فى نفسه من خطة مدبرة ضده كاد يصبح يقينا... إذ اعتقد أن خبر الزيارة كان مكذوبا والمستهدف منه هو التخلص من الضباط الموالين له.

وخرج البدر من الكلية الحربية مطمئنا .

وتحددت ساعة الصفر ليلة ٢٥ - ٢٦ سبتمبر بعد أن شعر الضباط أن هناك خطرا يهددهم وعيونا شريرة ترصدهم.

كانت الوزارة قد اجتمعت برئاسة البدر ، وحضر القاضي

«محمد الشامي» نائب الإمام في صنعاء ومعه كشف بأسماء عدد من الضباط قال للإمام إنهم يريدون الانقضاض عليه.

وهكذا أصبحت المسألة سباقا مع الزمن... تماما كما حدث في حركة ٢٣ يوليو، عندما أجبرت الظروف الضباط الأحرار على سرعة التنفيذ تجنباً لاعتقال الملك لهم.

ويقول الدكتور «عبدالرحمن البيضاني» إنه كان قد تلقى معلومات أيضا بخبر اكتشاف البدر للحركة، فبادر بإرسال برقية إلى المتصلين به يقول لهم فيها ما معناه : إما تنفيذ الخطة أو النجاة بأنفسكم من اليمن.

يقول «عبدالله السلال»: إن البدر بعد أن تولى السلطة احتفظ بجهاز الحكم في عهد والده وخطب الجمعة قائلاً إنه سيمضي على طريق والده وأجداده... الأمر الذي أقنع المترددين في الثورة على الإمام بأنه لم يعد أمامهم أمل في إصلاح النظام الإمامي.

أبلغ «عبدالله جزيلان» موعِد الحركة «لمحمد عبدالواحد» القائم بالأعمال المصري في صنعاء... وأرسل حسن العمري الخبر عن طريق اللاسلكي إلى القاهرة ، فقد كان هو مسئول الاتصالات أو مدير الإشارة في اليمن.

ويقول «عبدالرحمن البيضاني» إن الإشارة قد وصلت من «حسن العمري» بتحديد ساعة الصفر ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

الخطة كانت تقضى بالاستيلاء على قصر البدر والإذاعة وقصر السلاح واعتقال قادة الحرس.

يقول جزيلان إنهم كانوا يشعرون أنهم مقدمون على مغامرة لا تتجاوز نسبة النجاح فيها ٥ في المائة فقط.

وبدأ التحرك في منتصف الليل... ولكن الذخيرة لم تكن متوافرة ، كان هناك ٣٠ دانة مدفعية ، ٣٠ طلقة دبابات إلى جانب القنابل اليدوية والأسلحة الصغيرة.

ووضعت الخطة على أساس إطلاق دانة مدفعية ودانة دبابات واحدة كل ربع ساعة ،أى تستمر فى الضرب لمدة سبع ساعات ونصف.

أطفئت الأنوار وقطعت الكهرباء.. وبدأ القصف حسب الخطة الموضوعة... ويقول جزيلان إن البدر دافع عن قصره دفاعا مجيدا.

ولكن قصر السلاح لم يستسلم هو والقلعة التى تضم كل الأسلحة والذخيرة، والبدر يتصل به تليفونيا لأن خطوط المواصلات لم تقطع... وبيان الإذاعة لم يعلن.

الأخطار تتهدد الثورة فى لحظاتها الأولى.

السلال لم يكن موجودا خلال الليل... لم يحضر إلا فى الثامنة صباحا، ولكنه فور حضوره أدى دورا كبيرا فى نجاح الثورة.

و«عبدالله السلال» كان ضابطا من ضباط انقلاب ١٩٤٨ وقد اعتقل فى سجن حجة لمدة تزيد عن سبع سنوات، عانى فيها من العذاب ما يسجل صفحات تنضح بالعار والتخلف، ثم أفرج عنه بعد انقلاب ١٩٥٥ ، وعين رئيسا لحرس البدر.

ويقول بعض الضباط الذين شاركوا فى الحركة إن السلال قد حضر باعتباره مفوضا للبدر بمعرفة مطالب جزيلان وغيره من الضباط.

ويتمادى البعض فى القول بأنه أسهم فى تهريب البدر من منزل مجاور لقصره فى ثياب امرأة.

وسواء صحت هذه المعلومات أم لم تصح ... فإن «عبدالله السلال» وضع نفسه فى خدمة الثورة منذ وصوله إلى الكلية الحربية ، وذلك قبل إذاعة بيان الثورة الذى تأخرت إذاعته لتردد الضابط المكلف بذلك ، بدعوى أن قصر السلاح لم يسقط ، مما دفع جزيلان إلى الاتصال به غاضبا.

وبادر السلال بصفته قائدا لحرس البدر إلى الاتصال بقصر السلاح ، وطلب من حرسه أن يستسلموا فوافقوا على ذلك... وانهارت قلعة البدر

فى صنعاء.

وأذيع البيان فى الثامنة والنصف صباحا... يعلن (باسم الله وباسم الشعب تعلن قيادة الجيش سقوط الملكية فى اليمن، وقيام الجمهورية العربية اليمنية ابتداء من الساعة الخامسة يوم ٢٦ سبتمبر).

واعتقل قادة الحرس الذين حاولوا إخراج المدفعية ... ووجد البدر طريقه فى الهرب بمساعدة بعض العناصر المترددة التى اتهمها جزيلان بخيانة الثورة، ويقول إنه ذبح أحد الشيوخ من حمدان ، لأنه ثبتت مشاركته فى عملية التهريب.

لم تنته الأخطار بتهريب البدر ... بل حاول بعض رجال القبائل الاستيلاء على صنعاء فى اليوم الثالث بعد دخولها تحت ستار التهنئة.

الأخطار تهدد الانقلاب ؛ لأنه كان مفروضا أن يدعم منذ اليوم الأول بطائرات مصرية خشية قيام الطائرات السعودية أو البريطانية بهجمات مضادة على مقر القيادة فى صنعاء.

وكانت القاهرة قد أعدت طائرة داكوتا فى أسوان وفيها محطة إرسال وصواريخ ، على استعداد دائم للتحرك إلى اليمن.

وصلت الطائرة المصرية الأولى فى اليوم الثالث ، وعلى متنها «محمد محمود الزبيرى» والدكتور «عبدالرحمن البيضانى» . والضابط المصرى «على عبدالخبير» ، وكان يقودها قائد الجناح أحمد نوح الذى أصبح وزيرا للطيران فيما بعد.

ويقول الدكتور البيضانى إن سبب التأخير هو طلبه من عبدالناصر ٥٠٠ جندى وثلاث طائرات وخبير عسكرى أثناء مقابلته ليلة ٢٦ سبتمبر.. وإلى أن اختير الخبير العسكرى فى اليوم التالى وصلت الطائرة فجر يوم ٢٨.

ويقول «عبدالله جزيلان» إنهم قد عينوا البيضانى وزيرا للاقتصاد ، ولكنه عندما وصل وسأله عن موقف مصر من ناحية المساعدة العسكرية

، قال لهم إن شيئاً لن يحضر من مصر إلا إذا عين نائبا لقائد مجلس الثورة ، وأخرج من جيبه بيانا مكتوبا ومعدا للتوقيع بإمضاء كل من السلال وجزيلان.

ويقول جزيلان إن هذا الأمر قد ترك فى نفوسهم مرارة شديدة، ولكن الرغبة فى نجاح الثورة لم تدعهم يتوقفون عند هذه المشكلة المحدودة..

هذا بينما يقول البيضانى إن تعيين السلال رئيسا لمجلس قيادة الثورة قد دفع بعض أصدقائه إلى اشتراط أن يكون نائبا له... ولذا فقد عين نائبا لرئيس مجلس القيادة ، ونائبا للقائد العام للقوات المسلحة رغم أنه مدنى لا يحمل رتبة عسكرية.

ولكن واقع الحال يشير إلى أنه عين فى هذه المناصب اعتقادا منهم بأن له صلة مؤثرة ونافذة مع مصر.

عدم وجود تنظيم للضباط الأحرار ، وعدم توافر حد أدنى من العلاقة التنظيمية خلق منذ اليوم الأول حساسيات ذاتية وأظهر خلافات فردية.

ومن أمثلة ذلك ما أذاعه ضابط له ميل بعثية كان موجودا فى الإذاعة من تشكيلات لمجلس قيادة الثورة و مجلس الوزراء، لم يكن الاتفاق قد تم عليها نهائيا.

والواقع اليمنى المتخلف كان يفرض نفسه على طبيعة الحركة ، فلم يكن هناك انضباط يتناسب مع انقلاب عسكرى، والنجاح السريع غير المتوقع فرض على القائمين بالحركة مسئوليات عديدة متشعبة، لم تترك لهم فرصة التركيز.

وهكذا تفجرت الخلافات الشخصية الممتدة من واقع قبلى وطائفى أو غير حضارى منذ الأيام الأولى .. ولكنها لم تطف على السطح إلا بعد حين.

نجحت الثورة بحركة الضباط اليمنيين ، وتعاون الثورة المصرية ببيانها الأول الذى صدر صباح ٢٧ وحذرت فيه من تدخل أى قوات أجنبية...

وبوصول طائراتها إلى مطارات اليمن المغلقة.

ومع ذلك فقد حدث تدخل بريطاني في الأيام الأولى للثورة.

الجيش الخاضع للبريطانيين في عدن دخل من الجنوب واعتقل بعض الضباط الخبراء السوفييت ونقلهم إلى لندن.

والحقيقة أنهم كانوا بعيدين تماما عن المشاركة في الثورة.. بل إن عبدالله جزيلان يقول إنهم عندما حاولوا الاتصال برجال البعثة السوفييتية في مدرسة الأسلحة قوبلوا منهم بحذر شديد وموقف صارم من ناحية الرغبة في التدخل في الشئون الداخلية، وخاصة أن علاقتهم بالبدر لم تكن سيئة...

وقد أرسل السوفييت برقية لقيادة الثورة بضرورة المحافظة على حياة الخبراء السوفييت، الذين كانوا يقيمون في منزل خلف قصر الإمام البدر. هذا ينفي مشاركتهم الإيجابية في الثورة ، كما حاولت أجهزة الدعاية الغربية وقتها أن تشيع.

وقد تدخلت السعودية أيضا باحتضانها للحسن، الذي أعلن نفسه إماما قبل وصول البدر هاريا من صنعاء..

ارتفعت نسبة النجاح التي قدرها المدبرون للثورة من ٥ في المائة إلى ١٠٠ في المائة تدريجيا يوما بعد يوم...

ولكن الأخطار قد بدأت تهدد الانتصار.

وكان الموقف في صنعاء مطمئنا، من الناحية الجماهيرية ومن الناحية العسكرية.. فقد غمر الأهالي شعور شديد بالفرح والغبطة، لزوال النظام الإمامي المتخلف ، الذي عبروا عن إرادتهم ضده بمظاهرات الطلبة أثناء وجود الإمام في روما ١٩٥٩، ومرة أخرى في يوليو ، ١٨ سبتمبر ١٩٦٢ ، حيث تظاهر الطلبة وأطلق عليهم الجيش الرصاص وتساقط عدد من الجرحى.

وأثر الثوريون في الجيش - كما يقول جزيلان - ألا ينتهزوا فرصة المظاهرات للانقضاض لأن الموقف لم يكن مهيأ تماماً ، هذا إلى اعتقادهم بأن الدم السائل في المظاهرات يمكن أن يزيد من ثورة الجماهير ضد الإمامة ويكون دافعا وحافزا على مساندة الانقلاب... وهو ما حدث فعلا .

نجح الانقلاب ... وتحققت الثورة اليمنية ... وانتهى عهد أسرة «حميد الدين».

وكانت مصر أول دولة تعترف بالنظام الجديد ثم سوريا... من الدول العربية.

وكان الاتحاد السوفييتي أول دولة أجنبية تعترف بالجمهورية اليمنية.

أما العراق فقد طلب سفيرهم في صنعاء السماح بنزول طائرات عراقية لإجلاء المواطنين العراقيين . ، وقد فسر سفيرهم لجزيلان هذا الموقف بأنه تصور من «عبدالكريم قاسم» بأن الثورة تابعة لمصر.. ولكن جزيلاناً اقنعة بأنها ثورة تحررية تؤيدها مصر.

أرسل قادة الثورة اليمنية وفداً إلى مصر لطلب المساعدة من جمال عبدالناصر في الأيام الأولى للثورة... ووصل أنور السادات إلى اليمن في الأسبوع الثاني من أكتوبر، حيث وقع معاهدة دفاع مشترك بين مصر واليمن ، وكانت قد وصلت قبله ٢ طائرات حربية وقوات من الصاعقة المصرية تحركت من السويس يوم ٥ أكتوبر ١٩٦٢ ، وكان أفرادها يلبسون قمصانا بيضاء وبطلونات رمادية .. وتشكلت أول قيادة مصرية في اليمن.

لم يكن أمام الحركة الانقلابية في اليمن من سبيل لدعم موقفها إلا باللجوء إلى ثورة يوليو وقائدها «جمال عبدالناصر».

ولم يكن أمام «جمال عبدالناصر» من سبيل أيضاً إلا دعم هذه الحركة الثورية التي جاءت في وقت كانت فيه القوى الإمبريالية والظروف الموضوعية قد نجحت في شق الحركة الثورية العربية بعد الخلاف مع العراق وانفصال سوريا

كانت فرصة أمام «جمال عبدالناصر» لوقف المد الرجعى فى المنطقة.
ومنع السعودية من السيطرة على الخليج العربى، وتحطيم نظام رجعى
متهالك.

ليس هذا فقط، بل إن تغيير طبيعة الحكم فى اليمن وارتباطه بالنظام
التقدمى فى مصر يتيح الاقتراب من حدود اليمن الجنوبية لمساعدة
العناصر الثورية المناضلة ضد البريطانيين فى عدن، ويعطى للنظم
التحررية فرصة السيطرة على طرفى البحر من الشمال والجنوب.

يقول «حسن إبراهيم» عضو مجلس قيادة الثورة إن «جمال
عبدالناصر» عندما عرض عليهم القضية قال إن هناك خوفا من تدخل
السعودية ضد النظام الجديد ، وإنه إذا أرسلت مصر قوات رمزية فإن
هذا سوف يجعلهم يفكرون مرتين قبل الإقدام على أى تحرك مضاد.

ويقول «حسن إبراهيم» إن جميع أعضاء مجلس القيادة بلا استثناء
- بما فيهم كمال الدين حسين - قد وافقوا على مساعدة الثورة اليمنية.

ويؤكد «زكريا محيى الدين» هذه الحقيقة، ويقول : إنه لم تكن هناك
مناقشة مطلقا حول إرسال القوات وإنما كان هناك حديث فقط عن بعض
محاذير التورط فى الحرب.

وقد تحدث «عبداللطيف البغدادى» عن تجربته فى اليمن عندما سافر
إليها قبل الثورة.

تبلورت المشكلة فى مساعدة الحركة الثورية من جانب مصر ،
ومساندة النظام الإمامى المتخلف من جانب السعودية .

النظم التحررية التقدمية تواجه النظم الرجعية فوق أرض أكثر الدول
تخلفا.

تفجر الخلافات :

بدأت الثورة اليمنية تدافع عن نفسها.

ألفت في أكتوبر ترخيص البنك السعودي، واستولت عليه بحجة عدم توافر سيولة نقدية.

وانشئ أول بنك يعنى فى التاريخ، برأس مال قدره عشرة ملايين ريال، تسهم فيه الحكومة بنسبة ٥١ فى المائة ، وارتفع رأس المال اثناء فترة الاكتتاب إلى ٢٠ مليون ريال نتيجة الإقبال الشديد الذى رفع سعر السهم من عشرة ريالات إلى عشرين ريالاً كما يقول الدكتور البيضانى.

وكانت ظاهرة غريبة ... إقبال الناس على شراء الأسهم رغم الحرب وأخطارها وتوقعاتها... ولكن ذلك أعطى دليلاً على تأييد الجماهير الثورة وتطلعهم إلى حياة أفضل.

وفى المجال العسكرى بدأ تشكيل الحرس الوطنى، وأقبل الناس على التطوع فيه حتى بلغت أعدادهم ١٥٠ ألفاً، كان مفروضاً أن يختار منهم ٢٠٠٠٠ يكونون نواة لجيش وطنى نظامى جديد.

ولكن تكوين الحرس الوطنى لم يستمر ... توقف بعد ثلاثة أشهر؛ نتيجة الخلافات التى كانت قد بدأت تنشأ وتشتد.

كان هناك اتجاهان رئيسيان فى التفكير... الأول يدعو إلى الاعتماد المطلق على القوات المسلحة المصرية، اقتناعاً منهم بأن هذا هو السبيل الأفضل والأسرع لنقل اليمن إلى عالم الحضارة... والثانى كان يؤمن بأن المساعدة المصرية يحسن أن تقتصر على الطائرات والمدفعية الثقيلة دون المشاة؛ حتى لا يتورط الجنود المصريون فى معارك مفروض أن يحاربها اليمنيون، وخاصة أن ميزانية المصرية تتكلف كثيراً فى نفقات الجنود وتعويضات القتلى، وكان هذا الاتجاه هو الذى اتفق عليه الجميع، رغم الخلاف الجذرى فى مجالات أخرى كثيرة.

ويفسر «عبدالله السلال» ذلك بقوله: «إن الاتفاق قد تم مع المصريين أساساً على المساعدة بالطيران وقوات محدودة من الصاعقة، وكان ذلك كافيًا لتأمين الثورة فى حدود طبيعة الموقف داخل اليمن».

وأوضح أن الاستعانة بالقوات المسلحة المصرية منذ البداية كانت ضرورة يستلزمها الموقف لأنه .. حسب قوله - لولا مساندة جيش مصر، ما كانت ثورة اليمن لتنجح قياسا بالحركات التي سبقتها.

ويؤكد أن مصر ما كانت لترسل قوات إضافية وأن اليمنيين ما كانوا يطلبوا مزيدا من القوات لو أن المشكلة حصرت في إطار الواقع اليمني.

ولكن التدخل والمساعدات الخارجية من البريطانيين والسعوديين والأردنيين هي التي دفعت البلاد إلى هذه الحرب الأهلية... وأدت إلى نهوضات غير منتظرة في الموقف.

والى جانب الاتجاهات الفكرية المتباينة كانت هناك عدة قيادات تعمل في غير تناسق ، ويوجد بينها نوع من المنافسة الخفية ... وذلك مثل رئاسة الجمهورية اليمنية ... وتجمع المعارضين للرئاسة... والسفارة المصرية ... وإدارة المخابرات العامة ... وإدارة مساعدة القبائل.

كان كل جهاز من الأجهزة يتبنى رأيا خاصا به ، وينظر إلى الأمور من وجهة نظر مختلفة.

صحيح أن المعلومات كانت تصب عند القيادة السياسية ، . والقيادة العسكرية في القاهرة ، أى عند «جمال عبدالناصر» و «عبدالحكيم عامر» ... ولكن البعد عن الواقع الحى كان يعطل حل المشاكل في حينها، ولا يساعد على تذويب الفوارق، وتحقيق تناسق وثيق.

وصحيح أيضا أن القائد العسكرى فى اليمن كان يعتبر مسئولا عسكريا وسياسيا فى وقت واحد... ولكن القادة الذين عينوا كانوا أبعد ما يكونون عن الاهتمام بالسياسة أو الارتباط بها ... وكان بعضهم ممن القيت عليهم مسئولية موقف العسكريين المصريين فى مصر... وقيل إنهم تصرفوا تصرفات انتهت إلى مأساة الانفصال.

والفريق «أنور القاضى» الذى عين فى اليمن مثلا كان أحد الذين أمضوا سنة كاملة تقريبا بلا عمل بعد انفصال سوريا حتى عادت به

الظروف إلى اليمن من جديد.

ويقول الدكتور «عبدالرحمن البيضاني» بأنه فوجئ يوما بأن بعض مكاتب الوزراء قد نقلت من الغرف إلى ساحة القصر، واستبدلت بسرير قال عنها الفريق القاضي إنها أعدت للطيارين المصريين... وكان التصرف في رأيه مجافيا للذوق ، فوق أنه يتم في قلب المكان الذي يعتبر مظهرا لسيادة الدولة.

وبعد نقاش مع الدكتور البيضاني أصر على نقل المكاتب إلى الغرف خلال ٦ ساعات قبل اجتماع مجلس الوزراء.

ويقول الدكتور البيضاني إنه فوجئ بحضور المشير «عبدالحكيم عامر» و«أنور السادات» في صباح اليوم التالي... وقال له المشير : (إن الحكومة البريطانية أعطتنا إنذارا ١٢ ساعة قبل العدوان الثلاثي، أما أنت فقد أعطيت الفريق القاضي إنذارا بست ساعات فقط).

وصفى الموضوع بعد مواجهة بين القاضي والبيضاني ، وينفى الفريق القاضي وقوع هذه الحادثة تماما، وينفى أن القصر الجمهوري كانت فيه مكاتب للوزراء... بل يؤكد أن مجلس الوزراء في اليمن لم يأخذ شكل مجالس الوزراء في الدول الأخرى.

ويروي ناتنج في كتابه (ناصر) إن «جمال عبدالناصر» قال «لجون بادو» السفير الأمريكي : (أنت لا تتخيل ما يحدث في اليمن ، نصف الوزراء لا يذهبون إلى مكاتبهم ، والنصف الآخر إذا ذهب لا يعرف ماذا يفعل).

ولم يكن هذا هو الخلاف الوحيد.

لم تكد تمضي عدة أسابيع حتى أصدر الفريق «أنور القاضي» أمرا بانسحاب القوات المصرية من منطقة بنى هبيرة - حيث كان قد قتل أحد كبار الضباط المصريين «العميد سند» - إلى منطقة رأس جسر العرقوب التي تبعد عنها حوالي ٣٠ كيلو ... وقد وضع تنفيذ هذا الأمر الحكومة

اليمنية - حسب قول البيضاني - فى مأزق تدفق القبائل من المنطقة إلى صنعاء... وعندما عرض الأمر على مجلس الوزراء تقرر إرسال برقية للقاهرة تطلب محاكمة القائد المسئول عن أول انسحاب تقوم به قوة مصرية.

وحضر فى اليوم التالى مباشرة المشير «عبدالحكيم عامر» و «أنور السادات» أيضا ، حيث تبين أن البرقية قد كتبت بخط الدكتور البيضاني، وأن أوامر الانسحاب قد صدرت من القاهرة وليس من القائد المحلى.

خلافات تتجدد ، وليس هناك من سبيل لحلها مادام مركز إصدار القرارات بعيدا عن أرض المعركة.

ثم وصلت الخلافات إلى مجلس الوزراء عندما عاد القاضي «عبدالرحمن الإرياني» من جولة فى البلاد العربية وكان قد أصبح وزيرا للعدل ، وأعلن للمجلس أن «أحمد بن بيللا» قد أبلغه أثناء زيارته للجزائر باستعداده لإرسال قوات جزائرية تحارب دفاعا عن الجمهورية ، على أن تتحمل الجمهورية العربية المتحدة نفقات التموين والذخيرة.

وأعلن «أحمد المرونى» وزير الإعلام بعد عودته من العراق استعداد «عبدالكريم قاسم» لإرسال ١٠٠٠٠ جندي عراقى بالذخيرة والسلاح والتموين دفاعا عن الجمهورية.

ودارت مناقشة واسعة، انتهى فيها الرأى إلى إرسال وفد إلى مصر برئاسة الدكتور «عبدالرحمن البيضاني» لإطلاع مصر على هذه الأخبار ومعرفة رأيها فى الموضوع... وسافر الوفد فعلا يوم ١٢ يناير ١٩٦٣.

وكان هناك اتجاه لقبول القوات العراقية، أو زيادة القوات المصرية.

وقال «جمال عبدالناصر» للدكتور البيضاني عند مقابلته له إنه قد أرسل كتيبتين إضافيتين فعلا.

وهكذا كانت المواقف العسكرية والتدخلات السعودية ، تشكل ظروفًا

ضاغطة على مصر تجبرها على إرسال مزيد من القوات.

كانت القوات المصرية قد بلغت حتى ذلك الوقت عشرين ألف جندي تقريبا

ورغم أن «عبد الرحمن البيضاني» كان يأخذ جانب المعارضة لوصول قوات جزائرية أو عراقية إلا أنه لم يعد لليمن مرة أخرى لحقته برقية من لسلال إلى عبد الناصر تطلب عدم عودته وإبقائه في مصر بناء على إجماع مختلف القوى اليمنية التي كانت تحيطه بالشكوك ... ورضخ البيضاني لذلك حتى أعلنت استقالته التي كتبها في أواخر يناير ١٩٦٢ ، وكتب فيها خطابات إلى أصدقائه. يطلب منهم فيها الاحتشاد حول الجمهورية وحول السلال.

وهكذا طويت صفحة البيضاني نائب رئيس الجمهورية ونائب القائد العام للقوات المسلحة بعد فترة عمل لم تتجاوز ثلاثة أشهر .

وكان المعروف عن البيضاني أن له علاقات طيبة مع أعضاء السفارتين الأمريكية والإنجليزية في اليمن ، وقد سمح لهما بالبقاء رغم عدم اعترافهما بالنظام الجديد ، الأمر الذي يشكل سابقة في القانون الدولي العام ، ويبرز البيضاني ذلك بقوله إنه كان محتاجا لوسيلة اتصال مع كنيدي وماكلان.

وقد اعترفت حكومة الولايات المتحدة بالثورة اليمنية في ١٩ ديسمبر ١٩٦٢ ، وكانت ألمانيا الغربية قد اعترفت بها في ٢٢ أكتوبر، وأوشكت السفارة البريطانية أن تعترف بعد خطوات وصلت إلى حد اتفاق البيضاني مع السفير البريطاني على صيغة الخطابات التي يتم تبادلها بعد الاعتراف. ولكن توقفت هذه الخطوة لفترة بعد استقالة البيضاني.

وكان «جمال عبد الناصر» قد هاجم انجلترا في خطبته يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٦٢ ببورسعيد، لمحاولتها التدخل في شؤون اليمن.

الفصل الثالث

العسكريون المصريون في اليمن

(بعد سنة من انتصار
ثورة ٢٦ سبتمبر، أخذت
جماهير الشعب اليمني في
الشطر الجنوبي تفجير
النضال المسلح ضد
الاستعمار البريطاني
وعملائه).

(إن شعبنا اليمني
بأجمعه لن ينسى مدى
التاريخ بأن ثورته لم تكن
لتقف على قدميها
أسبوعاً واحداً لولا
الزعيم الخالد "جمال
عبد الناصر" والشعب
المصري الشقيق)

على ناصر محمد

عضو المكتب السياسي للجبهة

القومية

القاهرة - ٢٨ سبتمبر ١٩٧١

(إن عملية الجيش
المصري في اليمن عملية
تاريخية .. هي اللحظة في
مستوى التاريخ)

ميشيل عفلق

مباحثات الوحدة ١٩ مارس

١٩٦٣

(درب العسكريون
المصريون المتطوعين
اليمنيين في تعزيز استعداد
للكفاح المسلح ضد
الاستعمار البريطاني في
عملية سميت باسم
"صلاح الدين"

وقال عبد الفتاح

إسماعيل أمين الجبهة

القومية في تقريره أمام

المؤتمر الخامس في مارس

١٩٧٢

كان تدفق القوات العسكرية المصرية مرتبطا بعدة عوامل لم تكن محسوبة أو مدروسة.

كانت قيادة ثورة سبتمبر اليمنية لا تجد لها نصيرا إلا في "جمال عبدالناصر" وثورة يوليو ... وكان "جمال عبدالناصر" يجد في هذه الثورة الوليدة فرصة لإذكاء الروح الثورية والقومية العربية، والتغلب على الانحسار الذي نتج عن الانفصال، ولكن اليمن كانت أرضا غريبة تماما عن المصريين... بل غريبة أيضا عن اليمنيين.

لم تكن هناك خرائط طبوغرافية لطبيعة الأرض... ولم تكن هناك معلومات يمكن الاسترشاد بها في حركة القوات... ولم تكن هناك مطارات ولا طرق.

والقوات الأولى التي أرسلت إلى اليمن كانت من قوات المظلات والصاعقة، واستقرت في صنعاء العاصمة.

ولم يكن مفروضا ولا محسوبا أن تستمر القوات المصرية في التدفق إلى اليمن.. بل إن بعض التقارير المصرية التي وصلت من السفارة قد أشارت إلى أنه يمكن تأمين الثورة بعدد محدود من الوحدات المقاتلة.

ولكن قدرة بعض قادة الثورة اليمنية في السيطرة على اليمن كانت محدودة، ورغبتهم في الاعتماد على المصريين كانت بلا حدود.

والأصوات التي نادى بتعاون خاص من بعض الأسلحة المصرية مع استثارة همة اليمنيين تلاشت أمام الرغبة الجارفة في الاعتماد على القوات المسلحة المصرية ، أكبر قوة ضاربة في الوطن العربي.

وقد فسر «جمال عبدالناصر» للجماهير في خطابه يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٦٢ حقائق هذا التدفق ، ولعله كان حريصا على مشاركة الشعب معه في التعرف على طبيعة الأمور .

قال «جمال عبدالناصر» يوم ٥ أكتوبر كان لنا مائة صف ضابط وعسكري بس اللي بعثناهم ، يوم ٩ أكتوبر بقوا ٥٠٠ ، يوم ١٦ أكتوبر

بقوا ألفين ، يوم ١٠ اكتوبر بعثنا اول قوة من سلاح الطيران.. طيارتين ،
وقعدنا تقريبا لغاية آخر اكتوبر بنشتغل ومعانا الالفين وهى القوة اللى
بتساند السلال ، بعد كده طبعاً بعثنا قوات تانية ، لكن الالفين دول شالوا
جزءا كبيرا من المعارك)

وفى هذا الخطاب التاريخى الكبير تحدث "جمال عبدالناصر" عن
خسائر قواتنا فحددها حتى موعد الخطبة بأنها ٢١ ضابطا ، ١١٥ جنديا
(كل واحد منهم جزمته أشرف من تاج "الملك سعود" و"الملك حسين") على
حد تعبيره.

وعندما أوفد اللواء «أنور القاضى» إلى اليمن لم يصدر أمر بتعيينه
قائدا للقوات المصرية... وإنما أوفد لتحقيق فى مشكلة ضياع وحدة من
قوات المظلات، أسقطت فى صرواح، ثم اختفى أثرها تماما، واستشهد
قائدها الملازم نبيل الوقاد. وكان ذلك بصفته نائبا لرئيس هيئة العمليات
الحرية.

وصدر قرار تعيينه قائدا للقوات أثناء زيارة للمشير عامر... وكانت
هذه هى بداية تثبيت الوجود العسكرى المصرى بناء على إلحاح السلال.

ويقول الفريق القاضى إنه وجد نفسه فى فراغ كبير ... المعلومات
ناقصة والخرائط غير موجودة، ومعرفته هو وقادته باليمن معدومة، والخطة
الإستراتيجية غير واضحة، وتدريب القوات على حرب الجبال لم يكن
واردا.

والغريب أن القيادة المصرية لم تستعن بمعلومات وخبرة قادة البعثات
العسكرية المصرية السابقين فى اليمن... فعندما وصلت أخبار الثورة
عرض «كمال أبو الفتوح» - الذى كان قد أصبح محافظا للقلوبية خدماته
- ولكن أحدا لم يتصل به ، رغم أنه أمضى فى اليمن ثلاث سنوات فى
بداية ثورة يوليو.

ويقول الفريق القاضى إن المرحلة الأولى كانت تتمثل فى استقرار
القوات فى صنعاء، وحمايتها مع مثلث يشملها هى وتعز والحديدة، ولكن

كل ما هو خارج هذا المثلث كانوا لا يعرفون عنه شيئا ... تسيطر عليه القبائل ولا يدرك أحد مدى تأييدها للجمهورية أو معاداتها لها .

ويقول أيضا إنه قد وضع خطته على أساس تأمين ربوع اليمن للثورة ، وأنه بدأ ينفذ خطته عسكريا بالتعاون مع بعض قادة القبائل «عبدالله الأحمر» و«سنان أبو لحوم» وغيرهما .

وتطلب تنفيذ هذه الخطة - التي صدقت عليها القيادة في مصر ، والتي كان تنفيذها يعتبر ضرورة هامة لحماية الثورة؛ بسبب تقاعس اليمنيين أنفسهم عن أداء دورهم الرئيسي في تأمين ثورتهم - استدعاء وحدات مقاتلة مصرية تزايد عددها تدريجيا .

ولم يكن من اليسير وقف هذا التدفق بعد انطلاق القوات في الجبال خارج المدن ... وهو الخطأ الذي انزلت إليه القيادة العسكرية دون تفكير عميق .

ويقول الفريق القاضى إن معاناته الرئيسية لم تكن فى المعركة ذاتها، بل كانت فى معرفة العدو من الصديق.. فالإمامة كانت مازالت لها رهبة فى نفوس اليمنيين؛ حيث يسود التخلف والامية والخضوع الأعمى لبعض المظاهر الدينية، التى تفرض رهبة وقسسية خاصة على الإمام بصفته اميرا للمؤمنين.

ويعلق الفريق القاضى على الحادث الذى أشار إليه الدكتور البيضانى عن انسحاب القوات المصرية لأول مرة من منطقة بنى هبيرة، بعد مصرع العميد سند ، ويقول: إن ذلك كان نتيجة لاشتراك بعض أهالى مدينة (البيضاء) التى ينتمى إليها "عبدالرحمن البيضانى" فى عملية اغتيال بعض الجنود المصريين.

ولكن هذا لم يكن يعنى فى مضمونه الحقيقى سيطرة كاملة فعلية للبيضانى، ولم يعد يطلع أحد على خطط القوات المصرية.

ومع ذلك يقول إن المرحلة الأولى قد انتهت فى مايو ١٩٦٣ بوصول القوات المصرية إلى الحدود الشمالية والشرقية، وسيطرتها على اليمن

بصفة عامة.

ويقول إنه اتخذ بعد ذلك جانب الحذر المطلق من الدكتور "عبدالرحمن" على اليمن... لأنه بلد ذو طبيعة جغرافية خاصة ... ولأن القبائل وجدت في وجود القوات المسلحة المصرية مصدرا للرزق.

كان مشايخ القبائل يحصلون على الأموال والأسلحة من القوات المصرية بهدف مساعدتهم... ولكن معظمهم كان يتعامل على وجهين.. إذا اتاحت له فرصة أخذ الأموال من المالكين أخذ وغير موقفه... ثم يعود مرة أخرى إلى المصريين ويأخذ منهم ليغير موقفه مرة ثانية.

وهكذا أصبح وجود القوات المصرية محل تأييد وحرص من بعض قادة الثورة المتقاعسين عن أداء دورهم الطبيعي في السيطرة على الجماهير. وأصبح محل حرص القبائل أيضا؛ باعتباره مصدر رزق وفير لها... وقد بلغت ميزانية شئون القبائل ما يقرب من ٦٠ مليون جنيه استرليني.

وعندما انتهت هذه المرحلة الأولى سحبت مصر بعض قواتها في مايو ١٩٦٣ من اليمن لأول مرة... وأعدت لأبنائها العائدين استقبالا حافلا انتظرهم فيه المشير "عبدالحكيم عامر" في مدينة السويس، وانتظرهم "جمال عبدالناصر" وضييفه في ذلك الوقت "أحمد بن بللا" في محطة القاهرة.

وحضر استعراضا لهم في ميدان عابدين... وحصل اللواء "أنور القاضي" على رتبة الفريق.

كانت هذه المرحلة من سبتمبر ١٩٦٢ إلى مايو ١٩٦٣، من أقسى المراحل على الجنود المصريين؛ فلم يكن مصرحا لأحد منهم بمغادرة اليمن مطلقا في إجازات، ويقول الفريق القاضي إنهم لم يكونوا يحصلون مطلقا على أية علاوة فوق المرتبات التي كانت تصرف لأهلهم في مصر، بينما يحصلون في اليمن على الأكل والشرب والسجائر والرعاية الصحية والاجتماعية... ولم يكن هناك جندي يعرف شكل الريال اليمني.. على حد تعبير الفريق القاضي..

ولكن الوصول للحدود الشمالية والشرقية وانتهاء هذه المرحلة لم يؤمن الثورة بالصورة المرئية.

وكانت عودة بعض الوحدات إلى مصر بداية مرحلة جديدة، أصبح مصرحا فيها للجنود بالعودة إلى مصر في إجازات لمدة شهرين كل سنتين... وكانت خدمة الجنود تتم في دائرة بين سيناء واليمن ، ثم الاجازة والعودة إلى سيناء من جديد وهكذا.

وتقرر أيضا صرف علاوات إضافية للجنود والضباط، حيث تميزت هذه المرحلة التي امتدت من مايو إلى نوفمبر ١٩٦٣ بواجب تطهير الجيوب المعادية التي كانت تظهر وتختفي تبعا للتمويل.

ويقول الفريق القاضي إن مهمة التطهير كانت تستهدف تثبيت الثورة نهائيا فوق أرض اليمن..

ويقول أيضا إنه اعتبر بتحقيقه هذا الهدف أن مهمة الجيش المصري قد انتهت في نوفمبر ١٩٦٣ ، وأن ما تم من عمليات عسكرية بعد ذلك يعتبر من وجهة نظره عبئا ثقيلًا، تحمله الجنود المصريون في صبر شديد، ولكنه لم ينفذ عمليا ما قال إنه كان عقيدته.

ويقول إن القوات اليمنية التي دربت في مصر، وكانت نواة لجيش اليمن الحديث، لا تؤدي الدور المطلوب منها إذا عادت... ويضرب مثلا لذلك بمنطقة (الجوف) المحدودة بالربع الخالي وحضرموت والتي قتل فيها كثير من المصريين بينما لم تشترك القوات اليمنية في عملية التطهير حيث القبائل هناك شديدة المراس.

وكان موقف القادة اليمنيين خلال هاتين المرحلتين غير مستقر تماما. "عبدالله جزيلان" العنصر الرئيسي في الثورة كان يتردد كثيرا على مصر..

وكان "عبدالله جزيلان" مثاليا في تصرفاته ... زاهدا في المناصب لا تدفعه حوافز السلطة للمشاركة في لعبة السياسة ... هذا في الوقت الذي

ظهر فيه بعض العسكريين اليمنيين، وشاركوا في المعركة الدائرة على أرضهم، مثل "حسن العمرى" الذى يقول الفريق "أنور القاضى" إنه حارب بجانب المصريين وساعدهم عسكريا.

وقد لاحقت الشائعات "عبدالله جزيلان"؛ لأنه كان من أنصار التركيز على استثارة همم اليمنيين لمساندة الجمهورية، والاقتصار على مساعدات مصرية محدودة... فقليل عنه إنه (قاسم اليمن) تشبيها "بعبد الكريم قاسم" الذى أطلق عليه "جمال عبدالناصر" اسم (قاسم العراق).

ولكن موقف جزيلان بالتأكيد لم يكن فى البداية متناقضا مع موقف القوات المصرية ولا مع السلال... وإنما كان (يحرن) إذا صح استخدام الكلمة كلما واجه أمرا لا يرضيه.

والواقع أن القيادة المصرية كانت تتصرف بمبادرتها الخاصة ورؤيتها الذاتية... ولكنها فى نفس الوقت كانت تبذل جهدا بالغاً فى تنظيم وتدريب وتسليح القوات اليمنية المسلحة على أساس عصى.. الأمر الذى جعل هذه القوات السند الحقيقى لجمهورية اليمن، رغم كل ما مر عليها من تقلبات بعد ذلك.

ويمكن القول إنه مع نهاية عام ١٩٦٣ كانت القوات المسلحة المصرية قد قامت بدورها الفعال فى تثبيت الجمهورية اليمنية، وتركت على أرضها أوف الشهداء الذين قُضوا فى سبيل قضية الحرية والتقدم.

وكان عام ١٩٦٤ الذى وصل فيه الفريق "عبدالمحسن مرتجى" ليحل محل الفريق "أنور القاضى" بداية مرحلة جديدة، هى مرحلة التعمير ونشر مبادئ الثورة.

ولم يكن "جمال عبدالناصر" راغبا فى دفع القوات المصرية إلى اليمن. بل إنه كان حريصا على ألا يتحول تأمين الثورة إلى نزيف يستنزف جهد مصر الاقتصادى.

أذكر أن "جمال عبدالناصر" قال لى أثناء مقابلة معه بعد عدوان ١٩٦٧

(لقد أرسلت سرية إلى اليمن، واضطرت إلى تعزيزها بسبعين ألف جندي)

كانت حركة القوات المسلحة المصرية إلى اليمن مرتبطة بمحاولات الملكيين المؤيدين من السعودية للانقضاض على الثورة والجمهورية، واستنجد القادة اليمنيين بجمال عبدالناصر ، الذي لم يتردد في اللجوء إلى أى سبيل يهدئ الحالة في اليمن ويجعلها تستقر... بما في ذلك الاتصال بحكومة الولايات المتحدة.

ولم تكن العلاقات مع الولايات المتحدة سيئة في بداية الحملة... بل إن أنطوني ناتنج في كتابه (ناصر) يقول: إن "جمال عبدالناصر" قد طلب من السفير الأمريكي "جون بادو" أية ملفات عن اليمن ، ولم يجد السفير إلا ملفا قديما من السفارة الأمريكية في صنعاء.

وكان ظهور البدر في السعودية لمحاربة الحكومة الجمهورية بداية لحرب أهلية ، تهدد النظام الوليد الناشئ .

ويقول "عبدالله السلال" إنه لم يكن ممكنا لقوات الثورة وحدها أن تنتصر نهائيا على القبائل الموالية للبدر والسعودية.

وإنه كان يؤمن بضرورة الاستعانة المباشرة بقوات مسلحة مصرية.

ويؤكد أيضا أنه لولا التدخل الخارجي من السعودية لأمكن تسوية الموقف داخل اليمن بقوات محلية.

ولكن السعودية كانت قد اختارت الطريق.

وقد أخذ بعض الضباط الوطنيين في الجيش السعودي موقفا إيجابيا ضد العدوان على الحركة الثورية في اليمن، فقد هرب ثلاثة من الطيارين السعوديين بطائراتهم إلى مصر؛ طالبين حق اللجوء السياسي في ٢ أكتوبر ١٩٦٢ ، ومعهم صناديق أمريكية محملة بالسلاح والذخيرة.

ويقول « محمد حسنين هيكل » : إن "جمال عبدالناصر" قد احتج لدى السفير الأمريكي قائلا (إن هذه ليست بالطريقة السليمة للمساعدة، وأن

هذا النوع من المساعدات ينطوي على تقديم الموت على الصداقة)

وأصدرت الحكومة السعودية أوامرها بعدم طيران القوات الجوية السعودية، وخاصة أنه هرب إلى مصر أيضا بعد أسبوع واحد ثلاث طائرات أردنية كانت مرابطة في جدة ومعها قائد سلاح الجو الملكي الأردني.

ولكن السعوديين شجعوا القوات والقبائل الإمامية لاحتلال سبأ وصعدة في الشمال وأصبحت تطرق أبواب صنعاء ... ولم يعد هناك من أمل لإنقاذ الموقف إلا بإرسال مزيد من الوحدات المحاربة المصرية.

ويقول إنه لم يكن في خطة المصريين استفزاز السعوديين.

ويقول البيضاني إن عبدالناصر قد أوصاه قبل سفره بأن يتجنب إثارة الخلافات المصرية السعودية.

وخلال هذه الفترة كانت هناك رسائل متبادلة بين "جمال عبدالناصر" و"جون كنيدي" الذي كتب رسالة يوم ١٧ نوفمبر ١٩٦٢ إلى عبدالناصر، وكتب منها صورتين إلى الملك حسين و"الأمير فيصل" كما يقول "محمد حسنين هيكل" في كتابه:

واقترح كنيدي العناصر الأساسية الآتية:

- ١ - الإجلاء المرحلي والسريع للقوات الأجنبية عن اليمن.
- ٢ - إنهاء العون الخارجي للملكيين.
- ٣ - الإجلاء المرحلي والسريع للقوات التي أدخلت بعد الثورة في اليمن، إلى منطقة الحدود السعودية - اليمنية.

واقترح أن تصدر الجمهورية العربية اليمنية المتحدة بيانا، تعلن فيه استعدادها للقيام بفك اشتباكها على أساس المقابلة بالمثل، إذا سحبت القوات السعودية والأردنية من الحدود، وإذا أوقف العون السعودي والأردني عن الملكيين اليمنيين.

وقد رد عليه "جمال عبدالناصر" في نفس اليوم بخطاب جاء فيه أنه

يخرج بالخلافات العربية عن نطاقها المحلي لأول مرة . ويشير إلى الطائرات الأمريكية التي هربت إلى مصر بطياريها السعوديين ومعها أسلحة وذخائر أمريكية الصنع.

ويقول بالتحديد: (ومن ثم كانت الاستجابة الضرورية لطلب حكومة الجمهورية العربية اليمنية ، بوضع بعض قواتنا تحت تصرفها، لتشارك معها في الدفاع ضد الهجمات العنيفة التي تتعرض لها حدودها الشمالية في منطقة صعدة في ذلك الوقت والتي اتخذت من منطقة نجران في السعودية قاعدة لها) .

ويؤكد جمال عبدالناصر في خطابه أنه يمكن فرض انقلاب على شعب آخر من الخارج ، ولكن لا يمكن فرض الثورة، لأنها طاقة داخلية تفجرها الشعوب في أعماقها.

وكان السفير الأمريكي في مصر بمشاعره مع ثورة اليمن، وقد قال لجزيلان في شهر ديسمبر ١٩٦٢ إن أمريكا سوف تعترف بثورتهم وأن فيصل سوف يخلف سعود... وكان ذلك ردا على تخطيطه لموقف أمريكا من الثورة.

وما لبثت حكومة الولايات المتحدة أن اعترفت بجمهورية اليمن ، بينما رفضت بريطانيا الاعتراف؛ وذلك لأن ثورة اليمن كانت في أبعادها الحقيقية تهدد الاحتلال البريطاني في عدن ، كما تهدد النظام الرجعي في السعودية ... بينما كانت الولايات المتحدة تحاول تثبيت أقدامها في المنطقة.

واستمرت المراسلات بين كنيدي وعبدالناصر حول ثورة اليمن مدة أطول من عام - حسب ما كتب هيكل في كتابه - ووصل خلال هذه الفترة إلى القاهرة السفير "إيلسورث بنكر" مندوبا عن كنيدي يدعو إلى السلام، بينما كان هناك ضابط مخابرات أمريكي سابق اسمه (روبرت كומר) يرتب ويقود ما عرف باسم (حرب كומר) التي كان يقود فيها عددا من الجنود المرتزقة لصالح السعوديين والملكيين.

ترك "جمال عبدالناصر" للرئيس كنيدي فرصة تنفيذ خطته بفك الاشتباك ، مع حذره من وقف المعونة العسكرية للثورة اليمنية؛ حتى لا تسقط فريسة التدخل الخارجي.

وقد استجاب إلى رجاء السفير الأمريكي "جون بادو" بعدم مهاجمة الأراضي السعودية، خاصة أثناء عمل لجنتي الزورت بنكر ورالف بانس مندوب الأمم المتحدة الذي فوضته بعد عرض القضية عليها في مارس ١٩٦٣.

ولكن الاطمئنان لم يستقر أبدا في قلب عبدالناصر من السياسة الأمريكية ، التي أمدت إسرائيل في ذلك الوقت - ٢٧ سبتمبر ١٩٦٣ بصواريخ الهوك ، واستخدموا في ذلك خدعة سياسية إذ طلب السفير الأمريكي "جون بادو" مقابلته وأبلغه بالصفقة قبل إعلانها . وعندما أعلنت واحتجت مصر قالت أبواق الدعاية الأمريكية إنه لا حق لعبدالناصر في أن يحتج مادام قد استشير في أمرها.

وزادت الشكوك في قلب عبدالناصر عندما طلب من كنيدي التفتيش على المفاعل النووي المقدم لمصر من الاتحاد السوفيتي، ورفضت مصر ذلك.

وطويت صفحة الاتصالات الشخصية حول القضية اليمنية بين مصر وأمريكا باغتيال "جون كنيدي" ليلة ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣ ... وبعد أن كان يوثانت قد أعلن في سبتمبر ١٩٦٣ عجز هيئة الأمم المتحدة على تقديم حل عملي للمشكلة.

وكان هذا هو الشهر الذي انتهت فيه القوات المصرية من تنفيذ واجبها كما يقول الفريق القاضي وسحبت عددا آخر من القوات إلى مصر.

مواقف عربية متنافرة :

كان "الأمير فيصل" شديد العناد في موقفه ... وكان صاحب نفوذ متزايد في المملكة .

عندما قررت جامعة الدول العربية إرسال بعثة خاصة فى أكتوبر ١٩٦٣ لمقابلة الملكيين ، عجزت عن مقابلتهم.

وعندما أرسل يوثانت مندوبا آخر من هيئة الأمم فى محاولة أخيرة لحل المشكلة فى ديسمبر ١٩٦٣ رفض "الأمير فيصل" مقابلته.

كان "جمال عبدالناصر" على استعداد دائما لفض الاشتباك فى اليمن وإعادة القوات المصرية من هناك ، إذا ضمن تماما عدم وجود احتمال تدخل خارجى ضد الثورة اليمنية ... ولكن "الأمير فيصل" لم يعطه الفرصة أبدا بتدخله المستمر لمساعدة الملكيين بالأموال والأسلحة والقواعد.

وكان "جمال عبدالناصر" مدركا أنه ينجذب إلى ساحة المعركة بأكثر من توقعاته، ولكنه لم يكن يملك حيلة أخرى لمساندة الثورة اليمنية... والسلال كان حريصا على شد مصر إلى اليمن - كما ذكرنا إدراكا - منه للأخطار القبلية والرجعية التى تهدد محاولته نقل اليمن إلى حضارة القرن العشرين.

وكان موقف مصر قد طرأ عليه تحسن ملحوظ بعد نجاح ثورة فبراير ١٩٦٣ فى العراق، ومارس ١٩٦٣ فى سوريا، وبدء محادثات الوحدة الثلاثية فى القاهرة التى كانت فى واقعها تعبيرا عن إرادة الجماهير العربية.

أثناء محادثات الوحدة قال "ميشيل عفلق" الأمين العام لحزب "البعث" الاشتراكى فى جلسة ١٩ مارس ١٩٦٣ بعد أربعة أشهر من بدء الوساطة الأمريكية لحل المشكلة اليمنية: (الحقيقة يا سيادة الرئيس إن عملية الجيش المصرى فى اليمن عملية تاريخية... هى اللحظة فى مستوى التاريخ).

وقال له "جمال عبدالناصر" معقبا: (إن "رالف بانش" قال: إنها عملية إنسانية ... أنا لمست ذلك بعد ما رحى هناك ولقيتها متأخرة عن أى بلد فى أفريقيا)... وكان "رالف بانش" قد غادر مصر فى طريق عودته من

اليمن قبلها بأيام ، وكان التناقض بين مصر والسعودية يظهر فى أشكال مختلفة.

السعودية تستضيف بقايا الإخوان المسلمين، وبعض المصريين الهاربين المتعاونين مع وكالات المخابرات الغربية.

ومصر تستضيف الأمير "طلال بن عبدالعزيز" الذى كان يطالب بحد أدنى من الديمقراطية فى السعودية، وذلك بعد الطيارين اللاجئين إلى مصر، والذين وصلوا إلى اليمن واستقبلهم السلال فى المطار يوم ١٩ نوفمبر ١٩٦٢.

وتصادف فى ذلك الوقت وقوع خلاف بين المغرب والجزائر حول الحدود فى الصحراء، وأرسل "أحمد بن بيللا" يطلب المساعدة من "جمال عبدالناصر"، الذى بادر بإرسال كتيبة من المدرعات الثقيلة وصلت إليه فى الوقت المناسب.

وهكذا كانت القوات المسلحة المصرية منتشرة بين الجزائر واليمن وسيناء فى وقت واحد.

وكانت السعودية قد أعلنت رفضها قبول الحمل وكسوة الكعبة وهو تقليد مصرى قديم ... محاولة بذلك إثارة المشاعر الدينية ضد جمال عبدالناصر..

وكان صوت العرب فى هذه الفترة يؤدى دوره المعروف فى استثارة الجماهير ضد نظام الحكم السعودى والأردنى، خاصة بعد لقاء "الملك حسين" و"الأمير فيصل" فى الطائف أثناء اجتماعات شتورا. وما قيل عن اتفاقهما على تكوين قيادة مشتركة وقد وزعت القوات المصرية ما يقرب من ١٠٠٠٠٠ جهاز راديو ترانزستور على رجال القبائل... وكان هذا الجهاز الصغير قد لعب دورا كبيرا فى تهيئة الأذهان للثورة، وأصبح مطلوبا منه أن يسهم فى تأمينها عن طريق اقتناع الناس بما يسمعه من سيئات الحكم الملكى فى صوت العرب ... كان للدعاية دور مثل دور القوات المسلحة.

وكانت بداية حكم 'جونسون' في الولايات المتحدة تعبر عن تغيير في علاقات مصر؛ فقد توقفت المراسلات التي كانت تتم مع 'كنيدي'... واتخذ 'جونسون' موقفا أكثر صراحة في تأييد السعودية.

وعندما أهل عام ١٩٦٤ كانت اليمن تدخل مرحلة جديدة سياسيا وعسكريا واجتماعيا.

معالم جديدة في طريق الثورة اليمنية :

قال الفريق 'عبدالمحسن' مرتجى إن عام ١٩٦٤ قد تميز بالبداية في مرحلة التعمير والتطور الاجتماعي بعد استقرار الوضع العسكري نسبيا.

وكانت معالم الحياة العصرية قد بدأت تدخل اليمن... في بداية عام ١٩٦٣ صدر أول قانون للتجنيد والخدمة العسكرية والوطنية،... ونص على أن الخدمة العسكرية شرف لكل يمنى من الذكور ابتداء من سن الثامنة عشر حتى الثلاثين... وعرف الجيش اليمنى تنظيم الأسلحة لأول مرة في تاريخه.

وصدر دستور مؤقت لليمن في أغسطس ١٩٦٣، تنص مادته الأولى على أن (اليمن دولة إسلامية عربية مستقلة ذات سيادة وهي جمهورية ديمقراطية والشعب اليمنى جزء من الأمة العربية). وتنص مادته التاسعة على أن (الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أنواعها ووظيفتها الاجتماعية).

وقد صدر الدستور بعد ذلك في يوليو ١٩٦٤، ونص على أن تكون السلطة التشريعية مشكلة من مجلس شورى يختار أعضائه ومدته ٣ سنوات من أول اجتماع له، وهو الذى يرشح رئيس الجمهورية بتوقيع ثلث الأعضاء، ويتم الانتخاب بأغلبية الثلثين.

وكان إعلان الثورة عن إلغاء الرق، والفوارق، القبلية، والدينية، والمساواة بين الطوائف، وإلغاء التفرقة بين الزيود والشوافع، ومنع الرق والاستعباد والرهائن... كان هذا الإعلان خطوة تقدمية كبيرة.

وخلال عام ١٩٦٤ وضعت خطة كبيرة لنشر المدارس والتعليم وتعبيد الطرق والرعاية الصحية... وكان الناس قد شاهدوا السينما لأول مرة في حياتهم ويذكر أن الجماهير قد تظاهرت ضد أول عرض سينمائي؛ باعتبار أن ذلك خارج على الدين.

وكان الفريق "عبدالمحسن مرتجى" القائد الجديد الذى أشرف على هذه التطورات مقتنعا بأن أخطر قرار كان إرسال قواتنا فى كل أنحاء اليمن . لأن ذلك كان يدفعها إلى التورط فى معارك غير متكافئة بين قوات نظامية دربت على تكتيكات الحرب التصادية وبين قوات قليلة بدائية تستقر فى قمم الجبال وتسيطر على دروبها، وتختفى فى الكهوف والحفر من قصف الطائرات.

كل القادة يقولون بذلك، ولكنهم فى الحقيقة يتحملون مسئوليته الفعلية. ورغم وصول القوات المصرية إلى حدود اليمن الشمالية والشرقية، ورغم السيطرة الشكلىة العامة على اليمن... فإن الجيوب والقبائل المعادية ظلت عاملا مؤرقا للقوات المسلحة المصرية... ولكن بدرجة أقل. وقد ثبت إسهام بعض المرتزقة من الأوروبيين الذين سبق لهم أن حاربوا فى كتانجا بالكونغو تحت علم الملكيين.

ويقول الفريق مرتجى إنه كتب تقريرا للقيادة فى القاهرة يقول فيه: إن مشكلة اليمن لن تحل عسكريا وإنما سياسيا.

ووجد هذا التقرير استجابة من عبدالناصر، الذى كان أكثر الناس إدراكا لخطورة النزيف المستمر للقوات المسلحة... التى كانت قد بدأت تعامل معاملة أخرى مختلفة عن الشهور الأولى... زادت المرتبات والعلاوات... وقلت العمليات الحربية... واستكانت معظم الوحدات فى المعسكرات بلا تدريب... وأصبح الضباط يرغبون فى الذهاب إلى اليمن للفوائد المادية التى يحصلون عليها.

وتطورت معاملة الضباط إلى حد إحضار الطعام لقياداتهم الكبيرة أحيانا من محلات جروبى بالقاهرة... بينما عامة الجنود تحت ضغط

ظروف شديدة القسوة.

وكان مؤتمر القمة الأول الذى عقد فى القاهرة فى ٢٣ يناير ١٩٦٤ قد أخذ توصية بتصفية الجو بين مصر والسعودية، بعد أن كانت العلاقات قد اقتربت بين القاهرة وعمان قبل المؤتمر، ولكن مضت الشهور دون أخذ خطوات إيجابية فى هذا السبيل.

وقام "جمال عبدالناصر" بزيارته الأولى لليمن بعد ثلاثة أشهر من انعقاد المؤتمر فى ٢٣ أبريل ١٩٦٤، وصحبه فى هذه الزيارة المشير عامر و"زكريا محيى الدين" و"أنور السادات".

ويقول "زكريا محيى الدين" إنه لاحظ أهمية الدور الذى تلعبه القوات المسلحة المصرية فى تأمين الثورة اليمنية، بما ترك انطبعا عندئذ بأن انسحاب القوات بصفة واحدة قد تؤدى إلى انهيار الجمهورية.

وكانت علاقات القاهرة مع بغداد قد وصلت إلى حد إعلان الوحدة فى ١٦ مايو ١٩٦٤، وتعيين ثلاثة وزراء مصريين كوزراء وحدة (شعرواي جمعة و"على السيد" وكمال الحناوى).

الهدوء يسود العلاقات العربية بعد مؤتمر القمة... وتكوين القيادة العربية المشتركة يغير طبيعة العلاقات بين مصر والأردن أيضا.. والملك حسين يبلغ المشير "عبدالحكيم عامر" أثناء زيارته لعمان فى شهر يوليو ١٩٦٤ لمهمة عسكرية بأنه سوف يسحب مساعدته للملكيين، وكان ذلك عقب تصريح أصدرته الحكومة البريطانية فى نفس الشهر تعلن فيه أن اليمن الجنوبية سوف تحصل على استقلالها ليس متأخرا عن عام ١٩٦٨ ... و"جمال عبدالناصر" يذهب إلى تونس لمشاركة "بورقيبة" فى احتفالات جلاء آخر جندي فرنسي عن بنزرت.

ويدأ الموقف أمام السعودية يتغير.

كانت هناك خلافات داخلية، لا تغلفها السرية المطلقة بين الملك سعود وولى العهد "الأمير فيصل" ... وقد احتدت هذه الخلافات بينهما إلى درجة كبيرة، ولعب فيها "الأمير فيصل" دوره بمهارة السياسى المتمرس على

الاحتكاك بالمجالات الدولية ، صاحب العلاقات الطيبة مع الولايات المتحدة.

وقدر "الأمير فيصل" ضعف السعودية بعد انسحاب الأردن من قضية اليمن، وعجز الملكيين عن تحقيق انتصار كامل على الجمهوريين، واستجاب في نفس الوقت إلى روح مؤتمر القمة، التي كانت تتعارض مع إرادة الملك سعود ، فأرسل رسالة إلى عبدالناصر في شهر سبتمبر ١٩٦٤ ، يبدى فيها استعدادة لمناقشة وقف إطلاق النار...

كان "الملك حسين" قد قابل "جمال عبدالناصر" بالاسكندرية في زيارة خاصة خلال أغسطس ١٩٦٤ ، سبقت مؤتمر القمة الثاني الذي عقد في فندق فلسطين في المنتزه بالإسكندرية، لعب فيها دور الوسيط بين القاهرة والرياض، لمحاولة تهدئة الموقف وتصفيته ، وهو الأمر الذي انتهى برسالة "الأمير فيصل" إلى عبدالناصر.

وعندما اجتمع مؤتمر القمة في سبتمبر كان "الأمير فيصل" هو الذي يرأس وفد السعودية، بعد أن كان "الملك سعود" قد رأس المؤتمر الأول وكان المشير "عبدالله السلال" هو رئيس الوفد اليمنى، والتقى الاثنان معا .

وأبلغ "الأمير فيصل" "جمال عبدالناصر" بقرب عزل الملك سعود من منصبه، الأمر الذي نفذ فعلا في ٣ نوفمبر ١٩٦٤ ، وأصبح "الأمير فيصل" ملكا للسعودية ، وسافر "زكريا محيي الدين" لتهنئته بمنصبه في محاولة من "جمال عبدالناصر" لتهدئة الموقف وبعدها بيومين فقط في ٥ نوفمبر أعلن الطرفان قبول وقف إطلاق النار، بعد أن كانت قد تمت في أركويت بالسودان اجتماعات خلال شهر أكتوبر بين الملكيين والجمهوريين، لدراسة اتفاقية هدنة كان قد تم الاتفاق عليها في الاسكندرية.

ولكن الأمر لم يتحقق في سهولة... فإن غلاة الجمهوريين أعلنوا رفضهم الجلوس مع أحد من الأسيرة المالكة لجرائمهم السابقة التي ارتكبوها... والبدر لم يقبل من الجهة الأخرى وقف إطلاق النار.

ولذا فإنه لم يكد يمضى شهر واحد حتى خرج على اتفاق وقف إطلاق النار الملكيون من الجبال، وهاجموا الجيش المصرى في مواقعه التي كان

يعسكر فيها قرب الحدود.

وعاد المكيون للقتال من جديد.

الثورة فى جنوب اليمن :

ولكن أيام القتال الصعبة قد مضت بانتهاء عام ١٩٦٣، ولم تعد هناك سوى دوريات قتال تتحرك إلى مناطق بعض القبائل التى كانت تعتبر مثل الرمال المتحركة ، مواقفها غير مستقرة ، قد تجدهم جمهوريين فى النهار ويتحولون فى الليل لمساعدة المكيين.

كان اتساع مساحة اليمن، وانتشار القوات العربية عليها، يسمح بتعكير صفو الأمن والسلام، عن طريق الكمائن، أو التعرض للقوات العابرة من قمم الجبال.

ومع ذلك يمكن القول إجمالاً بأن الموقف العسكرى فى اليمن لم يكن شديد الالتهاب، ولم يكن قتالاً مستمراً لا يتوقف... وأنه لم يكن هناك من شىء يحول دون تقدم المجتمع اليمنى بقوة دفع ثورته إلا تناقضات وخلافات مشايخ القبائل ورجال السياسة.

ومع اتجاه الموقف للهدوء النسبى ظل الوجود البريطانى فى الجنوب يشكل خطراً دائماً على الثورة.

وكان سلاطين (يافع والفضلى والضالع وبيحان والعزالق العليا والعوازل) قد اتفقوا عام ١٩٥٩ على تشكيل (اتحاد إمارات الجنوب) على أن يرتبط الاتحاد بمعاهدة حماية وصداقة مع بريطانيا، كما تعهدوا بالآلا يدخلوا فى أية علاقات خارجية من أى نوع دون موافقة بريطانيا، وكان ذلك بعد هروب جيش لحج بأكمله إلى اليمن عام ١٩٥٨ ، وعزل بريطانيا للسلطان «على عبدالكريم» وتولية السلطان «فضل بن على» مكانه.

وبدأت المقاومة فى جنوب اليمن، ودعا حزب الشعب الاشتراكى (عبدالله الأصنج) إلى التظاهر احتجاجاً على تشكيل المجلس التشريعى بعدن والمطالبة بعقد انتخابات عامة، وتكوين حكومة منتخبة فى عدن قبل

البحث فى موقفها من الاتحاد، وكانت بريطانيا قد أصدرت كتابا أبيض عام ١٩٦٢، جاء فيه (أن تصبح محمية عدن ضمن ولايات الاتحاد ابتداء من مارس ١٩٦٣).

وكان اندلاع ثورة ٢٦ سبتمبر فرصة فريدة لمساندة النضال الثورى فى الجنوب.

وقد أسهمت مصر فى ذلك اسهاما كبيرا... قال «جمال عبدالناصر» فى خطابه للشعب يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٣ فى بورسعيد موجها الحديث عن البريطانيين: «همه يروجوا يحتلوا عدن والجنوب والمحميات والخليج ويعتبروا ده حقهم، واحنا لما الثورة اليمنية تطلب منا أن نساندها ضد العدوان يزعلوا قوى الإنجليز) .. ثم يوجه لهم الاتهام بأنهم يساعدون الملك سعود بالسلاح وبعثة عسكرية من ٢٧ ضابطا لتنظيم الجيش، وبعد أن كانت العلاقات مقطوعة بينهما تحسنت.

ثم يقول «جمال عبدالناصر»: إن «احتلال بريطانيا لعدن والجنوب المحتل رغم إرادة الشعب» ثم يعلن صراحة «احنا بنؤيد أحرار عدن وأحرار الجنوب المحتل بكل قوتنا. وأن كل إمكانياتنا ستستخدم للتخلص من الاستعمار البريطانى فى هذه المنطقة».

ويقول «عزت سليمان» وكيل المخابرات العامة وأحد الضباط الذين أسهموا فى التعاون مع حركات التحرير فى عدد من الدول العربية أنهم كانوا قد فتحوا معسكرا فى تعز؛ لتدريب المتطوعين وإعدادهم للكفاح المسلح فى الجنوب... وأنهم أطلقوا على هذه العملية اسم (صلاح الدين).

وقبل خطاب «جمال عبدالناصر» بأيام فى ديسمبر ١٩٦٣ ، أقيمت قنبلة يدوية على المندوب السامى البريطانى وجماعة من قادة الاتحاد كانوا على وشك مغادرة مطار عدن إلى لندن لإجراء مباحثات دستورية...

واعتبر هذا الحادث الذى قتل فيه اثنان وجرح خمسون شخصا ذروة اضطرابات عام ١٩٦٣.

وخلال زيارة «جمال عبدالناصر» الأولى لليمن قال فى المؤتمر

الشعبي بصنعاء يوم ٢٣ أبريل ١٩٦٤ (إن بريطانيا لابد أن تجلو عن عدن ، وإن كلا من عدن والجنوب العربى أرض عربية ، وأنه من المستحيل تماما على بريطانيا أن تفرق عربا عن عرب أو يمنيين عن يمنيين ... إننا لن نسمح للاستعمار بأن يبقى فى أى جزء من أجزاء الوطن العربى).

وفى الشهر التالى قام وزير المستعمرات البريطانى بزيارة عدن ٢٤٥، وأعلن أن مؤتمرا يتم عقده فى لندن مع منتصف يونيو؛ لمعرفة وجهة نظر المنظمات السياسية فى وضع عدن وعلاقتها مع الاتحاد ... وهو المؤتمر الذى انبثق منه الإعلان بأن الجنوب سوف يحصل على استقلاله ليس متأخرا عن عام ١٩٦٨.

وكانت الحركة الوطنية فى الجنوب غير محتشدة فى تنظيم أو جبهة واحدة..

وكان هناك تضارب شديد فى وجهات النظر ، وفى أسلوب النضال. وأطلقت الطلقات الأولى لثوار الجبهة القومية فى ردفان يوم ١٤ أكتوبر ١٩٦٤، وصحب ذلك إعلان أصدرته عن نفسها كمنظمة للكفاح المسلح، حتى تتحقق الاهداف الوطنية.

وتعرضت القاهرة نتيجة الخلافات بين القوى الوطنية فى اليمن إلى مواقف حرجية لم تتعرض لها فى الشمال، حيث لم تكن هناك تنظيمات سياسية مؤثرة، وحيث كان التخلف أكثر تأثيرا فى الشمال عنه فى الجنوب.

والأسلوب الذى انتهجته القاهرة للتعاون مع القوى الثورية كان استمرارا لأسلوبها السابق على ضباط المخابرات المسئولين عن الشئون العربية، وهو أسلوب يثير كثيرا من الحرج فى معاملة الثوريين ، ورغم نواحيه الإيجابية فى المساعدة، إلا أنه غالبا ما يكون ضامرا فى النواحي السياسية وله تأثير عكسى.

وكانت عقيدة عبدالناصر هى تشكيل جبهة شعبية تضم كل القوى، ولكن الخلافات كانت أشد عنفا الأمر الذى وضع ضباط المخابرات فى

وضع الاختيار اضطراريا .

وكانت الجبهة القومية قد هددت بالعنف كل من ينوى حضور المؤتمر الذى دعت له بريطانيا ... وأعلن حزب «الشعب الاشتراكي» مقاطعته أيضا للمؤتمر.

وفى مارس ١٩٦٥ تولى «عبدالقوى مكاوى» الوزارة كأول عربى، وبدأ بمطالبة بريطانيا بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

وبدأت أيضا بمحاولة الجامعة العربية، لتوحيد جهود المنظمات الوطنية والثورية فى الجنوب، لتوحيدها فى منظمة واحدة، ولكن الجهود لم تنجح.

وفى شهر مايو دعا «عبدالله الأصنج» إلى مؤتمر فى تعز، أعلن فيه قيام منظمة تحرير الجنوب، كمنظمة تؤمن بالكفاح المسلح وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية... وطالب القاهرة بالعون المادى.

وقد أجبرت هذه المواقف بريطانيا على إلغاء المؤتمر، وأعلنت عن إرسال بعثة دستورية للنظر فى نوعية الكيان الدستورى للدولة الجديدة، وأعلن «عبدالقوى مكاوى» أنه سيمنع البعثة من دخول عدن... وتراجعت بريطانيا مؤقتا عن فكرة البعثة، وأرسلت «جرينود» وزير المستعمرات فى شهر يوليو الذى أعلن تحفظ بريطانيا فى سحب قواتها تحت ضغط أعمال العنف والثورة، التى تجتاح كل مدن اليمن... وقد رفض مكاوى فكرة تشكيل حكومة تمثل فيها منظمة التحرير بنسبة ٦٠ فى المائة.

وفى سبتمبر وصلت البعثة الدستورية إلى اليمن ، ورفض مكاوى استقبالها ، فأنهى المندوب السامى سلطات الحكومة فى عدن، وبدأت حملة اعتقالات واسعة.

وفى يناير ١٩٦٦ اتحدت منظمة التحرير مع الجبهة القومية، وكونتا معا (جبهة تحرير اليمن المحتل).

واستمرت عملية الكفاح المسلح فى الجنوب تزداد عنفا وضراوة.

المصدر الرئيسى لها فى السلاح والتدريب كانت مصر، التى اعتمدت

خطة «صلاح الدين» ... وما كان ذلك ليتحقق لولا ثورة ٢٦ سبتمبر، التي حولت أرض الشمال في اليمن إلى ساحة تدريب لثوار الجنوب ... والتي أصبحت سياجا يحمي ظهورهم، ويمدهم بكافة ما يحتاجون إليه من أسلحة وإمدادات.

الكفاح المسلح الذي قهر الوجود والاستعمار البريطاني في عدن والجنوب ، كان ثمرة من الثمار الرئيسية العديدة لثورة ٢٦ سبتمبر.

ورغم وجود وبقاء الخلافات بين تنظيمات الجنوب التي لم تنته بالوحدة التي تمت في (جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل) ... فإن خطوات الكفاح المسلح لم تتوقف؛ حيث انتهت بالنصر النهائي وجلاء الاستعمار عن عدن ، قال «عبدالفتاح اسماعيل» أمين عام الجبهة القومية في تقريره أمام المؤتمر الخامس في مارس ١٩٧٣ ، (بعد سنة من انتصار ثورة ٢٦ سبتمبر، أخذت جماهير الشعب اليمني في الشطر الجنوبي تفجر النضال المسلح ضد الاستعمار البريطاني وعملائه).

وقال «علي ناصر محمد» عضو المكتب السياسي للجبهة القومية في خطابه أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي في ٢٨ سبتمبر ١٩٧١ : «إن شعبنا اليمني بأجمعه لن ينسى مدى التاريخ بأن ثورته لم تكن تقف على قدميها أسبوعا واحدا لولا الزعيم الخالد جمال عبدالناصر والشعب المصري الشقيق».

الخلافات أيضا في الشمال :

وإذا كانت الخلافات في الجنوب قد أخذت هذا الشكل الحاد، الذي انتهى بصدام بين القوى المختلفة، وصل إلى حد التصفيات البدنية من الطرفين ... فإنها في الشمال أيضا كانت موجودة وقائمة ... ولها طابع قبلي وطبقي خاص.

ومنذ قامت ثورة ٢٦ سبتمبر، وهدفها الأكبر هو تصفية نظام الإمامة، ووقف هجمات الملكيين المعتمدة على السعودية .

ولكن كافة القوى الداخلية من العسكريين أو رجال القبائل لم تكن

متحدة الهدف ... والتنظيمات السياسية على اختلاف اتجاهاتها، لم تكن ذات نفوذ واضح قوى، يمكن التأثير من خلاله على الجماهير وأفراد القبائل المنتشرين فى أرجاء اليمن الواسعة.

وكان وجود السلال فى قمة ثورة سيتمبر دافعا لاتخاذ موقف مضاد له من بعض القبائل التى كانت تعيش أسيرة نفوذ وتقاليد بالية، وتزن الرجال بميزان الأصل والنسب.

وأخذت هذه الاتجاهات المتخلفة تتبلور فى شكل جناح عقد عدة مؤتمرات فى عمران ١٩٦٣، والخمر ١٩٦٥ والجند فى أواخر نفس العام.

أصمت هذه المؤتمرات العناصر الرجعية المتخلفة، التى استترت خلف ستار «تجنيب اليمن ويلات الحرب الأهلية» واتصل بعض أفرادها سرا بالسعوديين والأمريكيين، ووقفوا موقف التحفظ من وجود القوات المصرية المسلحة.

كان أبرز أهداف هذه الفئة هو الرغبة فى تنحية «عبدالله السلال» ومحاصرة دور مصر، والتشهير بمن يتعاون مع القوات المصرية باعتبارهم عملاء وليسوا وطنيين.

وكانت القاهرة تستقبل هذه الخلافات بضيق شديد... فظهر العداء فى صفوف الجمهوريين كان يشكل خطرا أشد من مجابهة الملكيين، ولكنها لم تأخذ خطوات سياسية لتصفية المشاكل فى مهدها.

كان العمل السياسى يكاد يكون محظورا على اليمنيين وعلى القوات المصرية، أيضا الأمر الذى أضعف فرصة وجود تفاعل سياسى عميق مع الجماهير المتعطشة إلى التحرر من تخلف الإمامة بشكل موضوعى فعال.

وكثيرا ما أعيد إلى القاهرة بعض الضباط الذين دفعتهم روحهم الوطنية إلى اقتحام حديث السياسة، وأصبح هناك تعبير شائع بأن فلان (اتأنتف) بمعنى ان الطائرة السوفيتية الجبارة حاملة الدبابات والطائرات (الانتينوف) قد عادت به إلى مصر.

كانت قبضة ضباط المخابرات فى اليمن شديدة أيضا... وكانوا هم
العنصر المؤثر فى إعطاء الصورة للقيادة السياسية فى القاهرة، والعنصر
الرئيسى فى تحديد موقف الزعماء اليمنيين.

وعندما بلغت الخلافات السياسية درجة عنيفة، عقد «جمال
عبدالناصر» اجتماعا فى قصر الأمير عبدالمنعم بمصر الجديدة فى يناير
١٩٦٥ ، حضره «عبدالله السلال» و «حسن العمرى» و «عبدالحكيم عامر»
و «أنور السادات» و «أنور القاضى» .. وفى هذا الاجتماع تقرر عودة
الفريق أنور القاضى لليمن مفوضا سياسيا وعسكريا معا ، لحل المشاكل
الداخلية بين الجمهوريين دون انتظار الرجوع إلى القاهرة فى كل صغيرة
وكبيرة.

ولكن هذا الأسلوب الجديد لم يفلح أيضا فى حسم الخلافات
الداخلية.. وانحازت معظم الأجهزة المصرية إلى مجموعة الأريانى
والنعمان و «حسن العمرى» باعتبارهم القوة الرئيسية القادرة على
توجيه الأمر وقيادتها... وكان الزبيرى قد لقى مصرعه بعد مؤتمريهم
الأول فى عمران.

وخلال هذه الفترة حدثت عدة وساطات للتهدئة بين مصر والسعودية،
قامت بها الأردن والكويت والجزائر.

ويادر جمال عبدالناصر بالذهاب يوم ٢٤ أغسطس ١٩٦٥ ، إلى جدة
لمقابلة الملك فيصل وصحبه «زكريا محيى الدين» ويقول زكريا محيى الدين
إن «جمال عبدالناصر» كان حريصا على عودة السلام إلى اليمن ، وأنه لم
يتردد مطلقا فى الذهاب إلى السعودية عندما وجد أن ذلك قد يحقق هدفه
الكبير.

ويقول «زكريا محيى الدين»: إن «جمال عبدالناصر» كان يود أن يذهب
إلى مؤتمر القمة الثالث فى الدار البيضاء ، الذى كان مقررا عقده بعد
ثلاثة أسابيع من الزيارة ، ومشكلة اليمن لا مكان لها فى جدول الأعمال،
ولا فى مناقشات المؤتمر الجانبية.

وكانت الزيارة قد تمت بعد نقض الملكيين لاتفاق وقف إطلاق النار السابق المعلن في ٧ نوفمبر ١٩٦٤ ... وانتهت باتفاق جديدة للهدنة على أن تسحب مصر جنودها خلال عام ، ويسحب البدر جنوده أيضا.. وتوضع نقطة مراقبة أمام إمارة بيحان ... وينعقد مؤتمر في حرض.

وقبل أن ينعقد المؤتمر وحتى يزيل جمال عبدالناصر أية مصاعب يمكن أن تعترض طريق الاتفاق، استدعى السلال إلى القاهرة في أكتوبر ١٩٦٥، ليمنح المجموعة الأخرى فرصة الانفراد بالحكم اختبارا لنواياهم ومحاولة لتقليل الخلافات ورغبة في الوصول إلى اتفاق.

واستجاب السلال لإرادة عبدالناصر، رغبة منه في البرهنة على حسن نيته وعن استعداده لقبول أية توضيحات أو تنازلات تمهد للسلام، وبقي في القاهرة وعين «أحمد محمد النعمان» رئيسا للحكومة. ومنح «حسن العمري» رتبة الفريق وعين نائبا لرئيس الجمهورية وقائدا عاما للقوات المسلحة ، وأصبح العمري يمارس كل صلاحيات المشير السلال.

ولم ينعقد مؤتمر حرض الذي مثل مصر فيه الفريق «محمد فريد سلامة» رئيس هيئة العمليات ومثل السعودية «الأمير عبدالله»، لخلافات بين اليمنيين

وتغير الفريق «أنور القاضي» القائد العام للقوات المصرية وعين اللواء أركان الحرب «طلعت حسن» على في يوليو ١٩٦٦ ... وقد استدعاه المشير عامر قبل سفره إلى اجتماع حضره «حسن صبرى الخولى» والسيد «أحمد شكرى» ... وعندما تساءل اللواء طلعت عن طبيعة مسئوليته، قيل له إنها تفويض سياسى وعسكرى يمثل فيه «جمال عبدالناصر» و «عبدالحكيم عامر» ويخضع لتعليماته «حسن صبرى الخولى» ، المسئول عن الإعانة في اليمن وكذلك السفير وكل الأجهزة بما فيها المخابرات العامة.

ويقول اللواء طلعت إنه سرعان ما اكتشف أن المجموعة الحاكمة تتأمر على الوجود المصرى بصلات سرية مع السعوديين والأمريكيين، وإنها

تمثل ردة رجعية عن أهداف الثورة ، ولذا طالب بعودة السلال الذى ما أن عرفت هذه المجموعة أنه فى طريق العودة حتى أخرج «حسن العمرى» بعض الدبابات اليمنية لمحاولة منع السلال من الحضور، ولكن اللواء طلعت واجهه صراحة بأنه سيحطم كل دبابة لا تعود إلى موقعها خلال ساعتين، وتراجع العمرى ووصل السلال، وحدثت مشادة بينه وبين العمرى فى المطار.

وكان «جمال عبدالناصر» و «عبدالحكيم عامر» و «أنور السادات» قد قاموا بزيارة السلال فى منزله بالإسكندرية لمناقشة موضوع عودته والاتفاق على الخطوط الرئيسية للمستقبل.

وهنا طلبت هذه المجموعة التى شملت الأريانى والنعمان ومعظم الوزراء تقريبا الذهاب إلى القاهرة للمناقشة حول موقفها من السلال، ووجود القوات المصرية وتحميل مصر ما يحدث فى اليمن من مشاكل..

ويقول اللواء طلعت إنهم كانوا قد دبروا أمرهم على الذهاب إلى هيئة الأمم المتحدة للمطالبة بإخراج القوات المصرية من اليمن... ولكنه وضعهم فى طائرة مصرية هبطت فى القاهرة.. وعندما وصلوا لم يجدوا أحداً من المسئولين فى انتظارهم ، وذهبوا إلى «شمس بدران» مدير مكتب «عبدالحكيم عامر»، الذى خرجوا من مكتبه إلى المعتقل بناء على أوامر عبدالناصر، عدا القاضى «عبدالرحمن الإريانى» الذى ظل طليقا ولم يسمح له بمغادرة مصر.

ولم يكن احتجاج هذه المجموعة فى مصر خارجا على تقاليد اللعبة السياسية فى الوطن العربى.

ويقول «عزت سليمان» إن جمال عبدالناصر سبق أن استجاب لطلب «أحمد بن بيللا» فى اعتقال اثنين من الجزائريين، وقد انقذهما ذلك من شر أكبر.

واعتقال هذه المجموعة فى مصر لا شك أنه انقذها من عصف السلال بعد عودته، مؤيدا من القاهرة ومحميا بالقوات المسلحة.

يقول الدكتور «محمد على الشهاوى» مدير مكتب السلال إنه كان ينوى الفتك بهم بعد مشادته مع «حسن العامرى» لولا السفير المصرى «أحمد شكرى» الذى تدخل لمنع ذلك حتى لا تقع المسئولية على مصر، وخاصة بعد أن كانوا قد أصدروا منشورات معادية لمصر وزعت فى بيروت.

ويقول «عبدالله السلال»: إن السفير المصرى «أحمد شكرى» لم يكن خير مثال لثورية عبدالناصر وأفكاره التقدمية، وإنه كان يتصرف بطريقة مثيرة، يفتح أبوابه لمشايخ القبائل، ويرتاج للتعامل مع الأثرياء منهم، وأن ذلك كثيرا ما كان يبعث الضيق فى نفس السلال، الذى نبت فى أسرة متواضعة وتشربت نفسه بروح الثورة منذ انتفاضة عام ١٩٤٨، والذى أمضى أيامه فى السجن حانقا على الإمام والمرتبطين به من مشايخ القبائل.

وفى لقاء للسلال مع «عبدالحكيم عامر» شكاه له تصرفات السفير المصرى وسأله (هل هو ابن باشا؟ وضحك عامر وأجابه) لا .. ولكنه متزوج من بنت باشا).

و «أحمد شكرى» كان ضابطا فى الجيش ورئيسا لعمليات الفريق القاضى وحصل على ترقية استثنائية برتبتين ثم أصبح سفيراً. ولم يستمر «أحمد شكرى» طويلاً بعد ذلك، فقد نقل بعد توصية من القائد العام الجديد.

وكان أسلوب اللواء «طلعت حسن» يختلف عن أسلوب القادة السابقين، وخاصة بعد استقرار الأمور نسبياً بعد عودة السلال.

من الناحية الداخلية أوقف صرف معونات القبائل التى كانت تشكل نزيفاً للمالية المصرية، واتخذ موقفاً حاسماً من المتأمرين والمتلاعبين على أمن الثورة، فشكل فى أكتوبر ١٩٦٦ أول محكمة عسكرية علنية حاكمت وزير شئون القبائل «الدعينى» الذى كان يطلق قذائف البازوكا على المواقع المصرية ليلاً، ويعمل فى النهار وزيراً.

رأس المحكمة وزير الداخلية الضباط السابق «محمد الدهنومي»، وكانت علنية صرح للسفراء بحضورها.

وحاكت أيضا ضابطا يمنية اسمه «هاوى عيسى» كان يؤدي دور قاطع طريق يحرسه ٥٠٠ جندي ويرهب الناس بسطوته .. يسرق الجمارك... ويقول اللواء طلعت إنه ذبح محافظ تعز ليحل محله، وقطع لسان شخص جرؤ بالتحدث عن بعض جرائمه.

ويقول اللواء طلعت إنه عندما صارح «جزيلان» بأنه سيحاكمه تردد قائلاً إنه يفضل اغتياله سرا ، ولكن طلعت أصر وقدمه للمحكمة نفسها أيضا.

وحكمت المحكمة بعد محاكمة علنية بإعدام سبعة متآمرين، منهم الوزير والضابط «هاوى عيسى».

ولم تكن هذه المحكمة هي المحكمة الوحيدة ، بل شكلت محاكم علنية أخرى في مختلف القطاعات.

وانتهى عهد الإخلال بالنظام، واستتب الأمن بعد أن كان الجنود المصريون يتعرضون كثيرا لأعمال الغدر.

ومن الناحية السياسية كون ما سماه (مكاتب سياسية) تتشكل من : ضابط صاعقة، واثنين من ضباط الصف وتمرجى ، يعيشون مع القبائل الموالية حياتهم الخاصة بكل تقاليدها، ويتناقشون معهم في مختلف القضايا السياسية والفكرية... وكان هذا أول نسج بين الناحية السياسية والعسكرية.

تكونت هذه المكاتب السياسية في شتى أنحاء اليمن... الجوف وصعدة.

ومن الناحية العسكرية واصل تركيز القوات في مثلث تعز صنعاء الحديدة... بل وبدأ عملية تخفيف للوحدات نزلت بعدد القوات المصرية التي كانت قد بلغت ٧٠,٠٠٠ جندي عام ١٩٦٥ ، لتصبح حوالي ٢٠,٠٠٠

جندى فقط عند حدوث العدوان على مصر فى يونيو ١٩٦٧ .

ولا شك أن انسحاب القوات المصرية إلى هذا المثلث مع استتباب الأمن إنما يثبت خطأ الاندفاع منذ البداية لكافة أرجاء اليمن .

ويضرب اللواء طلعت دليلا على ذلك بأنه أمكن تطهير طريق صنعاء صعدة، بعد أن قطعت قوات الملكيين بخمسة آلاف جندى يمنى فقط ، تساعدهم الطائرات والمدفعية المصرية بلا جنود مصريين مطلقا، ونتيجة ذلك استولت القوات على كميات من الأسلحة والذخائر الأمريكية.

ومن ناحية التعمير ألغى استيراد الخضر من مصر، وكلف الوحدات بزراعتها فى اليمن، وبدأ فى تكوين شركة مصرية يمنية لإصلاح الأراضى وزرعها ، كما حصل من هيئة الأمم على معونة قدرها ٢٠ مليون دولار، كان يحرص على وصولها للقبائل مع قوافل ثقافية تضم الكتب والسينما والندوات العلمية، وأنشأ مجلسا اقتصاديا على رأسه جزيلان وكان طلعت يحضر اجتماعاته للنهوض باليمن.

عدوان ١٩٦٧:

وخلال هذه الفترة التى عاد فيها السلال إلى اليمن، وعين اللواء «طلعت حسن» قائدا للقوات ، وعزلت المجموعة الرجعية الإقطاعية فى مصر، أصبح الموقف الاجتماعى فى اليمن أكثر وضوحا وتحديدا، الموقف السياسى فى الشمال أكثر استقرارا بينما التهب الموقف فى الجنوب واشتعلت المقاومة المسلحة.

وكانت العلاقات قد تردت إلى الغاية بين مصر والسعودية أمام الإصرار على عدم المساعدة فى تسوية نهائية للمشكلة.

وكان «الملك سعود» قد طلب الحضور إلى مصر مع بعض أبنائه.. وبشهادة العرب فتح «جمال عبدالناصر» له أبواب مصر، وهو الذى سبق له أن تأمر على حياته الشخصية ثم تأمر على وحدة الجمهورية العربية المتحدة.

وطلب «الملك سعود» الذهاب إلى اليمن، ليكفر عن مساعداته للبدر
وليورد لأخيه «الملك فيصل» مؤامراته عليه.

وصل «الملك سعود» ومعه «المشير عامر» و«أنور السادات» و
«شمس بدران» إلى اليمن يوم ٢٤ أبريل ١٩٦٧، وأعلن فور وصوله
الاعتراف بالجمهورية العربية اليمنية ... وقال بعد زيارته لمناطق التعمير
(الحكم الثوري في اليمن حقق منجزات ضخمة)، ثم أعلن الملك سعود (لا
أعترف بفيصل ملكا للسعودية) . وقرر أن يترك ابنه خالد ومنصور في
صعدة شمال اليمن قرب حدود السعودية ليؤثرا على الملكيين، ويضعفا
الموقف الداخلي في السعودية.

وفي هذه الزيارة خطب «عبدالحكيم عامر» قائلا: (سنبقى في اليمن
عشرين عاما حتى لا يعود إلى العراق).

ولكن الأحداث بدأت تتجمع في الأفق بالغلة من التوتر حدا لم تصل
إليه من قبل.

يقول اللواء «طلعت حسن» إنهم أعلنوا لدواعي الأمن إن «الملك
سعود» و«المشير عامر» والسادات سيصعدون إلى تعز... ولكن الطائرة
انطلقت بهم عائدة إلى القاهرة.

«فوجئ اللواء طلعت بخبر من تعز يبلغه أن صواريخ قد انطلقت من
مركز النقطة الرابعة تجاه معسكر كتيبة مظلات مصرية، وأنها فجرت
مخزنا للتخيرة.. وذلك في الموعد المعلن عنه لوصول طائرة الملك، وهرع
اللواء طلعت ومعه وزير الداخلية والخارجية اليمنيان، وأمر بمحاصرة
معسكر النقطة الرابعة ومنع خروج أحد منه... وقام بتفتيشه: حيث قبض
على ثلاثة من الأمريكيين أرشدت عنهم الكلاب البوليسية.

حاول الأمريكيون إقناعهم بأنهم دبلوماسيون، ولكن وزير الخارجية
أبلغه بأنهم لا يحملون هذه الصفة... فقرر السلال إلغاء النقطة الرابعة
الأمريكية نهائيا وترحيل أفرادها خلال ٤٨ ساعة ... وفتح خزينتهم
الكبيرة في صنعاء، وكانت مليئة بأوراق سرية أرسلت كلها للقاهرة.

وتولى المهندسون المصريون إدارة مشروعات المياه التي تخفى خلف ستارها عملاء المخابرات المركزية الأمريكية.

وأقيم جسر جوى نقل أفراد ومهمات النقطة الرابعة إلى (أسمره)، وتدخلت القاهرة لمنع محاكمة الأمريكيين الثلاثة المعتقلين الذين أفرج عنهم إلى المطار للسفر إلى الخارج فوراً.

كان الموقف فى اليمن يدخل مرحلة استقرار مبشر بتطور سريع.. بينما كان الموقف الداخلى فى السعودية قد اهتز بوجود سعود فى اليمن، ومشروعات التعمير قد بدأت تؤتى ثمارها.

وأخذت مؤامرات الإمبريالية الأمريكية تتجمع محاولة إبعاد الخطر المصرى التقدّمى، عن هذه المنطقة الحيوية اتّابضة على عنق البحر الأحمر، والقريبة من دول الخليج.. وكان انقلاب اليونان العسكرى قد وافق حدوثه هذه الفترة الهامة، أبريل ١٩٦٧.

وبينما كان الوضع يستقر فى اليمن ويجنح إلى الهدوء، إذا به يتوتر فى سوريا... وتعالى إذاعات السعودية فى الحديث عن وجود قوات الطوارئ بين القوات المصرية والإسرائيلية وفى شرم الشيخ.. الأمر الذى يحاول إظهار «جمال عبدالناصر» بمظهر التهادن مع الصهيونية.

وبدأت الأزمة تدخل مرحلتها الحرجة وليس فى اليمن أكثر من ٢٠,٠٠٠ جندي كما سبق أن ذكرنا.

ونفذت مؤامرة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية التوسعية بعدوان يونيو ١٩٦٧ المباشر بعد أن عجزت عن إسقاط النظام التقدّمى فى مصر بكل مؤامرات التخريب والاغتيال أو استنزاف قوة مصر فى حرب اليمن.

ولم يعد ممكناً للقوات المصرية المسلحة أن تواصل البقاء فى اليمن بينما قواتها فى مصر قد تبعثرت وضاعت الأسلحة بعد الضربة الاسرائيلية الخاطفة.

وانعقد مؤتمر القمة فى الخرطوم خلال أغسطس ١٩٦٧، بعد أن كان

اللواء « طلعت حسن على » قد استدعى للعمل مديرا لهيئة العمليات فى القاهرة وحل محله اللواء « عبدالقادر حسن » ... وهناك استقر الراى بين مصر والسعودية على انسحاب القوات المصرية ، وترك الأمور لأبناء اليمن يرسمون مستقبله.

وتجمعت القوات المصرية فى الحديدية بعد مظاهرات تعرضت لها يوم ٣ أكتوبر، وهاجم فيها المتظاهرون القيادة المصرية وقتلوا ١٠٠ جندى قبل أن يستطيعوا تفريق المظاهرات واستتباب الهدوء .

وقد كانت هذه المظاهرات استجابة لدعوة مشتركة من بعض الذين أرادوا المزايدة برفع شعار إخراج الجنود المصريين.. والذين كان منهم للأسف بعض الشباب المثقف الذى اجتمع بهم اللواء عبدالقادر حسن بعد ذلك لتوضيح الموقف لهم. ويقول اللواء طلعت حسن إن بوادر هذه الصورة كانت قد ظهرت خلال وجوده، وأنها وضحت فى مجموعة تلتف حول جزيلان وتؤثر ضمنيا على السلال.

ويقول فى ذلك إنه منع اجتماعا كان مفروضا أن يعقد فى إحدى دور السينما لهذه المجموعة.

ولا شك أن غياب العمل السياسى كان عاملا مؤثرا على تنمية اتجاهات خاطئة حتى بين أصحاب النوايا الطيبة ، الذين قد تجذبهم عوامل الإثارة الوقتية دون التعمق فى أبعاد الصورة الشاملة.

انسحبت القوات المصرية من اليمن تماما بعد أن تجمعت فى ميناء الحديدية.

وغادر السلال اليمن فى زيارة للقاهرة، ثم بغداد ويعدها إلى موسكو لحضور احتفالات الاتحاد السوفييتى بالعيد الخمسين للثورة الاشتراكية العظمى ... فى وقت كانت فيه الأمور غير مستقرة.

وقبل أن يصل السلال إلى موسكو، وأثناء وجوده فى بغداد يوم ٥ نوفمبر ١٩٦٧، تحركت بعض وحدات الجيش اليمنى فى الساعة الأولى بعد منتصف الليل واحتلت قصر السلال والإذاعة وبعض الأماكن الحيوية

وأعلنت سقوط السلالة ، وقيام نظام جديد للحكم على قمته مجلس رئاسة يضم القاضي «عبدالرحمن الإرياني» (٦٧ سنة) رئيسا وعضوية «أحمد محمد النعمان» و«محمد علي عثمان».

وما لبث النعمان أن استقال وحل محله الفريق «حسن العمري»، والاثنان كانا محتجزين في مصر ولم يفرج عنهما إلا بعد سقوط السلالة.

وكما جاء السلالة بانقلاب عسكري ذهب أيضا بانقلاب عسكري .

ولكن ذهب السلالة وبقي النظام الجمهوري... فإن قوات الملكيين ما أن استشعرت بأن في قدرتها اقتحام صنعاء بعد خروج المصريين وسقوط السلالة حتى جمعت قبائلهم تحاول دخول العاصمة.

ولكن جيش اليمن الحديث ابن ثورة ٢٦ سبتمبر لم يسلم المدينة ويرجع شعبه إلى نظام الإمامة المتخلف ، بل قاوم قبائل الملكيين الزاحفة لمدة ٧٠ يوما تراجعت بعدها رغم أن القاضي الإرياني قد هرب إلى تعز، وترك الجيش وحده.

وقال «جمال عبدالناصر» لسفير العراق في القاهرة: (لقد أمضيت أياما مليئة بالقلق وأنا أرقب وأتابع الحالة حول صنعاء.. ولم يعد الهدوء إلى نفسي إلا بعد أن انتصر جيش اليمن والنظام الجمهوري، أيا كانت قيادته).

وكانت مصر قد اعترفت بالنظام الجديد فور سقوط السلالة ... ورافق ثبات ثورة اليمن في الشمال انتصار الثورة في الجنوب، وخروج البريطانيين وإعلان استقلال جمهورية اليمن الديمقراطية، تحت قيادة الجبهة القومية في ٢١ نوفمبر ١٩٦٤.

خمس سنوات تقريبا غيرت معالم هذه المنطقة، التي سادها التخلف أكثر من ألف عام في الشمال ، وسيطر عليها الاستعمار البريطاني ما يقرب من قرن كامل.

وإذا أرجعنا الأمر إلى أصوله لوجدنا أنه إلى جانب الدور الهام

والحيوى لأبناء المنطقة، فقد كان هناك أيضا الدور الفعال والمؤثر لثورة يوليو المصرية وقواتها المسلحة.

حصار الثورة :

ويحاول البعض تصوير النتيجة النهائية لثورة اليمن بعد انسحاب القوات المصرية المسلحة عقب العدوان بأنه هزيمة لثورة يوليو بعد نزيف شديد تعرضت له فى اليمن.

والواقع أن أحدا لم يتصور فى البداية أن الموقف يمكن أن يتطور إلى هذا الشكل المعقد.

وجمال عبدالناصر كان حريصا منذ البداية على إبعاد الثورة اليمنية عن التناقضات والخلافات القائمة بين مصر والسعودية... وذلك حسب توجيهاته للدكتور عبدالرحمن البيضاى قبل سفره من القاهرة إلى اليمن.

ولكن انفجار الثورة فى اليمن كان يهدد النظام الملكى فى السعودية بشكل مباشر؛ لأنه يقضى على نظام الإمامة التى استغلت الدين فى تجسيد أمير للمؤمنين، لا يطبق تعاليم الدين الإنسانية السمحة.

ولذا فإن تدخل السعودية الفورى والمباشر لمساندة إمام اليمن المخلوع كان دفاعا عن نظامهم ، ووجدت الإمبريالية الأمريكية والبريطانية الفرصة فى هذا التناقض لإشعال الموقف وتحويله لتحقيق أهدافها فى ضرب النظام التقدمى فى مصر.

ولم يقدر حكام السعودية ما قاله السلال أمام مؤتمر القمة الأول من أنهم كان يجب أن يؤخذوا ليس على الثورة ضد الإمام... ولكن على التأخر فى تنفيذ هذه الثورة، وذلك بعد أن أوضح لهم صورا من بشاعة الحكم الإمامى.

يكفى أن ثورة اليمن قد أطاحت نهائيا وإلى الأبد بنظام حكم رجعى ومتخلف، ضغط على الجماهير وقهرها أكثر من ألف عام.

ومع ذلك فإنه يجب القول بأنه كانت هناك أخطاء فى التنفيذ...

وليس فى الفكرة... أخطاء فى شخصية المسئولين وليس فى هدف القيادة السياسية.

وكانت مساعدة الثورة اليمنية دون أن تكون هناك معرفة عميقة سابقة لطبيعة البلد والشعب... ودون أن تكون هناك مساعدات من المعلومات الطبوغرافية... ودون أن يدخل فى تدريب القوات المسلحة حروب الجبال ومقاومة العصابات... ودون أن تكون هناك طرق أو مواصلات برية... ودون أن تكون هناك مطارات صالحة كافية... إلى غير ذلك. كانت مساعدة الثورة اليمنية رغم كل نواحي النقص المذكورة تعبيراً عن إدراك «جمال عبدالناصر» وعيه بأن المشاكل الإدارية لا يجوز أن تقف حائلاً دون إتمام المسئوليات الثورية التضامنية بين قوى التحرر الوطنى.

ولم يكن وارداً فى تفكير «جمال عبدالناصر» أن بعض المشاكل الإدارية يمكن أن تكون عقبة فى سبيل المهمة الثورية التى كلفت بها القوات المسلحة.

وكل هذه العقبات فعلاً رغم أنها سببت مزيداً من الخسائر، ولكنها لم تتجاوز حدود المعقول، ولم تعطل القوات المسلحة، ولا ثورة يوليو عن تحقيق أهدافها.

خسرت القوات المصرية فى اليمن ما يقرب من ١٠,٠٠٠ جندي خلال معارك استمرت خمس سنوات تقريباً... بينما خسر «محمد على» فى حربه ضد الوهابيين فى يناير ١٨١٢ وإثناء حركته من ينبع إلى المدينة حوالى ٨٠٠٠ جندي كما ورد فى كتاب «لوتسكى» «تاريخ الأقطار العربية الحديث» فى وقت لم تكن الاسلحة فيه قد تطورت إلى هذه الدرجة.

وفى عهد كان سكان مصر فيه ثلاثة ملايين. بينما سكان مصر خلال ثورة اليمن كانوا يقتربون من ثلاثين مليوناً... وخلال حرب لم تمتد كل هذه السنين.

خسائر القوات المصرية أثناء أداء دورها البطولى لا تمثل كارثة كما تحاول بعض الأقلام تصوير الموقف.

وإذا انتقلنا للناحية الاقتصادية لوجدنا أن ثورة اليمن قد كلفت الاقتصاد المصرى كثيرا واستنزفت الملايين، ولكن ذلك لم يكن أمرا إختياريا... فقد كانت هذه هى خطة الإمبريالية لحصار النظام فى مصر وإجباره على الخضوع.

ولا شك أن أسلوب التعامل مع القبائل ورشوة مشايخها بالمال قد فتح على مصر بابا لم يغلق، ورفع ميزانية مساعدتها إلى ما يقرب من ٦٠ مليون جنيه استرلينى سنويا... وتعرضت هذه الاموال للسرقات من بعض من فقدوا الشرف والضمير.

كما أن ميزانية بدل السفر التى كانت تصرف للجنود كانت تحمل الميزانية العامة عبئا كبيرا.

كان الجندى يصرف جنيها واحدا فى اليوم.

وكان صرف هذه الأموال ضرورة، لجنود يعرضون حياتهم للخطر فى كل لحظة... ولو أن ظروف المعركة قد أدت إلى بقائهم فى أحيان كثيرة ينتظرون المعركة ولا يخوضونها... ومع ذلك لم يكن سهلا إصدار القرار بانسحابهم أو تخفيضهم وذلك لخطر القوات الملكية المتريصة بالثورة... والدليل على ذلك ما أشرنا إليه من هجومهم على صنعاء ومحاصرتهم لها سبعين يوما بعد انسحاب الجيش المصرى وسقوط السلال، لولا الجيش اليمنى الحديث الذى نشأ فى أحضان الجيش المصرى.

ومع ذلك فإن «زكريا محيى الدين» عندما تولى رئاسة الوزراء فى أكتوبر ١٩٦٥ ، وخلال معاناته من المشكلة الاقتصادية أثار مشكلة وجود القوات المصرية فى اليمن... وعبر عن أفكاره بقوله إنه لتحقيق الهدف المفترض، وهو المحافظة على حكومة صنعاء، فإن الاستنزاف المستمر لموارد مصر يعتبر فى النهاية وسيلة لتحقيق أهداف العدو فى إضعاف النظام المصرى.

ويقول «زكريا محيى الدين» إن عينه فى ذلك الوقت كانت على فيتنام، حيث تعرضت القوات الأمريكية لظروف تشابه الظروف التى تعرضت لها

قواتنا مما أجبرها على اللجوء إلى المدن الكبيرة والموانئ فقط.

ولذا طالب بتخفيض القوات المصرية إلى أقل عدد ممكن، على أن تحتل فقط مثلث تعز صنعاء الجديدة؛ لتخفيض الأعباء حيث لم يكن هناك تصور لنهاية حرب اليمن.

وكان هذا هو الاقتراح الذى أشار إليه الفريق «أنور القاضى» والذى كان مفروضاً فى رأيه أن ينفذ من نوفمبر ١٩٦٣، ولكنه لم يدافع عن وجهة نظره بما يجعلها تنتصر... بل إنه وافق منذ البداية على خطة الوصول إلى الحدود الشمالية والشرقية.

ويقول «زكريا محبى الدين» إن الاقتراح قد رفض وقتها.

ويقول اللواء «طلعت حسن» إنه لم يجد صعوبة فى تنزيل وحدات كثيرة إلى مصر، وتخفيف القوات إلى أقل حد ممكن بعد اتخاذ أسلوب حاسم وجاد فى محاكمات المتآمرين علانية. وفى الاعتماد على المكاتب السياسية المبدورة بين القبائل.

والواقع أن هناك فرقاً هائلاً بين وجود القوات المسلحة المصرية فى اليمن، ووجود القوات الأمريكية فى فيتنام.. وهو ما صورته ناتنج فى كتابه «ناصر».

القوات المصرية كانت تساند ثورة شعب ضد نظام متعفن... بينما القوات الأمريكية كانت تقهر ثورة شعب فيتنام ورغبته فى التحرر الوطنى واختيار طريقه لبناء مستقبله الاجتماعى.

الفرق كبير، وليس هناك مجال للمقارنة من الوجهة السياسية، ولا من الوجهة العسكرية أيضاً... فقبائل اليمن المتأرجحة فى موقفها كبندول الساعة والمساندة بمرتزقة الكونغو السابقين، لا وجه للشبه بينها وبين قوات جبهة التحرير فى فيتنام الجنوبية؛ حيث كان الأمريكيون يواجهون أعلى مستوى من الكفاءة القتالية والمهارة والشجاعة الفردية المندفعة إلى المعركة بوعى وطنى واجتماعى عميق.

ولو كانت القوات المصرية قد مارست عملا سياسيا ناجحا فى اليمن،
لساعد ذلك على تعبئة وحشد الشعب اليمنى دفاعا عن ثورته، وأدى أيضا
إلى تخفيف أعداد الجنود المقاتلين هناك.

ولكن ما حدث فى مصر خلال السنوات الأولى لثورة يوليو حدث فى
اليمن أيضا، فقد أخذت السلطة هناك موقفا مضادا معاديا للأحزاب
والحزبية، رغم أنها بالتأكيد كانت تمثل تجمعا تقدميا عن نظام الإمامة
الرافض أصلا لكل عمل سياسى.

الأحزاب فى اليمن كانت تلعب دورا تقدميا، وكان بعضها امتدادا
لأحزاب وحركات سياسية تقدمية فى الوطن العربى مثل البعث والقوميين
العرب إلى جانب إرهابيات لتنظيمات شيوعية.

ولذا كان ضرب هذه الأحزاب وحظر نشاطها خسارة سياسية كبيرة
أدت إلى ضعف جبهة التماسك حول الثورة.

ولا شك أن من دوافع هذا الموقف الصراع الذى كان موجودا فى
الساحة العربية بين الناصريين والبعثيين، الذين توافر لهم قدر من النشاط
السياسى فى اليمن كان يمثل «محسن العينى».

ورغم أن حركة القوميين العرب قد وقفت مع عبدالناصر ضد
«البعث»، إلا أنه حدث انشقاق فى مطلع عام ١٩٦٦ ، عندما فكر
عبدالناصر فى توحيد قوى النضال فى جنوب اليمن فى جبهة واحدة،
ومنع «قحطان الشعبى» و«عبدالفتاح إسماعيل» من العودة إلى اليمن.

ويقول «عزت سليمان» إن: «جورج حبش» و«محسن إبراهيم» كانا
يقابلان عبدالناصر وأنها قابلاه لمناقشة الموقف معه بعد هذا المنع.

أما الشيوعيون فقد ضربوا أيضا، رغم مساندتهم لثورة يوليو
وموقفها من ثورة اليمن.

كل القوى والأحزاب السياسية حظر نشاطها فى اليمن... وتم تقليد
تجربة مصر بمحاولة إقامة تنظيم واحد فى اليمن اسمه «الاتحاد الشعبى

اليمنى» وفتحت أبوابه للجميع، عدا كل الحزبيين أو الذين اشتغلوا بالسياسة سابقا.

ومع ذلك لم يفلح هذا التنظيم فى إقامة الوحدة الوطنية أو ضم قوى الثورة الوطنية... وإنما بقى تنظيما مؤقتا وشكليا مماثلا لتنظيم الاتحاد القومى، وليس الاشتراكى. فى مصر... ولكن بصورة باهتة.

وهكذا اقتصر الوجود المصرى فى اليمن على المساعدة العسكرية فقط ، دون استثارة طاقات الجماهير وتقويتها فى تنظيم سياسى قوى... ولا نود التطرف فى القول بأن «فاقد الشيء لا يعطيه» ، ولكننا نقول إن العمليات العسكرية قد شغلت اهتمام القيادة فى مصر، وأن القادة الذين أعطتهم المسئولية هناك كانوا من العسكريين الذين لم يكونوا حتى من الضباط الأحرار، أى لهم حد أدنى من الصلة بالسياسة، وإنما كانوا ضباطا محترفين فقط ، لا يهتمون بالسياسة أصلا ولا يتابعون أحداثها.

ولذا اقتصر الدور المصرى فى اليمن على الدور العسكرى مع التأثير السياسى على السلطة فقط دون الجماهير... الأمر الذى أدى إلى عدم محاربة الإقطاع أو النظام القبلى حربا مباشرة وإنما تحقق ذلك خلال نشر الحضارة والثقافة والتعليم وإنشاء الطرق والمواصلات، وإقامة المستشفيات ومختلف أنواع الخدمات.

ومع كل هذه التحفظات فإن جانبا كبيرا من شعب اليمن وخاصة الشباب المثقف كان معارضا لخروج الجيش المصرى بعد العدوان، وقد عقد اللواء «عبدالقادر حسن» اجتماعا بعد مؤتمر الخرطوم مع هؤلاء الشباب أوضح لهم فيه الظروف السياسية الضاغطة، ولم تنته صلة ثورة يوليو المصرية بثورة سبتمبر اليمنية بخروج القوات المسلحة بعد عدوان يونيو، الذى تأمرت وخططت لتنفيذه الإمبريالية الأمريكية والصهيونية التوسعية، وإنما استمرت هذه الصلة قائمة بنمو القيم والأهداف التى بذرتها الثورة العربية المشتركة.

إن النظام الجمهورى الذى رأسه الإريانى بعد سقوط السلال، لم يكن

امتدادا لنظام الإمامة المنهار، ولم يكن صورة مطابقة من حيث الجوهر الطبقي والأيدولوجية الاجتماعية والنظرة السياسية لنظام الإمامة... وإنما كان جمهورية جديدة، قد تكون لها نظرة للأمور أقل تقدمية من نظرة جمهورية السلال، ولكنها بالتأكيد ليست صورة مكررة لنظام الإمامة... وهذا فى ذاته دليل على أن ثورة سبتمبر لم تطو صفحتها مع سقوط السلال، ولم يتوقف تأثيرها بعد خروج القوات المصرية.

انتقلت اليمن إلى حضارة العصر... ويشق اليوم أبنائها الطريق بأسلوبهم ونظرتهم الخاصة.

وظهرت إلى الوجود جمهورية اليمن الديمقراطية ، التى يعترف أبنائها صراحة بدور ثورة ٢٦ سبتمبر ودور «جمال عبدالناصر» والشعب المصرى وقواته المسلحة فى دعم كفاحهم البطولى.

ولا شك أن ظهور هذه الدولة التقدمية الناشئة جنوب جمهورية اليمن هو حافز فى ذاته على توحيد فضال الشعب اليمنى فى الشمال والجنوب ضد الإمبريالية المتربصة بهذه المنطقة الحيوية العامرة بالثروة البترولية.

وإذا كان عدوان يونيو ١٩٦٧ قد وجه ضربة شديدة إلى النظام المصرى، فإن الأحداث قد أثبتت أن سقوط شرم الشيخ فى يد الاسرائيليين لا يمنع حصارهم - مؤقتا وإلى أن تتحرر- بالسيطرة على مضائق البحر الأحمر من الجنوب بالتعاون مع جمهورية اليمن الديمقراطية، وهو ما تحقق بعد ذلك فعلا خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣.

كلمة إنصاف :

وأخيرا فلا بد من كلمة إنصاف لدور ثورة يوليو فى مساندة ثورة سبتمبر.

وقرار «جمال عبدالناصر» بالاعتراف الفورى والموافقة غير المترددة فى مساعدة الثورة اليمنية بالقوات المسلحة المصرية كان نقطة البداية.

وكان فى ذلك الرد على محاولات الإمبريالية فى تطويق الثورة العربية،

ونجاحها فى تحطيم الجمهورية العربية المتحدة لم يؤد إلى انحسار دائم، وإنما ظهر البعث الجديد فى أكثر الدول العربية تخلفاً ضد أشد النظم انحطاطاً.

كان رفض المعاونة أمراً غير مقبول ولا وارد سياسياً... فليس من منطق الثورة التقاعس عن مساعدة حركات التحرر الوطنى، وإلا كانت نتيجة ذلك العزلة التامة عن ساحة الثورة العربية، وتسهيل فرصة الإطاحة بنظام الحكم التقدمى فى مصر.

وعلى الذين يفصلون بين سلامة مبدأ المساعدة وأخطاء التطبيق أن يقدروا فزع الإمبريالية من ظهور عبدالناصر فى الجزيرة العربية ليطوق النظام السعودى. ويقترب من آبار البترول فى الخليج، ويسيطر على مفتاح البحر الأحمر من الجنوب... وما بذلته بعد ذلك من جهود ومساعدات لدفع نظام الحكم السعودى لمساعدة بقايا النظام الملكى فى اليمن خلف أموال «أمير المؤمنين» البدر.

ورغم جهود «جمال عبدالناصر» المخلصة لإقرار السلام مع عدم التفريط فى تأمين وسلامة الثورة والجمهورية، فإن هذه الجهود قد تبددت واحداً بعد الآخر أمام تعنت الملكيين مدفوعين بمساعدات الإمبريالية وجنودها المرتزقة.

ولم يكن ممكناً «لجمال عبدالناصر» أن يقبل أنصاف الحلول لما يحمله ذلك من تعريض الجمهورية للخطر، وسط قبائل تعيش فى تخلف رهيب.

وتسيطر عليها معتقدات دينية، ليست من صلب الدين، ولكنها من صنع البشر... ومثال ذلك ما رواه لى الفريق أنور القاضى من أن بعض الطائرات قد قامت بغارات استكشاف ليلية مستخدمة الأنوار الكاشفة فأطلق أنصار الإمام شائعة بأن أنواره تهل من السماء وأن هذه علامة من الله.. وكبر الناس وسجدوا وغيروا مواقعهم لتكون مع الإمام.

والترجع كان يعنى فى مضمونه تعطيلاً لتنفيذ حركة الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطانى فى الجنوب، وهى التى بدأت فى تعز كما

ذكرنا تحت اسم «صلاح الدين»، واستمرت تشتعل وتزداد اشتعالا لوجود القوات المصرية فى اليمن واستقرار النظام الجمهورى.

وعلى الذين يفصلون بين سلامة مبدأ المساعدة وأخطاء التطبيق أن يقدروا أيضا غموض الموقف فى اليمن وطبيعة الحياة المتخلفة، واختلاف طبيعة الأرض إلى جانب طبيعة الحكم فى مصر، حيث انفردت زعامة «جمال عبدالناصر» بالتأييد الجماهيرى المطلق، وغابت الكيانات التنظيمية والكادرات السياسية القادرة على التعاون السياسى والتوجيه الفكرى بطريقة نظرية وعملية سليمة، ولا يمكن مناقشة الأمور قفزا فوق الواقع، ولكن يجب مناقشتها فى حدود الإمكانيات المتاحة، والأخطار المحتملة.

وما تحقق فى اليمن لم يكن قياسه بخسائر عشرة آلاف بطل فوق أرض اليمن، ولا فى سقوط عشرات الألوف من اليمنيين فى الحرب الأهلية التى فرضها المليون فرضا... ولا يمكن قياسه أيضا بما صرف من ملايين الجنيهات على العمليات العسكرية.

كل هذه الأشياء تعتبر صغيرة إذا قيست أو قورنت بالإنجاز الأعظم وهو إنقاذ شعب اليمن من أبشع نظام متخلف، وإخراج جنوب الجزيرة العربية من حصار طويل إلى نور الحضارة العصرية.

إن مجرد دخول الكهرباء والمصانع وتعبيد الطرق وفتح المدارس والمستشفيات فى مجاهل هذا البلد، الذى يضم ما يقرب من خمسة ملايين قد اختصر الزمن الذى كان يمكن أن يعيش فيه الشعب اليمنى عشرات أو مئات من السنين فى هذا التخلف الشديد.

وعلى الذين ينظرون فى بساطة واستخفاف إلى واجب التعاون بين حركات التحرير الوطنى، أن ينظروا إلى موقف مصر لو أن الاتحاد السوفييتى لم يقدم لها الأسلحة والمساعدات الاقتصادية والصناعية وتركها فريسة فى يد الإمبريالية العالمية تسيطر عليها وعلى نظام الحكم فيها وتمتص خيراتها وتترك شعبها غارقا فى تعاسته.

إن واجب التعاون والمساعدة بين حركات التحرر الوطنى هو أمر لا

يجوز النظر إليه باقليمية محدودة أو سطحية متعجلة... فسير التاريخ وحركته تفرض التعاون بين مختلف حركات التحرر الوطنى... فما بالنا وثورة سبتمبر هى حركة تحرر فى إطار الوطن العربى.

والقول بأن مساعدة ثورة اليمن قد استنزفت مصر وكبدتها خسائر اقتصادية كبيرة، هو قول مبالغ فيه كثيرا.. فإن مساعدات الأسلحة كانت من الاتحاد السوفييتى، ووسائل النقل السريع أيضا، وقد أعطيت كلها مجانا. والأمور لم تصل بمصر إلى حد الأزمة، بل ولم تقترب منها أبدا.. لنمو خطط التنمية.

والذين يثيرون القول بأن ما صرف من أموال فى اليمن كان كافيا لرفع مستوى الشعب المصرى، يعيشون فى وهم التصور بأن النظام المصرى كان يمكن له أن يواصل عمليات التخطيط والبناء والتنمية وهو مغلق أبوابه على نفسه.

ويقول «زكريا محيى الدين» أحد دعاة الاهتمام بالأمور الاقتصادية وعدم نسجها بالقضايا السياسية إن صعوبة الموقف الاقتصادى لم تكن كلها كامنة فى اليمن، وانسحاب القوات المصرية جميعها لم يكن يحقق فى ذاته انفراجا حقيقيا للاقتصاد المصرى.

إن ملحمة القوات المسلحة المصرية فوق أرض اليمن، هى من أعظم أمجاد ثورة يوليو التى حارب جنودها النظام الملكى الإقطاعى حتى انهار داخل الحدود، وحاربوا النظام الإمامى المتعفن حتى انهار خارج الحدود.

كان خروج الجنود المصريين للحرب فى اليمن عملا له دلالة تاريخية عظيمة فى وحدة الثورة العربية.

وليست نتائج هذه الثورة فى حاجة إلى كلمة إنصاف بقدر ما هى فى حاجة إلى كلمة تقدير.

الباب الخامس

مصر .. والسودان

(إن السودان كغطاس،
مصر أنبوبيته التي يستنشق
منها الهواء، فإذا فصل
السودان عن مصر انقطع عنه
الهواء فمات مختنقا)

ونستون تشرشل
رئيس وزراء بريطانيا

الفصل الأول

نضال مشترك ضد الاستعمار البريطاني

(إن الحكومة لتشعر
بشعور الأمة تلقاء هذه
الحوادث المشؤومة، وهي
ساهرة على معالجتها بما
يحفظ كرامة البلاد ويصون
حقوقها)

سعد زغلول

في رسالة إلى الحاكم العام

٢٢ أغسطس ١٩٢٤

(يجب أن يتم جلاء
البريطانيين عن وادي
النيل)

للازم أول «علي عبد الطيف»

مؤسس جمعية (اللواء الأبيض)

علاقة مصر بالسودان تتميز عن علاقتها بأى قطر عربى آخر...
ومنذ دخل الجيش المصرى السودان فى أكتوبر ١٨٢٠ خلال عهد محمد
على لم يخرج منه بصفة نهائية إلا بعد ثورة يوليو ١٩٥٢.

وقد نمت العلاقات بين الشعب المصرى والسودانى خلال نضالهما
المشترك ضد السيطرة العثمانية والاحتلال البريطانى، وتوثقت العلاقة إلى
الدرجة التى جعلت من وحدة وادى النيل شعارا ترفعه الجماهير فى
الشمال وفى الجنوب.

وقد لعب الجيش المصرى دورا رئيسيا فى العلاقة بين الدولتين.

منذ اهتمت الإدارة المصرية فى أيامها الأولى بالسودان - بتنظيم
تجارة الرقيق باعتباره موردا رئيسيا لتكوين الجيش، وارسلت الحملات
العربية إلى الجنوب والشرق لاصطياد الرقيق من الرجال وأرسالهم إلى
مصر، كما يقول الدكتور "زاهر رياض" فى كتابه (السودان المعاصر)،
حتى تبين عقم هذه المحاولات فتوقفت نهائيا عام ١٨٣٩.

منذ ذلك الوقت البعيد الذى تبدلت فيه الظروف أكثر من مرة... من
تقييم لدور الجيش فى عهد "محمد على"، إلى تهيب رتبة حكمدار السودان
فى عهد "عباس" بحيث لا تزيد عن أميرالاي، واتخاذ منفى للوطنيين مثل
الشيخ "رفاعة رافع الطهطاوى" الذى كانت له رتبة فى الجيش أيضا... ثم
استخدامه فى عمليات الاستكشاف خلال عهد "إسماعيل" .. وكان أول
المستكشفين الذين ارتادوا هذا السيل هو البكباشى "محمد سليم قبطان"
الذى قاد حملات الكشف عن منابع النيل الأبيض ومناطق النيل العليا بين
سنة ١٨٣٩ و ١٨٤٢ وصحبه فى رحلته علماء فرنسيون وبريطانيون.

وأخيرا جاء حكم الخديو "توفيق" الذى واكب ثورة "المهدى" فى
السودان ١٨٨١ إذ جاهر "المهدى" بدعوته فى شهر أغسطس وقام "عرابى"
بمظاهرة الجيش فى عابدين يوم ٩ سبتمبر من نفس العام.

وعندما وصلت أخبار دعوة "المهدى" بأنه نبي الله إلى رءوف باشا
حكمدار السودان أرسل إليه الضابط "محمد بك أبو السعود" وكان على

صلة بإخوة "المهدى" لمحاولة إقناعه بالتخلي عن دعوته، وحضر الاجتماع ثلاثة من علماء المسلمين ، ولكن "المهدى" رفض وأصر على موقفه، فسير إليه سريتين من المشاة تحت قيادته إلى جزيرة (أبا) حيث قابلهم الأنصار وألحقوا بهم هزيمة وصلت أخبارها إلى القاهرة وكانت تحمل أخطار ثورة "المهدى" لأول مرة.

وغادر المهدي جزيرة (أبا) توقعاً منه لحملة ثانية واستقر في جبل (قدير) حيث هزم حملة ثانية قادها مدير (فاشودة) دون إذن حكمدار السودان.

وعندما وصلت أخبار الهزائم قررت الحكومة المصرية إرسال قوة من الجيش، ولكن القادة العسكريين اعتبروا أن ذلك محاولة لتشتيت الجيش المصري... وفي فبراير ١٨٨٢ عندما وصل العسكريون إلى مراكز السلطة ركزوا اهتمامهم على محاربة الخديو واعتبروا السودان ميداناً ثانوياً لا يستحق إرسال مزيد من القوات واكتفوا بعزل "رعوف" باشا حكمدار السودان وتعيين "عبدالقادر حلمي" الذي وصل في مايو ١٨٨٢، والذي كان من أنصار "أحمد عرابي".

ولكن ما لبث الموقف أن تعقد في مصر، واحتل البريطانيون القاهرة في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢، وحل الخديو "توفيق" الجيش المصري بمرسوم صدر بعد خمسة أيام في ١٩ سبتمبر.

وصدر قرار عزل "عبدالقادر باشا حلمي" من حكمدارية السودان يوم ١٧ يناير ١٨٨٢ وتعين بعده الجنرال "هكس" البريطاني الذي فشل في القضاء على الثورة المهدية، ودحرت قواته يوم ٥ نوفمبر ١٨٨٣، وهنا بدأت بريطانيا عملية ضغط على الحكومة المصرية لإجلاء قواتها عن السودان.

ولكن "شريف" باشا رفض تنفيذ الاقتراح.

وهنا أرسل إليه اللورد "جرانفيل" وزير المستعمرات البريطانية برقية شهيرة في يناير ١٨٨٤ يقول فيها: « لا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من الواجب مادام الاحتلال البريطاني المؤقت قائماً في مصر أن تتأكد

حكومة جلالة الملك من ضرورة اتباع النصائح التي ترى إسداءها للخديو في المسائل الهامة التي تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها من الخطر... ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسؤولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها إلى أن تصر على اتباع السياسة التي تراها، ومن الضروري أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة».

واستقال "شريف" باشا في ٧ يناير ١٨٨٤ قائلا: « إذا تركنا السودان فالسودان لن يتركنا»... وجاءت وزارة "نوبار" باشا في ١٠ يناير خاضعة للاحتلال البريطاني ساجدة لأوامره مصدرة تعليماتها بإخلاء السودان وترحيل الموظفين وسحب الحاميات المصرية التي بلغت ٢٥,٠٠٠ جندي.

وصدر مرسوم في ١٥ يناير بإلحاق إدارة السودان بوزارة الحربية بدلا من رئاسة الوزراء... وعين "غوردون" حكاما عاما للسودان بقرار من مجلس الوزراء البريطاني لإرجاع الجنود والموظفين المدنيين والتجار إلى مصر.

كان اتخاذ هذا القرار غريبا ودليلا على وجود نية مبيتة ضد مصر من جانب انجلترا؛ لأنه لم يكن معقولا أن ينتصر دراويش بالرماح على جنود يملكون المدافع والبنادق.

وحاصر "غوردون" في الخرطوم التي سقطت في يد "المهدي" يوم ٢٦ يناير ١٨٨٥، وقتل الجنرال البريطاني على سلالم قصره قبل أن تصله الإمدادات العسكرية لإنقاذه والتي قادها الجنرال "ولسلي" الذي استطاع أن يشهد سقوط الخرطوم بمنظاره المعظم ثم يرتد عنها دون محاولة لإنقاذها.

وتحيط الشبهات التاريخية بموقف الحكومة البريطانية التي تقاعست في إنقاذ "غوردون" والتي حاولت الإساءة إلى الحكومة المصرية وإظهارها بمظهر العجز عن معالجة الموقف في السودان.

واستغلت بريطانيا فرصة مصرع "غوردون" وأنهت الإدارة المصرية في السودان رغم إصرار حكومة مصر على استمرار العلاقة بين القطرين... واعتبرت السودان قطرا خاليا لا سيد له ودعت الدول الأجنبية إلى احتلاله، وبادرت هي إلى النزول في ثغرى (زيلة) و(بربر) نواة الصومال البريطاني فيما بعد، ونزلت إيطاليا في (مصوع) حيث عقدت فيها معاهدتان في ١٥ أبريل ١٨٩١ ، ٥ مايو ١٨٩٤ ، وضمت جانبا من السودان: «منطقة (لادو) في أعالي النيل» إلى الكونغو البلجيكي بعد معاهدة مع الملك "ليوبولد" في ١٢ مايو ١٨٩٤ ، وأدت تناقضات القوى الاستعمارية في أفريقيا إلى معاهدة أخرى مع ألمانيا في أول يوليو ١٨٩٠ .

استهدفت بريطانيا من ذلك إخراج الجيش المصري من السودان وقطع العلاقة التاريخية بين الشعبين والدولتين، وأصبحت سياسة حكومة اللورد "سالسبرى" المحافظة في لندن ووزير خارجيتها "تشمبرلين" ترك دراويش المهدي في السودان حيث يصعب عليهم إقامة سيادة فعلية؛ لأنهم لا يملكون من أسلحة القتال سوى الدروع والحراب كما ذكرنا.

ويحاول بعض المؤرخين الإشارة إلى وجود علاقة ما بين البريطانيين والقوات المهدية منذ البداية؛ لاستنكارهم أن يكون قرار انسحاب القوات المصرية مبنيا فعلا على ظروف موضوعية قوية... ولاعتقادهم أن بريطانيا كانت تخطط سياستها على أساس احتلال دائم لمصر وانفراد بحكم السودان.

كانت بريطانيا تريد أن تقيم عازلا أمنيا بين مصر والسودان، يظل فيه الفراش دافئا في السودان بحكم دراويش المهدي إلى أن تعود في اللحظة التي تهيئها الظروف السياسية.

ولكن الأمور في أفريقيا لم تكن تسير وفق الإرادة البريطانية وحدها... فرنسا كانت تزحف على أفريقيا من الغرب، ولما كان السودان قد أصبح يعتبر بعد عام ١٨٨٥ دولة مستقلة خالية من سيادة دولة أوروبية فإنها قررت أن تحتله وزحفت عليه حملة "مارشان" حتى وصلت إلى حدوده عام ١٨٩٧ .

واضطرت بريطانيا إلى تغيير خططها والاستعانة بالجيش المصرى للزحف على السودان من جديد، وذلك لسببين: أولهما: صعوبة التحرك من الجنوب لصعوبات النقل والمواصلات، وثانيا: إظهار الأمر أمام الفرنسيين كما لو أن مصر هى التى تعود إلى السودان.

وتمت موافقة سلطان تركيا على الحملة بعد خطاب أرسله إليه الخديو "عباس حلمى" تحت ضغط القنصل البريطانى فى مصر مبينا فيه أن غرض الحملة هو سحق الحركة المهدية.

وتحملت مصر كافة تكاليف الحملة بعد خطاب كتبته الحكومة البريطانية - باعتبارها المتصرف فى الشئون المصرية - إلى صندوق الدين تعلن فيه الأخطار التى تحدى بمصر إذا لم تتحرك إلى السودان، وقدرت المبلغ بنصف مليون جنيه.

وافقت ألمانيا والنمسا وإيطاليا من الدول الأعضاء فى صندوق الدين، واعترضت فرنسا وعضدتها روسيا... وأسرعت حكومة مصر فسحبت المبلغ حسب قرار الأغلبية... ولكن الدولتين المعترضتين رفعتا الأمر إلى المحكمة المختلطة لمنع مصر من سحب المبلغ بدعوى أنها ستدفعه على حملة حربية لا داعى لها... وحكمت المحكمة فى صالح هذا الرأى فى يونيو ١٨٩٦... وأسرعت الحكومة البريطانية استعجالا لتنفيذ الحملة خشية دخول قوات فرنسا للسودان، فأقرضت مصر ثلاثة أرباع مليون جنيه بفائدة قدرها اثنان وثلاثة أرباع فى المائة.

عين اللواء "كتشنر" سردار الجيش المصرى قائدا للحملة التى اشترك فيها الجنود المصريون مسخرين، وبدأت يوم ٣ مارس ١٨٩٦ وانتهت بدخول (أم درمان) يوم ٢ سبتمبر ١٨٩٨، بعد أن لحقت الكوليرا بالحملة وقتلت أكثر من ألف جندى خلال شهر واحد.

صحب الحملة مد خط للسكة الحديدية من وادى (حلفا) إلى الجنوب.

وإذا كانت المعركة قد أنهت حكم السودانين لأنفسهم، فإن هدفها الآخر قد تحقق أيضا وهو منع انتشار النفوذ الفرنسى فى وادى النيل،

وخاصة بعد وصول "مارشان" إلى (فاشودة) في ١٨ سبتمبر ١٨٩٧ ورفع العلم الفرنسي عليها ثم اضطاراه إلى الانسحاب شرقا في ديسمبر ١٨٩٨ لصعوبة مركزه الحربي وتعذر اتصاله بالحكومة الفرنسية.

أدى انسحاب "مارشان" إلى تحسن الجو بين إنجلترا وفرنسا وعقد اتفاق بين الدولتين في مارس ١٨٩٩ لتحديد الحدود انتهى إلى حصول فرنسا على منطقة الصحراء الكبرى حتى السواحل الغربية لأفريقيا، وحصول إنجلترا على النفوذ في السودان الذي تشكل فيه أول «احتلال مشترك» في التاريخ تحت اسم «السودان المصري البريطاني»، وصدر تبليغ بريطاني يقضى «برفع العلم البريطاني بجانب العلم المصري في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة (سواكن) فلا يرفع إلا العلم المصري»، وذلك لأن القوات المصرية لم تنسحب مطلقا من هذه المدينة.

ووقعت اتفاقية السودان التي كانت تقرر دائما باسم "المشئومة" في ١٩ يناير ١٨٩٩ ... وقع عليها اللورد "كرومر" عن الجانب البريطاني و"بطرس باشا غالي" عن الجانب المصري.

ونصت الاتفاقية على أن يعين الخديو حاكما عاما بريطانيا لا يفصل إلا بموافقة الحكومة البريطانية، ويصدر أوامر لها قوة القانون، كما نصت الاتفاقية أيضا على عدم سرعان القوانين المصرية، وعدم تعيين قناصل للدول الأجنبية في السودان، وكان الوضع في السودان فريدا بالنسبة للمستعمرات فهو لم يكن تابعا لوزارة المستعمرة وإنما كان تابعا لوزارة الخارجية الأمر الذي جعل الموظفين البريطانيين لا ينتقلون إلى المستعمرات المختلفة وإنما يستقرون طوال مدة خدمتهم أو حياتهم في السودان.

بداية النضال المشترك :

وما إن وقعت هذه الاتفاقية حتى بدأت روح النضال المشترك بين المصريين والسودانيين تتبلور ضد الاحتلال البريطاني.

كانت الوحدات السودانية يقودها ضباط مصريون ويوجد بها بعض

ضباط الصف من المصريين أيضا... ولم تكن فئة الضباط السودانيين قد ظهرت بعد فى ذلك الوقت.

قائد الحزب الوطنى بقيادة "مصطفى كامل" و"محمد فريد" المعارضة السياسية للاتفاقية الأمر الذى أدى إلى اغتيال "بطرس باشا غالى" وزير الخارجية... واستجاب الضباط المصريون لهذه المعارضة، وأرسل ٣٢ ضابطا من حامية (سواكن) برقية تأييد إلى "مصطفى كامل" الذى كان شقيقه "على فهمى" ضابطا فى هذه الحامية، قالوا فيها: «إن قلمك الحق أمضى من سيوفنا وحججك القوية أمضى من رصاصنا».

ولكن "مصطفى كامل" كانت له وجهة نظر خاصة فى دور الجيش فى العمل الوطنى خلال هذه المرحلة، فأرسل لهم ردا قال فيه: «من الحكمة ألا نمكن العدو من رقابنا، وأنا لا أود أن يدخل ضباط الجيش فى حركتنا السياسية دخولا ظاهرا لأن هذا يضر بالمسألة ضررا بليغا حيث يجد الاحتلال مسوغا لخلق التهم الثورية بمصر وغير ذلك مما لا يخفى عليكم».

ومع ذلك تحرك الضباط المصريون والقوات السودانية فى الأورطة الرابعة عشرة فى (أم درمان) وهجموا على غرفة الحرس حيث استولوا على الذخيرة وطردوا الضباط البريطانيين؛ احتجاجا على الاتفاقية وما نتج عنها من احتكار البريطانيين لمعظم الوظائف الرئيسية فى الإدارة الجديدة، والاستيلاء على جانب من ذخيرة الجيش المصرى وإرسالها إلى الإنجليز لمساعدتهم فى حرب (البوير) بجنوب افريقيا، وأصدر "كتشنر" قرارا بقطع بدل الميدان عن مرتباتهم.

حوكم الضباط وطرد سبعة منهم من خدمة الجيش وأحيل واحد إلى المعاش، وآخر إلى الاستيداع.

وقررت الحكومة البريطانية نقل "كتشنر" ليشترك فى حرب (البوير)، وتعيين السير "ريجنالد وينجت" عام ١٩٠٠ وكان مسئولا عن إدارة المخابرات والتجسس على السودانين خلال حملة استعادة السودان.

وقد بدأ "وينجت" عهده بالاستغناء تدريجيا عن العسكريين وتعيين

المدنيين فى وظائف المديرين، كما فتح كلية "غوردون" عام ١٩٠٢ . ومما يذكر أن دفعتها الأولى كانت تضم ٩١ طالبا سودانيا ، ٥٨ طالبا مصرياً .

وبدا أسلوب الحكم البريطانى يواجه مقاومة متزايدة تنسج بين المصريين الذين يعيشون السودانيين فى حياتهم الاجتماعية وتربطهم روابط اللغة والدين ضد البريطانيين الذين كانوا يعيشون حياة مرفهة متعالية ومنعزلة عن الجماهير.

وقال لى اللواء "محمد نجيب" : إن المصريين فى السودان كانوا يقاومون البريطانيين فى مختلف المجالات... ويذكر أنه تعرض للجلد عشر جلادات عندما أملى عليه المدرس البريطانى قطعة إملاء جاء فيها: « إن مصر يحكمها البريطانيون» ورفض "محمد نجيب" الكتابة قائلا: « لا يا سيدى مصر تحتلها بريطانيا دون حق ولكنها دولة مستقلة»، ويقول "محمد نجيب" : إنه كان متأثرا فى ذلك الوقت مثل غيره من الضباط المصريين بكلمات "مصطفى كامل" التى كانت تهرب إليهم حيث كانت محظورة التداول فى السودان.

وتشير ظواهر الأمور إلى الدور الحضارى الذى قام به المصريون عامة والجيش المصرى خاصة فى أرجاء السودان، فقد مد الجيش المصرى خطوط السكك الحديدية من مصر إلى مدن السودان، وكانت هناك كتيبة عسكرية خاصة لد السكك الحديدية تحت قيادة اللواء "محمد فاضل"، وتحملت مصر أموالا بلغت ٢٥٤ ألف جنيه رغم الأزمة الطاحنة التى كانت تعاني منها.

وكان رجال الجيش المصرى أيضا هم الذين شيدوا ثكنات الجيش وأطلقوا عليها أسماء "سعيد" و"إسماعيل" و"توفيق" و"عباس" ، وأعادوا بناء قصر الحاكم العام وبناء الإدارات الحكومية وغير ذلك من المباني.

ويقول الدكتور "زاهر رياض" : إن المصريين قد أقاموا حواجز لمقاومة فيضان النيل الأزرق الذى كان يهدد الخرطوم الأمر الذى رفع ثمن المتر من الأرض من مليمين إلى جنيهين ونصف فى مدى الخمس سنوات الأولى من الحكم الجديد.

وقد صور لى اللواء "محمد نجيب": هذه الحالة بقوله: إن "إبراهيم عرابى" صديق والده وابن الزعيم "أحمد عرابى" وكان مقيما فى السودان أراد أن يثنيه عن رغبته فى الالتحاق بالمدرسة الحربية قائلا له: « يا ابنى.. إن الضابط فى بلد محتل ليس سوى مقال أعمال أو رئيس فعلة لا يتعدى عمله الحفر والردم».

ويقول "محمد نجيب": إنه استرجع هذه الكلمات عندما تخرج فى المدرسة الحربية وعين ضابطا فى السودان ، واخذوا كتيبته بعد يومين من وصوله لإنشاء خط سكة حديد وإنشاء جسر حوله تقيته من فيضان النيل.

قال اللورد "كرومر": إنهم مدوا ٣٢٥ ميلا من خطوط السكة الحديد خلال ١٤ شهرا... وقال أحد الضباط المصريين «إنه توجد تحت كل شبر منها جثة جندي مصرى».

ومع ذلك قررت الحكومة البريطانية إنقاص الوحدات المصرية البحتة فى السودان وضمت (سواكن) إلى بقية السودان حيث رفع عليها العلم البريطانى أيضا، وشقت الجيش المصرى فى السودان إلى حاميات صغيرة مبعثرة فى المدن البعيدة بينما تمركزت الحامية البريطانية فى الخرطوم.

كما أوقفت الحكومة البريطانية ترقى ضباط الصف إلى رتب الضباط فى الجيش المصرى تحاشيا لتكرار ظهور "عرابى" جديد.

وبدأ النضال ضد الاحتلال البريطانى يتبلور فى صورة حركات سرية استمدت وحيها من ثورة ١٩١٩ التى اجتاحت مصر وظهرت عام ١٩٢٠، فى تنظيم أطلق عليه اسم «الاتحاد السودانى» طالب بجلاء الإنجليز عن مصر والسودان، وقاوم محاولة الحاكم البريطانى "سيرلى ستاك" فى إرسال وفد سودانى من القيادات الدينية والعشائرية والقبلية لتهنئة ملك إنجلترا كحركة مواجهة مضادة لحركة "سعد زغلول" الذى سافر إلى (فرساي) لعرض قضية تحرير مصر والسودان على مؤتمر الصلح المنعقد هناك.

وظهر موازيا لجماعة «الاتحاد السوداني» السرية انتفاضة «عبدالله السجيني» في (نيالا) عام ١٩٢١، حيث احتل الطابية بعد قتل المفتش البريطاني والبكباشي الطبيب البريطاني.

وفي عام ١٩٢٢ حدث انشقاق في جمعية «الاتحاد السوداني» حول إرادتين: متطرفون يطالبون بالعمل العلني، ومعتدلون يفضلون السرية، وظهر في ذلك الوقت الملازم أول السوداني «علي عبداللطيف» في (مدني) داعيا لجلاء البريطانيين معبرا عن رأيه بمقال أرسله إلى جريدة الأخبار القاهرية التي كان يرأس تحريرها «أمين الرفاعي» تحت عنوان: «مطالب الأمة السودانية».

وعقب نشر المقال حوكم الملازم «علي عبداللطيف» وصدر الحكم بفصله من الجيش المصري وسجنه لمدة عام، وما إن خرج «علي عبداللطيف» من السجن في أبريل ١٩٢٣ حتى بدأ في تكوين جمعية «اللواء الأبيض»، بعد شهر واحد من خروجه في اجتماع عام لم يحضره مصريون، وذلك دليل على أن أهداف الجمعية في الارتباط مع مصر كانت بوحى سوداني كامل. اختارت الجمعية علما أبيض رسمت عليه خريطة النيل وفي ركن منها العلم المصري الأخضر وعلى الأرضية البيضاء كلمتا: «إلى الأمام».

وانتشرت الجمعية في معظم مدن السودان واتصل بها الضباط من زملاء علي عبداللطيف، كما قامت بإرسال وفد إلى مصر من ملازم «زين العابدين عبدالدائم» بالجيش المصري و«محمد المهدي التعايشي» ولكنه لم ينجح في الوصول إليها، فقد اعتقله البريطانيون في (حلفا) وعاد تحت حراسة شديدة إلى (الخرطوم) حيث استقبله في المحطة حشد كبير من المواطنين على رأسهم «علي عبداللطيف».

وأمام هذا الموقف ناقش البرلمان المصري قضية احتجاج الوفد السوداني في جلسة عاصفة، وانتقلت المناقشة أيضا إلى مجلس اللوردات البريطاني في جلسة ٢٥ يوليو ١٩٢٤ مما وضع القضية أمام الرأي العام العالمي.

ولم تنته جمعية (اللواء الأبيض) مع الزعماء المصريين باعتقال وفدها في (حلفاء، وإنما استمرت سرا مع بعض أعضاء الحزب الوطنى كما جاء فى كتاب "محمود عبدالرحيم" « مؤرخ السودان» باسم « الحقيقة عن حوادث ١٩٢٤» ومع "حمد الباسل" و"حمدى سيف النصر" رئيس لجنة السودان فى البرلمان المصرى والضابط السابق كما كتب الدكتور "محمد أنيس" فى الأهرام بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٧٣، وكذلك مع "حافظ رمضان" الذى زار السودان عام ١٩٢٣.

وكانت وزارة "سعد زغلول" الأولى فى مصر التى شكلت فى عام ١٩٢٣ ترقب هذه الأحداث فى قلق... وأبلغت الحكومة البريطانية فى ٢٥ يوليو ١٩٢٤ عن طريق مفوضها فى لندن أن بعض الموظفين البريطانيين فى السودان يشجعون حركة مصطفى ترمى إلى انفصاله عن مصر، وأنهم يجمعون - بقسوة وشدة - المظاهرات التى يقوم بها المواطنون الموالون لمصر، وطلب "سعد زغلول" من رئيس الحكومة البريطانية أن يساعده فى القضاء على تلك الأعمال التى تجرح الشعور المصرى وتمس حقوقه.

وأرسل "سعد زغلول" برقية بنفس المعنى إلى الحاكم العام.. لم يجب الحاكم العام للسودان على البرقية... أما وزير الخارجية البريطانية فقد أجاب بأن حكومته تؤيد الحاكم العام للسودان فى أخذ المشاغبين الذين يثيرون الاضطرابات عمدا بالشدة.

وعندما سافر "سعد زغلول" فى ٢٥ يوليو ١٩٢٤ لمفاوضة "رمزى ماكdonald" رئيس حكومة العمال، بدأ الضباط المصريون فى تجميع توقيعات تأييد له كما روى لى اللواء "محمد نجيب" الذى كلف بجمع التوقيعات أمام باب نادى الضباط مما أدى إلى إغلاق النادى ووضع بعض الضباط تحت التحفظ حتى أفرج عنهم بضغط زملائهم.

ولم تنجح مفاوضات "سعد" - "ماكdonald"، إذ رفضت الحكومة البريطانية كل مطالبه وخاصة فيما يتعلق بالسودان التى تكلم عنها اللورد "بارمور" فى البرلمان البريطانى قائلا: « إن الحكومة البريطانية لا تترك

السودان بحال وهي تقدر التعهدات الواجب تحملها والتي لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة بريطانيا بخسارة عظيمة».

وانفجر الموقف في السودان.

وتحول النضال المشترك ضد الاحتلال البريطاني من السرية إلى العلانية، وتجسد في عدة مظاهر منها قيام مظاهرة في (أم درمان) بعد تشييع جنازة مأمورها المصري "عبد الخالق حسن" الذي كان محبوبا من السودانيين، ومظاهرة أخرى يوم ٢٣ يوليو ١٩٢٤ في الخرطوم هتفت بخروج الإنجليز واصطدم بها رجال الأمن.

ووصلت المظاهرات ذروتها في شكل صدام مسلح يوم ٩ أغسطس ١٩٢٤ عندما تظاهر طلبة المدرسة الحربية بزيهم العسكري وهم يحملون البنادق وخمسين طلقة رصاص ويحملون صور الملك "فؤاد" وتسعد زغلول" ومروا بمحطة السكة الحديد ليرى المسافرين إلى الاقاليم أن الخرطوم تتظاهر ضد البريطانيين، ثم اتجهوا إلى منزل الزعيم "علي عبداللطيف" هتفوا بحياته وسقوط الإنجليز والحاكم العام ثم مروا أيضا خارج سجن (كوبر).

خلع طلبة المدرسة علامات الرتب حتى يتجنب الصف ضباط مسئولية ما يحدث. وصاحبهم في المظاهرة ضباط المدرسة وكان من بينهم اليوزياشي "حسن حسنى الزيدى" الذى أبلغ القائد البريطانى عن المظاهرة ليخلى مسئوليته والذى أصبح مفتشا عاما للجيش المصرى بعد معاهدة ١٩٣٦.

وعقب عودة الطلبة إلى المدرسة حاصرتهم فصيلة بريطانية وطالبتهم بتسليم سلاحهم ولكنهم رفضوا إلا إذا وصلتهم برقية من الملك "فؤاد".

وأبلغهم قائد الأورطة الرابعة المصرية أن برقية قد وصلتته من الملك تطالبهم بتسليم السلاح إلى أقرب وحدة مصرية، فسلموا سلاحهم إليه فعلا، ولما علم الإنجليز بذلك عادوا إلى حصار المدرسة الحربية.

وكان ممكنا حدوث معركة رهيبة إذا حدث اقتحام أو تلاحم، ولكن

البريطانيين تحايلوا عليهم حتى نقلوهم إلى بواخر في النيل ثم إلى أحد السجون.

ولم يقف الأمر عند حدود الكلية الحربية، بل إن أورطة السكة الحديد التي أنشئت مع دخول الجيش المصرى إلى السودان وقامت بإنشاء طرق عديدة أسهمت فى المظاهرات حتى أطلق عليهم الرصاص بأمر الإنجليز من بعض وحدات الفرسان فقتل خمسة جنود وانتهى الأمر إلى إبعادهم إلى أسوان.

«عوكم "على عبداللطيف" زعيم جمعية اللواء الأبيض وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات حيث تعرض لمأساة شديدة بعد دخوله سجن (كوبر) إذ اعتدى عليه أحد المساجين بضربة على رأسه أدت إلى ارتجاج فى المخ هز قواه العقلية... والغالب أن الحادث كان مدبراً .

عقب هذه الأحداث أرسلت وزارة "سعد زغلول" خطاباً فى ١٥ أغسطس إلى الحكومة البريطانية تقول فيه: إنها تتابع بمزيد من الحزن والأسف الحوادث الأليمة التى تتوالى فى السودان منذ بضعة أسابيع والتى اعتبرتها نتيجة طبيعية لخطة الموظفين البريطانيين فى السودان.

وأجابت الحكومة البريطانية فى نفس اليوم بأنها «تريد أن تعلن الحكومة المصرية - بآتم الصراحة - بأنها تعد نفسها مسئولة عن حفظ النظام فى السودان».

وأضافت القول بأنها قد اتخذت عدة لتعزيز الحماية البريطانية، وأجازت لحكومة السودان أن تبعد فى الحال عن السودان أورطة السكة الحديد وأية وحدة أخرى من الجيش المصرى قد يرى فيها عدم الولاء، كما هددت بأنها «لن تتردد فى اتخاذ أى تدابير أخرى لحماية الأمن».

ورد «سعد زغلول» فى ٢٢ أغسطس... رفض أن يكون للحاكم العام حق اتخاذ قرار بإبعاد جنود مصريين أو تعزيز الحاميات الموجودة هناك قبل الرجوع للحكومة المصرية... وقال احتجاجاً على التصادم المسلح: «إن الحكومة لتشعر بشعور الأمة تلقاء هذه الحوادث المشنومة وهى

ساهرة على معالجتها بما يحفظ كرامة البلاد ويصون حقوقها».

مصرع السردار والصدام المسلح :

كانت هذه الكلمات تعبيراً عن موقف الحكومة المصرية الوطنى وتأكيداً لمشاعر النضال المشترك ضد الاستعمار البريطانى.

ولكن ظروف الاحتلال لم تسمح للحكومة المصرية بتوفير مساندة إيجابية للقوات والشخصيات التى انبرت للنضال.

ومع ذلك فقد وقع حادث تحيط به الشكوك وهو مصرع سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان "سيرلى ستاك" ظهر يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٤ أثناء خروجه من منزله.

انتهزت إنجلترا الفرصة وقدمت يوم ٢٢ نوفمبر إنذارين إلى الحكومة المصرية حملهما اللورد «النبى» إلى «سعد زغلول» فى موكب من ٦٠٠ فارس بريطانى بهدف إشعال التوتر والوصول به إلى غاية مداه تطالب بالآتى :

أولاً : اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية.

ثانياً : البحث عن الجناة وإنزال أشد العقاب بهم.

ثالثاً : منع وقمع كل مظاهرة شعبية سياسية.

رابعاً : دفع نصف مليون جنيه غرامة للحكومة البريطانية.

خامساً : سحب الجيش المصرى من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها.

سادساً : إطلاق يد حكومة السودان فى أرض الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى قدر غير محدود.

سابعاً : أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب فى مصر،

وإبقاء منصب المستشار المالى والقضائى، واحترام نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية.

وهكذا أسفت الحكومة البريطانية عن كافة أطماعها بعد مقتل السردار، وانتهزت الحادث فرصة لا تعوض لتحقيق أهدافها... واستندت بمظاهرة اللورد «النبى» إلى إثبات احتمال لجوئها إلى القوة العسكرية.

قبل «سعد زغلول» البنود الأربعة الأولى من الإنذار، ورفض الباقي فى محاولة منه لعبور الأزمة التى قال عنها: «إن جريمة اغتيال السردار قد أصابت مصر وأصابتنى شخصيا».

ولكن الحكومة البريطانية لم تقبل ذلك، واستندت إلى عدم قبول الإنذار كاملا، واحتلت القوات البريطانية جمرک الإسكندرية، فقدمت الوزارة الوطنية استقالتها فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ بعد عشرة شهور فقط من توليها الحكم. وجاء "زيوار" باشا رئيسا للوزراء قابلا للإنذار متساهلا فى كل شىء قائلا كلمته المشهورة التى جعل منها أساسا لسياسته: «إنقاذ ما يمكن إنقاذه».

أسرعت الحكومة البريطانية فى تنفيذ مخططاتها، فحاصرت القوات البريطانية القوات المصرية فى الخرطوم... وأصدرت حكومة "زيوار" باشا أوامرها للقوات المصرية بعدم المقاومة لأنه «ليس من ورائها سوى سفك الدماء بغير جدوى».

ووصل الموقف فى السودان إلى درجة الغليان، وثار الكتيبة «الأورطة» الحادية عشرة السودانية بقيادة "عبدالفضيل المظ"، وقررت التحرك إلى كويرى الخرطوم الشمالى حيث قررت الاتحاد مع الجيش المصرى بالخرطوم بحرى، وهنا خرجت قوة بريطانية لمنعها من الوصول فأصدر "عبدالفضيل المظ" أمرا بالضرب فى البريطانيين الذين تعرضوا لها واستمر القتال حتى انتهت ذخيرتها عند منتصف الليل... وهنا هجمت على المستشفى العسكرى البريطانى وقتلت بعض ضباطه، واحتلوا نادى الضباط المصريين خلال الليل، لكن القوات البريطانية حاصرتهم وأطلقت عليهم النيران كما نسفت المستشفى الذى أخذته القوات السودانية حصنا

لها.

واستمرت مقاومة الأورطة الحادية عشرة حتى صباح ٢٩ نوفمبر واستشهد قائدها "عبدالفضيل المظ" أثناء القتال، ثم اضطرت للتسليم حيث أصدرت قوات الاحتلال البريطانية حكما بإعدام ثلاثة ضباط شهداء هم: "حسن فضل الخولى" و"سليمان محمد" و"ثابت عبدالرحيم" وكان رابعهم "على البنا" الذى استبدل الحكم عليه إلى السجن المؤبد.

واعتبر يوم الإعدام ٢٥ ديسمبر يوم حداد عام فى السودان.

وفصل الاستعمار ١٧ ضابطا رفضوا أن يقسموا يمين الولاء للحاكم العام، وفروا إلى مصر كما حضر إليها عدد من طلبة المدرسة الحربية حيث عملوا جميعا فى الجيش والبوليس.

ودخلت الثورة سجن (كوبر) مرة أخرى عندما علم المسجونون السياسيون بالحوادث فقدموا إلى المحاكمة بتهمة محاولة قلب نظام الحكم، وصدر حكم ثالث بالسجن على "على عبداللطيف" لمدة سبع سنوات وانتقل من سجن (كوبر) إلى سجن (واو).

وثارت الأورطة العاشرة السودانية فى ديسمبر ١٩٢٤ عقب سماع أحكام الإعدام واستولت على مدينة (واو)، وثارت الكتيبة ١٢ فى الأبيض، ولكن الاستعمار البريطانى استطاع فى النهاية أن يفرض نفوذه على الموقف... ومع ذلك قبلت حكومة "زيوار" باشا أن تشترك فى نفقات القوات العسكرية فى السودان بمبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه سنويا.

وهكذا اكتملت مؤامرة الاستعمار البريطانى ضد الوجود المصرى فى السودان...

الجيش بعد نكسة ١٩٢٤ :

خرجت الوحدات المصرية كلها من السودان، وحولت الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة مسلحة سودانية تابعة للحكومة السودانية وحدها.

وصدر قرار من الحاكم العام السودانى بإنشاء قوة دفاع السودان يوم ١٧ يناير ١٩٢٥ يكون له فيها حق منح العرائض للضباط وتعيينهم وعزلهم مع تحمل حكومة السودان لكل التزامات المرتبات.

ولم يجد "زيوار" باشا أمام هذا القرار الذى يفصل بين وحدة المصريين والسودانيين فى وحدات الجيش قسرا وبحد السكين إلا أن يرسل إلى الحاكم العام معلنا «أسف» الحكومة المصرية لهذا الموقف الذى (سبب للحكومة المصرية قلقا حقيقيا كما أحدث انزعاجا عظيما للرأى العام فى مصر).

وانهى خطابه قائلا: « لا يسعنى بحق إلا أن أقرر فى هذا الشأن تحفظات مصر القانونية، وأن أؤكد فى الوقت نفسه بصفة خاصة أن الحكومة المصرية تعتبر أن الظروف العارضة التى قضت بعودة الجنود المصريين وكذلك الظروف الخاصة بتأليف قوة الدفاع عن الأقاليم السودانية، كل هذا لا يمكن أن يؤثر فى حل مسألة نظام السودان النهائى، تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة، كما أنها لا يمكن أن تضعف ما بين مصر والسودان من الروابط التى لا انفصام لها».

ولكن خطاب "زيوار" لم يمنع من تنفيذ أخطر قرار فى تاريخ العلاقات بين الدولتين، حيث أنهى الصلة الوطنية التى كانت قائمة بين المصريين والسودانيين فى إطار الجيش.

وأصبح الجيش المصرى لأول مرة من عهد "محمد على" مكونا من المصريين فقط ولم يعين له سردار بريطانى بعد مقتل "سيرلى ستاك"... وكان سردار الجيش المصرى يعين فى منصب الحاكم العام كما كان الأمر مع "كيتشنر" و"وينجت" و"سيرلى ستاك".

انفصل المنصبان بتعيين «سير جيفرى آرثر» حاكما عاما للسودان بدلا من «سيرلى ستاك».

وأنشئت وظيفة «مفتش عام الجنود المصريين» باعتبارها أكبر منصب عسكري فى مصر، يعادل وظيفة السردار التى اقتصرت على السودان..

وعين اللواء "سبنكس" باشا فى هذا المنصب فى يناير ١٩٢٥.

ومع ذلك فقد ظهرت تحت ضغط المعارضة المصرية فكرة تعيين سردار مصرى للجيش .. ولكن الحكومة البريطانية عارضت ذلك بشدة حتى لا يصبح هناك نفوذ مصرى على الجيش، واستبدلت ذلك بالاتفاق مع حكومة "زيوار" باشا على إنشاء مجلس للجيش ولجنة للضباط تكون لها مسئولية برلمانية.

وكان "سبنكس" باشا عضواً فى هذه اللجنة التى أصبح تشكيلها بمثابة عامل إضعاف لنفوذ أى سردار للجيش فى حالة تعيينه.. هذا فى الوقت الذى زاد فيه التركيز على دعم المركز للمفتش العام البريطانى.

وقد أدت عودة الجيش المصرى من السودان إلى خفض عدد قواته إلى أقل من النصف وزيادة نسبة الضباط فيه وهم الذين كان بعضهم يقود وحدات سودانية.. كما نشر الدكتور "عبدالعظيم رمضان" فى مجلة السياسة الدولية عدد يناير ١٩٧٥ نقلاً عن جريدة المقطم الصادرة فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ التى نشرت أن عدد الجنود كان ٨٠٠٠، وعدد الضباط يربو على ٥٠٠، منهم ٢٠٢ عائدين من السودان.

وحاولت حكومة "زيوار" معالجة ذلك بزيادة عدد القوات المصرية ونقل عدد من الضباط إلى البوليس والمصالح الأخرى.

أما التسليح فقد انهار وتخلف تنفيذاً للخطة البريطانية التى كانت تحتفظ بمسئولية الدفاع عن مصر.

لم يكن هناك سلاح للطيران ولا مدرسة بحرية. وقال اللواء "صالح حرب" باشا فى مجلس النواب ، جلسة ٢١ يونيو ١٩٢٧: «إن الفارق بين مدافع الطوجية «المدفعية» والأخشاب يسير للغاية».. ولم يكن عدد المدافع التى يملكها الجيش فى ذلك الوقت يزيد عن ٢٤ مدفعاً.

وقال "عبدالرحمن عزام" الذى سبق له الاشتراك مع العثمانيين فى حرب ليبيا فى جلسة مجلس النواب يوم ١٦ فبراير ١٩٢٧: «لا يمكن أن يوجد فى مملكة واحدة جيشان. الجيش المصرى وجيش الاحتلال؛ لأنه مع

بقائه يتعذر إصلاح الجيش وتكون كل زيادة فى عدة عبثا... ثم يتمادى فى رأيه فيقول: «ورأى أنه إذا تعذر إصلاح الجيش وجب الغاؤه».

واعترض "عبد الحميد سيد" عضو الحزب الوطنى وعضو مجلس النواب فى جلسة ٦ سبتمبر ١٩٢٦ على بقاء مبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه ضمن الميزانية كمصروفات على الجيش فى السودان فى وقت أن «أنشأ حاكم السودان بأمر من الحكومة الإنجليزية جيشا منفصلا عن الجيش المصرى تماما الانفصال».

وكان ابتعاد الجيش المصرى عن السودان، وقصر التجنيد فيه على المصريين أمرا جديدا يتم لأول مرة بعد أكثر من قرن كامل اختلط فيه أفراد الشعبين فى وحدات عسكرية مشتركة، ونسجت علاقات اجتماعية دينية بين الضباط المصريين والسودانيين.

وعلى سبيل المثال فإن جد "محمد نجيب" لوالدته ووالده وخاله كانوا جميعا من المصريين الذين عاشوا فى السودان وحاربوا ودفنوا هناك.

ولذا كان تصور المصريين بأن ابتعاد الجيش المصرى عن السودان هو أمر مؤقت لا يمكن أن يستمر ويدوم وهو الشعور السائد، وهو ما دفع "فكرى أباطة" إلى المطالبة فى مجلس النواب بالاحتفاظ بالمبلغ المدرج فى الميزانية لمصاريف الدفاع عن السودان، أو تخفيضه كرمز للعلاقة الوثيقة الخالدة بين الشعبين.

وخلال هذه الفترة لم تستطع قوات الاحتلال أن تقيم سدا عازلا بين مصر والسودان.. فقد ظلت العلاقات حية ومتجددة، على الصعيد الشعبى والسياسى، واستمر موضوع السودان نقطة أولى فى المفاوضات المتكررة بين الحكومتين المصرية والسودانية، وموضوع مناقشة دائمة تحت قبة البرلمان.

وحضر إلى مصر الزعيم السودانى "على عبداللطيف" بعد الإفراج عنه، حيث دخل مستشفى الأمراض العقلية متأثرا بإصابته فى رأسه داخل سجن (كوبر).. وظل محل رعاية الحكومة المصرية حتى وافاه الأجل

فى ٢٩ مايو ١٩٤٨ .

وتدقق عدد من الضباط السودانيين الوطنيين الراقضين لمحاولة الاستعمار البريطانى عزل وطنهم عن مصر والانفراد بالسيطرة عليه، ووجد هؤلاء الضباط فى مصر ترحيبا وتأيدا من معظم الجهات وخاصة من الوفد.

وفى ذلك يقول "محمد عبدالرحيم" فى كتابه «الصراع المسلح على الوحدة فى السودان»: إنه قابل "النحاس: باشا رئيس الوفد الذى قال له: إنه قرأ فى الصحف أن فريقا من الضباط السودانيين بلغوا القاهرة عقب نكسة ١٩٢٤ بعد عناء وشقاء ولم تصرف لهم مرتباتهم عدة شهور... واتصل بهم "النحاس" باشا كحاكم وطلب منهم تفويضا له لمطالبة الحكومة بحقوقهم فأجابوه إلى ذلك ورفع لهم قضية طلب فيها لكل ضابط ١٢٠٠٠ جنيه وعندما بلغت الجلسة الأخيرة التى ينطق الحكم فيها لصالحه كلفه الملك "فؤاد" بتشكيل وزارته الأولى عام ١٩٢٨، فكان أول قرار أصدره بصفته رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية هو إلحاق هؤلاء الضباط ببلكات الخفر وصرف مرتباتهم وعلاواتهم المتأخرة، مع ترقية الذى يستحق الترقية منهم.

وكان الضابط السودانى "على البنا"، الذى صدر ضده حكم الإعدام فى نوفمبر ١٩٢٤ ثم استبدل بالسجن المؤبد، قد أمضى ١٠ سنوات فى سجن (واو)، ثم أفرج عنه وسافر فورا إلى مصر حيث ساعده الأمير طوسون على التعيين فى وظيفة مدنية إلى أن تولى "النحاس" باشا رئاسة وزارته الثانية، حيث كان "حمدى سيف النصر" وزيرا للحربية فأعاد "على البنا" إلى الجيش برتبة اليوزياشى، حيث صار يتدرج فى سلم الترقيات إلى أن أصبح كبيرا للياوران بعد ثورة ١٩٥٢ فى عهد "محمد نجيب".

وظلت الأمور على ما هى عليه ١٢ عاما كاملة رغم محاولة حكومة الوفد إقرار بعض القواعد الإصلاحية للجيش عام ١٩٢٨، فوصلت إلى الإسكندرية ثلاث بوارج حربية بريطانية للتهديد.. وخرجت حكومة الوفد، ورقى "سينكس" باشا إلى رتبة «فريق».

وأخيرا وقعت معاهدة ١٩٣٦

الحركة السياسية قبل ثورة يوليو :

نصت معاهدة ١٩٣٦ على عودة الجيش المصرى إلى السودان بعد أن انتهت خدمة الضباط البريطانيين فى الجيش المصرى على رأسهم المفتش العام واستبدالهم ببعثة عسكرية بريطانية كان مقرها فى كوبرى القبة.

واستقبل الجيش السودانى عودة الجيش المصرى بترحيب صادق وغمر جنوده بالورود والهتافات والزغاريد فقد وجد فيه باعثا على حيوية الكفاح المشترك ضد الاستعمار البريطانى.

عاد الجيش المصرى إلى السودان بقيادات مصرية غير خاضعة للبريطانيين، وموقفها من الحاكم العام يختلف عن موقفها سابقا حيث كان سردار الجيش المصرى هو الحاكم العام فى نفس الوقت.

عاد الجيش المصرى بينما لم يزر السودان واحد من رؤساء الأحزاب المصرية أو كبار السياسيين سوى "على ماهر" و"حافظ رمضان".

وكانت الروح السائدة أن معاهدة ١٩٣٦ هى كما أطلق عليها "مصطفى النحاس" «معاهدة الشرف والاستقلال»، وأن عودة الجنود المصريين تشكل انتصارا وطنيا للنضال المشترك ضد الاستعمار البريطانى.

وانتهز المثقفون السودانيون فرصة عقد معاهدة ١٩٣٦، وعودة العلاقات بين البلدين إلى صورة شبه طبيعية، وكونوا مؤتمر الخريجين عام ١٩٣٧ وضموا إليه صغار الموظفين والبرجوازية الوطنية والطلاب، وعقد المؤتمر الأول فى فبراير ١٩٣٨، حضره ١١٠٠ خريج وتكون له مجلس إدارة من ٦٠ عضوا انتخبوا من بينهم ١٥ عضوا لهيئة تنفيذية انتخبوا، "إسماعيل الأزهرى" سكرتيرا عاما له.

ومع ذلك فإن الفصل قد تم بطريقة عملية فلم يكن هناك ضباط مصريون فى قوة الدفاع السودانية، ولم يعد الجيش المصرى مطعما بقوات سودانية، اللهم إلا الذين هربوا من السودان احتجاجا على أحداث

١٩٢٤ أو سافروا إلى مصر بعد الإفراج عنهم من السجون السودانية، واقتصر دخول المدرسة الحربية في الخرطوم على السودانيين.

كما أن الجيش المصرى لم يكلف بواجبات دفاعية ولم تكن قد تكونت فيه حتى هذه المرحلة تشكيلات قتالية، بل كان أسلحة منفصلة يكاد كل منها لا يعرف شيئاً عن طبيعة الآخر حيث انعدم التدريب المشترك والمناورات أيضاً.

وخلال هذه الفترة تدفق جيل جديد من الضباط لم يخدم فى السودان من قبل، ولم تتوافر له الصلات التى توافرت للجيل السابق من الضباط جيل "محمد نجيب" ومن سبقه.

وانتقل "جمال عبدالناصر" و"عبدالحكيم عامر" ضمن ضباط الكتيبة «الأورطة» الرابعة المشاة إلى السودان فى ديسمبر ١٩٣٩، حيث بقى هناك سنتين إلى ديسمبر ١٩٤١، وهى المدة التى كانت مقررة لبقاء الكتيبة المصرية فى السودان.

وتنوعت واجبات القوات المسلحة خلال الحرب... واعتمد البريطانيون على قوة الدفاع السودانية وحدها، فتحركت بعض الوحدات إلى ساحة القتال فى ليبيا وأثيوبيا وشرق أفريقيا، ويقدر عددها بحوالى ٧٠.٠٠٠ جندي، وكانت بذلك أكبر قوة عسكرية من الجنود الأفريقيين اعتمد عليها البريطانيون.

أما الجيش المصرى فلم يضع البريطانيون له دوراً أو واجباً فى خطة قتالهم إلا ضمن خطة الدفاع الجوى عن القاهرة والإسكندرية ومدن القناة فقط... وذلك أنهم كانوا يخشون تزويدهم بالأسلحة الحديثة مع وجود خميرة من العناصر الوطنية المعادية للاحتلال البريطانى المتأثر بالحركة السياسية خارج الجيش، وخاصة بعد دخول أبناء البرجوازية الصغيرة إلى الجيش بعد معاهدة ١٩٣٦.

وقد نجم عن تجنيد أعداد كبيرة من السودانيين أزمة شديدة عام ١٩٤٥ عندما انتهت الحرب، وقررت الحكومة البريطانية تسريح الجنود بلا

مكافأة، الأمر الذى أدى إلى إعلان قوة الدفاع السودانية للعصيان وكانت هذه أول حركة معادية بعد أحداث ١٩٢٤.

واضطرت الحكومة البريطانية إلى تسوية الموقف بدفع المكافآت للجنود، وتشكيل مجلس استشارى للحاكم العام من رؤساء القبائل والطوائف الدينية.

ولكن مؤتمر الخريجين قاطع المجلس الاستشارى، بعد رفض الحاكم العام البريطانى للمذكرة التى كان قد تقدم بها مؤتمر الخريجين عام ١٩٤٢، يطالب فيها بحكومة سودانية بعد انتهاء الحرب، وإلغاء احتكار الحكومة للتجارة الخارجية.

رفض الحاكم العام البريطانى المذكرة، ورفض أيضا الاعتراف بالمؤتمر كممثل للشعب السودانى.

وبدأت مع عام ١٩٤٥ ومن مواجعة مؤتمر الخريجين للمجلس الاستشارى فكرة تكوين الأحزاب، فشكل حزب «الأشقاء» برئاسة «اسماعيل الأزهرى» سكرتير مؤتمر الخريجين، وحزب «وادي النيل» الذى أسسه «الدرديرى إسماعيل»، وحزب «الأحرار الاتحاديين»، وقد اندمجت جميعا فى الحزب الوطنى الاتحادى عام ١٩٥٢.

كما تشكل حزب الأمة فى ٢٨ يناير ١٩٤٥ تحت رعاية السيد «عبدالرحمن المهدي»، ويضم نظار العشائر وشبه الإقطاعيين، وبعض المثقفين المرتبطين فكريا وماديا بالثقافة العربية.

ولم تكد تنتهى الحرب العالمية الثانية حتى تفجر النضال الشعبى فى مصر والسودان ضد الاستعمار البريطانى.. ولم تشهد مصر فترة زاهرة بأضرابات ومظاهرات واعتصامات الجماهير الشعبية، من عمال وطلبة ومهنيين مثلما شهدت فى هذه الفترة التى برز فيها ٢١ فبراير ١٩٤٦ كيوم من أمجد أيام نضال الشعب المصرى، عندما تصادمت جماهير الشعب مع قوات الاحتلال القابعة خلف ثكنات قصر النيل فى ميدان الإسماعيلية «التحرير فيما بعد» وسقط ٢٣ قتيلا، و١٢١ جريحا، وذلك خلال حكم

"إسماعيل صدقي" الذى خلف وزارة "محمود فهمى النقراشى" التى ارتكبت جريمة الاعتداء على الطلبة المشهورة بحادث كوبرى عباس يوم ٩ فبراير.

كان الضباط المصريون قد بدأت صلاتهم تنعقد خلال هذه الفترة الباهرة من فترات النضال الوطنى مع التنظيمات السياسية وخاصة «الإخوان المسلمين»، و«الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى» وهى تنظيم الشيوعيين.

ولم تستطع الأحزاب «الوفد» وأحزاب الأقلية اجتذاب الضباط إلى صفوفها لأسباب كثيرة أوضحناها فى الجزء الأول «قصة ثورة ٢٣ يوليو».

أما فى السودان فالموقف كان يختلف، كانت هناك صلات قبلية وطائفية وعائلية تربط ضباط الجيش بالأحزاب التى نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك انعكاسا لطبيعة المجتمع السودانى البسيط.

والى جانب الأحزاب التى أشرنا إليها والتى انفلقت عن مواجهة مؤتمر الخريجين للمجلس الاستشارى، ظهر التنظيم الشيوعى «الحركة السودانية للتحرر الوطنى» والذى نبت فى أحضان «الحركة المصرية للتحرر الوطنى» ثم انفصل عنها بعد أن اكتمل نضجه واستوت عناصره.

وكان الخط السياسى للحركة الجديدة الناشئة يدعو إلى «الكفاح المشترك للشعبين المصرى والسودانى ضد الاستعمار مع حق تقرير المصير للشعب السودانى».

كان اقتران الهدفين معا ذا مغزى سياسى هام. لأن الاستعمار البريطانى كان يشجع فكرة «حق تقرير المصير للشعب السودانى» مفرغة من محتواها الوطنى، إذ إنه كان يود إعطاء هذا الحق فى ظل النفوذ والسيطرة الاستعمارية، كما أن بعض المصريين تسرعوا فى مهاجمة فكرة تقرير المصير باعتبارها تنفيذا لما يطمع فيه الاستعمار.

هذا بينما كان رفع شعار «الكفاح المشترك» ضربة شديدة موجهة

للتخطيط الاستعماري، الذي كان يثير عواطف السودانيين ضد شعار (وحدة وادي النيل) باعتباره محاولة لتسلط في الشمال على الجنوب.

وبدأت الحركة السودانية للتحرر الوطني تظهر ايجابيتها عندما قادت الشعب السوداني في مظاهرات عنيفة يوم ١١ مارس ١٩٤٦ تأييدا للنضال الشعب المصري ضد الاستعمار، وفي أعقاب مظاهرات الإسكندرية في يوم الحداد ٤ مارس ١٩٤٦.

كانت هذه أول مظاهرات يشهدها السودان بعد ٢٢ عاما منذ أحداث ١٩٢٤.

وكانت الحركة السودانية للتحرر الوطني التي تكونت في مطلع ١٩٤٦ من خلية صغيرة من المثقفين وبعض الطلبة وعناصر قليلة من العمال، قوة ناشئة ذات أفكار جديدة تابعة من الماركسية اللينينية.

وكان لهذه الحركة نظرة للنضال السابق في السودان كما ورد في كتاب «لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني» الطبعة الثانية الذي جاء فيه «أن الشعار الرئيسي لحركة وحدة وادي النيل يعبر عن العجز السياسي والاقتصادي للطبقة الوسطى السودانية، أكثر من التعبير عن رغبة الجماهير الشعبية في الانعتاق من عسف الاستعمار البريطاني، يدل على هذا أن أقساما كثيرة من جماهير الشعب السوداني كانت ترى- على حق- في الجنود المصريين المسخرين والموظفين المصريين جزءا من القوة التي سحقست استقلال البلاد قبل سنوات، وقامت بأعمال شائنة ضد المواطنين، وكذلك كان المأمير المصريون أمام أعينهم ينفذون في قسوة تعاليم الاستعمار وأوامره، لهذا فإن شعار (وحدة وادي النيل) كان عاجزا عن تعبئة الجماهير في حركة ضد الاستعمار.

وتتبلور نظرة الحركة السودانية للتحرر الوطني في القول بأن ممثلي الطبقة المتوسطة الذين تكون منهم مؤتمر الخريجين ورفعوا شعار (وحدة وادي النيل) تحت التاج المصري، والذين ادعوا أنهم تحت هذا الشعار يضمنون تأييد مصر، ونسوا أن الدوائر الحاكمة المصرية كانت تمنح التأييد لشعب السودان على أمل زحزحة النفوذ البريطاني ونيل

مكاسب استقلالية فى السودان.. وأن قوة القضية السودانية لا تنبع من تأييد البلاط الملكى المصرى، بل من عدالة هذه القضية واستعداد شعب السودان للنضال فى سبيلها.

وهكذا نشأ اتجاه سياسى جديد فى السودان لا يتطابق مع الاتجاهات التى انفصلت عن مؤتمر الخريجين وتركزت فى حزب الأمة أو الوطنى الاتحادى.

وبعد انتفاضة ١٩٤٦ فى مصر، وإضراب الطوائف المختلفة عام ١٩٤٧ وفشل مشروع (صدقى/ بيفن)، وحيرة الأحزاب السودانية فى مجابهة الموقف، حدث خلاف فى وجهات النظر داخل الحزب الشيوعى السودانى نتيجة موقف بعض عناصره القيادية التى رددت شعار «وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى» ولم تجرؤ على إعلان برنامج الحزب والوثيقة المشتركة التى وضعت مع الشيوعيين المصريين ونادت بالجلء عن مصر والسودان وحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره، كما أن البعض منهم قد تمادى فخطب مؤيدا التاج المصرى، حتى أطلق على بعضهم اسم «الشيوعيون المكيون».

وحسم هذا الموقف فى صيف عام ١٩٤٧ إذ تقرر فصل العناصر المسيطرة على الحزب.

وانطلقت الحركة الجماهيرية بعد ذلك فى مسارها الجديد، ووصلت إلى الطبقة العاملة التى اتسع نطاق إضراباتهما، حتى أصبح عام ١٩٤٨ عام تحول فى الحركة الوطنية السودانية ووضع الأساس لاستقلال البلاد فيما بعد.

ولكن الحزب الشيوعى ظل مع ذلك غير بارز كقوة منفردة فى الحياة السياسية، واتجه بعض أعضائه للعمل داخل الأحزاب الأخرى.

ودخل الحزب أزمة جديدة فى مطلع عام ١٩٤٩، عندما بدأ المد الجماهيرى ينحسر بعد حرب فلسطين، ويخرج من صفوف الحزب عشرات من المثقفين، وعقد أول اجتماع تداولى وأدين فيه سياسة

"عوض" عبدالرازق" سكرتير الحزب، وتقرر فصله وانتخاب الشهيد المناضل "عبدالخالق محجوب" سكرتيرا عاما للحزب.

وانفتح الحزب بعد ذلك على مختلف الطوائف والفئات، ووصل الشهيد المناضل "الشفيع أحمد الشيخ" إلى مركز سكرتير اتحاد نقابات عمال السودان، وحاول الاستعمار أن يحل الاتحاد عام ١٩٥١، ولكن تطور الحركة الوطنية في السودان أدى إلى تكوين الجبهة المتحدة لتحرير السودان في أوائل عام ١٩٥٢، وفيها اتحاد النقابات الذي دعا إلى الأحزاب في أبريل ١٩٥٢ ردا على محاولة الاستعمار تعديل قوانين النقابات.

وقد أدى ضعف نظام الحكم الملكي في مصر بعد حريق القاهرة، وسرعة تغيير الوزارات، إلى تركيز القوى الحزبية السودانية على العمل في صفوف الجماهير، ونمو فكرة النضال المشترك ضد الاستعمار في مصر والسودان.

وكما كانت حركة الجيش تختمر في مصر كانت الحركة الجماهيرية في السودان تزداد اشتعالا.

الفصل الثانى

السودان.. وحركة الجيش المصرى

« لم أقرأ فى حياتى قبل
٢٣ يوليو عن السودان سوى
النزرا اليسير »
« صلاح سالم »

« إن لحم أكتافى من مصر .
ولكن هل يرضيكم أن يحكمنا
"صلاح سالم" والعسكريون
فى مصر؟ »
« إسماعيل الأزهرى »

كان انتصار حركة الجيش فى يوليو ١٩٥٢ موضع تأييد شامل من جماهير الشعب السودانى، وكان تعيين "محمد نجيب" قائدا عاما للقوات المسلحة ثم رئيسا للوزراء فرئيسا للجمهورية محل حفاوة وترحيب الكثير من السياسيين الذين كانت تربطه بهم علاقات شخصية وثيقة.

عندما مر وفد السودان بالقاهرة فى طريقه إلى لندن عام ١٩٣٦؛ لعرض قضية السودان زار أعضاء الوفد جميعا منزل "محمد نجيب" ... وكان لا يزال ضابطا برتبة اليوزباشى.. وكان الوفد يضم "محمد عثمان الميرغنى" و"الصادق المهدى" قطبا الطائفية فى السودان: الختمية والأنصار.

و"محمد نجيب" أمضى طفولته وصباه فى السودان مع والده يوزباشى "يوسف نجيب" الذى خدم ومات هناك، حيث دفن مع جد "محمد نجيب" أبو والدته، وخاله أيضا، وعندما ذهب "محمد نجيب" إلى المدرسة الحربية فى القاهرة فى أبريل ١٩١٧ لم يبق بها سوى شهر عاد بعدها ضابطا فى الكتيبة ١٧ مشاة بالسودان فى فبراير ١٩١٨، وهى نفس الكتيبة التى كان والده يخدم بها.

وبقى "نجيب" فى الجيش المصرى بالسودان حتى ٢٢ أبريل ١٩٢٣، حيث نقل ضابطا فى الحرس الملكى بمصر. ولم يمنعه ذلك من الاتصال بالمناضلين السودانين الذين هربوا من السودان إلى مصر، ولذا نقل من الحرس الملكى فى مايو ١٩٢٥، وأتاح له ذلك مزيدا من حرية الحركة والاتصال بزملائه الضباط السودانين ومنهم "السيد فرح" الذى هرب بعد الحكم عليه بالإعدام وترقى فى الجيش المصرى حتى أصبح محافظا لطروح فى سلاح الحدود، واللواء "عبدالعزیز عبدالحى" الذى عين مديرا لأسوان.

لم تكن هناك حساسيات ولا فروق فى تعيين السودانين فى المناصب الكبرى حتى فى السراى، مثل "عبدالله النجومى" الذى كان ياورا للملك.

لم يعد "محمد نجيب" للسودان بعد ذلك إلا فى بعثة كان يرأسها اللواء "إبراهيم خيرى" وكيل وزارة الحربية عام ١٩٣٦؛ لتنظيم إعادة الجيش بعد

توقيع المعاهدة هناك، وقام بزيارة أسر الضباط الهاريين إلى مصر.

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية ووفدت إلى الصحراء الغربية وليبيا بعض وحدات قوات الدفاع السوداني وعسكرت في منطقة بنى يوسف بمحافظة الجيزة، وكان "محمد نجيب" كثير التردد عليهم عاقدا لصلات الود معهم، مستعينا بالأمير "عمر طوسون" وبثك مصر والجمعية الزراعية لمساعدتهم وتقديم الهدايا لهم.

وعندما بلغ ذلك إدارة المخابرات البريطانية، أصدرت أوامرها لضباط القوات السودانية بعدم النزول إلى القاهرة أو قبول دعوات المصريين.

وخلال عام ١٩٤٦ لعب "محمد نجيب" دور الوسيط بين مجموعات من السودانيين، فلفت ذلك نظر السفارة البريطانية التي أرسلت خطابا إلى "محمود فهمي" النقراشى تلفت فيه نظره إلى «أن القائم مقام "محمد نجيب" اعتاد على عقد اجتماعات مع بعض السودانيين بمنزل رقم ٧ شارع سكة الميدانين بسراى القبة للتباحث فى الشئون السياسية».

ويقول "محمد نجيب": إن النقراشى باشا قد استدعاه لمناقشته.

وعندها علم منه أنه قدم عدة أبحاث ودراسات عن السودان بدأها عام ١٩٣٤ بعنوان «ماذا يجرى فى السودان»، «يد الاستعمار على حدود السودان»، «اللغة والأدب فى جنوب الوادى» ومقالات فى مجلة الجيش.

وعندما علم "النقراشى" باشا بذلك طلب منه بحثا عن قضية السودان ليحمله معه إلى نيويورك أثناء عرض قضية مصر على مجلس الأمن... وانعقدت الصلة بين الرجلين حتى قتل "النقراشى"، وخلال حرب فلسطين كانت هناك فصيلة من المتطوعين السودانيين بالمجدل ضمن وحدات قيادة نجيب الذى كان قد وصل إلى رتبة الأميرالاي «العميد».

هكذا كان "محمد نجيب" وهو على قمة ثورة يوليو مؤهلا بحكم تاريخه وعلاقاته لاكتساب ثقة السودانيين ودعم روح النضال المشترك بين الشعبين ضد الاستعمار البريطانى.

وعندما حل الملك "فاروق" مجلس إدارة نادى الضباط وعزل

"محمد نجيب" الرئيس المنتخب لجأ إلى "محمد أحمد محجوب" بصفته محاميا لرفع الأمر إلى القضاء . ويقول "محجوب" : إن ذلك لم يتحقق لسبب بسيط هو قيام الثورة بعد يومين من الحديث.

ولم يكن "محمد نجيب" هو صاحب الصلة الشخصية الوحيدة بالسودان من أعضاء مجلس قيادة الثورة.. كان هناك أيضا الصاغ "صلاح سالم" الذى ولد فى قرية (سناكات) عام ١٩٢١ ، ولكنه كما روى الدكتور "محمد المعتصم" فى كتابه «صلاح سالم» كان بعيدا عن أية صلة بالسودان إذ يقول على لسانه: «لم أقرأ فى حياتى قبل ٢٣ يوليو عن السودان سوى النزر اليسير.. لم أقرأ سوى كتابين أحدهما استخفنى عنوانه عن الصيد والمغامرات فى غابات جنوب السودان لعطا اثنا سيبوسى، والآخر لتشرشل بعنوان «حب النهر».. ولم يكن لى صديق سودانى واحد يحدثنى وأتحدث معه فى شئون بلاده وأهله.. لم اسمع شيئا عن السودان إلا من والدى الذى أذكرى زهرة شبابه وحياته فى ربوع هذا القطر».

وقد ارتبط "صلاح سالم" بقضية السودان مصادفة وعن غير قصد؛ فقد كان مكلفا بشئون الجيش فى بداية الثورة إلى جانب اللواء محمد نجيب" كل من الصاغ "عبدالحكيم عامر" مدير مكتبه، والصابغ "كمال الدين حسين" والصابغ "صلاح سالم".

وتصادف أن تلقى "صلاح سالم" مكالمة من مكباشى "عبدالفتاح حسن" الياور المصرى للحاكم العام فى الخرطوم ، فيها أن بعض الجنود السودانيين الذين جندوا بعد حريق القاهرة ثم سرحوا وأرسلوا إلى السودان، قد تظاهروا ضد مصر لأنهم لم يحصلوا على مكافأة ترك خدمة، ورغم أن القانون لا يسمح بصرف هذه المكافأة فإن "صلاح سالم" أصدر قراره بصرفها باعتباره مكلفا بمسئولية قوات الجيش فى السودان.

وفى أغسطس ١٩٥٢ كلف المجلس "صلاح سالم" بالإشراف على شئون السودان، بعد أن كان هناك اتجاه لتكليف "خالد محبى الدين" بذلك.

وتوافدت على القاهرة وفود الأحزاب السودانية للتعرف على رجال مجلس قيادة الثورة الذين لم يعرفوا منهم إلا "محمد نجيب".

حضر ممثلو كافة الأحزاب المؤيدة للاتحاد مع مصر، والمعارضة له أيضا.. حضر السيد "عبدالرحمن المهدي" واعتذر عن عدم الحضور السيد "على الميرغنى" لمرضه.

وبدأت مفاوضات قادة حركة الجيش مع مندوب الأحزاب بوفد مصرى مشكل برئاسة اللواء "محمد نجيب" رئيس الوزراء، و"على ماهر" و"عبدالرازق السنهورى" والصاغ "صلاح سالم" وقائد الجناح "حسين ذو الفقار صبرى".

ورغم أن مندوبى هذه الوفود كانوا يلتقون بـ «جمال عبدالناصر» إلا أنه لم يكرس جانبا كبيرا من وقته لموضوع السودان، حيث استغرقت المشاكل الداخلية فى مصر خارج الجيش وداخله.

ولكن استبان من اللحظة الأولى أن موقف حركة الجيش لم يكن جامدا فى مواجهة مشكلة السودان التى تحطمت عليها معظم المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية.

كانت حركة الجيش فى مضمونها الحقيقى حركة تحرر وطنى لاتستطيع رفض مبدأ تقرير المصير لشعب شقيق.

ويؤكد هذه الحقيقة "محمد أحمد محجوب" فى كتابه «محاكمة الديمقراطية» قائلا: إنه قد سمح لهم لأول مرة بالنشر فى الجرايد المصرية دفاعا عن فكرتهم الاستقلالية، وأنهم وجدوا من حركة الجيش تحولا فى النظرة إلى مشكلة السودان.

وعبارة «تقرير المصير» كانت محل خلاف شديد.. إذ كان ينادى بها البريطانيون قبل الحركة؛ لثقتهم من قوتهم ونفوذهم على السراى وأحزاب الأقلية فى مصر، وأنفرادهم بحكم السودان حكما غير ديمقراطى.

وقد أيد الاتحاد السوفيتى جلاء الاحتلال البريطانى عن مصر والسودان عند عرض قضية مصر أمام مجلس الأمن، كما أيد مبدأ تقرير

المصير لشعب السودان بعد جلاء البريطانيين.

وكانت دعوة البريطانيين لذلك تستهدف فصل مصر عن السودان فصلا نهائيا، وقد بادر الحاكم العام في أوائل ١٩٥٢ بعد إلغاء "مصطفى النحاس" لمعاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩ بإعلان دستور للحكم الذاتى للسودان.

ومن الجانب الآخر كانت الأحزاب المصرية ترفض تماما فكرة تقرير المصير.

قال لى "فؤاد سراج الدين": إن "محمد صلاح الدين" وزير الخارجية الوفدى فاجأهم قبل سفره إلى باريس فى يناير ١٩٥٢ لحضور اجتماعات هيئة الأمم بأنه يريد إلقاء قنبلة يتحدى بها البريطانيين على أساس قبول الاستفتاء إذا خرج الموظفون البريطانيون من هناك.

ولكن الحكومة لم توافق لمخالفة ذلك لسياسة الوفد، وخشيتهم من التدحرج لقبول مبدأ الاستفتاء وما قد يصحب ذلك من تعثر الضمانات المطلوبة لاستفتاء حر سليم.

وقد تراجع "محمد صلاح الدين" عن رأيه ولكن الوزارة الوفدية فوجئت بخطابه يوم ٢٣ يناير يكرر ما سبق أن قاله لسراج الدين... واجتمع مجلس الوزراء فوراً لمناقشة خطاب "صلاح الدين" وانبرى بعض الوزراء لمهاجمته وفى مقدمتهم الدكتور "طه حسين" الذى تحدث عن «الخيانة الوطنية العظمى» التى ارتكبها وزير الخارجية.. وأمر "النحاس" باشا باستدعائه على أول طائرة ولكنه وصل يوم ٢٧ يناير بعد إقالة الحكومة الوفدية.

التنظيمات الوحيدة التى أيدت «حق تقرير المصير» للسودان قبل حركة ٢٣ يوليو، كانت التنظيمات الشيوعية التى ورد ضمن برنامجها المنشور فى ١٧ أبريل ١٩٥١ بمجلة روز اليوسف «حرية الشعب السودانى وحق تقرير مصيره بنفسه وتأييد كفاحه من أجل التحرر الكامل وجلاء جميع القوات الاستعمارية البريطانية والمصرية من أرضيه».

لم تستمر المفاوضات بين مجلس القيادة ومندوبى الأحزاب السودانية فترة طويلة، فسرعان ما تم الاتفاق يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٥٢ على قبول أمرين:

أولهما توحيد الأحزاب السودانية عدا حزب الأمة عن طريق تفويض لجنة ثلاثية من الدرديرى "أحمد إسماعيل" و"خضر حمد" و"ميرغنى حمزة" لوضع ميثاق تأليف حزب واحد انتهت إلى تشكيل (الحزب الوطنى الاتحادى)، مع اختيار "إسماعيل الأزهرى" رئيسا له و"محمد نور الدين" نائبه.

وثانيهما قبول مبدأ تقرير المصير والخضوع لنتيجة الاستفتاء الذى يتم حوله.

وهكذا أمكن لحركة الجيش مواجهة البريطانيين بأسلوبهم مع ضمان توحيد الأحزاب السودانية فى حزب واحد برأى موحد هو (الاتحاد مع مصر) .. مع ضمان موافقة حزب الأمة على نتيجة الاستفتاء أيا كانت.

وهذا مما يفسح الطريق للاتحاد مع مصر حيث كان حزب الأمة يمثل الإقليلية فى رأى مجلس القيادة.

وبعد ما وصلت المفاوضات مع الأحزاب السودانية إلى هذه النتيجة فى ٢٨ أكتوبر تشعب النشاط السياسى إلى شعبتين.

اتفاقية فبراير ١٩٥٣ :

سافر "صلاح سالم" إلى السودان لأول مرة فى نوفمبر ١٩٥٢، حيث استقبل بترحاب شديد وعقد صلات متعددة مع زعماء الأحزاب هناك.

وارسل "محمد نجيب" مذكرة إلى الحكومة البريطانية اقترح فيها :

أولا: تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتى الكامل.

ثانيا : تهيئة الجو الحار المحايد الذى لا بد من توافره لتقرير المصير.

وبدأت المباحثات فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢، وكانت هذه هى التجربة الأولى

التي يجلس فيها الضابط المصري فى مقعد المفاوضات.

ويلاحظ أن الوفد المصرى قد تشكل من الوفد الذى فاوض الأحزاب السودانية بعد استبدال "على ماهر" و"عبدالرازق السنهورى" بالدكتور "محمود فوزى" والدكتور "حامد سلطان" و"على زين العابدين".

ويلاحظ أيضا أن "جمال عبدالناصر" بقى بعيدا عن مائدة المفاوضات مركزا جهده على الشئون الداخلية للحركة فى تفاعلها مع القوى السياسية المختلفة.

وسافر "صلاح سالم" إلى السودان للمرة الثانية فى ١ يناير ١٩٥٣، حيث اتفق مع ممثلى الأحزاب السودانية (الامة والوطنى الاتحادى، والجمهورى الاشتراكى) على توقيع وثيقة تؤيد نظر المفاوض المصرى فيما يتعلق بموضوعات جنوب السودان، واختصاصات الحاكم العام وسودنة الوظائف وجلاء الجيوش الاجنبية، وأن تكون هذه الوثيقة هى أساس دستور الحكم الذاتى، وإلا فإن الأحزاب تقاطع الاستفتاء.

وعندما وضعت هذه الوثيقة أمام المفاوضين السودانين أسقط فى يدهم وسدت عليهم سبل المناورة ووقعوا اتفاقية السودان فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ قبل أن يمضى ثلاثة أشهر على بدء المفاوضات.

وقع عن الجانب المصرى "محمد نجيب" وعن الجانب البريطانى السفير سير "رالف سبنسون".

وذكر "محجوب" أن "على ماهر" قال له: (مبروك.. السودان حصل على استقلاله) وكانت وجهة نظره أن الاختيار بين الاستقلال والاتحاد لابد أن يكون من جانب الاستقلال .

ونصت الاتفاقية على تحديد فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات يتم فيها تصفية الإدارة الثنائية (الأنجلومصرية) ، ويكون للحاكم العام أثناء فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا، وفقا لقانون الحكم الذاتى، تعاونه لجنة خماسية مؤلفة من عضوين سودانيين، ومصرى وبريطانى، وباكستانى ..

مثل مصر فيها قائد الجناح "حسين ذو الفقار صبرى".

وتقرر أيضا تأليف جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان على أساس:

أولا : ارتباط السودان بمصر على أية صورة.

ثانيا : الاستقلال التام ، أى الانفصال عن مصر.

وكانت كل الظروف والملابسات تشير إلى نجاح الأساس الأول ، فقد كانت العلاقات بين زعماء الأحزاب السودانية وقادة الحركة فى مصر طيبة وليس هناك ما يشوبها ، غير أن بعض ما صاحب الثورة فى شهورها الأولى خلق بعض الحذر فى نفوس السودانيين .

سبق التوقيع على الاتفاقية إلغاء الدستور وحل الأحزاب واعتقال ضباط المدفعية كما سبق توضيحه فى الجزء الأول (قصة ثورة ٢٣ يوليو) وانعكس ذلك فى السودان بتأثيرات مختلفة.

نشر "محمد أحمد محبوب" قطب «حزب الأمة» مقالا فى جريدة المصرى، اعتبر فيه رأى "سليمان حافظ" فى تنحية النحاس عن رئاسة الوفد عملا مخالفا للقانون، وكان للوفد أعضاء كثيرون فى السودان منذ أيام "سعد زغلول" وبعد تولى "مصطفى النحاس".

وكان "إسماعيل الأزهرى" مقربا من الوفد ومرتبطا بزعمائه.

وقد حاول "صلاح سالم" خلال زيارته المتعددة طى صفحة الأحزاب المصرية فى السودان ، وساعده على ذلك ثقة السودانيين فى "محمد نجيب" وارتباطهم به واعتباره نصف سودانى.

وقد أحيط بعض ما قام به بدعاية هائلة فعندما قرر زيارة الجنوب لم يحصل على التصريح الخاص الذى اعتاد أبناء الشمال أن يحصلوا عليه إذا أرادوا السفر إلى الجنوب.

ويقول يوزباشى "محمد أبو نار" مدير مكتبه: إن مستر "كافرى" السفير الأمريكى و"مسترى سوينى" ضابط اتصال السفارة قد ساعدا

علي عدم حدوث أزمة من زيارة "صالح سالم" دون تصريح.

وقد نجحت الرحلة تماما ، وكان للمناقشة العنيفة التي دارت بين "صالح سالم" ، والمحافظ البريطاني حول أسلوب معاملة الناس في الجنوب أثر سحري بين الجماهير التي تعرض فيها المعبود البريطاني أمامهم للنقد والهجوم.. وكذلك فإن مشاركته لقبايل الدنكا بالرقص معهم (رقصة الحرب) عاريا قد جذبت إليه قلوب الجنوبيين.. وأطلقت عليه الصحافة البريطانية اسم (الصاغ الراقص).

وحدثت عدة مساجلات بين "أيدن" و"صالح سالم" .. فقد قال أيدن في مجلس العموم في أكتوبر ١٩٥٣: إن "صالح سالم" ذهب إلى السودان لإقناع السودانيين بتقسيم مقاعد البرلمان ولكنه لم ينجح - حسب تعبير "أيدن-".

ولم يتردد صالح سالم في مهاجمة "أيدن" علنا مؤكدا هزيمة السياسة البريطانية في السودان.

وكانت كل الدلائل تشير إلى نجاح التعاون المصري السوداني .. فقد أجريت أول انتخابات في ظل الاتفاقية .. وفاز الوطني الاتحادي بأغلبية ساحقة، وتولى "اسماعيل الأزهرى" أول وزارة سودانية يوم ٩ يناير ١٩٥٤ ، وتولى "محمد أحمد محجوب" زعامة المعارضة في برلمان مكون من ٥١ عضوا للوطني الاتحادي ، ٢٢ حزب الأمة ، ١١ مستقلين ، ٩ جنوبيين ، ٣ جمهورى اشتراكى، نائب عن الجبهة المعادية للاستعمار .

انعكاس خلافت مجلس الثورة :

ولكن الأمر لم يمض حسب الخطة المرسومة ، ولم يتحقق الهدف المنشود.

كانت الخلافت قد بدأت تتفجر داخل مجلس قيادة الثورة بين معظم أعضائه من جهة وبين "محمد نجيب" من جهة أخرى، كما شرح تفصيلا في الجزء الأول (قصة ثورة ٢٣ يوليو).

وانعكس هذا الخلاف على نفوس السودانيون الذين وجدوا في بقاء

«نجيب» على قمة السلطة ضمانا واطمئنانا على حقوقهم.. والذين تنفر نفوسهم من أسلوب الضغط والحكم العسكرى، الذى يتنافر مع ديمقراطيتهم البدائية، ويساطتهم القبلية التى ترفض الهالة الصناعية التى تحيط بمركز السلطة.

واضعفت ردود الفعل من هالة النظام المصرى الناشئ الذى كان فى قوته وتماسكه عاملا من أهم العوامل المؤثرة لتجاح الاتفاقية وانتهائها إلى نوع من الاتحاد أو الوحدة مع مصر.

وتجاوبت هذه الحالة مع تحول فى موقف «إسماعيل الأزهرى» الذى تولى رئاسة الوزارة ، فى وقت كانت تتجمع فيه سحب الخلافات والذى شعر أن أى نوع من الارتباط مع مصر سوف يضعف من سلطته كرئيس للوزراء وهو الذى عاش حياته مناضلا من أجل حرية السودان.

وسافر «عبدالحكيم عامر» و«صلاح سالم» إلى السودان لتهنئة «الأزهرى» برئاسة الوزارة فى نفس الشهر ، يناير ١٩٥٤ وصرح قائلاً: (إن الاتفاقية سوف توضع موضع التنفيذ نصا وروحاً).

ولكن تنفيذ الاتفاقية بدأ ينفذ واتجاهات الأزهرى السياسية بدأت تتغير، مستغلا فى ذلك فرصة تشابك أعضاء مجلس قيادة الثورة فى خلافات ومشاكل محلية جانبية.

وصلت المشكلة إلى الذروة عندما فوجئت الجماهير السودانية باستقالة «محمد نجيب» فى فبراير ١٩٥٤.

وسافر إلى القاهرة فور إعلان الاستقالة وفد سودانى فى محاولة لرأب الصدع، ولكن «نجيب» كان قد عاد إلى موقعه رئيسا للجمهورية ولمجلس قيادة الثورة تحت ضغط المظاهرات فى الشوارع ، وتأييد بعض وحدات الجيش لموقفه.. ونتيجة أيضا لمظاهرات خرجت فى الشوارع فى الخرطوم تهتف لمحمد نجيب (التفاصيل كاملة فى الجزء الأول قصة ثورة ٢٣ يوليو).

وما إن عاد «محمد نجيب» إلى موقعه حتى قرر تلبية دعوة حكومة

السودان لحضور احتفالات افتتاح أول برلمان سودانى فى أول مارس ١٩٥٤ ، وصحبه فى الرحلة "صلاح سالم" ، الذى كانت التناقضات بينهما قد دفعت به إلى تسليم نفسه إلى "أحمد أنور" قائد البوليس الحرى قائلا له: إنه يفضل دخول السجن عن التعاون مع "نجيب".

ولم يتورع صلاح سالم عن إعلان هذه الحقيقة للصحف ببساطة شديدة مع اتهامات لنجيب فى محاولة لتقليل دوره فى نجاح حركة ٢٣ يوليو.

وقد أدت الأيام - التى مضت بين استقالة نجيب وقبول مجلس الثورة للاستقالة، ثم عدوله عنها وعودة «نجيب» رئيسا للجمهورية - إلى حدوث انفجارات سياسية غير متوقعة.

سقطت هيبة النظام فى مصر أمام السودانين ، وتمزقت علاقات الإخوة والتماسك التى ظهرت بين أعضاء مجلس القيادة ، وفتحت الأبواب أمام المؤامرة المعادية لوحدة الشعبين.

وما كاد وفد مصر برئاسة "محمد نجيب" يصل إلى مطار الخرطوم، حتى فوجئ بوجود مظاهرات حاشدة أطلقها حزب الأمة الذى حصل على أقلية فى البرلمان لم تسمح له بالمشاركة فى الحكم وهى تهتف (لا مصرى ، ولا بريطانى .. السودان للسودان).

وكان حزب الأمة له رأى عبر عنه "محمد أحمد محجوب" فى كتابه بقوله: (ربما كان الحكم البريطانى أقل شرا من الحكم المصرى؛ لأنه إذا كانت مصر قد حكمت فإنها ما كانت لترغب فى ترك السودان مطلقا).

وحدثت اشتباكات دموية قتل فيها ٢٢ شخصا وجرح ١٠٧ ، وتقرر تأجيل افتتاح البرلمان السودانى. وعاد "محمد نجيب" إلى القاهرة فجر اليوم التالى.

وقد أكد لى "محمد نجيب" أن السيد "عبدالرحمن المهدي" كان قد أرسل ابنه "الصدى" لاستقباله فى المطار، وإبلاغه تحيات والده وإنه حاول الاتصال بالمهدي سبع مرات من تليفون قصر الحاكم العام ولكن الاتصال

لم يتم لقطع الخط بعد تبادل التحية بأمر واضح التدبير.

وحاول الحاكم العام تجسيد خطر المظاهرات لـ «محمد نجيب» ، ولكنه أصر على مخاطبتهم من شرفة القصر، ولكن ما أن اتجهت الجماهير إلى الهدوء حتى فوجئ بهراوات الجنود.

ويقول "محمد نجيب" : إنها كانت مجزرة دموية رتبها الحاكم العام ليفشل تنفيذ الاتفاقية ويظهر الأمر كما لو أن العداء قد انفجر ضد مصر في السودان.

ويقول "محمد أحمد محجوب" رئيس وزراء السودان فيما بعد في كتابه «محاكمة الديمقراطية»: إن الأنصار عندما خرجوا للمظاهرة كانوا يؤيدون "محمد نجيب"، ولكنهم لم يستهدفوا العدوان عليه وإنما استفزتهم قوات البوليس عندما حاولت تفرقتهم.

وكان وزير الخارجية البريطاني "سلوين لويد" قد وصل الخرطوم أيضا؛ للمشاركة في الاحتفالات ولكنه لم يبرح مكانه حتى حملته الطائرة إلى لندن.

ولاشك أن هذه المظاهرات صدمت الانتصار الذي حققه "محمد نجيب" على أعضاء المجلس، وأضاعت تأثيره وهزت إلى حد ما ثبات موقفه الذي كان يستند في شعبيته إلى حب السودانيين له وتمسكهم به.

ولم تكن عودة "محمد نجيب" من موقعه نهاية .. فسرعان ما تحولت الريح ضده وحدثت أزمة مارس ١٩٥٤ التي حاصرتها في منصب شكلي هو رئيس الجمهورية فقط، بينما أصبح "جمال عبدالناصر" رئيس الوزراء في ١٧ أبريل إلى جانب "عبدالحكيم عامر" قائدا عاما للقوات المسلحة.

وضعت فرصة حركة الجيش بعد ذلك في التعاون المؤثر الوثيق في الحركة السياسية السودانية، الأمر الذي دفع "إسماعيل الأزهرى" إلى اتخاذ عدة خطوات غير موفقة:

أولا : أوقف الصحف الاتحادية، ففصل أسرة تحرير جريد العلم وأغلق جريدة الاتحاد.

ثانيا : رفض هدية من الأسلحة عرضتها مصر فى أوائل ١٩٥٤ .

ثالثا : رفض إرسال ضباط سودانيين للتدريب فى مصر على نفقتها وأصر على تدريبهم فى بريطانيا .

رابعا : لم يوافق على رصد مصر لمبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه لتنفيذ مشروعات ثقافية وصحية واجتماعية فى السودان .

وسافر "إسماعيل الأزهرى" بعد ذلك إلى لندن يوم ٨ نوفمبر ١٩٥٤ ، حيث استقبلته الملكة "اليزابيث" وأقام له تشرشل حفل غداء وعقد اجتماعا مع لجنة الشئون الخارجية لحزب المحافظين .

ولحق ذلك بأيام إقالة "محمد نجيب" وتحديد إقامته يوم ١٤ نوفمبر ، وأشارت الصحف إلى احتمال محاكمته لارتباطه بالإخوان المسلمين ، الذين كانوا قد حاولوا الاعتداء على حياة "جمال عبدالناصر" أثناء لقائه خطابا فى ميدان المنشية يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ .

وهرع إلى مصر وفد سودانى لإنقاذ "نجيب" من المحاكمة ، مشكل من نجل السيد "على الميرغنى" و"إسماعيل الأزهرى" و"محمد نور الدين" و"على عبدالرحمن" و"يحيى الفضلى" و"إبراهيم المفتي" واستقبل الوفد "جمال عبدالناصر" و"صلاح سالم" ، وتم الاتفاق بينهما على إصدار هذا البيان الذى نشر فى الأهرام يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٥٤ وجاء فيه :

اطلع وفد الحزب الوطنى الاتحادى على دقائق الأمور ، وكان متتبعا لسير الحوادث التى قادت إلى الظروف الراهنة فى مصر ، وهو مقتنع تماما بأن إجراء تنحية اللواء "محمد نجيب" عن منصبه كان إجراء لا مفر منه روعيت فيه مصلحة البلاد العليا أولا وأخيرا فى تلك المرحلة التى ما كانت لتحقيق خيرا للبلاد لو سارت الأمور على ما كانت عليه ، ولقد تلاقت وجهات النظر مع الحسيب النسيب السيد "على الميرغنى" ووفد الحزب الوطنى الاتحادى والمستولين فى مصر على قفل هذا الموضوع نهائيا بعدم تقديم اللواء "محمد نجيب" للمحاكمة حتى لا تعطى الفرصة لأعداء البلاد الذين يتربصون للنيل من وحدة الصفوف وتدمير أهداف البلاد .

هكذا كان للسودانيين دور فى منع محاكمة "محمد نجيب" وطى صفحته من تاريخ مصر سلميا .

المحاولة الأخيرة :

ولكن عزل "نجيب" من منصب رئاسة الجمهورية كان غلقا لباب الأمل فى الوصول إلى اتحاد مصرى سودانى عن طريق الاستفتاء، وهو ما سبق تفصيله فى الفصل الأول من الجزء الثانى (مجتمع جمال عبدالناصر) وما ننقل هنا منه صفحات لارتباطه بسرد الحوادث وترابطها .

لم تحسب المسألة بدقة .. والتدهور الذى حدث فى العلاقات بين "نجيب" وبين أعضاء المجلس والذى تبادل فيه الطرفان الاتهامات، لم تنجح المحاولات لتصفيته وتفادى أبعاد أخطاره فى الداخل والخارج .

ووجد "إسماعيل الأزهري" فى عزل "نجيب" تكأة يستند عليها فى تغيير موقفه من قضية الوحدة أو الاتحاد .. وساعد على ذلك ما أحيطت به محاكمات "الإخوان المسلمين" من قسوة وهم السودان كانوا يفرخون فى أحضان حزب الأمة .

كما أن الشيوعيين السودانيين كانوا قد اتخذوا موقفا معارضا لحركة الجيش فى اعتقالها للشيوعيين المصريين .. وهم فئة نامية متطورة فى أوساط العمال والمثقفين السودانيين .

وأسفر "إسماعيل الأزهري" عن موقفه فى (باندونج) فابتعد عن مصر واقترب من العراق التى كانت تهىئ نفسها لدخول حلف بغداد .. كما أسفر عن موقفه فى السودان عندما شكل لجنة من أعضاء الوطنى الاتحادى قررت التخلّى عن مسألة الاتحاد مع مصر ووافقت الهيئة العامة للحزب على ذلك .

ولم يكن فى تصرف "إسماعيل الأزهري" من قضية الاتحاد ما يعيب سوى اقترايه وارتباطه بالسياسة البريطانية التى طالما ناضل ضدها .. ذلك أنه إذا وضع أى مواطن سودانى أمام اختيارين هما الاستقلال أو الاتحاد مع مصر، فإنه قطعاً وفى هذه الظروف المتفجرة بالخلافات فى

مصر كان سيختار الاستقلال ؛ لأنه يطمئن اطمئنانا كاملا لفوائد الاتحاد ومنفعته له وثقته في قيادته . وخاصة أن هذا الاختيار يتم بعد رحلة طويلة من الاستعمار لم ينعم فيها الشعب السودانى بحريته ويمارس فيها حكم نفسه بنفسه.

وانتهى موقف "الأزهرى" إلى تناطح حاد بينه وبين "صلاح سالم" الذى وجد أن ثمار سياسته قد تحولت إلى ماء يتسرب من بين أصابعه.

وكان "صلاح سالم" قد اتبع فى سياسته بالسودان أسلوبا يخرب علاقات القوى السياسية ، ويمزق صلابة الأفراد، إذ استخدم الأموال وسيلة للإقناع واجتذاب زعماء القبائل والطوائف والأحزاب، وهى وسيلة لها بداية وليست لها نهاية.

وهى وسيلة لا تفيد أيضا إذا استخدمت مع عناصر وطنية مناضلة ذات مبادئ.

ولم يجد "صلاح سالم" سوى محاولة حصار "إسماعيل الأزهرى" بتأليب بعض أعوانه ضده ونشر بعض الحقائق القديمة عنه.

وطفت المعركة إلى السطح.. وخطب "إسماعيل الأزهرى" فى الجماهير يقول: (إن لحم أكتافى من مصر وقد دخلتها لابسا حذاء كاوتش .. ولكن هل يرضيكم أن يحكمنا :صلاح سالم" والعسكريون فى مصر؟).

وتصرخ الجماهير بصوت عال (لا.. لا).

ونجح "صلاح سالم" فى إثارة فريق من أعضاء الحزب الوطنى الاتحادى بزعامة "محمد نور الدين" كما أثار الجنوبيين ضده كقوة ضغط.

وأراد "صلاح سالم" أن يشدد حصاره على "الأزهرى" وأن يبذل محاولته الأخيرة فى إنجاح الاتفاقية لصالح الاتحاد بين مصر والسودان؛ فقرر الاتصال بالحزب الشيوعى السودانى وهو الحزب الذى لم يحصل وقتها على أية أموال من مصر، ولم يدخله "صلاح سالم" فى حساباته رغم نفوذه الناشئ وذلك لاعتقال الشيوعيين ومطاردتهم فى مصر.

اتصل "صلاح سالم" بالشهيدين المناضلين "عبدالخالق محجوب" سكرتير الحزب الشيوعي السوداني، و"الشفيع أحمد الشيخ" سكرتير عام اتحاد العمال وعضو المكتب السياسي بالحزب.. وعندما علم أن الحزب الشيوعي السوداني هو نواة انفلقت عن الحركة الديمقراطية للتححر الوطنى (حدثو)، فى مصر قرر أن يتصل بالشيوعيين المصريين ليساعدوا فى اقناع زملائهم بالسودان.

وكان موقفا غريبا ومتناقضا.. الشيوعيون المصريون معتقلون والبعض منهم قدم إلى المحاكمة وصدرت ضده أحكام بالسجن ، وأجهزة الدولة تطاردهم مثل كلاب الصيد.

ومع ذلك لم يتردد "صلاح سالم" فى معركته الحامية يوم أول سبتمبر ١٩٥٥ فى استدعاء البعض منهم : الدكتور "يوسف إدريس" من سجن القناطر، والكاتب "إبراهيم عبدالحليم" ، والكاتب "فتحى خليل" ، والفنان "زهدي"، وكانوا معتقلين فى سجن أبى زعبل.

وصل الأربعة إلى قصر عابدين ، حيث كانت مكاتب وزارة الإرشاد فى ذلك الوقت ، بثياب ممزقة وأجسام هزيلة بعد معاملة بوليسية قاسية أعقبت إضرابا عن الطعام استمر ١٨ يوما من أجل مطالب إنسانية خاصة.

دخل الأربعة على "صلاح سالم" فى مكتبه ، فاستقبلهم استقبالا حارا وأبدى استنكاره لمظهرهم واتصل تليفونيا - حسب رواية فتحى خليل - بذكرى محيى الدين وزير الداخلية طالبا منه وقف المعاملة الشاذة للمعتقلين فى سجن أبوزعبل.

وقدم لهم "صلاح سالم" تحليلا سياسيا استمر ثلاث ساعات ركز فيه على النقاط الآتية :

- ١ - المفهوم العام لقيادة الثورة وتصور خط سيرها مع تحفظ بعض العناصر على الاتحاد السوفيتى بتأثير دعاية العرب.
- ٢ - أرجع غموض موقف الثورة من الشيوعيين إلى خشية البعض

من اتهام الحركة بأنها شيوعية .

٣ - أبرز نقط الخلاف مع الولايات المتحدة وخاصة رفضها إمداد مصر بالسلاح .

وخلص "صلاح سالم" من ذلك إلى أن هناك تغييرا فى الخط السياسى للثورة يتلخص فى:

أولا : فى السياسة الخارجية . استقرار الثورة على توثيق العلاقة مع الاتحاد السوفيتى والصين والدول الاشتراكية.

ثانيا : فى قضية الديمقراطية . وضع دستور جديد وإعداد انتخابات عامة وتشكيل برلمان.

وأكد لهم "صلاح سالم" أن هذين الاتجاهين سوف ينطلقان بأقصى قوتيهما فى منتصف عام ١٩٥٦ .. ولعله كان يقصد بذلك تحديد موعد جلاء القوات البريطانية عن منطقة القنال.

وفاجأهم "صلاح سالم" بخبر لم يكن قد أعلن بعد .. وسر لم يعرفه أحد .. وهو تعاقد مصر مع الاتحاد السوفيتى على توريد صفقة سلاح .. كما وعدهم بالإفراج عن جميع الشيوعيين قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٦ .

وعرض موقفه بعد ذلك فى قضية السودان، ونقد نفسه نقدا ذاتيا لاضطراره إلى السير بأسلوب حكام ما قبل الثورة ، أى دفع النقود للزعماء وتردى الحال بعد ذلك حتى فى صفوف حزب الوطنى الاتحادى ، ومع "إسماعيل الأزهري" خاصة.

ثم انتقل إلى الحديث عن (الحزب الشيوعى السودانى) .. وقال: «إننا تجنبنا موقفنا من الشيوعية فى مصر .. وإنه كان فى التأييد والمعارضة حزبا مبدئيا شريفا .. وأنه- على حد تعبيره- (حزب حقيقى وجاد وغير ملوث)».

وقال لهم "صلاح سالم" : إنه عندما اتصل بالشهيد "عبد الخالق" و"الشفيع" وعرض عليهما مساعدات فى حدود العمل الوطنى مثل إقامة

السرايدات أو الإمداد ببعض الأموال ، رفضوا بشدة.

وقال "صلاح سالم": إنه تدور فى صفوف الحزب مناقشة حول الموقف فى مصر، ويتأرجح الرأى بين التأييد والمعارضة، وموقف الحكومة المصرية من الشيوعيين المصريين يلعب دورا كبيرا فى ترجيح جانب على آخر.. وإنه لو تحول الموقف داخل قيادة الحزب إلى التأييد فإن هذا قد يخرج الموقف فى السودان من دائرة اليأس.. ولخم يخف "صلاح سالم" مرارته ويأسه نتيجة تغير موقف "الأزهرى".

وصارحهم بأنه استأذن مجلس القيادة فى الاتصال بهم فوافقوا، وأنه طلب منهم إذا اقتنعوا بصدق تحليله السياسى فإنهم عندئذ يصبحون مطالبين بالسفر إلى السودان لإقناع قيادة الحزب هناك بتأييد القاهرة وخط الاتحاد مع مصر.

وتداول الأربعة على جانب ووجدوا أنه لابد من شيئين :

الاستيثاق من حديث "صلاح سالم" ، والاتصال بزملائهم الهاريين خارج المعتقل.

واتفق "صلاح سالم" معهم على الخروج لفترة محدودة مدتها أسبوع يعودون بعدها إلى مكتبه.

ولكن الأربعة لم يعودوا إلى مكتب "صلاح سالم" .. لأن الصحف نشرت فى اليوم الخامس للمقابلة خبر استقالته واعتكافه فى منزله.

ولم تكن استقالته "صلاح سالم" مفاجأة للقريبين من مجلس القيادة ، فإن سياسة "صلاح سالم" فى السودان كانت موضوع خلافات ومناقشات داخل المجلس وخاصة بعد حريق اشتعل فى الجنوب بتدبير من الاستعمار ومطالبة "صلاح سالم" بأن تطلق يده فى العمل بصورة كاملة.

وقد حدث نوع من التحقيق مع "صلاح سالم" فى تدهور العلاقة بين مصر والسودان فى مارس ١٩٥٥، ولكن "صلاح" كان عنيفا فى مناقشاته وسفه آراء بعض الذين اشتركوا فى المناقشة من غير علم كاف، وانتهى حديثه بتقديم استقالته.. ولكن المجلس لم يقبل الاستقالة.

وسافر "صلاح سالم" ضمن الوفد المصرى إلى (باندونج) والخلاف
يثقل صدره ، ومعاملة "جمال عبدالناصر" له يتسرب إليها البرود.

وكان "صلاح سالم" فى وقت من الأوقات وبقوة اندفاعه وحيويته،
ويموقفه كوزير للإرشاد وبقدرته على تلوين الحديث ، يتطلع إلى رئاسة
جمهورية الاتحاد.. ولم يكن ينظر إلى "جمال عبدالناصر" كمنافس له وإنما
كان يخشى منافسة "نجيب" فى الاستفتاء.

ولكن هذه التطلعات سواء كانت حقيقية أو غير حقيقية، تلاشت وذبلت
بعد إقالة "محمد نجيب" .. وبدأ "صلاح سالم" نفسه يتعرض لهجمات
زملائه، بل وبعض ضباط الصف الثانى، وهو الذى كان عنيفا فى
هجومه على "محمد نجيب" ..

وبدأ مجلس القيادة يحاصر "صلاح سالم" .. وخاصة بعد اتصاله
بالشيوعيين المصريين:

"زكريا محيى الدين" قال: إن الفريق الذى يعتمد عليه صلاح سالم
ليس هو القوة الأساسية فى السودان.

و"جمال عبدالناصر" انتقد سياسة التعامل مع الزعماء السودانيين
بأسلوب غلبت عليه روح المنفعة الذاتية.

و"حسين ذو الفقار صبرى" اضطر إلى مسaire حزب الأمة لينقذ ما
يمكن إنقاذه.

ووصل الخلاف إلى ذروته عندما تصادم "صلاح سالم" مع
"جمال عبدالناصر" .. ولم يستطع "صلاح" أن يجتذب زملاءه إلى صفه
لأنفراده بالعمل طوال الفترة الماضية وسخريته من بعضهم وتفوق "جمال
عبدالناصر" فى قدراته على إقناع زملائه برأيه.

وقدم "صلاح سالم" استقالته للمرة الثانية فى سبتمبر ١٩٥٥ متصورا
أنها لن تقبل مثل استقالته السابقة ، ولكن المجلس قبلها فورا وكان شقيقه
"جمال سالم" وقتها فى زيارة خارج مصر.

الفصل الثالث

الاستقلال .. وانقلاب الجنرالات

(أصبح السودان رجل
إفريقيًا مريض)
أحمد سيكوتوري

وطويت صفحة "صلاح سالم" أيضا فى تاريخ علاقات مصر والسودان بعد أن طويت صفحة "محمد نجيب" .. وتولى "زكريا محيى الدين" مسئولية السودان .. ونقل "محمد أبونار" إلى وزارة الخارجية حيث عمل مديرا للإدارة الإفريقية لشئون السودان.

وأصبح واضحا بعد خلع "صلاح سالم" من موقعه أن الموقف السياسى بين القاهرة والخرطوم قد فقد كثيرا من نشاطه، وأنه دخل مرحلة جديدة تبدد منها الأمل فى انتهاء فترة الانتقال إلى ظهور الاتحاد بين دولتى وادى النيل القريبتين.

وبعد أن أخذت إجراءات السودنة مداها، وأوشكت ثلاث سنوات الاتفاق على النهاية، أبلغت الحكومة السودانية برئاسة الأزهرى حكومتى مصر وبريطانيا برغبة الجمعية التأسيسية، وطالبت بسحب جيش الاحتلال لإجراء الاستفتاء (فى جو حر محايد).

وحدثت انتفاضة فى الجنوب ضد القوات الشمالية هناك فى ١٨ أغسطس ١٩٥٥، قتل فيها ٣٠٠ شخص من الطرفين ، وكانت الحركة نتيجة الدعاية المصاحبة لجلاء القوات البريطانية وخوف الجنوبيين من ذلك.

سحبت بريطانيا جيوشها فى أواخر أغسطس وسحبت مصر جيوشها، وتركت كل الأسلحة الثقيلة التى كانت تخص جيشها فى السودان وتم الجلاء فعلا فى نوفمبر ١٩٥٥.

ووجدت حكومة السودان بعد الجلاء أن الأمر لا يحتاج أى استفتاء بشأن تشكيل الحكم بعد اتفاق كل الأطراف الحاكمة على معارضة الاتحاد .. وأعلنت قيام الجمهورية السودانية فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ وتشكيل مجلس سيادة لرئاسة الدولة.

وهكذا تم استقلال السودان وجلاء قوات الاحتلال نهائيا بعد ١٣٤ عاما من حكم أجنبى متصل.

ولم يجد مجلس قيادة الثورة فى مصر فرصة للمطالبة باتمام

الاستفتاء.. وأعلن استقلال السودان رسميا فى أول يناير ١٩٥٦ .

وذهب "صلاح سالم" إلى هناك مدعوا كشخص عادى ، ورفض "الأزهري" اقتراحا بقبوله أول سفير مصرى هناك .

وكان إعلان الاستقلال إيذانا ببدء صراع جديد داخل السودان ، صراع اجتماعى سياسى .

وكان مجلس قيادة الثورة فى مصر قد اتخذ موقف الحرص على عدم التدخل فى شئون السودان الداخلية.. وتحول جموح "صلاح سالم" واندفاعه فى ميدان العمل السياسى إلى تحفظ من "زكريا محيى الدين".

وعين اللواء "سيف اليزل خليفة" سفيراً فى السودان، وهو من الضباط الذين خرجوا من الجيش مع ثورة يوليو ، ولم يكن له ماض سياسى.. واشتهر عنه حرصه على المجاملة فى المناسبات الاجتماعية الأمر الذى جعله يمارس منصبه بلا حساسيات.

واعتمد "زكريا محيى الدين" على الملحق العسكرى "على خشبة" ليكون وسيلته فى الحركة السياسية هناك.

وبدأ السودان الاستقلال بأحزاب ايديولوجيتها تعبير عن الطبقة البرجوازية التى كونتها من الذين أتاحت لهم فرصة التعليم، وبذرت فى نفوسهم التطلعات الذاتية .

ولم يستمر الحزب الوطنى الاتحادى منفردا بالحكم؛ فقد تشكلت حكومة ائتلافية من الحزبين المتنافرين أصلا.. الأمة والشعب الديمقراطى ، فى ٥ يوليو ١٩٥٦ برئاسة "عبدالله خليل" الضابط السودانى السابق وقطب حزب "الأمة".

وقد عاصرت هذه الحكومة أحداثا بارزة فى مصر.. فقد أعلن "جمال عبدالناصر" تأميم القناة فى ٢٦ يوليو، وفشل العدوان الثلاثى واضطرت قواته للانسحاب ، واثتصرت حركة الجيش فى معركة رفض الأحلاف العسكرية الغربية ، وعقدت صفقة الأسلحة التى كسرت احتكار السلاح ورفضت مشروع "أيزنهاور" ١٩٥٧ ملء الفراغ، وتحسنت

العلاقات الاقتصادية بين مصر والدول الاشتراكية.

سنوات صعود ثابتة نحو التقدم وصلت الذروة بإعلان الوحدة بين مصر وسوريا في ٢٢ فبراير ١٩٥٨ وظهور الجمهورية العربية المتحدة.

ولم يواكب هذه الانتصارات الوطنية إنجازات في السودان، وكما عجزت حكومة الوطنى الاتحادى عن تحقيق الوحدة الوطنية، فشلت الوزارة الائتلافية الثانية فى إشعار المواطنين بأهمية الاستقلال، وفتحت أبواب السودان للاستعمار الجديد، وخضعت خضوعا واضحا للنفوذ الأمريكى المترىص بالمنطقة، والذى أبدى اهتماما بالسودان من قبل الثورة، وأرسل إليها بعثة أمريكية فى أوائل عام ١٩٥٢ فى وقت لم يكن سهلا على أية بعثة أجنبية دخول أرضه بدعوى «بحث مشكلة السودان».

ولم تكن مصر بعيدة عن هذه الاتجاهات.

وخلال فترة الاستفتاء على الوحدة وقعت أزمة شديدة بين حكومة مصر وحكومة السودان حول الحدود الفاصلة بين البلدين، فقد تصادف أن كان استفتاء الوحدة يوم ٢٢ فبراير ١٩٥٨ وانتخابات البرلمان السودانى الجديد يوم ٢٧ فبراير.. وأرسلت مصر لجنة لأخذ رأى المواطنين فى منطقة (حلايب) تحرسها قوة عسكرية صغيرة، واحتجت حكومة السودان، ووصل الأمر إلى حد رفع القضية إلى مجلس الأمن يوم ٢٠ فبراير، ولكنه لم يتخذ قرارا لأن مسألة الحدود بين الدولتين لم تكن محل خلاف من قبل ولم يكن الحديث حولها حادا مطلقا.

ولما وجد "جمال عبدالناصر" أن موقف الحكومة السودانية قد وصل إلى هذه الدرجة من التردى، لم يتجاوب معها فى العنف والصدام، وأثر أن يسحب اللجنة والقوة العسكرية ويفوت على الحكومة السودانية هدفها من إشعال نيران الكراهية ضد مصر فى المظاهرات التى أطلقها حزب الأمة فى شوارع الخرطوم.

ونتيجة لهذه الآثار المتعمدة حصل حزب الأمة المعادى لمصر القريب من البريطانيين والأمريكيين على ٧١ مقعدا من ١٧٣ بينما حصل الوطنى الاتحادى على ٤٤ مقعدا.

ونتيجة لذلك أيضا فإن حكومة القاهرة عندما أرسلت "على خشبة الملحق العسكري السابق ليعمل مستشارا مدنيا بعد نقله لوزارة الخارجية في أول ١٩٥٨ طردته الحكومة السودانية بعد أربعة أيام من وصوله.

ويقول "زكريا محيي الدين" : إن مصر قد مضت الصبر ولم تتخذ إجراء مضادا يزيد من التهاب الموقف.. وكانت صلة "زكريا" بالسودان لم تنقطع، ولو أنه يثير تحفظا مضمونة أنه كان يباشر مسئوليته بدافع التكليف القديم، وليس نتيجة تنظيم ثابت مستقر.. والواقع أن استمرار بعض أعضاء مجلس القيادة في مباشرة بعض مسئولياتهم القديمة دون ربط ذلك في إطار تنظيم سليم، كان يشكل أحيانا ازدواجية تعرقل العمل ولا تسمح بتخطيط سليم، كما كان يضع بعض المهمات الكبيرة في يد فرد واحد بعيدا عن المناقشة الجماعية في حدود المسئولية الوزارية.

ولذا تضاربت الآراء والاتجاهات.. واعتبر كل من "زكريا محيي الدين" و"حسين ذو الفقار صبرى" أن "صلاح سالم" كان يلعب على احصنة خاسرة، وخاصة بعد اتصاله بالشيوعيين.

ولكن "جمال عبدالناصر" الذي تابع موقف زعماء حزب الأمة تاريخيا، وبعد الثورة، وعقب حادث (حلايب) لم يكن مستريحا لوجود وزارة "عبدالله خليل" الائتلافية في الحكم، وكان يعتقد أنه يمكن تشكيل ائتلاف جديد في السودان يخلق نوعا من التناسق مع سياسة مصر التقدمية.

والتقى "جمال عبدالناصر" في القاهرة بـ "إسماعيل الأزهرى" والشيخ "على عبدالرحمن" بحضور "زكريا محيي الدين" في محاولة لتغيير الائتلاف لينضم حزب الوطنى الاتحادى مع الشعب الديمقراطى ويعود حزب الأمة للمعارضة من جديد.. وبلغ "يوسف التنى" سفير السودان في القاهرة وعضو حزب الأمة خبر هذا اللقاء فبادر إلى إبلاغ "عبدالله خليل" رئيس الوزراء.

ولم يجد "عبدالله خليل" أمامه سوى تسليم الحكم للعسكريين حتى لا يضع حربه في حصار العزلة، ويقضى على كل محاولة ديمقراطية تقلب الشعب ضد اتجاهاته.. ولاشك أنه قد نسق ذلك مع الأمريكين أصحاب

التفوذ المتزايد، و"عبدالله خليل" ضابط سابق فى القوات السودانية بالجيش المصرى حارب تحت قيادة الضباط البريطانيين فى الحرب العالمية الثانية.

وكانت المعارضة الشعبية لحكومة "عبدالله خليل" قد زادت إلى الدرجة التى احتشد فيها الجماهير الثورية خارج البرلمان؛ للضغط على أعضائه من أجل إلغاء المعونة الأمريكية المتسللة بالتفوذ الإمبريالى، وخاصة بعد نجاح الإضراب التاريخى الذى دعا إليه اتحاد نقابات العمال يوم ٢١ أكتوبر.

وفجأة .. وفى اليوم المحدد لاجتماع البرلمان السودانى تخلى "عبدالله خليل" عن الحكم لكبار ضباط الجيش بعد أن اكتشف أن عددا من نواب حزب "الأمة" كانوا قد اقترحوا من الخط الوطنى، وكانوا سيصوتون ضد حكومته من أجل إقامة حكومة ائتلافية جديدة .

تسلم كبار ضباط الجيش السلطة.. واتخذت العملية صورة انقلاب عسكرى ؛ فقد أصدر رئيس أركان الحرب اللواء "إبراهيم عبود" أمرا بدخول بعض الوحدات إلى العاصمة يومى ١٦/١٧ نوفمبر واستولت على مبانى الوزارات والمنشآت الحيوية ووضعت الوزارة فى الاعتقال ، وأعلن اللواء إبراهيم عبود بيان رقم «١» صباح يوم ١٧ نوفمبر يقول فيه: إن الجيش قد تدخل ليضع حدا لحالة الفوضى التى تجتاح البلاد.

وظهر الأمر فى صورة انقلاب عسكرى مدير .. وأصدر الحزب بيانا فى ١٨ نوفمبر جاء فيه: (أحس الاستعماريون والرجعيون بالخطر المحقق بمصالحهم وخششوا أن تسير البلد فى خطوات جريئة نحو بناء الديمقراطية وتأسيس نظام برلمانى ديمقراطى على أسس سليمة، وعند هذا سلم "عبدالله خليل" - بالتعاون مع الاستعماريين الأمريكان والإنجليز - السلطة للقيادة الرجعية فى الجيش بهدف المحافظة على كل المصالح الاستعمارية ووقف التطور الديمقراطى فى البلاد، هذا هو انقلاب ١٧ نوفمبر الرجعى).

ولم تلبث الحقيقة أن تكشفت.. أعلن "عبدالله خليل" أنه كان يعرف

اخبار الانقلاب.. وانكر اللواء إبراهيم عبود ذلك محاولا الاحتفاظ للانقلاب بهيبته.. ولكن الرجل الثانى ، اللواء أحمد عبدالوهاب كتب فيما بعد قائلا : (إننا لم نفعل بوحى من أحد ، حتى "عبدالله خليل" نفسه فإنه لم يكن يعلم بتشكيل حكومة الانقلاب ، ولم يشترك حتى فى الحديث عنها.. ولكن لما يتمتع به من مكانة واحترام فى قلوب ابنائه الضباط كان يعلم بالانقلاب وأن الوقت مناسب جدا فباركه وكل ما قاله: ربنا يوفقكم).

الانقلاب السودانى كان مثالا على الانقلابات الرجعية التى يلجأ إلى قبضتها العنيفة أى نظام تفسخت أوصاله وتهاوت دعائمه وأصبح معرضا للانجراف فى طوفان ثورة شعبية.. وقد قال اللواء أحمد عبدالوهاب أيضا : (إن ما حدث كان انقلابا لا ثورة لسبب واحد هو إنه لم يكن هناك ما يدعو للثورة).

رئيس الوزراء يعلم بالانقلاب الذى هو تمرد على الدستور والسلطة الشرعية ثم لا يفعل شيئا سوى مباركته والدعوة لقادته بالتوفيق.

عملية تسليم وتسليم غيرت شكل المجتمع السودانى فورا بعد قرارات عنيفة صاحبت انتقال السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة:

أولا : حل جميع الأحزاب السياسية.

ثانيا : منع الاجتماعات والتجمعات والمواكب والمظاهرات فى جميع أنحاء السودان.

ثالثا : وقف صدور الصحف إلى أن يصدر بذلك أمر من وزير الداخلية.

وفى نفس اليوم صدر ما سمي بالأمر الدستورى رقم (١) الذى يعلن الأحكام العرفية فى البلاد، ثم الأمر الدستورى رقم (٢) الذى يقضى بإيقاف العمل بدستور السودان وحل البرلمان السودانى اعتبارا من ١٧ نوفمبر.

وتشكلت الوزارة السودانية من ١٢ عضوا ستة منهم من العسكريين أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، ولوحظ أن معظم المدنيين منهم كانوا من الأنصار أو المقربين إليهم ، كما أن بعض العسكريين من ضباط

المجلس الأعلى كانوا قريبين من الوطنى الاتحادى وكأنما أراد عبود وسادته من الإمبرياليين توفير نوع من التوازن السياسى الذى يضمن تهدئة الأحوال فى صفوف القوى الطائفية والسياسية.

وفى الأسبوع الأول للحكم العسكرى صدر قانون دفاع السودان، ولائحة دفاع السودان.

والوثيقة الأولى تتيح توقيع عقوبة الإعدام والسجن الطويل (لكل من يعمل على تكوين أحزاب أو يدعو إلى إضراب أو يعمل على إسقاط الحكومة أو يبث الكراهية ضدها) والوثيقة الثانية تتيح لوزير الداخلية فرض الرقابة على الصحف والبريد والمطبوعات وإعلان حظر التجول ومنع السفر.

وبعد ذلك حلت التنظيمات.. حتى مجالس إدارة الأندية الرياضية.

جو كئيب يزحف على السودان فى وقت كانت الحياة فيه تشرق على مصر بانتصارات وطنية وقومية كبيرة.

ولم تجد مصر سبيلا إلا الاعتراف بحكومة "عبود" وإبقاء السفير "سيف اليزل خليفة" فى منصبه فهو جنرال مصرى يمكن أن يتفاهم مع الجنرالات السودانيين الذين أعلنوا أن ما حدث بين البلدين كان جفوة خلقها السادة المدنيون.

ومع ذلك لم تسر الحرارة فى أوصال العلاقات بين البلدين.

انقلابات مضادة :

الانقلابات العسكرية فى مصر وسوريا والعراق كانت تملك منذ لحظتها الأولى بعض ما يمكن أن تدين به النظام المنهار وتلوث سمعته.. ولكن الأمر فى السودان كان يختلف ، فإن الشعب السودانى لم يكن قد نسى - خلال أزمة اقتصادية امتدت ثلاث سنوات بعد الاستقلال - نضال الزعماء الذين حصلوا على الاستقلال بعد نضال طويل.. والحكم البرلمانى رغم أخطائه وانحرافات بعض المسئولين فيه لم يكن قد قدم حججا كافية يمكن أن تدينه وتجعل منه نظاما معاديا للجماهير.

النظام السابق الذى ورثه الحكم العسكرى لم يتجاوز عمره ثلاث سنوات فقط ، وضباط الجيش لم تجتمع كلمتهم على معاداة أمور واضحة... ولذا بدأت الخلافات ووجهات النظر المتباينة تظهر مبكرا فى صفوف الجيش .. بل وبين أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

بعد أيام قليلة من الانقلاب.. وبالتحديد يوم ٢٩ نوفمبر أصدر مجلس الوزراء قرارا جاء فيه: إن اللجنة التى كونها المجلس قد رأت بإجماع الآراء (أنه لا يوجد فى اتفاقية المعونة الأمريكية ما يحد من استقلال السودان أو يחדش كرامته ، وأنها كانت لسوء الحظ هدفا للمناورات الحزبية فى الماضى).

ويعيب المجلس أيضا على البرلمان المنحل تحديده لمجالات نشاطها؛ فيصدر قراراً بعودتها دون تحديد للميادين التى تنشط فيها.

وقد أثر هذا القرار المتعجل- وغيره من القرارات التى تكرس الديكتاتورية العسكرية - على عدد من الضباط الوطنيين فى الجيش، فهبت فى ٤ مارس ١٩٥٩ وحدات من الجيش بقيادة الأميرالاي "عبدالرحيم محمد خير شنان" قائد المنطقة الشمالية ، والأميرالاي "محيى الدين أحمد عبدالله" قائد المنطقة الشرقية، ومعهما الصاغ "محمد أبو الذهب" والبكباشى "حسن ادريس" وتحركت مطالبة بحل المجلس الأعلى الحاكم وإطلاق سراح المسجونين السياسيين وعودة بعض الضباط المحالين إلى الاستيداع بعد محاصرة بيت عبود واعتقال ثلاثة من أعضاء المجلس الأعلى.

وانتهت أزمة ٤ مارس إلى خروج اللواء "أحمد عبدالوهاب" الذى دبر الانقلاب ، وإعادة تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدخال "عبدالرحيم شنان" و"محيى الدين أحمد عبدالله" و"المقبول الأمين الحاج" وإخراج خمسة آخرين هم: "عوض عبدالرحيم" و"محمد نصر عثمان" و"حسين على كرار" و"محمد أحمد الخواص" و"محمد أحمد التيجانى".

منحت الحكومة اللواء "أحمد عبدالوهاب" أرضا مساحتها ٣٠٠٠ فدان بعد خروجه من المجلس إلى المعاش.

وتشكلت وزارة جديدة يوم ٩ مارس من ١٥ وزيرا.. عشرة منهم هم الأعضاء الذين بقى المجلس الأعلى مشكلا منهم (الوزارة السابقة كانت ١٢ وزيرا منهم ٦ ضباط فقط).

استقبل الشعب السودانى انتفاضة ٤ مارس استقبالا طيبا ، ورغم انها لم تصل إلى نتائجها المنطقية فى توفير حكم وطنى فى البلاد، وإرجاع حقوق الشعب الديمقراطية، إلا أن الطريق قد أصبح مفتوحا للشعب السودانى والعناصر الوطنية فى الجيش التى عاد بعضها من الاستبداد الذى أحيلت إليه عام ١٩٥٧.

وحاول الأميرالاي "عبدالرحيم شنان" تكملة ما بدأه فى ٤ مارس يوم ٢٢ مايو ولكن محاولته فشلت ، وانتهز "عبود" وقادة الانقلاب الرجعى الفرصة؛ فقاموا بعمليات اعتقال واسعة داخل الجيش وخارجه ، وقدموا عددا من الضباط إلى المحاكمة العسكرية فى أول يوليو انتهت إلى أحكام مدتها ١٤٠ عاما على عشرة ضباط... المؤيد على عضوى المجلس الأعلى المنضمين فى مارس : الأمير الاي "عبدالرحيم شنان" والأميرالاي "محيى الدين عبدالله" وعلى كل من البكباشية: "حسن إدريس" و"عبدالحفيظ شنان" و"محمد على السيد" والصاغ "أحمد أبو الذهب" والسجن ١٥ عاما على اليوزباشى "محجوب بابكر سوار الذهب" وطرده ١٧ ضابطا من الجيش، وسجن المحامى "رشيد طاهر بكر" ٥ سنوات.

وخلال هذه المحاكمات ظهرت علامات الشجاعة على الضباط وكشفت أيضا بعض الأسرار، منها ما قاله الأمير الاي "عبدالرحيم شنان" من أن تدبيره للانقلاب كان نتيجة للقاءه مع خبراء أمريكيين يدرسون إقامة قاعدة أمريكية فى منطقة (حلايب) قريبا من حدود مصر الجنوبية وذلك أثناء قيادته لمنطقة شمال السودان، وكشف أيضا ما قاله "عبدالله خليل" بعد انقلاب ١٧ نوفمبر (عندما سلمت الحكم للرئيس "عبود" كنت مطمئنا إليه).

وعدد البكباشى "عبد الحفيظ شنان" أخطاء الحكم العسكرى واضطهاد السلطات للقوى الشعبية من العمال والمثقفين والمزارعين... أثناء دفاعه عن نفسه ، الأمر الذى أوضح وعى هؤلاء الضباط ساسيا

وثقافيا.

وانتهز "عبود" وأعضاء المجلس الأعلى وخاصة "حسين بشير" قائد الجيش فرصة فشل محاولة ٢٢ مايو فضاغفوا إرهابهم واعتقالهم المواطنين الذي كان قد بدأ فى يناير ١٩٥٩ بمحاكمة الشهيد المناضل الشيخ "أحمد الشيخ" سكرتير اتحاد نقابات عمال السودان، وعضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى بمجلس عسكرى وحكم عليه بالسجن خمس سنوات ومعه أيضا عدد من القادة النقابيين.

اعتقل عدد من قادة الحزب الشيوعى السودانى فى معسكر (ناجيشوط) وهو على قمة جبل ارتفاعه أكثر من ٦٥٠٠ قدم وجوه شديد الرطوبة... وكان من بين المعتقلين الدكتور "عزالدين على عامر" و"جوزيف جرنجر" والمحامى "أحمد سليمان" وكانوا أعضاء فى المكتب السياسى للحزب ولم يفرج عنهم إلا بعد إضرابهم عن الطعام فى أكتوبر ١٩٥٩.

ولم تحل المحاكمة العسكرية دون نشاط العناصر الوطنية داخل الجيش.

وكان الضباط خلال هذه المرحلة يتجهون إلى قادة الحزب الشيوعى سرا لمناقشتهم والتعرف على آرائهم ، ذلك أنه كان هو الحزب الوحيد الذى بقى يناضل الحكم العسكرى ، ويربط بين الشعب والعناصر الوطنية فى الجيش، ويؤيد حركة ٤ مارس ويقاوم محاكمات مايو بالمقالات فى مجلاته السرية والمنشورات أيضا.

وفى نوفمبر تجمع عدد من الضباط الثائرين ومعهم عدد من الضباط أصحاب الاتجاهات التقدمية ، ودبروا خطة انقلاب بدأت فى مدرسة المشاة بـ "أم درمان" ... وقد قال لى المحامى "أحمد سليمان" عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى فى ذلك الوقت: إنهم اتصلوا به لعجزهم عن الاتصال بقيادة الحزب المختفين، وأخذوا رأيه فوافقهم فى تسرع لا يتناسب مع الفكر الماركسى الذى يعادى الانقلابات العسكرية مهما كان نوعها، ويؤيد نسج الحركة الشعبية الديمقراطية بالعناصر الوطنية التقدمية داخل الجيش، حتى يكون فصيلة من فصائل الشعب وليس قوة

تفرض عليه وجودها بقوة السلاح من أعلى.

نصيحة المحامي "أحمد سليمان" المتعجلة أدت إلى كارثة فشل المحاولة رغم نجاح خطواتها الأولى، وأعدم خمسة من شباب الضباط هم: الطيار "الصادق محمد" والبكباشي "يعقوب كبيرة" والبكباشي "علي حامد" والصاغ "عبد البديع علي كزار" واليوزباشي "عبد الحميد عبد الماجد".

وأعدم الضباط شنقا رغم مخالفة ذلك لتقاليد الجيش خوفا من عصيان الجنود لتنفيذ الأوامر.

وحكم بالسجن المؤبد على الصاغ "عبد الرحمن كبيرة" والملازم ثاني "محمد محبوب عثمان" وطرد عدد من ضباط القوات المسلحة.

وبقيت انتفاضة ٤ مارس، ١٠ نوفمبر موضعا لاحتفال وتقدير الوطنيين في السودان كرمز على مقاومة الديكتاتورية العسكرية.

الرجل العربي في أفريقيا:

ورغم أن حكام مصر خلال هذه الفترة كانوا من العسكريين أصلا ، ورغم أن "جمال عبدالناصر" كان قد جنح إلى مهاجمة الشيوعيين واعتقالهم في أول يناير ١٩٥٩... إلا أن ذلك لم يخلق بين البلدين علاقات وثيقة.

كان رجال الانقلاب في السودان حريصين على الابتعاد عن النظام المصري وعدم التورط معه في مشاكل تضعف من كيانهم الداخلي.

عندما بدأت دراسات السد العالي توصل "زكريا محيي الدين" مع حكومة السودان في نوفمبر ١٩٥٩ إلى اتفاقية المياه دون مشاكل تهز محاولتهم للاستقرار الداخلي، وتعتبر اتفاقية مثالية للاتفاق السلمي على مشاكل معقدة تركها الاستعمار البريطاني بعد اتفاقية مياه ١٩٢٩ التي عقدت بين البلدين بوساطة بريطانيين يمثلون الجانبين.

وافقت حكومة "عبود" على الحصول على ١٥ مليون جنيه تعويضا عن خسائر المياه على أرض (حلفا) بدلا من ٣٥ مليون جنيه كانت تطالب بها

حكومة "عبدالله خليل" .. ووافقت على أن يكون للسودان ١٨,٥ مليار متر مكعب. وكانت سياسة مصر منذ الانقلاب تميل إلى التحفظ المطلق واعتبار السودان أرضا بيضاء في الساحة العربية.. وكادت تظل الصحف المصرية من أية إشارة هامة إلى أنباء السودان.

وكان حكام السودان فيما يبدو سعداء بعزلتهم الشديدة التي تمثلت في عدة مظاهر هامة منها أن السودان لم يكن ممثلا في مؤتمر التضامن الآسيوي الأفريقي ، ولا في اتحاد العمال العرب ، واعتذر كثيرا عن عدم الاشتراك في المؤتمرات العربية.

كتمت حكومة الجنرالات وجه السودان العربى ، فأخفت حقيقته.

قال "طلعت فريد" وزير الإعلام السوداني فى مؤتمر صحفى عقد فى فبراير ١٩٥٩ : (لا معنى لأن تهاجم صحافتنا فرنسا ... فكما تقتل فرنسا الجزائريين ، فإن الجزائريين يقتلون الفرنسيين.. ولذا فإن وفود الحكومة الجزائرية زارت كل الدول العربية عدا سودان "عبود").

ومنعّت حكومة "عبود" الطائرات العربية من النزول فى بورسودان لمساعدة الثورة اليمنية ، بينما فتحت الميناء للأسطول البريطانى.

ورفضت مرور القوات المصرية إلى الكونغو لمساعدة لومومبا، كما رفضت إمداده بالأغذية، حتى اتهم الشعب السودانى أعضاء المجلس الأعلى بأنهم قتلة لومومبا.

وأكدت صحيفة (الواشنطن بوست) الأمريكية ذلك فى عددها ٦ أكتوبر ١٩٦٠، عندما ذكرت أن السودان رفض السماح بحق الطيران فوق سمائه أو الهبوط فى أرضه لشحنات الإمدادات السوفيتية.

وأرسل "أحمد خير" وزير خارجية الانقلاب مذكرة إلى السفارة البلجيكية فى الخرطوم (بأن حكومة السودان لا تقر الفوضى وعدم احترام القانون وستعمل على إعادة الأمور فى نصابها) ... وكان اللواء "حسن بشير" قد أدلى بتصريح فى لندن يشكو فيه حكومة الجمهورية العربية المتحدة لأنها تضغط على السودان ليسمح لها بإرسال المساعدات.

ويكمل "ميتن ويليمز" وكيل الخارجية الأمريكية لشئون إفريقيا صورة الأحداث بتصريح فى مطار الخرطوم يوم ١٧ فبراير ١٩٦١ بقوله: (إن حكومة السودان قد بذلت جهدا شاقا لتحول دون عبور الأسلحة إلى الكونغو).

وقام عبود بزيارة للولايات المتحدة وألمانيا الغربية وبريطانيا... وقال كنىدى وهو يستقبل "عبود" فى أكتوبر ١٩٦١ بعد أيام قليلة من انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة: (الرئيس "عبود" هو أحد الأقوياء الذين يظهرون على مسرح السياسة الأفريقية).

وأضاف مادحا موقف السودان فى منع المعونات عن ثوار الكونغو قائلا: (لقد لعب السودان خلال عام ١٩٦١ وخاصة فى الشتاء والربيع دورا هاما وبارزا فى المحافظة على الحرية فى إفريقيا).

وكان اللواء عبود قد سبق أن أرسل برقية إلى "أيزنهاور" بمناسبة يوم الجيش الأمريكى عام ١٩٥٩ يقول فيها: (إن السودان كجزء من العالم الحر يهنئ بهذه المناسبة القوات التى تعمل حقيقة من أجل السلم والحرية).

وهكذا توثقت العلاقات بين قادة الحكم العسكرى والدول الغربية، مما دفعهم إلى اتخاذ مواقف غير وطنية ، عندما لم يسمحوا للطائرات المصرية عامى ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ بالهبوط فى بورسودان لمساعدة الثوار فى جنوب اليمن، بينما فتحوا ميناء المدينة لقطع من الأسطول البريطانى وسمحوا للطائرات البريطانية بالتزود بالوقود والتموين وهى متجهة لضرب الثوار اليمنيين.

ومع ذلك فإن نظام "عبود" رغم أنه عسكرى ومتعاون مع الدول الغربية فإنه لم يرفع ميزانية الجيش، ولم يعمل على تقويته وظل على ما كان عليه قبل الاستقلال بلا تسليح حديث... وبدأ الفرق يزداد ويتسع بشكل واضح بينه وبين الجيش المصرى بعد التسليح السوفيتى.

كان الجيش السودانى ١٢,٠٠٠ جندى عام ١٩٥٨ لم يزد سوى ٣٠٠

خلال فترة الانقلاب ... والمقارنة فإنه رغم أن السودان نصف سكان مصر إلا أن جيشه بعد الانقلاب لم يكن يصل إلى ١٠٪ من عدد الجيش المصرى.

لم يكن من أهداف انقلاب الجنرالات تكوين جيش وطنى.

ولذا لم يكن غريبا أن يشتهر السودان بين الشعوب الإفريقية بكلمة "سيكوتورى" زعيم غينيا (الرجل المريض فى أفريقيا).

المواجهة الشعبية :

المواقف التى اتخذها الحكم العسكرى أدت إلى عزلة السودان، والانهيار الاقتصادى السريع الذى لمس الحياة اليومية للجماهير ، وفتح الأبواب بلا حساب للاستعمار الجديد ، وإهدار الديمقراطية إهدارا كاملا، وملاحقة الوطنيين والأحرار.

كل ذلك كان دافعا لمقاومة هذا النظام والإصرار على إسقاطه من جانب القوى والتنظيمات السياسية ، وتشكلت جبهة وطنية ضمت أحزاب: الأمة والوطنى الاتحادى والشيوعيين ، وبدأت خطوات الالتقاء فى صلاة عيد الفطر عام ١٩٦٠ ، وكان تشكيل هذه الجبهة سابقة سياسية هامة فى كل بلاد منطقة التحرر الوطنى، إذ لم يسبق الاعتراف بالشيوعيين كقوة سياسية فى أى بلد عربى.. وكان ذلك دليلا على قدرة الشيوعيين السودانيين فى كسب احترام وتأييد القوى الأخرى رغم انتماءاتها القبلية والطائفية.

ويرجع ذلك أساسا إلى مقاومتهم للحكم العسكرى منذ اليوم الأول، وصلابتهم فى مهاجمة القوانين والقرارات التى قيدت الجماهير وحرمتهم من حرياتهم الديمقراطية.

عندما انعقد المؤتمر الحادى والعشرون للحزب الشيوعى السوفىيتى فى فبراير ١٩٥٩ ، وقف "إبراهيم زكريا" مندوب الحزب الشيوعى السودانى يدين الديكتاتورية العسكرية ، وكان رد الفعل تصریحا للواء "طلعت فريد" وزير الإعلام قال فيه: (من المؤسف أن ينخدع حزب شيوعى

مثل الحزب الشيوعي السوفيتي باكذوبة وجود حزب شيوعي سوداني ،
فلا يوجد حزب من هذا النوع في السودان إطلاقاً).

ويلاحظ أن حزب الشعب الديمقراطي المرتبط بالختمية الطائفية القريبة
من مصر نسبياً لم يكن مشتركاً في الجبهة ، وكان متعاوناً إلى حد ما مع
الحكم العسكري ... وهكذا يوضح موقفه المتأرجح الذي انفصل فيه عن
الوطني الاتحادي ثم ارتبط في تحالف مع حزب الأمة في تشكيلة وزارية،
وأخيراً خضع في هدوء للحكم العسكري.

ويلاحظ أيضاً أن حزب الأمة كان شديد التردد في الارتباط بالجبهة؛
فإنه بعد أن توفي السيد "عبدالرحمن المهدي" في ٢٤ مارس ١٩٥٩ ، وتولى
إمامة الأنصار "الصديق المهدي" ، أصدر منشوراً بتاريخ ١٨ مايو ١٩٦٠
يقول فيه (لازال السيد الإمام سائراً على تأييد الإمام الراحل للوضع
الحاضر وإننا متعاونون معه على ما يحقق المصلحة العامة للبلاد بإذن
الله).

ورغم حظر الأحزاب ومنع صحفها ووضع الصادرة منها تحت
الرقابة، فقد بدأ نوع من التنسيق العلمي بين أحزاب الجبهة... وكان
الشيوعيون يتكفلون بإصدار وتوزيع المنشورات في كل مناسبة دون توقف.
وفي الأسبوع الأخير من أكتوبر ١٩٦٠ قامت مظاهرات في حلفا ضد
رياسة التهجير إلى (خشم القربة) امتدت إلى أنحاء السودان، وأظهرت
إرادة الجماهير في مقاومة الحكم العسكري.

وبعد ذلك بأيام قام "جمال عبدالناصر" بزيارة السودان بدعوة من
"إبراهيم عبود" ، وكان ذلك موقفاً ضرورياً بعد عقد اتفاقية المياه مع
السودان، وهي التي سهلت خطوات بناء السد العالي.

وبدأ "جمال عبدالناصر" زيارته يوم ١٥ نوفمبر ١٩٦٠ ، وحاول الحكم
العسكري بوجوده هناك أن يكسب رصيдаً حاول به تثبيت قواعد نظامه.

ولكن الأمر من الوجهة الأخرى أثار نشاطاً سياسياً شديداً بين القوى
التقدمية والوطنية ، فقد خطب "جمال عبدالناصر" معلناً أن الشعب

المصري يمارس (ثورة سياسية حفزته وتحفزته دائما إلى مقاومة الاستعمار بكل صوره، باعتباره خطرا داهما يهدد حياة الشعوب فضلا عن حريتها وكرامتها... ومن عمق هذا الإيمان يشعر شعبنا أن قضية الحرية لا تتجزأ ، ومن ثم فإن معاركها الكبرى سواء على أرضه أو أراضى غيره من الشعوب هي في صميم الأمر معارك كل الشعوب).

أراد "جمال عبدالناصر" أن يستثير قضية العزلة السودانية بقدر ما تسمح به ظروف وتقاليد الضيافة، ملمحا إلى ثورة الكونغو التي وقف منها قادة الانقلاب موقفا سلبيا لما سبق شرحه قائلًا: (بهذا القدر شعرنا أن عدوان السويس لم يكن علينا وحدنا كما أن العدوان في الكونغو لا يهدد شعب الكونغو وحده).

وتطرق "جمال عبدالناصر" بعد ذلك دون تردد إلى قضية الثورة الاجتماعية التي قال إن الشعب المصري يمارسها (ذلك لأن حرية الوطن هي تجميع لحرية المواطنين، ولا يمكن أن تكون حرية المواطن في بلد إلا بقيام تكافؤ اجتماعي يمنح الفرصة المتساوية للجميع ويمد خير الأرض إلى جميع الأحياء عليها).

ولم يشأ "جمال عبدالناصر" أن تنتهي خطبته عند هذه الحدود فقد طعن عزلة السودان طعنة مباشرة بقوله: (يمارس شعبنا اليوم ثورة عربية دفعته وتدفعه دائما إلى رفع صوته إيمانا بالقومية العربية) واستطرد قائلا: (هكذا فإن شعبنا في نضاله العنيد من أجل استرجاع حقوق شعب فلسطين إنما ناضل من أجل قطعة سلبية من وطنه ، وكذلك يستقر في ضمائر شعبنا نفس المفهوم... في النضال العنيد من أجل حق شعب الجزائر في وطنه الحر).

فلسطين والجزائر قضيتان كاتتا بعيدتين تماما عن تفكير قادة الانقلاب العسكري، وتصريحات "طلعت فريد" التي ذكرتها كانت مازالت تتردد في أرجاء السودان.

وختم "جمال عبدالناصر" خطابه بقوله: إنه يؤمن بأن شعب الجمهورية العربية المتحدة وشعب السودان سوف يلتقيان في معارك الكفاح من أجل

أوطان ترفرف عليها أعلام الحرية ، وفى معركة التطور الاجتماعى الذى يمهد له ويحققه تطوير الزراعة والصناعة والخدمات.. وفى معركة القومية العربية دفاعاً عن شرف كل وطن عربى واستقلاله ، دفاعاً عن كرامة كل وطن عربى وعزته.

قال لى "زكريا محيى الدين" ، الذى صاحب "جمال عبدالناصر" فى رحلته التى حضر فيها احتفالات العيد الأول للثورة وطاف فيها بأرجاء البلاد حتى غادرها يوم ٢٦ نوفمبر: إن الشعب السودانى كان يلتهم حماسه لرؤية "جمال عبدالناصر" وسماع خطبه.

ورغم ما كان فى كلماته من بعض العبارات التقليدية التى تفرضها واجبات اللياقة، إلا أن معانيها وأهدافها السياسية كانت تصل إلى قلوب المواطنين فترفع عنها قبضة اليأس وتشعل فيها الأمل.

ويؤكد "زكريا محيى الدين" أن "جمال عبدالناصر" كان يستهدف من رحلته إثارة مشاعر الجماهير.

وقد تحقق ذلك فعلاً فلم تكد تمضى عدة أيام على مغادرته الخرطوم عائداً إلى مصر حتى نشطت الجبهة وانتهى الرأى عندها إلى إعداد مذكرة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٦٠ مرفوعة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وقعها قادة الأحزاب وعدد من الشخصيات البارزة وطالبوا فيها (مدفوعين بالرغبة الصادقة فى التفاهم والتعاون) بالأسس الآتية :

١ - أن يتفرغ الجيش لمهمته الوطنية الأساسية وهى حماية البلاد.

٢ - تتولى الحكم هيئة قومية انتقالية لتحقيق الآتى:

(أ) تمارس سلطات الحكومة فى فترة الانتقال.

(ب) تضع التخطيط السليم والأسس الواضحة الديمقراطية فى السودان وعلى ضوء تجارب الماضى.

(ج) تضع قانون انتخابات عادل يجرى الانتخابات، لإيجاد ممثلى الشعب الذين سيتولون الحكم فى صورته النهائية

ليضعوا الدستور.

٢ - رفع حالة الطوارئ فوراً وكفالة حريات المواطنين وضمان حرية الصحافة؛ ليستطيع الشعب أن يعبر عن إرادته في حرية؛ ولتستطيع الحكومة القومية تحسس رغباته والتجاوب مع اتجاهاته.

كان نتيجة هذه المذكرة كما يذكر "محمد أحمد محجوب" في كتابه (محاكمة الديمقراطية) حرمان "إسماعيل الأزهرى" و"عبدالله خليل" من معاشهما البالغ ١٠٠ جنيه شهرياً.

هكذا حققت زيارة "جمال عبدالناصر" خطوة إيجابية في طريق الوحدة الوطنية والنضال ضد العسكرين.

ولما نهبت المذكرة الأولى بلا صدى وجه قادة جبهة الأحزاب المعارضة مذكرة ثانية في يناير ١٩٦١ ، كانت نتيجتها قيام اتصالات منفردة بين بعض أعضاء المجلس الأعلى (اللواء "طلعت فريد" وأميرالاي "المقبول الأمين") وبين "الصديق المهدى" في محاولة للوصول إلى نتيجة فيما يتعلق بمستقبل السودان.

ولكن هذه الاتصالات قد انتهت إلى غير نتيجة عندما أصر ممثلو المجلس الأعلى علي أنهم قد استولوا على الحكم بالقوة، ولن يتركوه إلا بالقوة.

ورد "الصديق المهدى" على ذلك بمذكرة في ١٣ مارس ١٩٦١ نشرت في كتاب (ثورة شعب) وجاء فيها أنه (ليس صحيحاً أن الجيش قد جاء إلى الحكم بالقوة وأن هذه حقيقة تاريخية سافرة لا تقبل الجدل) وانتهى إلى نفس مطالب مذكرة ٢٩ نوفمبر ١٩٦٠.

بعد فشل الاتصالات بدأ الحكم العسكرى في حملة استفزازات ضد الأنصار، فحدد في شهر مايو ١٩٦١ إقامة "الصادق المهدى" وأحمد المهدى بعد رحلة إلى غرب السودان ومنع الأنصار من رفع الأعلام وترديد الأناشيد.

وأرسل "الصديق المهدى" مذكرة يوم ٢٨ مايو ١٩٦١ إلى اللواء "إبراهيم عبود" يحتج فيها على ما حدث ، محملاً إياه (مسنولية ما قد يترتب على تصرفات الحكومة الاستفزازية ضد الأنصار من فئات الشعب).

وفى منتصف يونيو ١٩٦١ حدث إضراب شامل لعمال السكة الحديد شكل نقطة انطلاق جديدة فى نضال القوى الثورية وأعقب ذلك محاكمة مناضل شيوعى فى الأبيض وتعرضه للتعذيب واعتقال محاميه.

وبادر زعماء الأحزاب فى ١١ يوليو بإرسال برقية إلى المجلس الأعلى تدين هذا التصرف وتطالب بتنحي الحكومة وعودة الحياة الديمقراطية.

ووضح للحكومة أن هناك تحفزا شعبيا عاما، وأن الجماهير قد وصلت إلى درجة كبيرة من السخط فأصدرت قرارها باعتقال ١٢ من زعماء الأحزاب ونفيهم إلى (جوبا) وهم الشهيد المناضل "عبد الخالق محجوب" و"إسماعيل الأزهرى" و"عبد الله خليل" و"محمد أحمد المحجوب" و"مبارك زروق" و"محمد أحمد المرضى" و"إبراهيم جويل" و"أمين التوم" و"عبد الله عبدالرحمن نقد الله" و"عبد الله ميرغنى" و"عبدالرحمن شاخور" و"أحمد سليمان".

ويقول "محمد أحمد محجوب" فى كتابه (محاكمة الديمقراطية): إنه كان ينام فى غرفة واحدة مع عبد الخالق محجوب و"عبدالرحمن نقد الله" و"أحمد سليمان". وهكذا اجتمع ممثلو الأنصار مع الشيوعيين فى غرفة شديدة الضيق فى (جوبا) حيث تكاد الأمطار لا تنقطع.

ويقول "محمد أحمد محجوب": إنه كان قد بدأ يدرس الماركسية ويترجم مع الشهيد المناضل "عبد الخالق محجوب" كتابا لبليخانوف.

أحدثت هذه الاعتقالات صدى محليا وعالميا واسعا، وبادر الشيوعيون فى (أم درمان) و(الأبيض) بتنظيم مظاهرات حوكم فيها عدد من أعضاء الحزب أمام محاكم عسكرية.

وتوالى البيانات والمنشورات من الجبهة إلى أن أضرب الزعماء عن

الطعام بعد ٢٠١ يوم من الاعتقال، حتى يتم الإفراج عنهم وفزعت الحكومة لذلك، وأصدرت قرارها بالإفراج عنهم فى اليوم التالى للإضراب عن الطعام مباشرة : ٢٨ يناير ١٩٦٢ .

ارتفعت الروح المعنوية عند الجماهير بعد الإفراج عن زعمائهم ، ولكن جبهة الأحزاب المعارضة بدأت تتراجع متأثرة بوفاة الإمام "الصادق المهدي" كما جاء فى كتاب الحزب الشيوعى (ثورة شعب) والتي حدثت يوم ٢ أكتوبر ١٩٦١ أثناء وجود الزعماء فى معتقل (جوبا).

وافقت الجبهة صاغرة على قرار الحكومة بإلغاء احتفالها بعيد الاستقلال فى أول يناير ١٩٦٢ ، كما وافقت على إلغاء الاحتفال الذى قررت إقامته بمناسبة الإفراج عن زعمائها... وركنت الأحزاب الأخرى عدا الحزب الشيوعى إلى الهدوء والاستكانة ، مما جعل الحزب الشيوعى لا يجد سبيلا للتغلب على سلبيته إلا بالخروج من الجبهة بعد رفضهم الدعوة إلى الإضراب السياسى العام.

وانسحب الحزب الشيوعى من تجمع المعارضة فى نهاية عام ١٩٦٢ ، معبرا عن رأيه فى ضرورة دفع حركة الطبقات الثورية للحد الأقصى عن طريق تجميع كل القوى الوطنية والديمقراطية وتوحيدها فى اتحاد أوثق.

الفصل الرابع

ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤

(أول ثورة في التاريخ ينتصر
فيها الشعب الأعزل على
انقلاب عسكري مسلح)
(ثورة أكتوبر ثورة وطنية
مناهضة للاستعمار القديم
والحديث... ويعتمد
مستقبلها على مقدرة القوى
التي أشعلتها في التعبير عن
إرادتها تعبيراً ديمقراطياً)

الشهيد المناضل
عبد الخالق محجوب

ثورة ٢١ أكتوبر:

جنحت الأحزاب التقليدية للصمت والإذعان لواقع الحياة ، بينما واصل الحزب الشيوعي نضاله بين مختلف الفئات والطبقات الثورية بما فيهم ضباط القوات المسلحة الذين شكل لهم تنظيمًا سرّيًا خاصًا يشرف عليه سكرتير الحزب الشهيد المناضل عبدالخالق محجوب.

لم يتهاون الحزب الشيوعي مع الديكتاتورية العسكرية مطلقًا .. وعندما قام بريجنيف وكان رئيسًا لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بزيارة السودان، لم يصدر الحزب الشيوعي بيانًا يرحب بالزيارة ولكنه أصدر منشورًا يهاجم فيه بعنف الحكومة العسكرية.

وتبنى الحزب الشيوعي السوداني شعار الإضراب السياسي العام، وأصدر مكتبه التنظيمي في أغسطس ١٩٦١ الخطة التنظيمية التي يسير عليها الحزب لتنفيذ الشعار.

وأوضح التقرير مضمون هذا الإضراب السياسي العام بهذه الفقرة (أنه توقف الجماهير الثورية عن العمل ويتم تنفيذه عندما تصل الجماهير الثورية إلى وضع لا تحتمل فيه العيش تحت ظل النظام الراهن).

وترك الحزب توقيت الإضراب (مرهونًا بالحدود التي تصل إليها الحركة الجماهيرية الصاعدة) .. وعن مكانه قال : (قد تكون البداية للطبقة العاملة وقد تكون للطلاب أو الزراع، وقد تكون البداية في الخرطوم أو عطبرة أو بور سودان أو الجزيرة .. ليس المهم أو الأمر الجوهرى تحديد تبعات الإضراب أو في أى منطقة يبدأ، وإنما الأهم والذي تتطلبه الظروف الراهنة هو الارتقاء بالنضال الجماهيرى وتنظيمه ليصل إلى نقطة التنفيذ الشاملة).

وخلال فترة الحكم العسكرى كانت هناك بعض العناصر تدعو إلى الإضراب السياسى قبل نضج الظروف المهيئة لذلك .. وعلى سبيل المثال تقرر عقد مؤتمر النقابات للعمال السودانيين فى أغسطس عام ١٩٦٣ تحت إشراف ضابط الجيش البكباشى "محمد عبدالحليم" الذى تخرج فى

الكلية الحربية المصرية وتخرج فيها ضابطا بالمدفعية المضادة للطائرات عام ١٩٤٢، ثم نقل إلى القوات السودانية ، والذي عينه الحكم العسكرى مديرا لمكتب العمل، وصاغ قرارات تهاجم الحزب الشيوعى بلا مبرر.

وأصدر الحزب بيانا قال فيه: (إن الاستعمار الأمريكى الذى تشرف على مؤامراته بالخرطوم السفارة الأمريكية هو صاحب المصلحة الأولى فى قسم الحركة النقابية .. إن هذا يخدم الأغراض التى من أجلها جاءت المعونة الأمريكية للسيطرة على اقتصاد البلاد واستغلال الأيدى العاملة، وليس البكباشى "محمد عبدالحليم" إلا أداة فى يد القوى الاستعمارية لتنفيذ المؤامرة).

وحاول البعض إثارة فكرة الإضراب السياسى، ولكن الحزب الشيوعى عارض ذلك؛ لأنه كان مقدرا له لو تم أن يعود على الحركة بنفس الانتكاسة التى تسبب فيها إضراب عمال السكة الحديد فى يوليو ١٩٦٠.

ونضجت الظروف للاقتراب من الإضراب السياسى عندما ارتفعت الأسعار ارتفاعا جنونيا، وبلغ عدد العاطلين المسجلين فى مكتب الخرطوم ٦٠ ألفا فى مدينة لا يزيد سكانها على ثلث مليون ، وارتفعت الضرائب غير المباشرة خلال خمس سنوات إلى نسب تتراوح بين ٥٠ و ٦٣ فى المائة.

وبدأت الأحداث تتحرك.

فى صيف ١٩٦٣ أضرب المزارعون فى مشروع شمال الجزيرة.

وفى بداية ١٩٦٤ تمت الانتخابات بين المزارعين على الأسس التى وضعتها الحكومة، وكانت النتيجة نجاح ١٥٤ عضوا كلهم من المعارضين لسياسة الحكومة.

وفى صيف ١٩٦٤ وافقت الحكومة تحت ضغط العمال على مبدأ تكوين اتحاد لنقابات العمال، وشددت من أجل ذلك قبضتها وضاعفت رقابتها، ولكن ٥٥ نقابة من ٦٣ قررت انتخاب الشهيد المناضل "الشفيع أحمد الشيخ" سكرتير عام اتحاد النقابات المساعد الذى أمضى فى السجن خمس

سنوات.

وفجأة .. فى يوم ١٢ أغسطس قررت الحكومة منع عقد المؤتمر الذى كان مقرراً ان ينعقد بعد ثلاثة أيام ، وذلك بعد وصول أفواج المدعويين من العمال من مختلف الدول ومنهم ممثلون لاتحاد نقابات العمال العرب، واتحاد عمال الجمهورية العربية المتحدة .. وصاحب الإلغاء حملة اعتقالات شملت مئات النقابيين.

ووصل غضب الجماهير إلى الذروة وخرجوا إلى الشوارع يتظاهرون ويهتفون ضد نظام عبود، وخاصة عندما فكرت الحكومة فى تتبع الجامعة إلى وزارة التربية والتعليم فتظاهر الطلبة احتجاجاً.

وكانت الشرارة الأولى يوم الأربعاء ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ عندما استقرت رصاصة فى قلب الشهيد أحمد قرشى "عضو رابطة الطلبة الشيوعيين، فحملة زملاؤه إلى مبنى الجامعة وناموا حول جثته لحراستها.

وفى اليوم التالى حمل الجثمان أساتذة الجامعة وهم يلبسون الأرواب واجتمع أكبر حشد للجماهير فى تاريخ السودان، وأحاطت الجماهير بالدبابات وعربات الجيش المصفحة وهى تهتف بسقوط الحكم القائم.

وسرت الشرارة بين الجماهير كالهيب .. ووقف القضاة يشاركون أساتذة الجامعة وطلابها موقفهم وفى مقدمتهم القاضيان "بابكر عوض الله" و"عبدالمجيد إمام".

وبرزت خلال الأحداث الملتهبة المتلاحقة فكرة تجمع يضم نقابات الأطباء والعمال والمحامين والقضاة وأساتذة الجامعة والمعلمين واتحاد الطلبة.

الظروف أصبحت ناضجة تماماً لتحقيق الفكرة التى تبناها وبلورها الحزب الشيوعى السودانى وناضل أعضاؤه ببسالة من أجل تحقيقها : فكرة الإضراب السياسى العام.

وأعلن "عابدين اسماعيل" نقيب المحامين أمام المحكمة العليا بالخرطوم تكوين (الجبهة القومية الموحدة) وإعلان الإضراب السياسى .. العام يوم

٢٤ أكتوبر .

واهتزت السماء بصيحات الشعب وهو يؤيد النداء .. وبدأت خطوات عملية لتنفيذ الإضراب.

وعاشت الجماهير فى شوارع الخرطوم، وأعلن اللواء "حسن البشير" عضو المجلس الأعلى وزير الدفاع بأنه قرر تشكيل محاكم عسكرية لمحاكمة أعضاء الجبهة، والمتظاهرين بالمادة ٤ من قانون الدفاع التى تنص على الحكم بالإعدام.

وحددت إقامة القاضيين "بابكر عوض الله" و"عبدالمجيد إمام" وأعلن قرار بحظر التجول ليلاً .. ولكن الجماهير لم تتردد لحظة فى الخروج إلى الشوارع والتظاهر والاضراب ، وتم نزول قوات الجيش.

المزارعون فى "الجزيرة" رفعوا أيديهم عن الزراعة.

فى مدينة "الدويم" أطلقت الجماهير سراح المسجونين وكان فى السجن الأميرالاي "عبدالرحيم شنان" الذى قاد انقلاب مارس ١٩٥٩، ودخل السجن فى مايو من نفس العام .. ولكن الأميرالاي "شنان" رفض الخروج منتظراً قرار الإفراج عنه من أعضاء النظام الجديد.

وفى مدنى سلم الحاكم العسكرى السلطة إلى القضاة المدنيين.

وفى "عطبرة" انسحبت قوات الجيش إلى الثكنات.

وفى يوم ٢٦ أكتوبر تحرك عدد من ضباط الجيش التقدميين والوطنيين إلى القصر الجمهورى حاملين عريضة موقعا عليها من حولى ١٦٠ ضابط، فى مقاومة منهم لمنع انفراد اللواء "حسن البشير" بالسلطة، ومنع استخدام الجيش لضرب الشعب.

طلبت المذكرة بحل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، ومجلس الوزراء ووقف المجازر وتطهير الجيش من الفساد.

وفى التاسعة من مساء نفس اليوم أذيع بيان عبود الذى أعلن فيه تخلى المجلس عن سلطاته وعزل الوزارة، وحل المجلس الأعلى .. وانفجرت فى

الخرطوم عاصفة من التأييد الشعبى الجارف استعداداً لاستقبال نظام حكم جديد، انتصرت فيه إرادة الشعب الأعزل على قوة الديكتاتورية العسكرية المسلحة.

وبدأت المفاوضات من أجل تكوين الوزارة الجديدة مع (الجبهة القومية الموحدة) التنظيم الوحيد المعلن الذى قاد الجماهير خلال أيام الثورة.

واستقر رأى على تعيين "سر الختم خليفة" رئيساً للوزراء بعد اعتذار "بابكر عوض الله"، وهو من رجال التعليم وكان وقتها مديراً للمعهد الفنى وليس له صلة بالسياسة.

وتشكلت الوزارة من ممثل واحد لكل حزب من الأحزاب .. "محمد أحمد محجوب" عن (الأمة) وزيرا للخارجية، و"مبارك زروق" عن (الوطنى الاتحادى) وزيرا للمالية، و"أحمد سليمان" عن الشيوعى وزيرا للزراعة، وبقية الوزراء من الأسماء الجديدة التى لم تتول مناصب وزارية سابقة، يمثلون النقابات والهيئات التى كانت تتعاون مع الحزب (الشيوعى) تعاوناً وثيقاً .. وضمت الوزارة أيضاً الشهيد المناضل "الشفيع أحمد الشيخ" وزيرا للدولة ممثلاً للعمال ، كما ضمت ثلاثة وزراء من الجنوبيين. وكانت هذه هى أول مرة تصل فيها القوى الديمقراطية للسلطة بعيداً عن الأحزاب التقليدية.

أول قرار للوزارة كان الإفراج عن المعتقلين والمسجونين السياسيين وخرج الأمير الالى "عبدالرحيم شنان" وزملاؤه من سجن الدويم.

ولم تكد تمضى عدة أيام على تأليف الوزارة حتى فوجئ الناس ليلة ٩ نوفمبر ١٩٦٤ بمن يدعوهم من الإذاعة للخروج إلى الشوارع لحماية الثورة من انقلاب عسكري محتمل.

كان المتحدث هو "فاروق أبو عيسى" المحامى وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى، وسكرتير الجبهة الوطنية للهيئات، وهو الاسم الذى استقرت عليه الجبهة القومية الموحدة .

وفوجئت ليلتها وكنت هناك فى الخرطوم بأن الجماهير قد خرجت إلى

الشوارع وأقامت المتاريس واحتلت الشوارع، مدافعة عن انتصارها وهي تدق الطبول وتهزج بالأناشيد.

وكان السر وراء هذا الحذر هو اعتقال ثمانية من الضباط الوطنيين منهم الشهيد "فاروق عثمان حمد الله" والبكباشي "جعفر نميري" أفرج عنهم فوراً.

وفي هذه الليلة كانت إذاعة القاهرة تردد ما تذيعه إذاعة "أم درمان" وهي تطالب الشعب بالخروج لحماية مجلس الوزراء ومبنى الإذاعة حتى يستقر الأمر وعاد الهدوء.

وعقدت الوزارة اجتماعاً يوم ١٠ نوفمبر قررت فيه اعتقال أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة السابق وترحيلهم يوم ١١ نوفمبر إلى "زالنجي" في غرب السودان.

وأصدر "سر الختم خليفة" بصفته وزيراً للحربية قراراً بتعيينات جديدة في الجيش.

وفي يوم ١٥ نوفمبر أعدت الوزارة بياناً للواء عبود؛ ليذيعه معلناً استقالته باعتباره آخر مظهر من مظاهر الحكم العسكري المنهار.

وذهب أعضاء مجلس الوزراء جميعاً إلى القصر الجمهوري لمواجهة بذلك، وكانت آخر رغباته كما وصفها "محمد أحمد محبوب" في كتابه (الديمقراطية في الميزان) هي أن تؤخذ له صورة مع مجلس الوزراء، وقد تم ذلك فعلاً، ثم طلب منهم أن يبقى ابنه مقيماً في منزل سفير السودان في لندن حيث يدرس هناك، وأخيراً طلب معاشاً مناسباً له باعتباره رجلاً فقيراً لا يمتلك ما يؤمن حياته، وقد أجيب إلى كافة طلباته.

وهكذا انتهى عهد الحكم العسكري للجنرالات في السودان، وطويت صفحة ستة أعوام سوداء بعد أن سجل الشعب السوداني حدثاً تاريخياً لا يتكرر كثيراً، هو قهر نظام عسكري رجعي تطارده صيحات الجماهير الغاضبة (إلى الثكنات .. يا حشرات).

وتثبت الأحداث أن ثورة ٢١ أكتوبر لم تكن وليدة انفجار مرتجل، ولم

تكن يقظة مفاجئة .. وإنما كانت ثمرة ناضجة لنضال طويل قادت جبهة المعارضة حتى نهاية ١٩٦٢ م ، ثم الحزب الشيوعي السودانى مع العناصر الوطنية والديمقراطية فى مختلف النقابات والهيئات؛ لتحقيق الشعار المرشد لهم وهو الإضراب السياسى العام .

ولا شك أن من العوامل الحاسمة فى انتصار ثورة ٢١ أكتوبر انحياز بعض الضباط الوطنيين إلى جانب الشعب يوم ٢٦ أكتوبر وتقديم مطالبهم التى تصدرها حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة وحل مجلس الوزراء .

وكانت القاهرة ترقب أحداث السودان بقلب مشوق لتغيير الوضع هناك، فإنه بالرغم من العلاقات التقليدية الطيبة بين الدولتين بالرغم من الوصول إلى اتفاقية مياه النيل، فإن "جمال عبدالناصر" لم يكن سعيداً لعزلة السودان، ولم يكن راضياً عن تقريب الحكم العسكرى للدول الغربية وفتح الأبواب للاستعمار الجديد ، فى وقت كانت مصر فيه تقاوم مؤامرات الإمبريالية الأمريكية وخططها فى انفصال سوريا، ومقاومة الثورة اليمنية من السعودية.

ولذا فإنه ما إن وصلت الأخبار الأولى للثورة إلى مصر حتى شاع نوع من التأيد الرسمى والشعبى للثورة المتفجرة يوماً بعد يوم.

وسافرت فى الأيام الأولى للثورة مندوباً عن مجلة روز اليوسف التى كنت قد بدأت الكتابة فيها من شهور بالرغم من أنى كنت مازلت أعمل مديراً لمؤسسة المسرح، التى كان عبدالقادر حاتم وزير الإرشاد القومى قد اعتدى عليها وحل تنظيمها المتماسك، وجعلها تابعة للإذاعة بالرغم من ابتعاد الصلة بين المجالين .. مما خلق تناقضات ومتاعب تُصعبُ العمل وتعرقله.

وكانت صلتى الوثيقة السابقة بالشهيد المناضل "عبدالخالق محجوب" منذ كان طالبا فى كلية الآداب بجامعة القاهرة ومنتظماً إلى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدثو)، ومقابلتى له فور وصولى هناك - عاملاً رئيسياً فى رؤيتى لحقيقة الوضع فى السودان ، وكتابة عدة تحقيقات عن ذلك فى مجلة روز اليوسف خلال شهر نوفمبر ١٩٦٤ .

كان الشهيد "عبدالخالق" حريصا على نفي الصفة التي أطلقها مندوب (اللاسوشيتد برس) يسمى ماكارتي من قوله بأن ثورة أكتوبر شيوعية (يملك زمام الموقف فيها رجل غامض، يسمى "عبدالخالق محجوب" سكرتير الحزب الشيوعي).

كما كان الشهيد :عبدالخالق" واضحا تماما في قوله بأن (ثورة أكتوبر ثورة وطنية مناهضة للاستعمار القديم والحديث .. ويعتمد مستقبلها على مقدرة القوى التي أشعلتها في التعبير عن إرادتها تعبيرا ديمقراطيا).

وقد سجلت وقتها قوله: (إن الظروف التي أحاطت بثورة ٢١ أكتوبر والعوامل التي أثرت في الشعب السوداني خلال سنوات الحكم الرجعي الست قد فتحت الآفاق لطريق واسع لبناء الاشتراكية في السودان.. صحيح أن الحزب الشيوعي ظل خلال هذه المدة يدعو للاشتراكية ويؤثر على أقسام من جماهير الشعب، ولكن من غير الصحيح اعتبار المطامع الاشتراكية لكل قطاعات الشعب المناضل وقفا عليه وحده .. وهذه حقيقة لا تفوت على بال الشيوعيين في السودان لأنها موضوعية وذات صلة بالحياة المعاصرة لشعب السودان).

وقال الشهيد "عبدالخالق" أيضا: (على الرغم من أن الحزب الشيوعي السوداني قد أبرز تنظيمه علنا بعد انتظار ثورة ٢١ أكتوبر إلا أنه لم يعتبر هذا التنظيم وحده معبرا عن الاتجاهات الاشتراكية المختصرة في أذهان ثوار ٢١ أكتوبر).

الاشتراكية برزت كشعار جديد للجماهير .. ووجد ذلك ترجيبا شديدا من "جمال عبدالناصر" ، جعله يفوّت فرصة تخريب جسر التعاون بين القاهرة والخرطوم على بعض العناصر الرجعية.

وكان ذلك عندما ثارت الجماهير في السودان على مقالين، أولهما كتبه "محمد حسنين هيكل" رئيس تحرير الأهرام، والثاني كتبه "موسى صبرى" وأرسله من الخرطوم حيث أضاف إليه بعض المحررين كلمات تقول بأن الجماهير كانت تهتف لمصر ولجمال عبدالناصر، في محاولة ساذجة لتصوير الثورة وكأنها من صنع مصر.

واستغلت بعض العناصر ظهور هذين المقالين ، والحساسية الشديدة عند السودانيين من كل كلمة تنشر عن مصر أمر معروف وشديد الوضوح، فوجهت عدداً محدوداً من المتظاهرين إلى السفارة المصرية حيث اعتدوا عليها وحرقوا العلم المصرى.

وأسرع وقتها وزير الخارجية "محمد أحمد محجوب" وعدد من الوزراء إلى السفارة المصرية يقدمون الاعتذار للسفير الذى حاول أن يجعل منها مشكلة، ولكن ما إن وصل الأمر إلى "جمال عبدالناصر" حتى أدرك أن هذا العمل لا يمكن أن يمثل التيار الرئيسى للثورة، ولا بد أنه من تدبير بعض العناصر التى هالها وضوح الاتجاه الاشتراكى لثورة أكتوبر، ونتيجة ذلك الحتمية ارتباط جديد وثيق مع مصر والدول العربية المتحررة.

وطالب "جمال عبدالناصر" من السفير عدم تقديم احتجاج، وأمره برفع العلم المصرى فى هدوء.

ولن تقف محاولة تخريب اتجاه الثورة عند هذا الحد، فقد حدث يوم ٦ ديسمبر الذى أطلق عليه اسم (الأحد الحزين) حادث مروع إذ كان حشد من أبناء الجنوب ينتظر الوزير الجنوبى "كايمنت أمبورو" فى مطار الخرطوم، وتأخرت الطائرة وسرت بين المستقبلين إشاعة تعرض الوزير للخطر، وبدأ القلق والغضب يسرى فى صفوفهم، ولما طالبهم البوليس بالتفرق والعودة رفضوا وحدث اشتباك بين الطرفين، انتهى إلى اشتباك عام بين الشماليين والجنوبيين قتل فيه ١٣ شخصا وجرح كثيرون.

كان "جمال عبدالناصر" يرقب الموقف فى السودان بنظرة الزعيم الوطنى المتفتح، الذى يساند بحكم ثوريته ومبادئه حركات التحرر الوطنى فى كل موقع.

ولذا بادر إلى عقد صلة مع القوات الثورية السودانية التى كان الحزب الشيوعى يقف منها خلال هذه المرحلة فى موقف الطليعة. عندما كتبت تحقيقاتى الصحفية عن ثورة أكتوبر فى السودان فى مجلة روز اليوسف، أصدر "جمال عبدالناصر" قراره بتعيينى رئيساً لتحريرها فى أول ديسمبر ١٩٦٤، فى الوقت الذى كان فيه "أحمد فؤاد" رئيس مجلس إدارة بنك

مصر قد عين رئيسا لمجلس إدارتها ، وبدأت صلة جديدة بين "جمال عبدالناصر" وبين الحزب الشيوعى السودانى الذى سبق له أن ساند ثورة يوليو خلال فترة العدوان الثلاثى، وأرسل عددًا من المتطوعين وناضل نضالا طويلا من أجل تحسين سمعة الحكم فى مصر بعد عزل نجيب واستقلال السودان وركوب الأحزاب التقليدية وخاصة حزب (الامة) موجة التناقض مع مصر.

وأصبحت الجماهير فى السودان تهتف بحياة "جمال عبدالناصر"، وتنظر إليه نظرتها إلى بطل مرموق تتطلع إليه وهو يقود مصر فى خطواتها التحررية، بينما رجال الانقلاب العسكرى الرجعى فى السودان يقيدون خطوات الشعب بالعزلة والأغلال.

وكان أول مندوب يقابل "جمال عبدالناصر" من الحزب الشيوعى فى هذا الوقت هو "محجوب عثمان" عضو اللجنة المركزية الذى حضر إليه حاملا رسالة الحزب، وقد حضرت هذه المقابلة مع "أحمد فؤاد" وتم الاتفاق فيها على قيام صلة سياسية بين القاهرة والحزب فى الخرطوم عبر بعض المسئولين هناك.

ووافق "جمال عبدالناصر" فى هذا اللقاء على طبع كتاب عن تاريخ الحزب ونضاله ضد الانقلاب العسكرى باسم (ثورة شعب).

أصدر "جمال عبدالناصر" أوامره لخالد محيى الدين رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم فى ذلك الوقت بطبع الكتاب فى المؤسسة على ألا يتحمل الحزب تكاليف الطباعة .. وعلى ألا يوزع الكتاب فى مصر.

وعندما صدر الكتاب قامت حوله مناقشة فى الاجتماع العاشر الذى عقده "جمال عبدالناصر" مع أمانة الاتحاد الاشتراكى العربى يوم ٢٣ فبراير ١٩٥٦ إذ أثار أحد الأعضاء قضية نشر الكتاب قائلاً: إن هذا الكتاب يجعل الأحزاب الأخرى تتساءل إن كنا نؤيد وضعاً معيناً فى السودان وتتساءل هل نحن فعلاً نشجع وضعاً معيناً هناك ؟

واستطرد العضو قائلاً : إن كان الأمر كذلك فإنه كان لا داعى لأن

يكتب على الكتاب أنه طبع فى أخبار اليوم.

وأجاب "جمال عبدالناصر" فى صراحة تامة قائلاً: (لقد وافقت على طبع هذا الكتاب ولو أن الاخ على حق فيما قاله. وبالنسبة للوضع فى السودان فإن الحزب الشيوعى أفضل لدينا ألف مرة من الأحزاب الرجعية ، والحقيقة أن الحزب الشيوعى فى السودان يقف فى خط وطنى ويتعاون مع حزب الشعب الديمقراطى وجبهة الهيئات والعمال ونحن لا نعادى الحزب الشيوعى فى السودان).

هذه الصلة التى بدأت لم تنقطع مطلقا طوال حياة "جمال عبدالناصر" ولم تشبها المحاذير أو الشكوك.

وقامت هناك صلة أخوة نضالية بين "عبدالناصر" وبين الشهيد المناضل "عبدالخالق محجوب" الذى لم يحضر مرة إلى القاهرة إلا واستقبله "جمال عبدالناصر" وعقد معه جلسة مناقشة ودودة وطويلة.

إجهاض ثورة أكتوبر:

كانت الأحداث تلاحق الوزارة الجديدة التى شكلها "سر الختم خليفة"، والتى بدأت تتخذ إجراءات ترفع عن المجتمع قبضة الحكم العسكرى وتظهر آثاره.

أصدرت قرارا بمنع مرور الطائرات البريطانية فوق مجالها الجوى. صادرت أموال رجال المجلس الأعلى السابق وبعض الذين أثروا عن طريق الاتصال المريب منهم.

غيرت فى قيادات الجيش وأحالت إلى التقاعد بعض كبار الضباط. أعادت الحقوق الديمقراطية لتكوين النقابات المهنية والاتحادات العمالية.

وقام "سر الختم خليفة" بزيارة مصر فى يناير ١٩٦٥ حيث استقبله الرئيس "جمال عبدالناصر"، وكان لهذه الزيارة التى صحبه فيها "محمد أحمد محجوب" و"أحمد سليمان" و"كليمنت أمبورو" صدى كبير فى تحسين العلاقات بين البلدين.

ولكن الوزارة الجديدة بدأت تصطدم بإصرار الأحزاب التقليدية على إجراء الانتخابات بعد ستة شهور كما ورد فى البيان الأول للوزارة والذي صدر دون دراسة متأنية شاملة للأوضاع فى السودان.

وكان الجنوب مشكلة تفرض نفسها على الموقف .. فأصدرت الحكومة قراراً بإطلاق سراح المسجونين السياسيين من أبناء الجنوب، والاعتراف بعطلة يوم الأحد والبدء فى المفاوضات مع ممثلى أحزاب الجنوب.

ولكن إجراء الانتخابات عندهم كان يمثل مشكلة، وقد أرسل اتحاد السودان الوطنى الأفريقى أو حزب (سانو) خطاباً مفتوحاً إلى رئيس الوزراء يقول له فيه: إن ألفاً من اللاجئين من مواطنى جنوب السودان موجودون حالياً فى بلاد إفريقية مجاورة خاصة فى الكونغو وأثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وكينيا، وهم يمثلون قسماً هاماً من شعب جنوب السودان، فمنهم الزعماء السياسيون والمهنيون وزعماء القبائل والطلاب، وقد اضطروا لمغادرة البلاد أثناء الحكم العسكرى المنهار.

ولذا طالب زعماء الجنوب بتأجيل إجراء الانتخابات بينما طالب "الصادق المهدى" و"اسماعيل الأزهرى" بإجراء الانتخابات فى الموعد المحدد لها مارس ١٩٦٥ دون نظر إلى مشكلة الجنوب.

وأصبحت الانتخابات هى محور الخلاف .. الجبهة الوطنية للهيئات التى حضرت وقادت الثورة ترفض إجراء يثير الجنوبيين ويؤدى إلى عزلتهم عن الشمال ، ويساندتهم فى ذلك الحزب (الشيوعى) و(الشعبى الديمقراطى) بينما يصر حزب الأمة و(الوطنى الاتحادى) على سرعة إجراء الانتخابات مستندين إلى نفوذهم التقليدى ووجود عناصر موالية لهم فى المناصب الإدارية .

وحدثت بعض المصادمات بين أنصار حزب (الأمة) الذين حضر منهم ٣٠,٠٠٠ ليقيموا فى "أم درمان" ، وبين الجماهير المؤمنة بقيادة الجبهة التى أنقذتهم من الحكم العسكرى .

وخلال هذه الفترة حضرت "اليزابيث" ملكة بريطانيا لزيارة السودان

فى ٨ فبراير ١٩٦٥ تجديدا للعلاقات القديمة بين البلدين .

وبعد ذلك بأيسام قسام الصادق المهدى و"اسماعيل الأزهرى" و"محمد أحمد محجوب" بزيارة رئيس الوزراء سر الختم خليفة فى منزله سرا فى الثانية بعد منتصف الليل، حيث ضغطوا عليه من أجل تقديم استقالة الوزارة بالرغم من أنه فى نفس الليلة -١٧ فبراير- كان هناك اجتماع لمجلس الوزراء تم الاتفاق فيه على استمرار الوزارة فى موقعها حتى يتم تمهيد الظروف المناسبة لإجراء انتخابات سليمة تحقق وحدة الشمال والجنوب ، وتقدم تعبيرا صحيحا عن إرادة الشعب .

كان موقف "سر الختم خليفة" غريبا طعن به الثورة التى اختارته رئيسا، وخان الجماهير التى منحته ثقته .. وكان فى ذلك خاضعا لنفوذ الأنصار وأصهاره أسرة المهدى .

وقد أسفرت الانتخابات المتعجلة التى تمت فى أبريل ١٩٦٥ وقاطعها الجنوبيون وحزب (الشعب الديمقراطى) عن حصول حزب (الأمة) على ٧٥ مقعدا من ١٧٣ ، و(الوطنى الاتحادى) على ٥٣ مقعدا، و(الحزب الشيوعى) على ٨ مقاعد كما أسفرت انتخابات الخريجين على حصول الحزب (الشيوعى) على ١٣ مقعدا من ١٥ .

كان رفض حزب الشعب الديمقراطى دخول الانتخابات عملا غير مبرر؛ فقد حرم (التجمع الشعبى الديمقراطى) الذى ربط بينه وبين الحزب (الشيوعى) وتنظيمات الجبهة من فرصة الحصول على مقاعد كافية تؤدى الى تكوين معارضة قوية نشطة، كما أنه سهل من حصول حزب (الأمة) على أغلبية كبيرة.

تولى "محمد أحمد محجوب" رئاسة وزارة ائتلافية من (الأمة) و(الوطنى الاتحادى) وعين "اسماعيل الأزهرى" رئيسا دائما لمجلس الرئاسة، واجتمعت الجمعية التأسيسية بلا ممثلين للجنوبيين فى ١٠ يونيو ١٩٦٥ لوضع دستور للبلاد .

وسرعان ما بدأت الخلافات فى الظهور، فقد دفعت عناصر الحكومة

طالباً في أحد المعاهد بأمر درمان كان منتبهاً في الماضي للحزب الشيوعي إلى التهجيم على الدين الإسلامي، وأخذت من هذا الموقف مشكلة استندت إليها في حل الحزب (الشيوعي) قانوناً وفصل أعضائه من الجمعية التأسيسية.

ورفع الحزب الشيوعي ذلك القرار الجائر إلى المحكمة التي أصدرت حكمها بعدم شرعية تعديل الدستور الذي تم بموجبه حل الحزب (الشيوعي) وطرد أعضائه من الجمعية التأسيسية.

وأصبحت الحكومة محاصرة بين حكم المحكمة العليا ووزير الداخلية والجمعية التأسيسية لرفضها تنفيذ حكم المحكمة.

ولم يكن هذا هو التناقض الوحيد.

ظهرت تناقضات داخل تحالف الحزبين الحاكمين عندما نشب صراع على منصب رئيس الجمهورية بين "إسماعيل الأزهرى" الذي كان يتولى هذا المنصب بصفته رئيساً لمجلس السيادة، وبين الهادى المهدي إمام الأنصار الذي كان يتطلع إلى المنصب أيضاً.

وانفك التجمع الاشتراكي الديمقراطي عندما مارس حزب (الشعب الديمقراطي) لعبته في عقد تحالفات انتهازية متناقضة واندمج مع الحزب (الوطني الاتحادي) في حزب جديد باسم (الحزب الاتحادي الديمقراطي) بعد أن كان متحالفاً مع الحزب الشيوعي وأخيراً مع الوطني الاتحادي.

ولم تقف التناقضات والخلافات عند حدود الأحزاب بل تسربت إلى داخل صفوف حزب (الأمة)، إذ قام نزاع بين الصادق المهدي الشاب الطموح خريج أكسفورد ابن شقيق الإمام "الهادى" وصهر الدكتور "حسن الترابي" زعيم الإخوان المسلمين وبين "محمد أحمد محجوب" رئيس الوزراء لأنه كان يطمع في تولي منصب رئاسة الوزراء بالرغم من عدم بلوغه سن الثلاثين بعد.

كان الهادى المهدي يساعد "محمد أحمد محجوب" مما أدى إلى انقسام

حزب (الأمة) إلى كتلتين متنافرتين، ووصل الخلاف إلى الحد الذي جعل نائبا من (الأمة) يضرب وزير الصحة وهو من حزبه أيضا حتى نقل إلى المستشفى.

وما إن بلغ "الصادق المهدي" سن الثلاثين وأصبح صالحا دستوريا لمنصب رئيس الوزراء، حتى بادر لتنفيذ خطته بالضغط على "محمد أحمد محجوب" لإجباره على الاستقالة، ولكن "محجوب" رفض ذلك تماما معلنا أنه انتخب بواسطة الجمعية التأسيسية، وهنا بدأ اتجاه "الصادق" لإعضاء الجمعية و"إسماعيل الأزهرى" الذى أيدته، وهنا لم يجد "محجوب" بدا من الاستقالة وتولى الصادق المهدي رئاسة الوزراء فى ٢٦ يوليو ١٩٦٦.

وانقسم حزب (الأمة) انقسامًا حادًا لأول مرة فى تاريخه ولم تمكث حكومة "الصادق المهدي" أكثر من شهر حيث حجبت عنه الجمعية التأسيسية ثقتها فى ١٥ مايو ١٩٦٧ بعد خلاف بينه وبين وزرائه.

وعاد محمد "أحمد محجوب" رئيسا للوزراء يوم ١٨ مايو ١٩٦٧.

خلال هذه الفترة التى وثبت فيها الأحزاب التقليدية إلى مقاعد السلطة، وافتعلت الخلافات مع الحزب (الشيوعى) والقوى التقدمية، وحاولت فرض ما أسمته (الدستور الإسلامى) بعد أن حولت جامعة أم درمان الإسلامية التى كانت تمولها بعض الدول الأخرى إلى مقر لبعث الدعاية المضادة للتقدم والاشتراكية والحريات الديمقراطية، واستجلبت لها أساتذة من عتاة الرجعية والتخلف.

والحرية الدينية لم تكن إطلاقا محل خلاف بين كل الأحزاب بما فيها الحزب (الشيوعى) الذى اعتاد أن يبدأ اجتماعاته بتلاوة من آيات الذكر الحكيم، والذى استنكر تصريحات الطالب المدسوس التى أدت إلى إلغاء الحزب وفصل أعضائه من الجمعية التأسيسية، وقد انتهى الأمر بهذا الطالب إلى الذهاب فى منحة دراسية إلى الولايات المتحدة.

والواقع أن محاولات طعن إرادة التقدم والتغيير الاجتماعى وبناء

المجتمع الاشتراكي عن طريق الدين قد وصلت في السودان إلى طريق مسدود بعد أن ثبت أن كبار رجال الدين والطائفية لا يتنزهون ولا يترفعون عن المسائل الشخصية الدنيوية، وأن الحزب (الشيوعي) قد حرص في مؤتمره على دعم القيم والفضائل الدينية التي تؤكد العدالة الاجتماعية.

هكذا كانت الحالة في السودان .. حكومة تهتم بفرض ديكتاتورية مدنية عن طريق ما يسمونه «الدستور الإسلامي»، وجماهير ضاقت بالوعود الطائفية وكشفت تماما خديعة كبار الرجال المستغلين للدين.

تجمع لكل القوى التقليدية في موقع السلطة .. وتجمع لكل قوى التقدم والاشتراكية في موقع المعارضة.

جامعة إسلامية يحيط بها (إخوان مسلمون) تتاح لهم فرصة التهجم على الاشتراكية .. وقوات واتحادات جماهيرية اشتراكية تقدمية تناضل في مواجهة هذا الهجوم وتكسب كل يوم مواقع وأنصارا جديدا

أجهضت ثورة أكتوبر وضاعت شعاراتها ولكنها لم تذهب أدراج الرياح.

حققت ثورة أكتوبر نهاية الحكم العسكري الدكتاتوري الذي حارب كل القيم الديمقراطية.

كسرت القضبان التي عزلت شعب السودان عن الدول العربية والأفريقية.

جعلت الاشتراكية كلمة مباحة يقننها البعض عن إيمان علني وتدرجها الأصواب في برامجها حتى حزب (الامة) لإغراء وخداع جانب من الجماهير المتطلعة اليها.

نقلت الحزب (الشيوعي) السوداني من العمل سر إلى الظهور والنضال علنا كحقيقة واقعة.

بدأ التفكير جديا في تكوين جبهة وطنية ديمقراطية.

لم تمض ثورة أكتوبر في حياة السودان بلا اثر، ولم تكن حرثا في الماء.

العسكريون يستعدون:

كان الضباط الوطنيون الذين احتشدوا حول القصر الجمهورى يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٦٤ من أكثر الناس ضيقا بتردى الحالة وإجهاض أهداف ثورة أكتوبر.

وانكفأ الضباط على تنظيمااتهم فى الجيش يعيدون اليها الحياة ويتأهبون لدور جديد.

وفكرة الضباط الأحرار فى مصر كانت عالقة بأذهان الضباط السودانيين، وتأثروا بها تأثراً شديداً، فقد تشكل أول تنظيم للضباط الأحرار السودانيين عام ١٩٥٣ قبل الاستقلال، كان من منظميه "محمود حسيب" الضابط بسلاح الإشارة والذي أصبح وزيراً للمواصلات فيما بعد والذي أوضح أهدافه فى حديثه لعبد المنعم الغزالي المنشور فى مجلة الطليعة عدد اغسطس ١٩٦٩ «أحس الضباط أن لهم دورا إيجابيا وأنه لابد لهم من أن ينظموا أنفسهم ليكونوا على الأقل صمام أمان فى المستقبل إذا انحرف القادة السياسيون عن الطريق القويم وكان المهم أن يشعروا المستعمر الإنجليزى أن الجيش لن يستمر مطية يسخرها لأغراضه الخاصة».

وقد ارتبط بعض أعضاء هذا التنظيم بالملحق العسكرى المصرى على خشية، وارتبطت حركته بالسياسة المصرية، ولكن الاتجاه العام السائد فى السودان نحو الاستقلال أضعف من قدرات قادة هذا التنظيم على إقناع الضباط السودانيين بحقيقة دورهم.

وفى عام ١٩٥٧ جرت محاولات جديدة لإعادة الحياة إلى التنظيم وتقويته، وكان الصاغ عبد الرحمن مسئولا عن ذلك فى الخرطوم ولكن سرعان ما اكتشف الأمر وحوكم مجموعة من الضباط وأحيل وقتها اليوزباشى "جعفر نميرى" إلى الاستيداع لارتباطه بهذا التنظيم.

ولعل هذه الضرية كانت سببا فى تسهيل استيلاء الجنرالات على الحكم دون مقاومة من داخل الجيش.

وبعد انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ بدأ الضباط يتحركون من جديد، وكانت محاولات مارس ومايو ونوفمبر ١٩٥٩ التي سبقت الإشارة إليها، والتي أثبتت أن هؤلاء الضباط الوطنيين لم يكونوا بعيدا عن مجال الاتصالات السياسية مع القوى الحزبية خارج الجيش، بما فيها الحزب الشيوعي الذي كان يعمل داخل الجيش بأسلوب شديد السرية له نظرة خاصة لتركيب الجيش من ناحيته الطبقية، فهو يفرق بين كبار الضباط الممالئين للاستعمار أصحاب الأفكار الجامدة والمحافضة وبين شباب الضباط المثقفين وصف الضباط والجنود أبناء الفلاحين والطبقة العاملة.

وكما بدأت الحركة المصرية للتحرر الوطني ثم الحركة الديمقراطية نشاطها داخل الجيش وسط ضباط صف مدارس الطيران والصيانة وغيرها من المدارس الفنية، بدأ الحزب الشيوعي نشاطه داخل الجيش أيضا.

وكان الحزب الشيوعي قبل ظهور «صوت القوات المسلحة» لا يتخلف مطلقا عن توجيه المنشورات إلى «الضباط الأحرار» مفسرا لهم الأحداث السياسية معلنا موقفه مؤيدا حركاتهم الثورية.

وفي يوم الذكرى الأول لحركة ٤ مارس وحركة نوفمبر صدر منشور من المكتب السياسي للحزب يقول: «فى هذا اليوم نخاطب مواطنينا فى الجيش من كل الرتب واضعين أمامهم حقيقة هذا العهد المظلم الذى لن يعيش طويلا ولا يملك سبيلا واحدا من أسباب البقاء».

وفي الذكرى الأولى لحركة نوفمبر صدر منشور آخر يقول: «إن ثورة الجيش والشعب الحقيقية هى التى دق ناقوسها اليوم وبدأت تلوح نذرها وبشائرها حاملة معها تراث "محمد أحمد المهدي" و "ودحيوة" و"على عبداللطيف" و"على حامد" و"الصادق" وزملائهم الأبطال».

وفي الذكرى الثانية أيضا صدرت منشورات من الحزب الشيوعي. ويمكن لمزيد من البحث الرجوع إلى كتاب ثورة الشعب الذى أصدره الحزب عام ١٩٦٥.

وقد تبلور هذا النشاط فى أقسى ظروف الحكم العسكرى عام ١٩٦١، عندما صدرت مجلة سرية خاصة بالتنظيم اسمها «صوت القوات المسلحة» استطاعت أن تلعب دوراً رئيسياً فى تجميع الضباط الوطنيين من مختلف الاتجاهات وجذب أفكارهم إلى القضايا الاجتماعية باعتبارها عنصراً رئيسياً لا ينفصل عن القضايا الوطنية.

وفى العدد الثامن من المجلة تفسير لحركة الضباط الأحرار وأهدافها هو ما يلى:

(طالما تردد داخل الجيش وخارجه اسم الضباط الأحرار وتسائل الكثيرون عن أهدافنا وبرامجنا، نحن الذين صمدنا فى إباء وقوة أمام المحاكم العسكرية أيام الإعدام والسجن المؤبد والتشريد والعذاب نرفع دائماً راية التفاؤل ونقدم كل تضحية مهما كلفت فى سبيل بلوغ أهدافنا وأهداف شعبنا.

واليوم وبعد أن انتظم صدور مجلتنا وتمكنا من تذليل جميع الصعاب التى كانت تعوق مخاطبتنا لكم فى ظروف العمل السرية، فإننا نرى أن من واجبنا أن نطرح أهدافنا لكم وندعوكم لوزنها ومناقشتها ونقدها إن أردتم وإضافة أى بنود ترون أن أهدافنا لم تتضمنها.

إننا نود أن نؤكد أننا لسنا هيئة للثروة والقطيعة حول مخازى النظام الراهن وعيوب الضباط الكبار، بل إننا تنظيم عامل جاد اقتنعنا وقررنا عن رضى وطيب خاطر أن نسخر مجهودنا وأرواحنا وعقولنا لخدمة بلادنا وشعبنا الذى منحنا الحياة والعلم ووضعنا فى هذا المكان؛ لنحمى سيادته ونصون حقوقه وندافع عن كيانه واستقلاله من أى عدوان وأى عبث.

إننا لا نعتبر أنفسنا نخبة ممتازة أو أننا مبعوثو العناية الإلهية لتخليص شعبنا من الظلم الذى حاق به ولكننا نعتبر أنفسنا جزءاً منكم ومن هذا الشعب ودعوانا هى دعواكم وأهدافنا هى أهدافكم.

إنكم تعلمون أن الجيش - أى جيش - يفقد وضعه واحترامه ومكانته فى نفوس المواطنين إذا ما استعمل لخلق الحركات الوطنية ولكبت حريات

المواطنين، ولا نظن أن ذلك بخاف علينا جميعا وهذا الطريق هو الذى ارادت العصابة الراهنة أن تسوقنا إليه، ونحن الذين تقدمنا عن طواعية للعمل فى القوات المسلحة؛ لنصير درعا واقيا لشعبنا لا يمكن أن نقبل أن نصبح خنجرا تغمده الرجعية والاستعماريون فى صدر شعبنا وتطعن به شرف شعبنا، كما أننا كضباط وجنود فى القوات المسلحة لا يمكن أن نقبل للجيش أن يتردى فى هذا الفساد والفوضى وضعف التدريب والامكانيات حتى نصل إلى درجة عدم المقدرة فى أداء مهمتنا المقدسة فى الحفاظ على استقلال بلادنا وحماية حدودنا والذود عن كرامة وطننا.

إننا نلخص أهدافنا فى التالى، وسنوالى مناقشاتنا متى سمحت الظروف معكم فى هذه المجلة أو مشافهة والعمل على تنظيم الصفوف من أجل:

١. الإطاحة بالوضع الحاضر.
 ٢. تقديم كل من اشترك فى الوضع الراهن أو استفاد منه أو أضر بقضية الشعب والجيش إلى محكمة شعبية وعسكرية.
 ٣. إعادة الحياة النيابية.
 ٤. وضع دستور جديد يتمشى مع مقتضيات الظروف الاقتصادية والسياسية والجغرافية فى البلاد، ويقوم على مبادئ كفالة الحريات العامة للمواطنين وتطهير القضاء وإعادة النظر فى وضع القوانين التى فرضها علينا الاستعمار والنظام الرجعى الراهن، وتطهير جهاز البوليس والخدمة المدنية من الفاسدين والمفسدين.
 ٥. تكوين مجلس دفاع وطنى.
 ٦. إعادة كل الضباط المفصولين والمسجونين للخدمة بنفس أقدमितهم).
- تعمدت نشر هذا المقال الذى نشر تحت عنوان (نحن وأهدافنا)؛ لأوضح فكرة الضباط المنتمين للحزب الشيوعى والمتعاطفين معه من أنهم لا يناضلون من أجل ديكتاتورية وإنما يناضلون باعتبارهم من الفصائل الشعبية لتحقيق الحرية والديمقراطية.

هذا الموقف الفكرى هام جدا فى أية حركة سياسية داخل الجيش، حتى لا تتغلب لغة السلاح على لغة العقل، ويسيطر الجيش على إرادة الشعب.

وفى مقال آخر نشرته (صوت القوات المسلحة) فى ٢٥ يوليو ١٩٦٣ (إن بلادنا لا تطلب بديلا غير الديمقراطية والحرية الكاملة وصيانة الاستقلال وهذا ما سيتحقق بانتصارنا مع الشعب فى الإطاحة بهذا الحكم الرجعى).

وهكذا لم تتحطم القوى الوطنية داخل الجيش ولم تستطع الديكتاتورية تصفيتها، وأثبتت وجودها يوم ٢٦ أكتوبر عندما حاصرت قوات الضباط الأحرار القصر الجمهورى وأجبر عبود على حل مجلسه الأعلى ومجلس الوزراء.

والضباط الذين اعتقلوا يوم ٨ نوفمبر ١٩٦٤ وجهت إليهم تهمة أنهم فى الفترة بين ٢٢ ، ٣١ أكتوبر لم ينفذوا أوامر إطلاق الرصاص.

وكانت الأوامر قد صدرت فعلا بإطلاق الرصاص، ولكن الضباط الأحرار اتفقوا على عصيان هذه الأوامر، كما اتفقوا أيضا على إحباط مؤامرة كبار الضباط الرجعيين، الذين حاولوا فى مفاوضات يوم الخميس ٢٩ أكتوبر أن يفرضوا أحدهم وزيرا للدفاع تمهيدا للانتكاس بالثورة، ولكن الضباط الأحرار حاصروا مبنى رئاسة القوات المسلحة وفرضوا إرادتهم وإرادة الشعب، وتعيين "سر الختم" خليفة رئيس الوزراء وزيرا للدفاع.

والواقع أن الضباط الأحرار لم يكونوا جميعاً من أنصار العودة للثكنات نهائيا ... البعض منهم كان من أنصار استبدال حكم ديكتاتورى عسكرى رجعى بحكم عسكرى جديد وطنى، ومن هؤلاء "جعفر نميرى" ولكنه فى ذلك الوقت لم يكن وحده يمثل قوة قادرة على فرض رأيه فإن تنظيم الضباط الأحرار كان يضم رفاقا شيوعيين ورفاقا وطنيين فى تكوين جبهوى مشابه لتكوين الضباط الأحرار فى مصر.

وعندما اعتقل بعض الضباط الأحرار في يوم ٨ نوفمبر المشهود ومنهم بكباشى "جعفر نميرى" ويوزباشى "فاروق عثمان حمد الله" ويوزباشى "رشيد نور الدين"، والذي حررتهم فيه المظاهرات التي اجتاحت شوارع الخرطوم بدعوة "فاروق أبو عيسى" سكرتير الجبهة الوطنية للهيئات من الإذاعة صدر في نفس اليوم منشور من الضباط الأحرار يصف فيه هذا العمل بأنه (خطوة في سبيل تطهير الجيش من العناصر الوطنية التي شاركت في ثورة الشعب) وبذلك تمهد الأرض للسيطرة الكاملة على الجيش بوساطة العناصر الرجعية.

وتضمن المنشور أيضا (أن الدوائر الرجعية تحاول أن تردد الاتهام للضباط الأحرار المذكورين بأنهم يعملون لحساب مصر، وهذه محاولة رخيصة لستر الحقيقة، تقصد من ورائها الرجعية أن تبرر موقفها في تصفية الجيش من العناصر الوطنية وفرض سيطرة العناصر الرجعية عليه).

والحقيقة أن أحدا من الضباط الأحرار السودانيين لم تكن تربطهم أية علاقة بمصر، على عكس بعض الضباط الذين استند إليهم الحكم العسكرى مثل البكباشى "محمد عبد الحليم" الذى رأس مكتب العمل فى عهدهم ثم عمل موظفا فى بنك مصر فرع الخرطوم بعد ذلك .. ولكنهم كانوا يؤمنون بضرورة تعاون ثورات التحرر الوطنى وخاصة ثورة يوليو ويشقون فى "جمال عبدالناصر" باعتباره زعيما عربيا مخلصا.

الصلة الوحيدة كانت بين "جمال عبدالناصر" وقيادة الحزب الشيوعى.

وقد بدأ الضباط الأحرار يعبرون عن أفكارهم فى مجلة الأحرار التى صدرت بدلا من (صوت القوات المسلحة) والتى جاء فيها يوم ٤ يناير ١٩٦٥:

(نحن ندرك اليوم كما يدرك العمال والمزارعون والمثقفون أن طريق الرأسمالية الذى سرنا فيه بعد الاستقلال والذى أدى إلى انقلاب ١٧ نوفمبر لترسيخه، إنما هو طريق شقاء لا حدود له بالنسبة للشعب، وهو لا يقود إلى التقدم بل إلى التخلف والتبعية التامة للاستعمار ولفقدان

الاستقلال نفسه).

(ونحن ندرك ذلك فنتلفت حولنا فنرى بلادا عانت من الاستعمار مثلنا بل أشد، ولكنها شقت طريقها ونجحت فى حماية استقلالها لأنها رفضت الطريق الرأسمالى واتخذت الاشتراكية هدفا لها).

هكذا أصبحت الاشتراكية هدفا للمواطنين فى القوات المسلحة السودانية فى طريق نظام سليم من أجل الحرية والديمقراطية والاشتراكية.

ولكن ما أن انتكست ثورة ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ وعادت الأحزاب التقليدية للحكم بعد إبعاد الجبهة الوطنية للهيئات حتى بدأ الضباط يراجعون موقفهم ويقدرونه تقديرا جديداً، فقد ظهر اتجاه جديد أدى إلى نقل عدد كبير من الضباط الذين كشفت ثورة أكتوبر اتجاهاتهم الوطنية إلى الجنوب ووضعهم تحت رقابة شديدة.

وهناك احتج هؤلاء الضباط الوطنيون وتمردوا ضد الأوضاع المتخلفة للقوات المسلحة السودانية من ناحية التسليح والتدريب والإعاشة والمرتبات التى كان يتأخر صرفها أحيانا عدة شهور.

حدث فى مدينة "كباله" أن استشهد ١٧ صف عسكري أثناء محاولتهم الحصول على المياه، وتعذر إحضار الجرحى لعدم توافر الوقود، وقرر الضباط الأحرار ضرورة مجابهة هذه الأوضاع المتخلفة التى أثارت مشاعر الجنود والضباط عموماً، واستطاعوا تجميع ٨٤ ضابطاً من رتب مختلفة فى "جوبا" وقرروا التقدم بمطالب الجيش للقيادة العامة فى الخرطوم فى نوفمبر ١٩٦٥، وذلك بعد مرور القائد العام فى جولة بالجنوب فى أغسطس وعد فيها بتخفيض مدة الخدمة إلى سنة واحدة.

تلخصت المطالب فى الآتى:

١. تحسين حالة ضباط الصف والجنود ورعاية أسر الشهداء.

٢. تطهير القوات المسلحة وإعادة تسليحها وتنظيمها.

وانتقل إلى هناك وزير الدفاع والقائد العام، وبعد مفاوضات أقسم خلالها القائد العام بأن ضررا لن يمس قادة هذه الحركة، استدعى الضباط إلى الخرطوم حيث صدر قرار بفصلهم من الجيش وكان في مقدمتهم اليوزباشى الشهيد المناضل "فاروق عثمان حمد الله" وزير الداخلية فيما بعد الذى عين فى وظيفة مدنية ببلدية أم "درمان".

وقد أثرت حادثة "جوبا" على تفكير الضباط الأحرار وأظهرت لهم أن موقف حكام ما بعد نكسة ثورة أكتوبر ١٩٦٤ لا يختلف كثيرا فى مضمونه عن موقف جنرالات "عبود".

ويلاحظ أن الحكم المدنى قد بدأ فى هذه الفترة يهتم بزيادة القوات المسلحة لمقاومة الحركة المضادة فى الجنوب ... ويقول (هيروتنز) فى كتابه (الأبعاد العسكرية لسياسة الشرق الأوسط) إن ميزانية الجيش زادت عام ١٩٦٥ / ١٩٦٦ بمبلغ ٢١ مليون جنيه أى بزيادة ٤٢ فى المائة عن أيام الانقلاب، كما زاد عدد القوات إلى حوالى ٢٥,٠٠٠ جندى.

قال "فاروق عثمان" لمراسل جريدة (الموند) بعد ثورة مايو: (لو كنا قد نسقنا عملنا مع المنظمات الشعبية لما كانت ثورة أكتوبر قد فشلت؛ وذلك لأن التحالف بين المدنيين والعسكريين التقدميين هو وحده الذى يمكن أن يؤدي إلى إصلاحات جديدة ودائمة ومقاومة حملات الرجعية).

الضربة التى وجهت للضباط الأحرار دفعت بعضهم إلى التركيز على أهمية دور القوات المسلحة قفزا فوق دور الشعب. وبدأ هذا التفكير ينمو فى نفوس بعضهم وخاصة جعفر نميرى والشهيد المناضل "فاروق عثمان حمد الله" الذى كان يتولى سكرتارية التنظيم، ولكن الضباط المنتمين للحزب (الشيوعى) كان لهم موقف فكرى ثابت لا تؤثر فيه الأحداث المؤقتة، وهو اعتبار الجيش فصيلة من فصائل الشعب تعمل بالتنسيق مع القيادة السياسية للجماهير.

ونتيجة لهذه الروح الجديدة التى لم تعد خافية داخل القوات المسلحة، والتى أصبحت تنذر بالخطر على حكم الأحزاب التقليدية،

بإدراك "محمد أحمد محجوب" رئيس الوزراء بالاتصال بالسفير الأمريكي "راونترى" للحصول على طائرات هليكوبتر وذلك في بداية عام ١٩٦٦، وبعد أن وعده السفير عاد فتراجع عن موقفه قائلاً: إن الجيش الأمريكي في حاجة إلى كل الطائرات.

ويعلق محجوب في كتابه (الديمقراطية في الميزان): إن ذلك كان لحرب فيتنام

وعرض عليه السفير شراء نوع جديد من الطائرات على أساس تجارى خالص وهو تسديد الثمن خلال سبع سنوات بفائدة سنوية مقدارها ٧ في المائة، وعندما وافقه محجوب تبين له أن الأمريكيين يقدمون الطائرات بلا تسليح وأن على السودانيين أن يبحثوا عن أسلحة للطائرات في مكان آخر مما دفعه إلى صرف النظر عن ذلك.

وهكذا بقي الجيش السوداني في تخلفه الملحوظ ولم ترفع عنه قبضة الاحتكار إلا بعد طلب "محجوب" من "اليكسى كوسيجين" في يوليو ١٩٦٧ بعد مقابلته مرتين في هيئة الأمم المتحدة استيراد طائرات ودبابات.

وافق الاتحاد السوفيتي على الطلب وكان العرض - على حد حبير "محجوب" - كريماً جداً إذ يسدد الثمن على ١٢ سنة بفائدة قدر ٢,٥ في المائة فقط.

ومضت عمليات التسليح السوفيتي للسودان في طريقها كما مضت حركة الضباط داخل الجيش السوداني في نشاطها، كما سيرد تفصيلاً في الجزء الرابع من الكتاب (خريف عبدالناصر).

الباب السادس

الجزائر ... عربية

(عرقلت الحكومة الفرنسية
كل محاولة للأمم المتحدة
تستهدف وضع حد للمجازر
الاستعمارية في الجزائر،
وراحت هذه الحكومة تتصور
أنها قادرة بالمدافع على أن تغير
إرادة الله الذي جعل الجزائر
قطعة من القارة الإفريقية،
وجعل شعبها جزءا من الأمة
العربية)

جمال عبدالناصر
من خطاب أمام هيئة الأمم المتحدة
٢٧ سبتمبر ١٩٦٠
قبل استقلال الجزائر

الفصل الأول

الجزائر .. قبل الاستقلال

(أنت تعرف أننا لسنا
بالأغبياء لتعرض أنفسنا
لطعنات جيشك، وسنحاول
إنهاكه وتمزيقه وتدميره قطعة
قطعة)

الأمير عبد القادر الجزائري
في رسالة للمارشال الفرنسي عام ١٨٣٩م

(إننا نريد أن نخضع الجزائر
عن طريق القاهرة)

وزير الحربية الفرنسية في وزارة
جى مولييه - عام ١٩٥٦م

فى تاريخ الجزائر الحديث ما يختلف عن تاريخ معظم الدول العربية؛
فالثورة وحروب العصابات والأنصار والمقاومة المسلحة للغزاة والمحتلين
نسجت فى حياة شعب الجزائر.

وعلاقة مصر بالجزائر فى عهد "جمال عبد الناصر" لم تكن مثل
العلاقة فى عهد "محمد على" الذى اتفق مع الفرنسيين أخلص أصدقائه
على غزو الجزائر فى عام ١٨٢٩، ولكن الاتفاق لم ينفذ بسبب ضالة
التعويض الذى عرضه الفرنسيون.

وقد تعرضت الجزائر لمؤامرات فرنسا قبل الغزو بوقت طويل، إذ اعتبر
نابليون الجزائر سوقا خارجية ضرورية لتطوير الصناعة الفرنسية، وكان
يضيفها دائما إلى قائمة ممتلكاته المقبلة عندما تثار مسألة تجزئة
الإمبراطورية العثمانية.

ووجدت فرنسا العذر المنتظر فيما سمي (ضربة المروحة) وذلك عندما
أهان القنصل الفرنسى (بيير ديفال) الذى كان يعتبر حسب تعبير أحد
المؤرخين الفرنسيين - كما ورد فى كتاب لوتسكى (تاريخ الأقطار العربية
الحديث) - ذا سمعة مشبوهة ونذلا وسافلا ومدبرا للمكائد.

أهان هذا القنصل (الداى) فى صبيحة يوم قانظ هو ٢٩ أبريل ١٨٢٧
إهانة شديدة، فضربه (الداى) بمروحة كان يهوى بها ويطرد عن نفسه
الذباب اللجوج.

واعتبرت فرنسا (ضربة المروحة) مبررا كافيا لغزو الجزائر، فأصدرت
حكومة "بوليفيباك" فى عهد الملك "شارل" العاشر أوامرها بنزول جيش
فرنسى من ٢٧ ألف مقاتل يوم ١٤ يونيو ١٨٣٠ على شاطئ خليج سيدى
فرج الواقع على بعد ٢٣ كيلو مترا إلى غرب الجزائر تحت قيادة الجنرال
دى بورمون.

كانت المقاومة الجزائرية شديدة لكنها عديمة الجدوى، وفى ٤ يوليو
١٨٣٠ سقط حصن الإمبراطور، ووقع (الداى) فى المساء على وثيقة
الاستسلام دون قيد أو شرط.

وفى اليوم التالى ٥ يوليو دخل الفرنسيون مدينة الجزائر، وفى ٢٣

يوليو ١٨٣٠ أُنْصِي (الداى) عن البلاد وغادر الإنكشارية الذين فقدوا ١٠,٠٠٠ جندي في مقاومة الغزو أمام ٤٠٠ فرنسي فقط ... غادروا الجزائر إلى تركيا ... وبدأ الفرنسيون عملية نهب للأرض والخزائن والممتلكات .

وأعلن "لويس فيليب" الذي خلف "شارل العاشر" بعد انهيار عرشه ضم الجزائر إلى فرنسا عام ١٨٣٤ رغم أنه لم يكن في حيازة فرنسا إلا المدن الساحلية.

وبالرغم من أن القائد الفرنسي "دي بورمون" كان قد أعلن أنه (ستخضع إلينا المملكة خلال ١٥ يوما وبدون طلقة واحدة) لكنه أخطأ الحساب تماما، فقد اضطر للهرب إلى البرتغال بعد مقاومة جنوده لمحاولته انقاذ أسيرة البوربون في فرنسا ... ولم تخضع الجزائر للحكم الفرنسي إلا بعد ٤٠ عاما شنت فيها فرنسا حربا دموية متصلة ضد الشعب الجزائري، وقاد نضال الشعب البطل "عبد القادر" الذي ولد عام ١٨٠٨ وحج إلى مكة وزار مصر وتأثر باصلاحات "محمد علي" قبل الغزو الفرنسي. واستخدم عبد القادر تكتيك حرب الأنصار والأرض المحروقة، الأمر الذي كبد القوات الفرنسية خسائر كبيرة، دفعتها إلى عقد معاهدة (دي ميشيل) في فبراير ١٨٣٤، اعترفت فيها بأن كل غرب الجزائر عدا ثلاث مدن ساحلية هي أرض تابعة للدولة العربية الجديدة برئاسة "عبد القادر" الذي لقب بأمير المؤمنين.

كان الأمير "عبد القادر" مثالا للقائد العربي الذي يعيش حياة متواضعة، ويشارك شعبه آلامه ونضاله، واستطاع أن يحشد من رجال القبائل المتطوعين ٧٠,٠٠٠، وكون جيشا نظاميا من ١٠,٠٠٠ جندي، واستخدم الأساليب الحديثة إلى جانب الأساليب التقليدية في قيادة دولته، وقاوم عسف الإقطاع، وقسم البلاد إلى ٩ مناطق.

ولم يقبل الشيوخ الإقطاعيون في الشرق التعاون مع الأمير "عبد القادر" أمير المؤمنين حتى لا تلحقهم إصلاحاته، وفضلوا مقاومة الفرنسيين تحت قيادة (البابا أحمد).

ونقض الفرنسيون معاهدة (دى ميشيل) فى عام ١٨٢٥ بعد عام واحد، وخاضوا حرباً عنيفة ضد الشعب الجزائرى انتهت بفشل الفرنسيين وعقد معاهدة ثانية عام ١٨٢٧ اعترفوا فيها بسلطة الأمير "عبد القادر" فى غرب الجزائر وفى وسطها أيضاً.

أما فى الشرق فقد هاجمت القوات الفرنسية مدينة قسنطينة المنيعه، واستطاعوا احتلالها بعد مقاومة شعبية عنيفة فى الشوارع والدور، ولجأ (البابى أحمد) إلى الجبال النائية للمقاومة، ولجأت قبائل شرق الجزائر إلى الأمير "عبد القادر" تعترف به قائداً لها فى حربها الشعبية.

وانتهز الفرنسيون هذا الموقف لخرق معاهدة الصلح وأشعلوا حرباً جديدة فى عام ١٨٣٩ حشدوا لها جيشاً من ٧٠,٠٠٠ جندي زادوا إلى ٩٠,٠٠٠ عام ١٨٤٤ مسلحين بأسلحة حديثة، ومع ذلك استطاع جيش الأمير "عبد القادر" الذى أعلن الجهاد المقدس مقاومة المعتدين بمعنويات الجزائريين المرتفعة، وقدرته القيادية الهائلة فى حرب العصابات والأنصار.

ويقول لوتيسكى فى كتابه (تاريخ الأقطار العربية الحديث): إن الأمير «عبد القادر» أرسل إلى الماريشال الفرنسى يقول: (عندما يهجم جيشك نتراجع، وعندها يضطر جيشك للتراجع، وسنعيد الكرة ونقاتل عندما نرى لزوم ذلك، وأنت تعرف أننا لسنا جبناً، إلا أننا لسنا بالأغبياء لنعرض أنفسنا لطعنات جيشك، وسنحاول انهاكه وتمزيقه وتدميره قطعة قطعة، وعلى الطقس أن يقوم بالباقي).

مبادئ عسكرية صحيحة وضعها الأمير "عبد القادر" لتكتيكات حربيه الشعبية التى امتدت سنوات طويلة.

وغير الفرنسيون أسلوبهم ... استمالوا مشايخ الإقطاع بتوليتهم مناصب فى أشد مناطق البلاد تأخراً، وغيروا تكتيكهم العسكرى إلى ما عرف باسم (الطواير المتحركة) التى انتهجت أسلوباً أقرب إلى (حرب الأنصار) منه إلى الحرب النظامية، واستطاعت أن تستولى على عدد من الحصون والمدن التى كان يستند إليها الأمير عبد القادر ويقوم مصانعه الحربية فيها.

واستخدم الفرنسيون أبشع الوسائل الوحشية لإبادة القبائل الموالية للأمير "عبد القادر"، ويقول لوتسكى فى كتابه أيضا أن أحد المعاصرين قد كتب (إن قطع رأس الأسير علانية لتلقين العرب درسا لاحترام السلطة كان أمرا هينا لدى الفرنسيين).

وتمكن الفرنسيون بعد أربع سنوات من النضال المرير من إخضاع الأراضى الموالية للأمير "عبد القادر" إلى سلطتهم ولجأوا مع جماعة من زملائه المخلصين إلى مراکش التى كانت تساعدهم خلال حربهم مساعدة فعالة.

رفض سلطان مراکش مولاي "عبد الرحمن" إنذار الجنرال "بيجو" الفرنسى بتسليم الأمير "عبد القادر"، فما كان من الجنرال الفرنسى إلا أن هاجم مراکش فى ١٤ أغسطس ١٨٤٤ ودحر جيش السلطان وضرب (طنجة) و(الصويرة) بقنابل الأسطول.

وهدد الإنجليز بالتدخل مما أنقذ مولاي عبد الرحمن الذى عقد معاهدة صلح فى (طنجة) يوم ١٠ سبتمبر ١٨٤٤ اعتبر فيها الأمير عبد القادر خارجا على القانون.

ولم يصب اليأس الأمير عبد القادر، بل اتجه إلى بلاده الجزائر يقاوم فى ظروف قاسية وصعبة، ساعده فيها قيام انتفاضة شعبية ضد استيلاء الفرنسيين على الأرض وتحويلهم الفلاحين أصحاب الأرض إلى أقتان فى الإقطاعيات الفرنسية الجديدة، وكذلك مصادرتهم لأراضى الأوقاف الموقوفة على الأعمال الخيرية.

قاد الانتفاضة الراعى أبو معزى الذى استغاث بالأمير "عبد القادر" وسلمه قيادة النضال الشعبى الذى عم غرب الجزائر، وأسرع الفرنسيون بتعزيز قواتهم حتى بلغت ١٠٨,٠٠٠ جندي قاموا بأبشع أعمال العنف والإبادة الجماعية للسكان شيوخا ونساء وأطفالا.

واستمرت مقاومة الأمير "عبد القادر" حتى عام ١٨٤٧ حيث سقط فى أيدي الفرنسيين أثناء مقاومتهم فى الواحات الصحراوية ، وذلك نتيجة لخيانة مدبرة مع سلطان (مراكش).

وبعد خمس سنوات سمحت السلطات الفرنسية للأمير "عبد القادر" بالذهاب إلى المشرق العربي، حيث استوطن (دمشق) وعاش بها حتى فارق الحياة بطلا مرموقا له تاريخ نضالي نابض بالبطولة والشجاعة والعروبة.

ورغم أسر الأمير "عبد القادر" فقد ظلت روح المقاومة الشعبية تنبض في الجزائر خلال الخمسينيات في واحات الصحراء ومناطق القبائل حتى عام ١٨٥٧.

ويقول لوتيسكى في كتابه: «إن الحرب الجزائرية كانت مدرسة لجلادى الطبقة العاملة الفرنسية (خلال كميونة باريس عام ١٨٧٠ حيث برز "كافينياك" و"سانت أرنو" و"مكماهون"، وطبقوا فيما بعد على البروليتاريا الثورية في باريس الأساليب التنكيلية الدموية نفسها التى كانوا قد استخدموها في الجزائر ضد العرب المحبين للحرية»، وظلت القوات الفرنسية تفرض قوانينها الجائرة على القبائل وتستولى على الأرض التى يمتلكها مئات الألوف من الفلاحين لصالح الشركات والرأسمالية الفرنسية، وتواجه مع كل إجراء انتفاضات شعبية آخرها عام ١٨٧١ التى قادها الشيخ "محمد المقرانى".

أربعون عاما متصلة من النضال الشعبى المسلح قبل أن يتمكن الغزاة الفرنسيون من فرض سيطرتهم على أرض الجزائر.

وبقى هذا التراث الشعبى الأصيل يتوارثه الأبناء جيلا بعد جيل يشكل أساطير شعبية خالدة، تبعث فى دماء الجماهير روح المقاومة ضد الاحتلال والاستعباد وكل أنواع الاستعمار.

العروبة والإسلام :

طوال هذه الحروب التى استخدم فيها الفرنسيون كل الوسائل الوحشية القذرة التى اعترف بها الجنود الفرنسيون أنفسهم... فقد قال الجنرال "بيجو" عندما تعرض لهجوم بعض الصحف الفرنسية: (لقد حرقنا كثيرا وخربنا كثيرا، ولكن مادمت مقتنعا بأننى فعلت شيئا لبلادى فإننى أعتبر نفسى فوق علامة الصحافة) .

ووصف المؤرخ الفرنسي "بوديكور" حالة الجنود بعد الحملة الفرنسية ضد بلاد القبائل بقوله: (إن جنودنا كانوا خجلين من أنفسهم عند عودتهم من الحملة).

ولم يكن سهلا لمثل هذا الشعب أن يموت نضاله بإرادته ... ولم يجد الفرنسيون سبيلا إلا بمحاولة خلع جذوره من أرضه.

قال الأب "شارلس زكولد": (مالم ننجح في تحويل هؤلاء الناس إلى فرنسيين فسيطروا علينا خارج هذه البلاد، والطريق الوحيد لجعلهم فرنسيين هو اعتناقهم المسيحية).

أصبحت محاولة القضاء على الإسلام هدفا شرعيا للفرنسيين ... حولوا المساجد إلى كنائس، وأشرفوا على تعيين الأئمة والمؤذنين، وياشروا بأنفسهم إدارة الشؤون الدينية.

وأصدر "نابليون" الثالث قراره المعروف باسم (سان توركوسلت) الذي نص على: أن الجزائريين رعايا فرنسيون ولكنهم يخضعون لأحكام الشريعة الإسلامية، فإذا طلب أحدهم الجنسية الفرنسية فإنه يحصل عليها بشرط خضوعه للقانون الفرنسي أي تخليه عن دينه الإسلامي.

والإسلام يقترب أساسا باللغة العربية، وبدأت الخطة الاستعمارية لإحلال الفرنسية محل العربية والمكاتبات الرسمية في الحكومة والبنوك والشركات.

ويقول "حسين عبد الرازق" في كتابه (الجزائر ... أزمة الطريق الثالث): إن الفرنسيين لم يبذلوا جهدا في تعليم الجزائريين حتى بالفرنسية، (وكانت النتيجة أن الجزائر فقدت لغتها أو كادت ولم تكتسب لغة جديدة، فتصل إلى عام ١٩٤٨ (بعد ١١٨ سنة من الاستعمار الفرنسي) فتجد أن عدد الجزائريين الذين يستطيعون التكلم بالفرنسية قليل، ١٥ في المائة بين الرجال، ٦ في المائة بين النساء، أما القادرون على الكتابة بالفرنسية فنسبتهم ٦ في المائة من الرجال، ٢ في المائة من النساء)

إذا صحت هذه الأرقام فإن هذا يعني أن مؤامرة استعمارية محكمة قد فرضت على شعب الجزائر لابقائه في حالة من التخلف الذي يهزله عن

روح العصر، بعد محاولة سلبه من رباطه المقدس بدينه ولغته بعد اغتصاب أرضه.

ولا شك أن راية الإسلام التي رفعها الأمير "عبد القادر" فوق الانتفاضات كانت هي الباعث الأصيل على زعر الفرنسيين وإصرارهم على إضعاف العامل الديني.

ويلاحظ في الدول العربية الإسلامية التي خضعت للحكم الفرنسي في شمال أفريقيا أن مؤامرة عزلها عن جذورها الدينية والقومية كانت تقيم بالارتداد إلى الدين والتمسك بتقاليده، والتشبث بالرداء الوطني حتى أصبح الرداء في ذاته يعتبر نوعا من أنواع الإصرار على مقاومة الغزاة الفرنسيين، وإعلانا عن استمرار الصلابة القومية.

وظل الإسلام بكل تقاليده يلعب دورا رئيسيا في حشد الشعب الجزائري طوال سنوات الاحتلال المظلمة، ولذا كان ضروريا أن يقف "أحمد بن بيللا" بعد الثورة معلنا (أن الإسلام لا يتناقض مع الاشتراكية العلمية، فهو جزء من الواقع الجزائري الذي لا يمكن للاشتراكية في الجزائر أن تتجاهله، فنحن في حاجة لبناء الاشتراكية الثورية متلائمة مع التقاليد العربية والإسلامية).

نحو الثورة :

كانت هذه هي كلمات أحد قادة الثورة الحديثة لشعب الجزائر الذين واصلوا نضال (أمير المؤمنين) الأمير "عبد القادر" الجزائري، بعد مائة عام تقريبا من استقراره في دمشق.

ولم تكن هذه السنوات الطويلة خالية من الانتفاضات المسلحة المحدودة... ولم تكن خالية من روح المقاومة.

رفض أغلب الجزائريين إغراء التجنس بالجنسية الفرنسية والتخلي عن اللغة والدين، رغم الميزات التي يحصل عليها الجزائري بهذا الانتقال.

وفشلت سياسة الاندماج أمام تشبث الجزائريين بدينهم وتقاليدهم وقانون الأحوال الشخصية الخاص بهم.

وحاول بعض الجزائريين كسر قيود الاحتلال الفرنسي عن طريق الارتباط بالحزب الشيوعي الفرنسي الذي يتاضل ضد الإمبريالية بكافة أشكالها، ونشأت أول حركة جزائرية وطنية في التاريخ الحديث في باريس تحت اسم (تجمة شمال أفريقيا) وكان مؤسسها الحاج "عبد القادر" الذي وصل إلى عضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي ثم خلفه مصالي الحاج الذي انضم أيضا للحزب الشيوعي وحضر اجتماعات الدولية الثالثة في موسكو عام ١٩٣٠، وأصدر جريدة (الامة) ثم انفصل بعد ذلك عن الحزب الشيوعي الذي نقد تصرفاته وأراءه نقدا شديدا.

وظلت مع ذلك رابطة وثيقة بين الحزب الشيوعي الفرنسي وبين عدد من الجزائريين الذي انضموا إليه وناضلوا في صفوفه.

وبعد الحرب العالمية الثانية وما بعثته في العالم من روح تحررية للمستعمرات في حضانة هيئة الأمم المتحدة، وما نشب في بعض دول منطقة التحرر الوطني من ثورات وطنية، أخذ الشعب الجزائري يتأمل حياته وواقعه، وتدرس العناصر الثورة ظروف الوطن العربي والاتجاهات العالمية، وتحاول الارتباط والاستناد على القوى الوطنية في البلاد العربية الأخرى.

وافتح في القاهرة عام ١٩٥٠ خلال حكم الوفد (مكتب المغرب العربي) يضم ممثلين لعدد من الأحزاب الوطنية في المغرب العربي... حزب (الحر الدستوري) في تونس ويمثله الحبيب بورقيبة، وحزب (الاستقلال المغربي) ويمثله "علال الفاسي"، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية التي يقودها "مصالي الحاج".

وعندما انتصرت ثورة يوليو ١٩٥٢ دعمت نضال هذه القوى السياسية.

ونشرت الصحف يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٣ أن "علال الفاسي" قد استنجد بمحمد نجيب لوقف مؤامرة فرنسا التي دبرتها لخلع السلطان "محمد" الخامس من المغرب، في نفس اليوم الذي تأمرت فيه القوات الأمريكية في إيران لاعتقال "مصدق" وقلب حكومته بوساطة الجنرال "زاهدي" الذي أعدم "حسين فاطمي" وزير الخارجية.

وبادر "محمد نجيب" إلى اعلان تأييد مصر للسلطان "محمد" الخامس وتأييده أيضا لحكومة "مصدق" الشرعية معاديا بذلك الانقلاب العسكرى الرجعى لزاهدى.

موقف ثورة يوليو منذ اليوم الأول كان واضحا تماما فى مساندة حركات التحرر الوطنى... ولذا هرع إليها زعماء النضال العربى يستظلون بحمايتها، ويأخذون القوة من تشجيعها المادى والأدبى.

وخلال هذه الفترة عام ١٩٥٤ وفد إلى مصر مجموعة من الثوريين الجزائريين، كان من بينهم "أحمد بن بيللا" الشاويش السابق فى الجيش الفرنسى الذى حارب فى صفوفه خلال الحرب العالمية الثانية وحصل على أوسمة لشجاعته.

وصل "بن بيللا" إلى القاهرة فى البداية مندوبا لمصالى الحاج، والتقى ببعض ضباط المخابرات المصريين الذين كانوا يتولون مسئولية الاتصالات السياسية العربية ومنهم "فتحى الديب" وعزت سليمان.

وكانت القوى الجزائرية فى ذلك الوقت تجنح إلى النضال السياسى من أجل إقرار حقوق الشعب... ولكن هذا الاتجاه الإصلاحى الوديع لم يرض المستعمرىين الفرنسيين... وما حدث فى مايو ١٩٥٤ وضع حدا نهائيا لتفكير المقتنعين بأن العمل السياسى وحده يمكن أن يحرر الجزائر، وحول الاتجاه إلى تقاليد الشعب الجزائرى العريقة وهى المقاومة المسلحة وحرب الأنصار.

كان الجزائريون فى ذلك اليوم من أيام مايو ١٩٥٤ يتظاهرون تأييدا لذكرى انتصار الحلفاء على النازى بمناسبة مرور عشر سنوات على إنهاء الحرب العالمية الثانية، ولكنهم كانوا يرفعون علم الجزائر وهو من المحرمات... وبدأ الصدام بين القوات الفرنسية والشعب الأعزل بصورة شاملة امتدت إلى المشرق وخاصة المنطقة المحاصرة بين (بوجى) و(بجاية) و(ستيف) وبين (عنابة) و(سوق الأهراس) حيث قتل ٤٥,٠٠٠ قتيل وحرقت آلاف الدور، وذلك بناء على اعتراف الحكومة الفرنسية.

كانت هذه المذبحة التى عرفت باسم (مذبحة ستيف) عودة إلى أساليب

القرن التاسع عشر البربرية وجنوحا إلى العنف الشديد فى مقاومة الحركة الوطنية الجزائرية، ونهاية لأفكار الإصلاحيين الذين هالتهم قوة الاستعمار الفرنسى وسطوته فأثروا المعارضة تحت جناحيه بأسلوب قانونى لا يثير ولا يستفز.

ولكن الثوريين اتخذوا منهجا جديدا كانت بوادره قد ظهرت فى تجمع وحدات للمقاومة فى الجبل منذ عام ١٩٤٧، تحت زعامة "كريم بلقاسم"، ولكنها لم تكن ذات تأثير واضح عند الشعب الجزائرى، كما أنها لم تكن قد وصلت بعد إلى حد تشكيل خطر جدي على الوجود الاستعمارى الفرنسى.

ولكن براعم المقاومة التى بزغت عام ١٩٤٧، سرعان ما التقت بعد «مذبحة ستيف» بإرادة شعبية جماعية تستهدف تحرير الأرض عن طريق النضال المسلح.

وكان "أحمد بن بيللا" قد وصل إلى القاهرة فى أغسطس ١٩٥٢، بعد الحكم عليه فى حادث بريد وهران.

وتم الاتفاق خلال هذه الفترة بين "أحمد بن بيللا" وجمال عبدالناصر الذى كان يفتح أبوابه للقاء الثوريين العرب، على مساندة الحركة الثورية فى الجزائر بلا حدود أو شروط.

وكانت قد شكلت فى الجزائر «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» من تسعة هم: «أحمد بن بيللا»، «حسين آية أحمد»، «العربى بن مهيدى»، «محمد بوضياف»، «مصطفى بن بولعيد»، «رابح بيطاط»، «ديدوش مراد»، «محمد خضير»، «كريم بلقاسم».

وقد أعلن صوت العرب ساعة الصفر فى أول نوفمبر ١٩٥٤، بإذاعة بيان جبهة التحرير الجزائرية المصاحب لتفجير ٢٤ قنبلة فى أماكن مختلفة ... ويقول "أحمد سعيد": إن جهاز إذاعته الناشئ كان تابعا لإدارة المخابرات العامة وإنه كان يتلقى التوجيهات بالنسبة لمعركة الجزائر من عزت سليمان، وفتحى الديب، وأنه عقد صلات مع كثير من المناضلين الجزائريين.

ويقول أيضا: إن "جمال عبدالناصر" كان يتابع الإذاعة شخصيا ويعطى بعض التوجيهات والتعليمات.

وصوت العرب بدأ إرساله في البداية عام ١٩٥٣ ، بمدة إرسال ساعة و٤٥ دقيقة ، زادت في العام الأول بعد مناقشة دعا إليها "صلاح سالم" وزير الإرشاد عقب عودته من رحلة في السودان كلا من: "حسين ذو الفقار صبري"، و"عبدالفتاح حسن" المسؤولين عن السودان، و"أحمد سعيد"، زادت إلى ثماني ساعات في ١٠ تمّ خلال السنة الأولى، ثم تضاعفت إلى ٢٢ ساعة في اليوم في عهد "صلاح سالم" واستمرت كذلك حتى الآن.

وقد أنشئت في نوفمبر ١٩٥٥ إذاعة سرية خاصة للجزائر ظلت تذيع حتى انتصار الثورة، ويقول "أحمد سعيد": إنها الموجة التي انتقلت إليها موجة الإذاعة المصرية خلال عدوان ١٩٥٦ ، بعد ضرب محطة الإرسال في «أبي زعبل».

الثورة:

ما كادت القنابل الأولى للثورة تنفجر في أول نوفمبر مع بيان جبهة التحرير حتى وجدت أرضا خصبة وشعبا متعطشا للقتال والتضحية. ووجدت الأحزاب والقوى السياسية الجزائرية التي تبنت الاتجاه الإصلاحى أنه لم يعد أمامها من سبيل إلا الارتباط بالعمل الثورى حتى لا تنعزل وتتخلف عن إرادة الشعب.

وأعلن "فرحات عباس" عام ١٩٥٥ ، انضمام حزبه (حزب البيان العربى) إلى (جبهة التحرير)، وانضم أيضا المترددون من حزب "مصالى الحاج" (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) وهم الذين عارضوا (اللجنة الثورية للوحدة والعمل) في البداية... وأخيرا (جمعية العلماء) التي حافظت على تراث الشعب الجزائرى وتقاليده، والتي أعلن زعيمها «بن باديس» عام ١٩٣٩ ، عندما قويت دعوة الارتباط بين الجزائر وفرنسا ومشاركة الجزائر في الحياة السياسية والثقافية الفرنسية قوله «الشعب الجزائرى ليس هو فرنسا، ولا يرغب فى أن يكون

فرنسا، وحتى لو أراد لما استطاع لأنه شعب بعيد جدا عن فرنسا بلغته وعاداته وأصله ودينه».

ثم حاول الجنرال "سوستيل" الذي عين حاكما للجزائر عام ١٩٥٥ ، الاعتماد على بعض عناصرها لتكوين قوة ثالثة، ولكن رفض بعض زعمائهم واغتيال الذين قاموا بالاتصالات بيد عناصر من الجبهة أوقف محاولة "سوستيل" وحشد كافة القوى في جبهة التحرير.

لم يكن ممكنا لهذه الأحزاب أن تقف في اتجاه مضاد للتيار الثوري الذي وجد صدى عالميا وعربيا... ولم يكن سهلا عليهم الحصول على أنصار بين شعب الجزائر في الوقت الذي كانت تسيل فيها الدماء يوما بعد يوم.

وكانت قرارات مؤتمر الصمام الذي انعقد في ١٨ اغسطس ١٩٥٦، هي الأساس الذي قامت عليه أفكار الثورة.

وبدأت ثورة يوليو تؤدي دورها التاريخي في مساندة ثورة الجزائر، وحرص "جمال عبدالناصر" على توفير كافة الإمكانيات المتاحة للمقاتلين فوق أرض الجزائر.

وكانت الأسلحة تتدفق من مصر إلى ثورة الجزائر قبل إعلانها وإلى الجيش المغربي أيضا بعد عزل السلطان "محمد" الخامس.

يقول "عزت سليمان" ضابط المخابرات المسئول عن مساعدة ثورة الجزائر في ذلك الوقت وسفير مصر في إيران حاليا: إن الأسلحة كانت تأخذ طريقين: البر خلال (ليبيا) بسماع من الملك "السنوسي" المولود في تلمسان، والذي كانت تشجعه الحكومة البريطانية على ذلك؛ لأنه كان من مصلحتها إخراج فرنسا وإضعاف نفوذها بعد تصفية معظم المستعمرات البريطانية... وطريق البحر.

ويروي "عزت سليمان" موقفا تعرضت فيه القوات البحرية المصرية لكشف أمرها... عندما أرسلت شحنة علي اللنش «فخر البحار»، وحدث خلاف في موعد ونظام لقاء ثوار الجزائر مع اللنش، وخاصة بعد غرق لنشين صغيرين وهما محملان بالأسلحة قبل أول نوفمبر ١٩٥٤.

واضطر "عزت سليمان" إلى التوجه لميناء برشلونة الإسباني، حيث وجد «لمفاجأته الشديدة» استقبالا رسميا من البحرية الإسبانية، بعد أن أبلغهم الملحق العسكري في ذلك الوقت البكباشي "عبد المنعم النجار" سفير مصر بالعراق حاليا بأن قطعة بحرية مصرية تتجول في البحر الأبيض وتزور أسبانيا ضمن جولتها.

إمداد مصر لثورة الجزائر بالأسلحة لم يتوقف، ودعمها ماديا وإعلاميا لم يتوقف أيضا.

وعندما زار "كريستيان بينو" وزير خارجية فرنسا مصر في مطلع عام ١٩٥٦ ، طلب من "جمال عبدالناصر" التوسط لإيجاد حل سلمي، كما أعلن "جمال عبدالناصر" ذلك أمام هيئة الأمم المتحدة في الدورة الخامسة عشرة يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٦٠.

ويقول "جمال عبدالناصر": « كان ردي أنني على استعداد للتوسط صيانة الحقوق وصيانة للدماء، وأنه ليس أحب إلينا من عقد سلم شريف يصون لكل صاحب حق حقه. وأبدت الحكومة الفرنسية في ذلك الوقت رغبتها في إرسال وفد إلى القاهرة ليتولى المفاوضات مع زعماء المقاومة الجزائرية، ولقد أرسلت فعلا إلى هؤلاء الزعماء أدعواهم إلى القاهرة ليلتقوا بالوفد الفرنسي حين يجيء لعل المحاولة قد تسفر عن بارقة رجاء... ومن المؤسف أن الوفد الفرنسي وصل إلى القاهرة والتقى بالوفد الجزائري، ثم سافر هذا إلى فرنسا لإجراء مشاورات مع حكومته... وظل الوفد الجزائري في انتظاره في القاهرة، ولكن الوفد الفرنسي لم يعد حتى هذه اللحظة إلى القاهرة، بل كان ما هو أكثر مدعاة للأسف، فظلت فرنسا تتحين الفرص لهؤلاء الزعماء حتى استطاعت أن ترغم طائرة مدنية كانوا بين ركابها فوق البحر على النزول في أحد المطارات الخاضعة لسيطرتها ثم ألقت القبض على هؤلاء الزعماء».

تمت عملية القرصنة الجوية التي أشار إليها "جمال عبدالناصر" يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٥٦ أثناء سفر الزعماء الخمسة "أحمد بن بيللا" و"محمد خيضر" و"حسين آية أحمد" و"رابح بيطاط" و"محمد بوضياف" من المغرب في طائرة فرنسية، حيث وضعوا بعد ذلك في (ثاتودونوي) في

جزر (الأنتيل).

ويقول "أنتوني ناتنج" فى كتابه (ناصر): إن "جمال عبد الناصر" طلب من "كريستيان بينو" وزير خارجية فرنسا وقف تسليح إسرائيل - وكانت هى أكثر الدول إمدادا لها بالسلاح فى ذلك الوقت، كما أنها كانت تفتح معسكرات تدريب لقوات الهاجاناه - نظير أن يوقف هجومه على الاستعمار الفرنسى... ولكن "بينو" طلب وقف مساعدة الجزائريين... ورفض "ناصر" فى حسم.

ويقول "ناتنج": أن "بينو" وجد فى "عبد الناصر" قائدا وطنيا وليس نظيرا لهتلر، كما حاول "جى موليه" زعيم الحزب الاشتراكى أن يصوره للناس خلال الدعاية الفرنسية المضادة التى حاولت تصوير "عبد الناصر" بأنه المسئول عن ثورة الجزائر.

و"جاك سوستيل" الحاكم العسكرى الفرنسى للجزائر عام ١٩٥٥ صرح بأن (مصر هى رأس الأخطبوط الذى كانت خطاطيفه تخفق لمدة شهور شمال أفريقيا الفرنسى).

ولم يتردد "جمال عبد الناصر" فى إجابة "كينيث لف" فى حديث صحفى بأنه أرسل أسلحة للثورة الجزائرية.

ارتبط مصير ثورة يوليو بثورة الجزائر، وربطت الحكومة الفرنسية بين معاناتها فوق أرض الجزائر وبين التأييد الواضح الحاسم لمصر.

وقبضت السلطات الفرنسية عام ١٩٥٦ على السفينة «أتوس» وفيها شحنة من السلاح المصرى؛ فصادرت السفينة وحاكمت طاقمها... وأعلن ذلك "جمال عبد الناصر" فى يوليو ١٩٦٢ أمام أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية المنعقد بشأن الجزائر.

وكان إعلان "جمال عبد الناصر" تأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ مثيرا لحقد الحكومة الفرنسية التى شاركت فى تدبير العدوان الثلاثى على مصر كما ورد تفصيلا فى الباب الأول من الجزء الثانى «مجتمع جمال عبد الناصر»، بعد أيام قليلة من عملية القرصنة الجوية التى عزلت زعماء الثورة عن جماهيرها.

أعلن وزير الحربية فى وزارة "جى موليه": «إننا نريد أن نخضع الجزائر عن طريق القاهرة»... وفرقة المظلات الفرنسية التى نزلت فى (بورقواد) كان يقودها الجنرال "ماسو" قائد معسكرات الاعتقال الرهيبة فى الجزائر وقائد المظليين الفرنسيين فى الجزائر .

كانت المعركة فى جوهرها واحدة.

فى كواليس الثورة :

ولا شك أن اعتقال زعماء الثورة الجزائرية قد أدى إلى بروز المنازعات الشخصية بين القيادات الأخرى... فكانت الولايات المتباعدة تحاول الانفراد بالسلطة وعدم الرضوخ فى سهولة لقيادات أعلى.

كما أن إعلان حكومة الجزائر الحرة المؤقتة التى أعلن من القاهرة فى ١٩ سبتمبر عام ١٩٥٨ والتى قال "جمال عبدالناصر" عنها فى حديث له مع الصحفى "كارنجيا" فى ٢٩ سبتمبر ١٩٥٨: إن إعلانها فى القاهرة « هو الدليل الواضح على تأييدنا الكامل لها... وإننا نثق فى أن إعلانها سيكون عاملا يبعث المزيد من القوة والشجاعة فى قلوب إخواننا الجزائريين الشجعان الذين يحاربون نصف مليون جندى مسلحين بأسلحة حلف الأطلنطى».

تشكلت هذه الحكومة برئاسة "فرحات عباس" رئيس حزب (البيان العربى) السابق وكان لها نائبا رئيس هما: كريم بلقاسم الذى كان وزيرا للدفاع أيضا و"أحمد بن بيللا"، ووزراء الدولة "حسين آية أحمد" و"رابح بيطاط" و"محمد بوضياف" و"محمد خيضر".

واقترنت مسئولية هذه الحكومة عند بدء تشكيلها على جمع الإعانات والمؤن والتزويد بالسلاح، ولم تبدأ عملها كقيادة مقنعة راسخة للمقاتلين.

وصحب تكوين الحكومة خلق شائعات وانحرافات أدت إلى حساسيات بين المقاتلين فى الداخل وبين مناضلى الخارج. ونبت تناقض آخر بين الحكومة المؤقتة وجيش التحرير فى كل من تونس والمغرب.

كما ظهرت تناقضات ثانوية وجانبية إقليمية وعشائرية وشخصية، أدت

إلى ارتكاب جرائم مأساوية، ليس هذا الكتاب هو مجال الإفاضة فيها، وإنما تذكر بعضها تدليلاً على وجود صراعات رهيبة في حدود النضال المشترك.

وكانت هذه التناقضات تنتهي غالباً إلى الاغتيال والتصفية البدنية... وسيادة لغة السلاح على لغة السياسة.

أعلن بعد الاستقلال تغيير في أسماء خمسة من أسماء الشوارع الرئيسية في الجزائر لتحمل أسماء أبطال الثورة الشهداء بدلاً من الأسماء الفرنسية.

وحملت الشوارع أسماء "بن مهيدى"، و"الكولونيل عمروش"، و"بن بولاد" و"ديدوش مراد" و"عبات رمضان". ولكن الحقائق التي يعرفها الجميع تشير إلى أن الاثنين الأولين فقط هما اللذان قُتلا في معارك التحرير، وأن الآخرين قد قتلوا بأيدي رفاقهم في النضال.

ونشب صراع بالسلاح بين أعضاء جبهة التحرير وبين أعضاء (الحركة الوطنية الجزائرية) الاسم الجديد لحزب مصالي الحاج السابق (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) بلغ من الوحشية والعنف درجة مذهلة.

وفي ظل هذا الجو استطاعت حكومة فرنسا كما يقول «ارسلان همبراكى» في كتابه (ثورة فشلت): إنه أمكن تجنيد ٢٠٠,٠٠٠ جزائري يعملون لحساب مخابراتها وتنفيذ مخططاتها.

قال لى "عزت سليمان": إن تفاصيل حركات الخيانة والاغتيال والتصفية البدنية، يمكن أن تملأ مجلدات ... تماماً كما تستطيع قصص البطولة والتضحية والفداء لبسطاء الناس أن تملأ مجلدات أخرى.

هذه حقائق يعرفها المناضلون الجزائريون، ولكنها أبداً لم تقف عائقاً دون نمو المد الثوري وحركة الكفاح المسلح.

وفي ذلك قال "بومدين" في مؤتمر (جبهة التحرير) في أبريل ١٩٦٤ «يطالب البعض بأن يكون الحزب مطهراً لا يضم في عضويته أياً من هؤلاء

الذين تثقل الجرائم ضمائرهم... ولكن من منا فى هذا المؤتمر يدعى الطهر والنقاء»

ظاهرة تفشت خلال سنوات الثورة الجزائرية كنتيجة رئيسية لغيبة الزعماء الحقيقيين للثورة، ولغيبة التنظيم الحزبى الحديدى الذى يعبر عن إيديولوجية ثورية واضحة.

كان تيار الوطنية الجزائرية المتدفق ضد الاحتلال الفرنسى هو الذى يجمع كل المناضلين... ولكن الوحدة الفكرية والنظرة السياسية والأهداف الاجتماعية لم تكن أبدا محل اتفاق جماعى.

ولم يستطع نفوذ "جمال عبدالناصر" واحترام شخصيته التأثير فى الجبهة بحيث تتوافر لها قيادة موحدة متجانسة مسلحة بعقيدة وفكرية ثورية واضحة... وذلك لسببين: أولهما أن صلات ثورة يوليو مع ثوار الجزائر كانت تنعقد عن طريق ضباط المخابرات الذين سبق توضيح دورهم الرئيسى فى الحركة السياسية العربية، الذى كان يقوم أساسا على واجبات ومهام تنفيذية وليست سياسية... وثانيهما أن مصر حتى ذلك الوقت كانت تعيش فى فترة الاتحاد القومى حيث كانت الحيرة مازالت تغلف الوضع السياسى الذى نبت مع صدور الميثاق عام ١٩٦٢ .

وهكذا كان الاعتماد على ضباط المخابرات وحدهم فى عقد الصلات السياسية... وغيبة الإيديولوجية الثورية فى مصر، عاملين من أهم العوامل التى لم تؤثر فى ثورة الجزائر التى كانت تربطها بمصر وزعيمها "جمال عبدالناصر" أوثق الصلات.

وظلت التناقضات الثانوية تنمو بلا حسم فى صفوف الثورة الجزائرية، وأعيد تشكيل الوزارة برئاسة "فرحات عباس" فى طرابلس يوم ١٨ يناير ١٩٦٠ وبقي كل من "كريم بلقاسم" فى منصبه نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للشئون الخارجية بدلا من الحربية وبقي أيضا "أحمد بن بيللا" نائبا لرئيس الوزراء وزملاؤه الأربعة المعتقلون وزراء للدولة.

ونقص عدد الوزراء من ١٩ وزيرا فى الوزارة الأولى إلى ١٢ وزيرا فقط.

واستمر تشكيل الوزارة على ما هي عليه حتى ٢٧ أغسطس ١٩٦١ عندما عين "يوسف بن خده" رئيسا للوزراء ومستئولا عن المالية، و"كريم بلقاسم" نائبا للرئيس ومستئولا عن الداخل و"أحمد بن بيللا" و"محمد بوضياف" نواب رئيس أيضا، وبقي محمد خيضر و"رابح بيطاط" وزراء دولة.

وتشكلت الوزارة أيضا من ١٢ وزيرا مثل الوزارات السابقة.

ولم يكن "يوسف بن خده" يمثل قوة سياسية رئيسية في اتجاه الثورة الجزائرية.

الجزائر ... ومصر ... وفرنسا :

كان "جمال عبدالناصر" ينظر إلى "أحمد بن بيللا" باعتبارها الزعيم الغائب.

عندما سألته محرر مجلة «كل شيء» اللبنانية بتاريخ ١٣ مايو ١٩٦٢ عما إذا كان قد قرأ الحملة المتطرفة التي شنتها مجلة «باري ماتش» على «أحمد بن بيللا» لأنه أعاد إلى عبدالناصر الفضل الأول في انتصار ثورة الجزائر، ولأنه قام بزيارة عبدالناصر قبل زيارة أي بلد أو رئيس عربي بعد الإفراج عنه.

قال "عبدالناصر": «إن علاقتي بالصدیق "بن بيللا" علاقة قديمة تعود إلى ما قبل الثورة... إلى عام ١٩٥٤ عندما كان يقيم في القاهرة كلاجئ سياسي... وقد توطدت علاقتي الأخوية به وزملائه زعماء الجزائر وأعضاء حكومتها، ولم تنقطع الاتصالات بيننا في أي وقت».

وعندما سألته المحرر « وهل ظلت هذه الصلة قائمة عندما كان بن بيللا في السجن ».

ضحك "عبدالناصر" وقال « وهو في السجن في باريس... كانت الاتصالات مستمرة بيننا، ولم تنقطع أبدا ».

ويروي "هنري كورييل" السكرتير السابق للحركة المصرية للتحرير الوطني ثم الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني، والذي طرد من مصر عام

١٩٥٠ نهائيا لموقفه السياسى، ومع ذلك ظلت تربطه بمصر علاقات وثيقة عن طريق "ثروت عكاشة" الملحق العسكرى فى باريس.

يقول "هنرى كورييل": إن هدف "جى موليه" كان التخلص من "جمال عبدالناصر" للتغلب على الثورة الجزائرية، ولكن الموقف تغير بعد وصول "ديجول" إلى الحكم فى ١٣ مايو ١٩٥٨ لتكملة الحرب الجزائرية.

حدثت اتصالات بين فرنسا ومصر بعد عدوان ١٩٥٦ قام بها "بييركوت" رئيس الاتحاد التقدمى وأحد وزراء الجبهة الشعبية عام ١٩٣٦ ومن الذين اشتركوا فى الحرب الأهلية الأسبانية ضد الفاشية ومعه اندريه فيليب وزير اشتراكى سابق، وكان الهدف من ذلك إعادة العلاقات مع مصر.

ولكن "جمال عبدالناصر" رفض إعادة العلاقات مع استمرار الحرب الجزائرية. ويقول "انطونى ناتنج": إنه بعد فشل هذه الاتصالات زاد عدد الجنود الفرنسيين فى الجزائر حتى وصل إلى ربع مليون جندى.

وبعد إعلان الحكومة الجزائرية المؤقتة تم اتصال سرى آخر فى أواخر عام ١٩٥٨ بين وزير الخارجية الفرنسى "كوف دى مور فيل" و"ثروت عكاشة" سفير مصر فى روما.

تمت المقابلة سرا فى سويسرا حيث كان "كوف ديمورفيل" يمثل فرنسا فى مؤتمر هناك... وخلال المقابلة قال "ثروت عكاشة": إن مصر لاتستطيع إعادة العلاقات مع فرنسا مادام شعب الجزائر يتعرض لطغيان التدخل الفرنسى، و"أحمد بن بيللا" ورفاقه محتجزين فى سجون فرنسا.

شارك فى إعداد هذه المقابلات "هنرى كورييل"، كما شارك أيضا فى إيجاد صلة مستمرة بين مصر و"بن بيللا" داخل السجن ساعده فى ذلك عدد من أصدقاء الشعب المصرى التقدميين، الأمر الذى انتهى باعتقال السلطات الفرنسية لهنرى كورييل فى أكتوبر ١٩٦٠ وإدخاله السجن بتهمة مساعدة الثورة الجزائرية وبقي به حتى يونيو ١٩٦٢.

موقف "جمال عبدالناصر" فى تأييد ثورة الجزائر لم يعرف التردد أو المساومة، واقتناعه بزعامة "أحمد بن بيللا" كان مؤشر اتجاهه وحركته.

وعندما مضت على العدوان الثلاثى سنوات، وبدأت العلاقات تعود تدريجيا إلى طبيعتها القديمة... كان موقف مصر من انجلترا يختلف عن موقفها من فرنسا.

عادت العلاقات الدبلوماسية مع انجلترا بصورة محدودة فى ديسمبر ١٩٥٩ وعين "كولين كرو" الذى كان رئيسا للجنة المقتنيات البريطانية التى نجمت عن تأميم قناة السويس وزيرا مفوضا حتى عادت العلاقات كاملة بتعيين سير "هارولد بيلي" سفيرا فى مارس ١٩٦١.

ورغم أن صلة "كولين كرو" كرئيس للجنة المقتنيات كانت بعيدة عن وزارة الخارجية ومرتبطة بوزارة الخزانة، إلا أن "جمال عبدالناصر" لم يأخذ موقفا جامداً فى إيجاد قنوات للعلاقات مع لندن، فكلف "محمد حسنين هيكل" - كما يقول "انتونى ناتنج" - بالاتصال بـ "كولين كرو" بصفة دورية، الأمر الذى جعله أكثر اطلاعا على مجريات الأمور من كثير من السفراء كما كتب ناتنج فى كتابه «ناصر».

وظهرت هذه الصلة الطيبة بصورة عملية عند رحيل "كولين" بعد تعيين السفير البريطانى، وكانت هدية "عبدالناصر" رغم عدم مقابلته له مطلقا هى الإفراج عن الجاسوسين البريطانيين "جيمس زارب"، و"جيمس سوينبون" بعد الحكم عليهما بعشر سنوات.

الموقف مع فرنسا كان يختلف...

لجنة المقتنيات لم تكن لها قنوات موصلة إلى "جمال عبدالناصر" .. وفى نوفمبر ١٩٦١ اعتقل رئيس اللجنة "أندريه ماتى" بتهمة التجسس والتخريب مع أربعة من زملائه أعضاء اللجنة وستة من المصريين المتعاونين معهم.. وكان جواب فرنسا حظر التعامل التجارى مع مصر.

لم يفرج عن هؤلاء الفرنسيين إلا بعد خمسة شهور عقب توقيع اتفاقية (افيان) فى ١٨ مارس ١٩٦٢ وإعلان "ديجول" لاستقلال الجزائر

طوال سنوات الثورة الجزائرية و"جمال عبدالناصر" يحمل لواء الدفاع عنها فى كل مكان... فى رشيد يوم ٢٨ يوليو ١٩٥٩ أثناء الاحتفال بمرور ١٥٠ سنة على طرد الإنجليز قال "عبد الناصر": «إن فرنسا بعد خمس

سنوات تئن من شعب الجزائر الأعزل أكثر مما يئن شعب الجزائر الذي فقد مليوناً من الشهداء في هذه الحرب المقدسة».

وأمام برلمان الهند في ٣٠ مارس ١٩٦٠ بلور هموم الأمة العربية في حالة شعب فلسطين الذي شرد في دياره، وحالة شعب الجزائر الذي يحمل السلاح مرغماً للدفاع عن حقه في الوجود على أرض بلاده.

ومن فوق منبر الأمم المتحدة في ١٧ سبتمبر ١٩٦٠... وفي احتفال الاتحاد القومي بيوم الجزائر في نوفمبر ١٩٦٠.

في كل هذه المواقع وغيرها... وفي كل أحاديثه الصحفية... كان "جمال عبدالناصر" المدافع الصلب عن حرية الشعب الجزائري وحقه في النضال.

ونقل هنا نص حديث دار بين "جمال عبدالناصر" وبعض الصحفيين الأجانب في ٢٥ أبريل ١٩٦٠ عقب أزمة الباخرة كليوباترا التي رفض عمال الشحن في أمريكا تفريغها تأييداً لإسرائيل.

سأل أحد الصحفيين "عبدالناصر" هذا السؤال:

على ذكر مسألة التسلل الشيوعي بالشرق الأوسط، فإن هناك مظهراً آخر أود أن أعرضه على سيادتكم، ذلك أن حكومة الجزائر الحرة طلبت متطوعين لينضموا إلى جيشها كما تعلمون... فهل سيكون لحكومتم موقف معين حيال أي متطوعين من الصين الشعبية يريدون المجيء إلى الشرق الأوسط لينضموا إلى الجيش الجزائري؟

وأجاب "عبدالناصر": «من رأيي أنه يجب أن يتمتع الشعب الجزائري بالاستقلال ولن نعترض على الطريقة التي يتبعها في سبيل الظفر بهذا الاستقلال»

وأعاد الصحفي السؤال قائلاً: «أنا لا أثير ياسيدي الرئيس مسألة استقلال الجزائر وإنما أثير مسألة مجيء الصينيين كمتطوعين واشتراكهم في حركة الاستقلال الجزائرية؟»

وقال "عبدالناصر": «أرجو أن تنتظر إلى الجيش الفرنسي فإنه يضم

جنودا من ألمانيا ومن دول أخرى كثيرة، فلماذا تعترض على حق الجزائريين فى أن يضم جيشهم متطوعين من كل الدول بما فيها الصين... إنى لا أرى سببا يدعو إلى الاعتراض»

وألح الصحفى فى سؤال ثالث: ألا ترى يا سيادة الرئيس... أن ذلك ما يدعو الشرق الأوسط إلى القلق بشأن هذه المسألة؟

وكان الجواب: إنى متأكد أنه لن تتمكن أى عناصر شيوعية من التأثير مهما حدث على القومية العربية فى البلاد العربية بما فيها الجزائر. بل العكس، أعتقد عن يقين أن أفكار القومية العربية هى التى ستسود فى النهاية وستظل دائما سائدة.

ويلاحظ أن "جمال عبدالناصر" كان يجيب على هذه الأسئلة فى فترة وجود الشيوعيين المصريين داخل المعتقلات بعد أزمة أول يناير ١٩٥٩.

وواصل الصحفى إلحاحه فى السؤال قائلا: ألا ترون يا سيادة الرئيس أن هذه تعتبر محاولة تسلل عسكري شيوعى قوامه متطوعون للجزائر من الصين الشعبية أو من الاتحاد السوفيتى فهل مثل هذا التسلل الشيوعى العسكرى ينطوى على خطر على العالم العربى؟

وكان جواب "عبدالناصر": أنظر إلى مشكلة الجزائر باعتبارها بلاد الجزائر وشعب الجزائر، لقد قتل من هذا الشعب مليون شخص منذ نشبت الثورة الجزائرية، أى أن عشر الشعب الجزائرى قد لقى حتفه، لهذا أظن أنه لو تلقى الشعب الجزائرى مساعدة من أى جهة فإن هذه المساعدة ستنتقذ مليونا من أبناء هذا الشعب من الهلاك... وأما فيما يتعلق برأى فى مسألة التسلل الشيوعى فإنى أرجو أن تنظر مثلا إلى مصر وسوريا. أين هو ذلك التسلل الشيوعى؟ لقد نشرت الصحف الأمريكية لفترة طويلة أننا نخضع للنفوذ الشيوعى وراحت تعيد وتزيد فى أننا نواجه التسلل الشيوعى بسبب صفقات الأسلحة التى عقدناها مع الدول الشيوعية، وبسبب علاقاتنا الاقتصادية مع هذه الدول. ولكن هل كان ما نشرته الصحف الأمريكية عن هذه المسألة حقيقيا؟

هكذا حاول الصحفيون الغربيون حصار "جمال عبدالناصر" وبذر

بذور التناقض أو الخلاف بينه وبين الثورة الجزائرية فى وقت كانت علاقته فيه مع الاتحاد السوفيتى ليست أفضل حالاتها... وفى وقت كانت الثورة الجزائرية فيه تعتمد على مصر أساسا. وشخصيته تلعب دورا رئيسيا فى هذا المجال... ولكن "جمال عبدالناصر" بكلماته الواضحة حطم كل محاولات التسلل الغربى إلى صفوف الثورة العربية المصرية كانت أم جزائرية... وحسم قضية التعاون المطلق الوثيق بينهما.

ولذا لم يكن غريبا أن يعلن "أحمد بن بيللا" فور الإفراج عنه بأن "جمال عبدالناصر" صاحب دور رئيسى فى انتصار الثورة، وأن يتجه مع زملائه إلى القاهرة ليكون أول لقاء لهم معه قبل بقية الدول والزعماء العرب الذين ساندوا ثورة الجزائر.

وقد أعدت خطة وصول "بن بيللا" ورفاقه إلى مصر فى القاهرة حيث كانوا قد وصلوا إلى سويسرا وترصدتهم عيون رجال المستوطنين الفرنسيين فى الجزائر الذين كان يقودهم الجنرال "سالان"، تبغى قتلهم فى أى مكان، ولكن "فتحى الديب" سفير مصر فى برن أخفاهم عن العيون تماما.

كان رجال الجنرال "سالان" منتشرين فى مطارات سويسرا ليل نهار للقيام باغتيال الزعماء الجزائريين فى محاولة انتحارية، ولذا قامت من القاهرة طائرة مصرية يقودها الكابتن "شمس" على أنها فى طريقها إلى لندن وليس فيها إلا راكب واحد هو "عبدالمجيد فريد" سكرتير رئاسة الجمهورية فى ذلك الوقت ويقول "عبدالمجيد فريد" إنه طلب من الكابتن "شمس" السماح للطائرة بالنزول اضطراريا فى مطار (زيورخ)، فسمح لها وهبطت فعلا فى أول الممر الجوى قرب منتصف الليل.

كان فتحى الديب سفير مصر الذى دبرت الخطة معه ينتظر هبوط الطائرة المصرية فى الأرض الزراعية خارج المطار ومعه الزعماء الخمسة وأحد رجال المخابرات السويسرية الذين استطاع "فتحى الديب" أن يستميلهم إليه.

أعطى "عبدالمجيد فريد" إشارات ضوئية من سلم الطائرة فأسرعت عربتان مرسيدس بالدخول إلى الطائرة مباشرة تحملا زعماء الجزائر

وسفير مصر.

أديرت محركات الطائرة بعد أن ركبها الزعماء الجزائريون وعادت إلى القاهرة، ورجع السفير المصري إلى (برن)، ولم تستغرق العملية أكثر من ربع ساعة.

وصلت الطائرة الأجواء المصرية في الخامسة صباحا، ولما كان "جمال عبدالناصر" يريد أن يستقبلهم استقبالا شعبيا فقد هبطت الطائرة في مطار (أنشاص) حيث استراح الزعماء وحلقوا ذقونهم وتناولوا الفطور مع ضباط القوات الجوية المصرية.

وبدأت الإذاعة منذ نشرة السابعة صباحا تذيع نبأ وصولهم وتعلن عن استقبال "عبدالناصر" لهم في المطار وخط سير موكبهم.

هبطت الطائرة في الماطة في الواحدة ظهرا وبدأ الموكب الشعبي مع "عبدالناصر" في عربة مكشوفة إلى ميدان العتبة خلال شارع الجيش ثم العودة إلى سراي القبة خلال شارع رمسيس، ومصر والسودان.

وأفرج بعد ذلك عن "هنري كورييل" ورفاقه في يونيو ١٩٦٢ ، وخلت سجون فرنسا بعد ذلك من المناضلين الجزائريين.

وتم الاستفتاء في أول يوليو ١٩٦٢ على تقرير المصير، وأصيب التمرد الذي دبره المقيمون الفرنسيون وبقايا الجيش الفرنسي بالشلل عشية نفس اليوم، وتشتت الفرنسيون هاربين.

وبدأت صفحة جديدة في تاريخ الجزائر... صفحة التحرر والاستقلال الوطني.

الفصل الثاني

الجزائر.. بعد الاستقلال

« لقد انتهى الجهاد
الأصغر، وبدأ الجهاد الأكبر،
جهاد النفس »

جمال عبد الناصر

إلى يوسف بن خده

الدار البيضاء - يونيو ١٩٦٢

أثمرت ثورة الجزائر، وتضحيات الشعب المناضل، وحياة مليون شهيد،
وطنا حرا مستقلا، تغنى الشعراء ببطولة شهدائه وأبنائه.

وعبر الشعب عن فرحته بالانتصار فى مظاهرات غمرت شوارع المدن
الجزائرية.. واعتبرت الأمة العربية هذا الحدث عيدا لها.

ولكن التناقضات التى ظهرت فى كواليس القيادة الجزائرية بدأت
تفرض نفسها على الموقف، وتظهر فى العلن ما كان يدور سرا طوال
سنوات الثورة.

كان "أحمد بن بيللا" يعتبر نفسه الشخص المؤهل تاريخيا لزعامة
الثورة بعد الاستقلال، وأن مكانه فى القمة لا بد أن يكون محجوزا بعد
الإفراج عنه من سجون فرنسا.

ولكن الحكومة المؤقتة التى يرأسها "يوسف بن خدة" كان لها رأى
آخر.

ولم يكن الخلاف شخصيا فى مضمونه... وإنما كان خلافا بين اتجاه
ثورى له طابع وميول اشتراكية وأصالة عربية يمثلها "أحمد بن بيللا"...
واتجاه يطلب استقرار الأحوال على ما كانت عليه من علاقات مع فرنسا
بعد الاستقلال دون جموح ثورى أو تطلع اشتراكى.

وظهر الخلاف مبكرا.

وكان "جمال عبدالناصر" يدرك أن الأمور قد تنتهى إلى خلاف ولكنه
حاول بكل ما فى وسعه أن يتفادى التدخل فى شئون الجزائر، فأرسل
برقية إلى زعماء الجزائر الخمسة بمناسبة توقيع اتفاقية (أفيان) ووقف
إطلاق النار يوم ١٩ مارس قال فيها: «إننى أبعث إليكم بتقدير شعبنا كله
لتضحياتكم فى مرحلة من النضال سبقت، وأجدد تأييده فى مراحل من
النضال قاسية».

وبعث فى نفس اليوم إلى "يوسف بن خدة" برقية أخرى جاء فيها: «إن
النصر الأول الذى أحرزته كفاحكم بإرغام الاستعمار على الاعتراف
باستقلال الجزائر ووحدة ترابها لم يحول أنظاركم عن المراحل الصعبة

القادمة من استكمال الحرية».

الموقف لم يتحدد بعد والسلطة لم تتفق على اليد التي تقبض عليها...
وعبد الناصر ينظر بعينه إلى المستقبل والمراحل الجديدة القادمة.

رجل الفرنسيون سياسيا في يوليو بعد استفتاء تقرير المصير... خرج
حوالي ٨٥٠.٠٠٠ فرنسي يشكلون ٩٠ في المائة من الخبرة الإدارية
والفنية العاملة في الجزائر... وتوقفت معظم البنوك والمصانع والمزارع
التي كانت تعتمد عليهم... وبدأ الأمر في صورة مؤامرة على الحكومة
الجديدة التي تسلمت بلدا حطم الاستعمار قدرات أبنائه الفنية والإدارية
خلال ١٣٢ سنة طويلة من سنوات القهر.

المشاكل التي تجابه الحكومة حادة وكثيرة.

الفراغ الذي تركته الهجرة الجماعية الفرنسية زحفت إليه عناصر من
البرجوازية الجزائرية التي تعاونت مع الفرنسيين خلال الحرب، وقال
عنهم "أحمد بن بيللا" في إحدى خطبه «جمع عدد من الجزائريين خلال
الحرب ثروات فاحشة عن طريق المضاربة، واشترى آخرون بأسعار زهيدة
من الفرنسيين الراحلين أملاكاً وفنادق ومطاعم ودور سينما، وكانوا
يستعدون ليعيشوا عيشة الإقطاعيين في الجزائر المستقلة».

وكانت جبهة التحرير قد عقدت مؤتمرها في طرابلس بعيدا عن تونس
ونفذ "بورقيبة" المعتدل خلال شهر مايو ١٩٦٢.

حضر المؤتمر ٧٠ مندوبا نصفهم من المقاتلين العسكريين.

برنامج طرابلس هو الذي تسلمت به الجبهة لمواجهة الاستقلال، والذي
نص على «توحيد نشاط جميع المنظمات القومية داخل جبهة التحرير
الوطنية».

المنطق الذي صاغ هذه الفقرة من برنامج طرابلس، قريب الشبه من
منطق الميثاق المصري الذي صدر في نفس الشهر، والذي نص على
تحالف قوى الشعب العاملة «العمال والفلاحين والجنود والرأسمالية
الوطنية والمثقفين» باعتبار وحدتهم في الصراع ضد سيطرة الرأسمالية

الأجنبية والبرجوازية المحلية المرتبطة بها أقوى من بواغث الصراع الطبقي داخل صفوفهم.

كان "أحمد بن بيللا" وكثير من زعماء الجبهة شديدي التأثير بتفكير "جمال عبدالناصر".

ويقول "هنري كورييل" صديق "بن بيللا" الشخصي والمتعاون معه إلى حد دخول السجن: إنه كان يكتسب رصيذا كبيرا لشخصيته من ارتباطه بعبدالناصر.

وقد بدأ الخلاف عقب إعلان برنامج طرابلس بعد إصرار اتحاد نقابات العمال الجزائري على أن يبقى خارج الجبهة تشبها بواقع الدول الرأسمالية الغربية... وقد استغلت فرنسا هذا الموقف لشق الصفوف وكان برنامج طرابلس قد أشار إلى «أن الحكومة الفرنسية لن تعتمد فقط على قوتها المسلحة وعلى الأقلية الفرنسية لتحيل اتجاه تطور الجزائر، فهي تستغل قبل كل شيء التناقضات السياسية والاجتماعية لجبهة التحرير الوطني».

وفي أول يوليو ١٩٦٢ تلقى "عبدالناصر" رسالة من الرئيس "بن خدة" ورسالة أخرى من "أحمد بن بيللا" ور، سائل أخرى من زعماء الثورة الجزائرية.

وأعلن "جمال عبدالناصر" هذا الخبر "مام" تمر الوطني القوى الشعبية بشأن الجزائر المنعقد يوم ٢ يوليو ثم علق عليه قائلا: «لقد واجهت قرارات كثيرة في حياتي السياسية برغم الأخطار وبرغم المواقف الصعبة التي كانت تستدعي هذه القرارات، قد كان من السهل على دائما أن أنزع عواطفى بعيدا عنى وأتخذ من القرارات، ما أؤمن أنه الواجب... وأمس لأول مرة واجهت أزمة الحيرة عندما علمت بهذه الخلافات... إنى واثق فى وعى الحكومة الجزائرية وفى مقدرتها على مواجهة مسئولياتها».

وبعد أن أشار "عبدالناصر" إلى معرفته الوثيقة لبن خدة وبن بيللا و تقديره لهما قال: «لست أريد أن أدخل ولا أريد أن تدخل الجمهورية

العربية المتحدة فى هذا الخلاف طرفا فيه، ولكن من هنا وأظنكم معى، نكون داخل حدودنا تماما إذا توجهنا إليهم كلهم برجاء حار وصادق صادر من أعماق القلب ليفعلوا شيئا مهما كلفهم كأشخاص، حتى يحتفظوا بوحدة الثورة الجزائرية».

وروى "جمال عبدالناصر" أنه التقى بين خده قبل ذلك بأيام فى مؤتمر القمة الثانى بالدار البيضاء وقال له: «لقد انتهى الجهاد الأصغر وبدأ الجهاد الأكبر، جهاد النفس».

وكان "جمال عبدالناصر" قد قام بمحاولة جادة لتخفيف حدة الخلاف بين "بن خدة" من جهة و"بن بيللا" وبومدين من جهة أخرى.

تشكل وفد من "على صبرى" و"محمد حسنين هيكل" و"عبدالمجيد فريد" و"فتحي الديب" حيث ذهب بطائرة خاصة لمقابلة "بن خدة" فى مقر الحكومة المؤقتة فى «الصخرة السوداء - روشيه نوار».

وكان هذا الوفد يضم أول مصريين ينزلون فى أرض الجزائر بعد الاستقلال.

تم الاجتماع مع "بن خدة" ثم طاروا إلى (تونس) لمقابلة "بومدين" حيث كان هناك فى ذلك الوقت، ثم عادوا مرة أخرى لبن خدة، ونزلوا فى طرابلس لمقابلة بعض القادة الجزائريين.

استمرت الرحلة ٢٤ ساعة متصلة ولكنها لم تنجح فى مساعيها.

وكان الخلاف قد وصل بين الحكومة والزعماء المعتقلين إلى الحد الذى أصدرت فيه الحكومة المؤقتة قراراً بعزل رئاسة أركان حرب الجيش الخارجى يوم ٢٠ يونيو ١٩٦٢ لنشاطات إجرامية على حد تعبيرهم.

ولكن "أحمد بن بيللا" رفض هذا الإجراء رفضا كاملا، كما رفض تكوين المكتب السياسى الذى تشكل تحت رئاسة "بن خدة" عقب مقررات طرابلس وطالب بتشكيل مكتب سياسى جديد يضم المعتقلين الخمسة.

ويقول "هارويتز" فى كتابه «الأبعاد العسكرية فى سياسة الشرق

الأوسط: إن "أحمد بن بيللا" منذ لحظة الإفراج عنه رفض التعاون مع السياسيين المدنيين إلا إذا جلس في مقعد السائق.

الجيش يدخل المعركة :

كان رفض "بن بيللا" لقرار الحكومة المؤقتة بعزل رئاسة أركان حرب الجيش في الخارج معتمدا على رفض القادة العسكريين في الجيش للقرار، ونابعا من أصوله العسكرية التي بدأت في الجيش الفرنسي.

و"أحمد بن بيللا" لم يبلور زعامته في صفوف الجيش، ولا في صفوف الحكومة المؤقتة... وإنما بلورها في السجن.

كان قائد الجيش "هوارى بومدين" طالبا للعلم في الأزهر الشريف بالقاهرة ولم يسبق له أن كان جنديا محترفا، كما سبق أن خدم في الجيش الفرنسي مثل "أحمد بن بيللا".

كان الجيش الجزائري قد تكون أساسا من الأنصار المتطوعين، وعدد قليل من الجنود الوطنيين الذين سبق لهم الخدمة في الفرقة الأجنبية أو الجيش الفرنسي... وكان موزعا في ثلاث جبهات رئيسية... وصل عدده حسب ما سجله "هرويتز" تسعين ألفا يشكلون جيش الداخل في الولايات ، ٢٥.٠٠٠ في (تونس)، ١٥.٠٠٠ في (أوجدا) بالمغرب... ومن الجميع شكل جيش التحرير الجزائري.

خلال سنوات الثورة التحق بعض الجزائريين بالكليات والمدارس العسكرية في مصر، ودرسوا وتدريبوا على أحدث الأسلحة التي أمدتهم بها مصر.

وقد أسهمت قوات الأنصار في الداخل، وقوات الجيش النظامية في الخارج بدور كبير في الكفاح المسلح المستمر ضد المستعمرين الفرنسيين... ولكن البصلة التنظيمية بين قادة الولايات لم تكن سهلة، فكان هناك شبه انفراد ذاتي بالحركة في كل ولاية، ومحاولة من جانب كل قائد ولاية لدعم سلطته ونفوذه، في غيبة تنسيق سليم يفرض إرادته... والسبب في ذلك صعوبة المواصلات أساسا.

وكان يوم ١٩ مارس يوم إعلان اتفاقية (افيان) ووقف إطلاق النار... يوماً فاصلاً... عبرت عنه مجلة (الجندى الجزائرى) بحديثها عن الذين هرعوا للانضمام إلى صفوف جيش التحرير وقولها: «إنهم من العناصر التى تعاونت مع الاستعمار ولم تعر أى اهتمام لثورة ١٩٥٤، وراحت تتعاون مع الأجنبى على حساب شعب كامل ولم تهتم بسمعة الوطن المخرج بالدماء، ولم ترحم أرملة ولم تعطف على يتيم».

كان الاندفاع المبالغ فيه للانضمام للجيش تعبيراً عن رغبة بعض القادة فى دعم نفوذهم الفردى، حتى أنه بعد ١٩ مارس مثلاً قفز عدد قوات ولاية الجزائر من ٨٠٠٠ إلى ٣٥٠٠٠... ولعب «جنود ١٩ مارس» وهو الاسم الذى اشتهروا به دوراً كاد يؤدي إلى اشتعال حرب أهلية بين المكتب السياسى وقيادة الولاية الرابعة فى مدينة الجزائر.

وكان قرار ٣٠ يونيو الذى أصدرته الحكومة المؤقتة بعزل رئاسة أركان الجيش فى الخارج، و"رفض بن بيللا" و"بومدين" له، أقسى صورة وصل إليها الخلاف، وهى التى تضمنتها البرقيات التى وصلت إلى "جمال عبدالناصر" فى اليوم التالى مباشرة. وبدأت احتمالات الصدام بين الثوار تقترب.

وكان واضحاً أن كفة الجيش هى الراجحة... فإن "هوارى بومدين" استطاع خلال سنوات طويلة من الجهد الشاق أن يحول جيش الخارج إلى قوة منظمة لها طابع وتقاليد عسكرية وانضباط تنظيمى... ونشر فيه محو الأمية والتوعية السياسية، وأسهمت بعض وحداته فى العمل الاجتماعى متعاونة مع الفلاحين فى المناطق المحررة حيث طبقت إلى حد ما تجربة المزارع الجماعية التى يشرف عليها الجيش.

ولذا كان طموح "بومدين" فى جعل جيش الخارج نواة الجيش الجزائرى طموحاً طبيعياً ولو أنه كان يمضى فى طريق صعب ملئ بتناقضات قوات الأنصار فى بعض الولايات، الذين تحدثوا عن تكوين «جيش شعبى».

وقد بدأت العلاقات السياسية تربط بين "أحمد بن بيللا"

و"هوارى بومدين" بصورة عملية عندما أعلن "بن خدة" قبل استفتاء تقرير المصير بعدة أيام تشكيل مكتب سياسى لجبهة التحرير وتحت قيادته، ورفض "بن بيللا" هذا القرار بمساندة "بومدين" وقادة جيش الخارج، الأمر الذى انتهى إلى قرار "بن خدة" فى ٣٠ يونيو الذى سبق أن أشرنا إليه، ورفضه بومدين أيضا.

وكان هذا الموقف الصدامى هو نقطة تحول فى الموقف السياسى... فإما أن ينتصر "بن بيللا" بمساندة الجماهير وقوات الجيش... وإما أن تنتصر الحكومة المؤقتة التى اعتمدت على القوات المحلية للولايات وخاصة الولاية الرابعة «الجزائر» والولاية الثالثة «القبائل» وجزء من الولاية الثانية «قسنطينة» الذين أعلنوا ولائهم للحكومة المؤقتة.

وفى مواجهة ذلك دخل "بن بيللا" الجزائر دخول البطل الغائب حيث استقر فى (تلمسان)، وجذب "بومدين" إلى جانبه بقية الولايات التى تحرك فيها جيش الخارج.

وفى ٢٢ يوليو أعلن "بن بيللا" من (تلمسان) تشكيل مكتب سياسى جديد برئاسته، يضم الزعماء المعتقلين، ولكن "بوضياف" و"حسين آية أحمد" رفضا العمل فى هذا المكتب واختفيا، إلى أن اعتقل "بوضياف" يوم ٣٠ يوليو حيث قبل العمل فى المكتب السياسى بشرط أن تنشأ إدارة محددة الواجبات، وأن تتفق قوات (الجزائر) و(تلمسان).

وقبلت الحكومة المؤقتة الخروج من العاصمة يوم ٣ أغسطس لتصبح السلطة فى يد المكتب السياسى.

ولكن تفادى الصدام المسلح كان أمرا صعباً أمام الطموح إلى السلطة... ولذا فإنه عندما خرج "بن بيللا" من العاصمة يوم ٢٥ أغسطس بدأ صدام بين أنصار المكتب السياسى وأنصار قادة الولايات كاد يهدد بقيام حرب أهلية، لولا قرار وقف إطلاق النار وبدء المفاوضات يوم ٤ سبتمبر بين "محمد خيضر" وقائد الولاية الثالثة، وهى المفاوضات التى أنهت مقاومة الحكومة المؤقتة.

وهكذا انتصر العسكريون على المدنيين... واقتحم الجيش الجزائرى

ميدان السلطة وفرض إرادته بقوة السلاح... ودخل "بومدين" الجزائر العاصمة يوم ٩ سبتمبر ومعه ٤٠٠٠ عسكري من جيش الخارج المواليين للمكتب السياسي. وتحدد موعد انتخاب المجلس الوطني يوم ٢٠ سبتمبر حيث أصبح "أحمد بن بيللا" رئيساً للوزراء يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢ بأغلبية ١٣٩ ضد ٢٢ وعين "هوارى بومدين" وزيراً للدفاع وقائدا لجيش التحرير الجزائري.

وبذا أصبح "بن بيللا" رئيسا وسكرتيرا للجبهة وقائدا أعلى.

وأصبح الجيش هو القوة السياسية الأكثر تنظيما ووحدة في الجزائر، في وقت كان ضعف جهات الدولة فيه ملموسا لغيبة الخبرة والخبراء، وضعف التكوين والانضباط الحزبي كان ملموسا أيضا لغيبة الإيديولوجية وتصادم التناقضات الطبقية والشخصية. وقد ساعد على ذلك بدء حملة تطهير للجيش من «جنود ١٩ مارس» ومن بعض الانتهازيين الذين حاولوا التسلق فوق صفوف الجيش.

واعتبر الجيش من ذلك الوقت دعامة هامة من دعائم الحكم، رغم التأييد الشعبي الجارف الذي أحاط بحكومة بن بيللا... ويمكن القول بأن تحالفا مدنيا عسكريا قد أرسى دعائم حكمه في الجزائر.

بن بيللا في موقع المسؤولية :

تحول "أحمد بن بيللا" من ثائر تقيده قضبان السجن، إلى زعيم جماهيري ورئيس للحكومة.

وقبل "جمال عبدالناصر" دعوة "بن بيللا" لزيارة الجزائر في ٤ مايو ١٩٦٣ ولم تكد تمضي عدة شهور على استقرار "بن بيللا" في موقعه... وقد استقبل "جمال" استقبالا شعبيا حافلا لم تشهد الجزائر له مثيلا.

ومع ذلك لم يكن الطريق سهلا أمام "بن بيللا" للانطلاق إلى تحقيق أفكاره السياسية الطموحة ولكنه اندفع فيه بكل طاقته وحيويته.

واستطاع في بداية حكمه ، ورغم فراغ البلاد بعد انسحاب الفرنسيين من الكادر الفني الخبير إلى زيادة الانتاج الزراعي عن سنوات الثورة ،

وفتح أبواب المدارس للتعليم والتدريب معا فزاد عدد الطلبة زيادة ملحوظة ، وبدأ فى تكوين جهاز للدولة .

وقد استطاع أن يكسب تأييد الاتحاد العام لعمال الجزائر إلى المكتب السياسى لجبهة التحرير «والمشاركة النشطة الفعلية فى تحقيق الاشتراكية».

كما بدأ فى تأميم بعض الشركات واتخاذ إجراءات تؤدى إلى التطبيق الاشتراكى مثل التسيير الذاتى.

وأصبحت لبن بيللا شهرة تقديمة جذبت إلى الجزائر عددا من الماركسيين المصريين مثل : "لطف الله سليمان" و"على الشلقانى"، كما أعادت إلى التعاون معه بعض العناصر اليسارية التى اتخذت منه موقفا معارضا فى البداية، وعين "محمد حربى" مستشارا لشئون القطاع الاشتراكى فى مكتبه.

وقد عرض "بن بيللا" خلال هذه الفترة على "هنرى كورييل" التجنس بالجنسية الجزائرية ولكنه أثر الاحتفاظ بجنسيته المصرية التى كان قد فقدتها بعد إخراجه من مصر قبل الثورة... وكان "بن بيللا" قد أبلغ هنرى كورييل عقب زيارته لمصر بعد الإفراج عنه أنه التقى "بجمال عبدالناصر" الذى وعده بالإفراج عن الشيوعيين المصريين الذين ضمتهم المعتقلات منذ ليلة رأس السنة عام ١٩٥٩، وطلب "بن بيللا" إرسال المحامية الفرنسية مدام بوفيلار إلى مصر حتى يتم الإفراج عنهم... ولكن ذلك لم يتحقق فى هذه الفترة.

ودعت لجنة السلام الجزائرية لعقد مؤتمر خاص لتجريد منطقة البحر الأبيض المتوسط من القنابل والأسلحة الذرية وجعلها نظيفة خالية من الانفجارات والاشعاعات... وكان المؤتمر فى مضمونه هجوما على التواجد البحرى الأمريكى فى البحر الأبيض المتوسط.

اندفاع "بن بيللا" إلى التطبيق الاشتراكى ومساعدة حركات التحرر الأفريقية، فى وقت افتقرت فيه الجزائر إلى الكادر السياسى الواعى

القيادى، فى وقت افتقرت فيه الجزائر إلى الكادر السياسى الواعى
القيادى، وافتقرت أيضا إلى التنظيم الحديدي الملائم لإكمال عملية تحول
اجتماعى بلا أخطار.

كل هذا أدى - رغم شعبية "بن بيللا" - إلى أن تنكشف المصاعب
والتناقضات... بل وتنفجر.

"حسين آية أحمد" و"محمد ولد الحاج" يقودان تمردا ضد الحكومة فى
منطقة القبائل معلنين معارضتهم لتركيز السلطة فى يد "بن بيللا"،
ومقاومتهم لتفضيل جيش الخارج عن جيش الداخل، وتجاهل النتائج
الإيجابية لتجربة الولايات أثناء القتال.

وكان "حسين آية أحمد" قد أدلى بتصريحات جاء فيها: «إننا نصارب
"بن بيللا" لأنه أخلف كلمته مع فرنسا، ونظامه أفلس لأنه خان الكلمة،
ونحن لا يمكننا التفاهم مع أعضاء المجلس الوطنى لأنهم أجلاف... إنهم
عبارة عن جماعة من ماسحى الأحذية».

وكان "بن بيللا" قد أصدر بعض القرارات بالتأميم متجاوزا اتفاقية
(أفيان) التى نصت على أن التأميمات يجب أن تكون نتيجة مفاوضات مع
فرنسا.

وأعلن "بن بيللا" «لا يمكننى التفاوض مع "آية أحمد" الذى ظهر بموقفه
العدائى الذى اتخذه ضد الوحدة الوطنية... إنه رجل مغامر قادته أغراضه
الشخصية إلى عدد من التناقضات».

وكان السفير المصرى "على خشبة" من أنصار فكرة أن "بن بيللا" قد
تجاوز حدوده فى الاندفاع السياسى والشخصى وأنه يجب بذل كافة
الجهود لحشد كل الطاقات الثورية.

ومع ذلك كانت مصر تساند "بن بيللا" بكل ما تملكه من طاقات
سياسية وثقافية.

أثناء احتفالات أول يوليو ١٩٦٢ توجهت إلى الجزائر بعثة فنية كبيرة
تضم ٤٥٠ فنانا وفنانة كلفت برئاسة برناستها وضمت المسرح القومى وإحدى

فرق التليفزيون والفرقة القومية للفنون الشعبية وموسيقىات الجيش العسكرية... وخصصت لنا المركب «الجزائر» التي امتلأت على سعتها بأعضاء البعثة.

وهناك التقى مع البعثة حشد من المطربين والمطربات أذكر منهم عبدالحليم حافظ ونجاة الصغيرة، وأعد برنامج حافل تناوبت فيه الفرق تقديم عروضها في مختلف مدن الجزائر.

كان مهرجانا ثقافيا لم تشهد له الجزائر قبلا من مثيل، ولم تسهم بمثله مصر في الاحتفال بعيد دولة عربية أخرى.

واشترك في العيد الأول أيضا المشير "عبدالحكيم عامر".

وكان واضحا من المظهر أن "بن بيللا" يحرز شعبية جارفة وأن الأمور تستقر على أساس ثوري وسوى معا، ولكن الواقع أنه كانت هناك عدة اتجاهات للمعارضة إلى جانب "حسين آية أحمد".

كان هناك بعض العناصر البرجوازية والإقطاعيين والجزائريين مثل "فرحات عباس"... وكان هناك أيضا بعض رجال الحكومة المؤقتة السابقين ومنهم "بوصوف" وزير التسليح الذي تمركز في المغرب وتعاون مع كل أعداء "بن بيللا" حتى المخابرات المركزية الأمريكية والمخابرات الفرنسية.

ورغم ميول "بن بيللا" التقدمية فإن الحزب الشيوعي أيضا لم يقبل الاندماج الكامل في حزب الجبهة، وفضل أن يكون حزبا مستقلا في إطار جبهة... وكان بن بيللا قد أصدر قرارا بحله تنفيذا لبرنامج طرابلس.

وهكذا بدأ "بن بيللا" خطواته الأولى في الحكم وسط تيار معارض متعدد الأهداف مشئت الاتجاهات، عاجز عن تكوين معارضة واضحة قادرة على إسقاط نظام تحالف المدنيين والعسكريين: "بن بيللا" رئيسا و"هوارى بومدين" أصبح نائبا للرئيس.

وفي وسط هذا الجو تعرضت الجزائر لمشكلة خارجية... هي مشكلة الصحراء التي ضمتها فرنسا إلى الجزائر ومطالبة الملك "الحسن" بها وتصادم القوات المغربية والجزائرية صداما مسلحا في أكتوبر ١٩٦٣.

كانت أنظمة الحكم في (المغرب) و(تونس) تخشى إشعاعات الثورة الجزائرية، فتكررت التوترات مع (تونس)، ووصل الأمر في (المغرب) إلى الصدام المسلح الذي تعرض فيه الجيش الجزائري لقوة نظامية حسنة التدريب والتسليح، بينما لم تكن معالم للجيش النظامي تسليحا وتدريباً قد توافرت بعد للجيش الجزائري، الأمر الذي دفع "بن بيللا" إلى مطالبة "جمال عبدالناصر" بإرسال مدرعات مصرية آلية، في وقت كانت فيه حرب اليمن مازالت مشتعلة، ولم يتردد "جمال عبدالناصر" لحظة، بل أسرع بإرسال عدة كتائب مدرعة على باخرة مصرية، خلال عملية منضبطة إدارياً أمكن للمدرعات المصرية الوصول إلى الحدود الجزائرية في الوقت المناسب لحمايتها.

وسحبت المغرب سفيرها من القاهرة.

وخلال أزمة التصادم الخارجي أسفر بعض قادة الثورة عن وجههم المعارض لبن بيللا ، فعندما طلب "بن بيللا" من "محمد خيضر" الاتصال بحسين آية أحمد لإقناعه بالكف عن موقفه الذي يعرض الجزائر كلها لخطر الأزمات الداخلية... عقد "محمد خيضر" مؤتمراً صحفياً وجه فيه نقداً مباشراً لكثير من الأوضاع... وانتهى الأمر بعزل "خيضر" و"بيطاط" وخروجهما من الجزائر ومع الأول أموال جبهة التحرير التي كان سكرتيراً لها.

وعقد أول مؤتمر عام لحزب (جبهة التحرير الوطني الجزائري) في الفترة من ١٦ إلى ٢٦ أبريل ١٩٦٤ وتقرر فيه إعادة تكوين الحزب خلال شهرين على أن تكون العضوية لمن شارك في حرب التحرير الجزائرية أو دخل السجن أثناء حكم الاستعمار وكان ذلك شرطاً ضرورياً في هذه المرحلة.

والميثاق الجزائري هو مجموع النصوص التي صدق عليها المؤتمر وقد جاء فيها: «إن ثورتنا كانت عند ميلادها ديموقراطية وشعبية بأوسع معاني الكلمة . إن فلاحى وعمال بلدنا باحتلالهم للأراضي والمعامل الشاغرة قد خلقوا القواعد الموضوعية للاشتراكية في الجزائر».

ووجه ميثاق الجزائر وجهها إلى المشرق العربي الذي فرض الاستعمار الفرنسي عزلتها عنه إذا جاء فيه: «إن تطور حركة التحرير لم يجر في دائرة مغلقة ؛ فنظريات التجديد الإسلامي التي نادى بها جمال الدين الأفغانى و"محمد عبده" وفكرة الوحدة العربية التي حملها "شكيب أرسلان"، والأفكار الاشتراكية كانت لها أصداء بعيدة في الجزائر».

وخلال الاحتفال بالعيد الأول للاستقلال خطب بن بيللا قائلا :
«التعريب أساس الاشتراكية».

ووضعت العلاقة بين الحزب والجيش على مائدة البحث في المؤتمر.
كانت المناقشات التي دارت حول طبيعة الجيش الجزائرى وتكوينه في ذلك الوقت تنبئ عن وجود خلافات داخل كواليس المؤتمر.

وبرزت تناقضات جديدة داخل جهاز القيادة... إذ أخذ بعض اليساريين الغربيين من "بن بيللا" موقف التشكيك في أسلوب "بومدين" الذى نهج - على حد تعبيرهم - إلى تحويل جيش التحرير إلى جيش من المحترفين البعيدين عن التكوين الثورى والالتزام السياسى... بعيدا في صورته عما كان عليه خلال الثورة... يأخذ كثيرا من المراكز القيادية فيه ضباط نشأوا في الجيش الفرنسى وانطبعوا بالروح العسكرية الاستعمارية... ويأخذ منه الجنود والضباط مراتب عالية إذا قورنت بمستوى دخل الفلاح أو العامل الجزائرى.

وفى إيجاز كان أنصار هذا الاتجاه يعتقدون أن الجيش لا يؤدى دوره الثورى وإنما يجمد في حدود كلاسيكية تحوله مع الوقت إلى قوة بوليسية فى يد النظام.

وفى مواجهة هذا الاتجاه كان يقف "هوارى بومدين" وقادة الجيش الذين يؤمنون بأن الجيش هو الثورة الوحيدة التي حافظت على بقائها الثورى بعد تطهيرها من جنود ١٩ مارس ومن الانتهازيين والمغامرين، وبعد توجيه جيوش الداخل والخارج.

قال "بومدين" : « لقد منحتنى الثورة مسئولية إعادة بناء الجيش وحققت ذلك بأكثر الناس قدرة على هذا العمل، ومن الطبيعي أن أفضل العمل مع جزائريين مهما كان التحاقهم بالثورة متأخرا عن العمل مع خبراء أجانب».

وانتهى هذا الحوار الجاف إلى تضاعف الإحساس بعدم الثقة بين الجانبين.

وزاد هذا الإحساس عندما تقرر إنشاء «مليشيا شعبية» بجانب الجيش ولا تتبع قيادته وإنما تتبع الحزب.

وكان هذا سوء تقدير من "بن بيللا" الذى أراد أن يدخل الجيش طرفا فى لعبة التوازن السياسى، وهو ما يتنافر تماما مع طبيعة الجيش المسلح.

وانتهى المؤتمر إلى إقرار تسييس الجيش وتحويله إلى منطقة سياسية ثورية، وهو ما يتناسب نظريا وينبع من واقع الجيش الجزائرى وأسس تكوينه وارتباط حركته بالنضال الثورى فى حرب التحرير.

وشكلت فى الجيش دائرة سياسية، كما ضمت اللجنة المركزية وزير الدفاع ورئيس الأركان وعددا من القادة.

وخطت الثورة الجزائرية بذلك خطوة أكثر تقدمية من مصر.. إذ إنه رغم أن الميثاق المصرى قد نص على إدخال الجيش والشرطة والقضاء داخل التنظيم السياسى «الاتحاد الاشتراكى العربى» إلا أن ذلك لم ينفذ مطلقا.. وظل الجيش المصرى فى عزلة سندا وحصنا لقيادة الثورة وبعيدا عن حيوية التفاعل السياسى وما قد يحمله من اهتزازات أو أخطار «انظر الجزء الثانى» - مجتمع جمال عبدالناصر - الباب الثانى.

وحاول "بن بيللا" أن يعيد الهدوء فى الجزائر بتعيين الكولونيل "محمد شعبان" عضوا فى المكتب السياسى وعضوا فى رئاسة الأركان رغم عدم موافقة "بومدين"، ولكن "شعبان" رفض مغادرة (الأوراس) وواصل المقاومة حتى اعتقل فى يوليو وأعدم فى سبتمبر ١٩٦٤.

وإلى جانب هذا التناقض الرئيسى فى علاقة "بن بيللا" مع الجيش،

كانت هناك تناقضات فرعية أخرى قد نشأت بينه وبين بعض اليساريين الذين تعرضوا لهجوم بعض المقربين شخصيا من "بن بيللا" مثل "عبدالرحمن الشريف" و "زير الدولة" و "بوريسه الصافى" وزير العمل.. الأمر الذى دفع "حسين زهوان" عضو المكتب السياسى إلى رفض مقابلة وفد الاتحاد الاشتراكى العراقى فى القاهرة، رغم اتصال "على خشبة" سفير مصر فى الجزائر مع "بن بيللا" وإبلاغه الأزمة التى نشبت فى القاهرة، ومنعت المحادثات من أن تكون ثلاثية بين مصر والجزائر والعراق واستمرت المحادثات ثنائية فقط بين مصر والجزائر.

ومع ذلك كانت الجزائر تستعد فى يونيو ١٩٦٥ لاستقبال المؤتمر الثانى لتضامن الشعوب الآسيوية الأفريقية امتداداً لمؤتمر (باندونج) الذى عقد فى ١٨ أبريل ١٩٥٥.

كانت دول مؤتمر (باندونج) ٢٩ دولة منها ٦ فقط من أفريقيا، أما دول مؤتمر (الجزائر) فكان مفروضاً أن تصل إلى ٦٠ دولة حصلت على استقلالها خلال السنوات العشر السابقة.

ولكن تغييرات هامة كانت قد حدثت فى الجانب المقابل أيضاً، إذ دبت المنازعات بين دول كولمبو الخمس التى دعت إلى (باندونج) وهى (الهند) و(باكستان) و(أندونيسيا) و(سيلان) و(بورما).. ودبت بينها المنازعات خاصة حول كشمير.

وظهرت دول عدم الانحياز كقوة مترابطة تعمل من أجل السلام، وهى الدول التى لا ترتبط بأحلاف مع الغرب أو الشرق، والتى تشكل ركيزة كبرى فى مؤتمر التضامن.. والتى تعرض بعضها لنكسات رجعية مثل (سيلان). وعانى البعض الآخر من خلافات حادة مثل : (الهند) و(الصين)، وتعرض البعض الثالث لضغوط مؤامرات استعمارية مثل (أندونيسيا) التى انسحبت من الأمم المتحدة واقتربت من الصين واعترضت على حضور (ماليزيا) للمؤتمر مهددة بالانسحاب منه.

وفوق ذلك كان يخيم على جو المؤتمر المرتقب النزاع الصينى السوفييتى الذى كان يتسرب فى ذلك الوقت إلى كافة الاجتماعات

ومختلف المنابر المفتوحة أو القاعات المغلقة.

واقترب موعد انعقاد المؤتمر.. ووصل "شوان لاي" إلى القاهرة في محادثات تمهيدية مع "جمال عبدالناصر" الذي قام بإجراء عدد كبير من الاتصالات لإنجاح المؤتمر الذي كان مقررا أن ينعقد يوم ٢٤ يونيو ١٩٦٥.

وتدفق ١٢٠٠ صحفي من مختلف أنحاء العالم إلى الجزائر ليشهدوا المؤتمر الذي يضم ممثلين عن أكثر من نصف سكان العالم، والذي يشكل أكبر تجمع تاريخي كان مفروضا أن يساند قضايا التحرر والتقدم الاجتماعي.

وفجأة حدث في الجزائر شيء مثير، أدى إلى تأجيل المؤتمر الكبير إلى ٥ نوفمبر ١٩٦٥.

سقوط "بن بيللا" :

كانت الساعة الثانية والنصف من صباح السبت ١٩ يونيو ١٩٦٥ عندما هجمت مجموعة مكونة من العقيد "طاهر الزبيري" والكونونيل "سليمان هوفمان" و"أحمد داريا" على رئيس الدولة "أحمد بن بيللا" في منزله المواجه لقصر الشعب في فيللا جولي حيث استقبلني مع "ناصر الدين النشاشيبي" في يوليو ١٩٦٣ وجلسنا نجرى معه الحديث.

تحرك الجيش الجزائري في هذه الليلة ليفرض إرادته بانقلاب عسكري. المقاومة كانت محدودة تماما.. بضع طلقات من الرصاص.. واستسلام سريع لأحد أقسام شرطة العاصمة.. وانشيد عسكرية في الإذاعة.. ثم البيان رقم ١ في حوالى الساعة والنصف صباحا.

"هوارى بومدين" رئيسا لمجلس قيادة الثورة.. وتشكيل جديد لمجلس القيادة ومجلس الوزراء.

اعتقل مع "بن بيللا" مجموعة من أقرب أصدقائه.. وخلت الجزائر من أية معارضة واضحة للانقلاب.. والحزب «جبهة التحرير» لم يتحرك لاعتقال سكرتيه العام.. مظاهرات طلابية قليلة ثم انتهى الأمر.

وصلت التناقضات بين "بن بيللا" والعسكريين إلى ذروتها.. واخفقت فكرة إدخال الجيش طرفا فى لعبة التوازن.

وكان "بن بيللا" قد أعلن قبل اعتقاله بأيام قليلة فى خطاب بوهران أنه قد «جرت اتصالات فعلا وقررت العناصر التى تسمى نفسها جبهة القوات الاشتراكية أن تكف عن كل نشاط».. وكان هذا فى مضمونه يعنى مزيدا من التعاون والارتباط مع العناصر اليسارية والاتجاه التقدمى داخل حزب جبهة التحرير.

كما أن "بن بيللا" كان قد أسفر عن موقفه فى مواجهة مجموعة الضباط المقربين من نائب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع "هوارى بومدين" .. وانتهاز فرصة وجود "بومدين" فى موسكو لعقد صفقة أسلحة وعين "طاهر الزبيري" رئيسا للأركان.. ولكن "بومدين" استطاع بشخصيته ونفوذه أن يجعل كل المسئوليات للآخرين ضامرة.

وقال "بومدين" إن "بن بيللا" كان يحاول تشويه وجه الجيش عندما طلب من "بومدين" محاصرة "حسين آية أحمد" وقتله مثل الكلب.

ولكن "بومدين" الذى تمكنت قواته من تنفيذ ذلك رفض قتل "حسين آية أحمد" وحمله إلى "بن بيللا" ثم فوجئ به يعفى عنه.. وكأنما القتل للجيش والعفو للرئيس وحده.

وكان "بن بيللا" يسعى إلى قص أجنحة "بومدين" بعزل أنصاره، فأقال صديقه ضابط الجيش السابق "أحمد مدعزى" من وزارة الداخلية فى يوليو ١٩٦٤، كما أقال "قايد أحمد" من وزارة السياحة وهو زميل "بومدين" فى الجيش منذ البداية، ويقول "هارويتز" فى كتابه «الأبعاد العسكرية لسياسة الشرق الأوسط» إن "بن بيللا" حاول إخراج "عبدالعزیز بوتفليقة" من وزارة الخارجية فى ربيع ١٩٦٥ وهو ضابط سابق فى الجيش أيضا ولكن "بومدين" وقادة الجيش اعترضوا ورفض "بن بيللا" .

عندما هرعت إلى الجزائر بعد الحركة العسكرية يوم ١٩ يونيو علمت

من "على كافى" سفير الجزائر السابق فى القاهرة وقائد ولاية (قسنطينة) أثناء حرب التحرير أن "عبدالعزیز بوتفليقة" كان قد دعا سفراء الجزائر فى الخارج فى شهر مايو استعدادا لمؤتمر التضامن الآسيوى الأفريقى، وطلب من "بن بيللا" حضور حفل افتتاح المؤتمر ولكن "بن بيللا" اعتذر عن عدم الحضور لارتباطه برحلة إلى (عنابة).

وتحدد يوم ٢٤ مايو موعدا لانتهاؤ المؤتمر وطلب "بوتفليقة" من "بن بيللا" حضور الاجتماع الأخير للسفراء الذى قرر عقده فى نادى الضباط بضاحية مدراك على مسافة ١٤ كيلو من الجزائر ، ثم يتناولون العشاء.. وتجمع ٤٢ سفيراً ولكن "بن بيللا" لم يحضر وطلب منهم الحضور لتناول العشاء فى قصر الشعب.

ويقول "على كافى" : إن "بوتفليقة" شعر أن ذلك إهانة شخصية توجه له باعتباره وزيراً للخارجية ، ويقول أيضاً أنهم عندما ذهبوا إلى قصر الشعب رفض "بن بيللا" مصافحته شخصياً قائلاً له: «إننى لم أدعك.. لقد دعوت السفراء فقط .. وأنت لست سفيراً».

وانسحب "على كافى" من غرفة المائدة، وخرج من قصر الشعب دون أن يودعه أحد من الحاضرين كما يقول.

وفى الليل كان يزوره "هوارى بومدين" و"عبدالعزیز بوتفليقة" وآخرون.. ويقول: إنهم أبدوا أسفهم بما حدث دون أى إضافة.. وأعلن على كافى أنه مستقيل من منصبه سفيراً بلبنان.

وهكذا كانت حوادث الصدام بين "بن بيللا" ومجموعة العسكريين قد تجاوزت حدود الجدران المغلقة، وأصبحت حديث المجالس.

ولم يعد هناك من سبيل أمام "بومدين" ورفاقه إلا الإطاحة بأحمد بن بيللا المدنى الذى حاول أن يدخل الجيش طرفاً فى لعبة التوازن السياسية، دون أن يركز اعتماده عليه كاملاً كما فعل "جمال عبدالناصر".

حقيقة الانقلاب :

لاشك أن ظواهر الأمور كانت تدفع إلى إحاطة انقلاب ١٩ يونيو

بضباب من الشبهات.. فلم تكن أبعاد الخلافات ودرجة عمقها معروفة تماماً لدى الكثيرين.

وتأجيل مؤتمر التضامن الآسيوى الأفريقى إلى أجل بعيد كان فى ذاته يعطى مؤشرا سلبيا للانقلاب.

كما أن المجموعة التى بزغت فوق السطح لم تكن معروفة بالحماس الشديد للاشتراكية والتقدم الاجتماعى مثل : "قايد أحمد" و"شريف بلقاسم"، و"أحمد مدعزى".

وحرصت أثناء وجودى فى الجزائر خلال الأيام الأولى بعد حركة ١٩ يونيو أن أتبين حقيقة الموقف، وأتعرف على الطريق الجديد. وقال لى "بومدين" ردا على ما أثير من اتهام العهد الجديد بأنه عسكرى ورجعى: «إنهم ينعنون بذلك أناسا ربما كانت جريمتهم الوحيدة أنهم رفعوا السلاح... ورفعوه فى وقت كان فيه الناس لا يؤمنون بمستقبل هذا الشعب وبمصير هذه الأمة.. وإن الجزائر ليست بلد الانقلابات ، هناك أناس يقولون إنها حركة عسكرية.. ونحن نقول إنها حركة مناضلين .. ليس ثمة عسكريون.. ولا مناضل عسكري ومناضل فقط.. بل هناك مناضلون يؤمنون بعقيدة ثورية وبمصير ومستقبل بلادهم الاشتراكى».

وكلمات "بومدين" تفسر فعلا التكوين الخاص لجيش الجزائر الذى لم يبدأ من طريق الاحتراف خلال قانون خاص للتجنيد، ولم يتخرج معظم قادته فى مدارس عسكرية.. ولكن لمعظمهم مهناً أخرى ، حتى "بومدين" تخرج فى الأزهر الشريف.

ولكن هذا الجيش بدأ مع النضال الثورى وخلال معركة التحرير ورتب القادة منحت لهم خلال القتال.. الأمر الذى فرض على صفوفه نوعا من الحركة السياسية التى تنسج بين وجوده وأهدافه.

ورغم أن حركة ١٩ يونيو قد تمت من الوجهة الظاهرية بأسلوب الانقلابات العسكرية إلا أنها لا تمثل انتقاضا على النظام لهدمه، ولا تمثل امتداداً للقديم بكل مظاهره.

وإذا كان اتجاه "بن بيللا" إلى الاشتراكية كان طموحا ومندفعاً، فإن "بومدين" لا يتخلى لحظة عن محاولة التطبيق الاشتراكي ولكنه يعترض على بعض هؤلاء اليساريين الذين هرعوا إلى الجزائر وأحاطوا "بن بيللا" ويقول عنهم «دخل في بلادنا أناس أرادوا أن يضعوا أنفسهم في مكانة المرشدين.. فشلوا في بلاد أخرى، وأرادوا أن يقوموا بتجارب جديدة في بلادنا.. وأبناء الجزائر ليسوا في حاجة إلى مرشدين أجانب ليعطوا دروساً عن كيفية بناء الاشتراكية أو بناء المجتمع الجديد». وغادر الجزائر لطف الله سليمان إلى باريس ليستقر هناك، وعاد "على الشلقاني" إلى القاهرة.

ويؤكد "بومدين" عمق جذور الفكر الاشتراكي في الجزائر فيقول: «القصص من إثارة الحديث عن معاداة الاشتراكية هو فصل الثورة عن ماضيها لأن ثورتنا لم تخلق بعد الاستقلال.. هذا الخط الاشتراكي، وهذه الثورة جاءت نتيجة لتضحيات جبارة.

ويتأكد اتجاه "بومدين" منذ اليوم الأول عندما يقول لرجال الدرك «الشرطة»: «يجب أن تكونوا في خدمة الشعب وحده.. ودائماً في خدمة الثورة الاشتراكية والثورة الاشتراكية وحدها».

وتبقى الحقيقة التي فجرتها حركة ١٩ يوليو ١٩٦٥ وهي أن حزب (جبهة التحرير الجزائري) كان حزبا من ورق، لا تصدق عليه كلمات اللافتة الكبيرة التي ارتفعت على النفق الكبير في شارع "محمد" الخامس وتقول: «حزب جبهة التحرير هو قائد الشعب».

التنافس بين الحزب والجيش أصبح موضوعاً رئيسياً.

وميثاق الجزائر يقول: «الجيش الوطني الشعبي هو أحد أدوات الدفاع عن الثورة، ومكاسيها لا يمكن الدفاع عنها إذا لم توجد قوة قادرة على ذلك.. إن الجيش الوطني هو أداة في خدمة الشعب ورمز إشارة الحكومة وهو قبل كل شيء مدرسة المواطن والمناضل.. والحزب مسئول عن التوعية السياسية للجيش».

القيادة إذا للحزب .. ورئيس الحزب هو رئيس الدولة، والتوعية السياسية للجيش مسئول عنها الحزب .. والمكتب السياسى للحزب يراقب العمل السياسى داخل الجيش.

العلاقة واضحة.

ولكن الجيش فى إقصاء "بن بيللا" انفرد باتخاذ الإجراء .. ووضع الجميع أمام الأمر الواقع.

ومع ذلك لم تكن هناك معارضة واضحة للإجراء كما ذكرت.. أغلبية المكتب السياسى كانت تؤيد "بومدين"، وأقلية طالبت بعرض الموضوع من جديد على قيادات الحزب.. وكان ذلك طبيعيا فتشكيل المكتب السياسى كان من ٨ وزراء وتسعة من الجيش.

ولكنه لم يكن ممكنا للجيش أن يعود بحركته العسكرية خطوة إلى الوراء.

"بومدين" أعلن فى بيانه الذى أذيع يوم عيد الاستقلال أول يوليو أن مجلس الثورة أصبح السلطة العليا فى البلاد.

بعد السقوط :

كانت حركة ١٩ يونيو مفاجأة غير سعيدة لجمال عبدالناصر، فقد أصبح صديقه الوفى "أحمد بن بيللا" معتقلا مرة أخرى بعد أن كان زعيما مرموقا.

لم يكن "جمال عبدالناصر" متوقعا هذا الإجراء الخشن رغم علمه باخطاء صديقه من تقارير السفير "على خشبة" .. ولذا بادر بإيفاد المشير "عبدالحكيم عامر" إلى الجزائر فى اليوم الأول ومعه "محمد حسنين هيكل" لمقابلة "هوارى بومدين".

وأسرع "هوارى بومدين" من جهته بإيفاد "عبدالعزیز بوتفليقة" إلى القاهرة لتوضيح الموقف.

وكانت قد صاحبت الحركة العسكرية بعض الإجراءات التى دفعت إلى

توتر الموقف بين القاهرة والجزائر.. فقد تعرضت سيارة وزير الخارجية "محمود رياض" والسفير المصرى إلى التفتيش أثناء مرورها فى شوارع العاصمة.

وطيرت وكالات الأنباء العربية الخبر مستهدفة إثارة الخلاف والتناقض، عندما روت أنهما تعرضا للاعتقال والاستجواب.. ثم تبين أن الأمر لم يكن يتعدى إجراء روتينيا قام به جندى صغير.. وأن الوزير المصرى لم يقدم احتجاجا رسميا لأنه لم يعتقل كما نشرت وكالات الأنباء ولم يستجوب.. وأن مثل هذا الإجراء قد اتخذ مع عدد من وزراء الخارجية وسفراء الدول المختلفة الذين اجتمعوا فى الجزائر للتحضير لمؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية الأفريقية.

وانفجرت قنبلة فى نادى الصنوبر، حيث كان مقررا أن ينعقد مؤتمر التضامن.

وكان رد الفعل السريع ، هو اعتقال عدد من المهندسين المصريين الذين يعملون فى مقر المؤتمر .. وبعد التحقيق ثبت أن الكافتيريا التى تم فيها الانفجار قد انتهى العمل فيها، وسلمت للسلطات الجزائرية ، ولم يعد يدخلها المصريون.

وأصدر "هوارى بومدين" قرارا بالإفراج عن المهندسين المصريين بعد ساعات من صدور أمر الاعتقال.

وسرت اشاعة بأن الحكم الجديد متحفظ من جهة المصريين.. وأعلن "جمال عبدالناصر" استعداداه الفورى لاستدعاء كل المصريين إذا طلبت السلطات الجزائرية ذلك.. ولكن "هوارى بومدين" أعلن تمسكه ببقاء المصريين فى مواقع عملهم.

وساعد على اشتعال الحساسية ما كتبه "محمد حسنين هيكل" فى جريدة الأهرام عقب عودته مع المشير "عامر".

ويشابه هذا الموقف ما سبق أن حدث فى السودان وسبق شرحه بعد ثورة ٢١ أكتوبر كرد فعل على مقال "محمد حسنين هيكل".

ولكن الأمور لم تتطور إلى الأسوأ حرصاً من "جمال عبدالناصر" و"هوارى بومدين" على العلاقة الطيبة بين البلدين.

و"هوارى بومدين" أحد رواد توثيق العلاقة مع المشرق العربى منذ كان فى بيت المغرب فى مصر، وسافر إلى الجزائر مناضلاً فى صفوف الجيش، ومستقبلاً لأسلحة مصر.

وقد لعب "عبدالمجيد فريد" سكرتير رئاسة الجمهورية فى مصر دوراً ملموساً فى عدم تدهور الموقف.. إذ تصادف وجوده فى الجزائر موفداً لترتيب وإعداد قصر الأمم لاستقبال وفود مؤتمر التضامن الآسيوى الأفريقى وذلك لخبرة مصر السابقة فى عقد المؤتمرات وفوجىء بحركة ١٩ يونيو.

أسرع "عبدالمجيد فريد" فى الصباح الباكر فور علمه إلى بعض الذين تربطهم به علاقات صداقة من الوزراء وقادة حزب (جبهة التحرير)، ولكنه لم يجد عند أحد منهم أية مبادرة للمقاومة، وثبت لديه أن الحزب كان تنظيماً شكلياً من ورق.

وبادر بإرسال برقية إلى "جمال عبدالناصر" يبلغه فيها بحقيقة الموقف وينبئه بأن الانقلاب قد أصبح واقعة لا يمكن تجاهلها.

وجاء الرد من "عبدالناصر" يطالبه بأن يبلغ ذلك للمشير "عبدالحكيم عامر" قبل مقابلته لهوارى بومدين.

وصعد "عبدالمجيد فريد" إلى الطائرة حيث أبلغ المشير بما عنده من معلومات وأوضح له صورة الموقف.. الأمر الذى جعل اللقاء بين "عامر" و"بومدين" ودياً وهادئاً.

وقد حاولت كل من الحكومة التونسية والحكومة السورية فى ذلك الوقت - رغم اختلاف ميولهما - الإيقاع بين (القاهرة) و(الجزائر)، وحاولوا تصوير الموقف كما لو أن سقوط "بن بيللا" هو سقوط لسياسة القاهرة، متجاهلين الظروف الموضوعية لثورة الجزائر، وطبيعة القيادة الجدد.

وإذا كان قد أمكن تفادي تفجر الخلاف بين البلدين، فإن حملة حارقة ضد الشيوعية قد أخذت اندفاعها نتيجة معارضة اتجاهات "بن بيللا" وتعاونه مع بعض العناصر الشيوعية.

واعتقل في سبتمبر ١٩٦٥ "بشير الحاج على" سكرتير الحزب الشيوعي الجزائري وعدد من رفاقه أثناء زيارة «قايد أحمد» للولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت حكومتها تقترب من الجزائر بعد موقفها المعارض لأحمد بن بيللا نتيجة زيارته لكوبا عام ١٩٦٤، وتأييده القوى لجمهورية فيتنام الديمقراطية وجبهة جنوب فيتنام، الأمر الذي ظهر في تأييد أمريكا للمغرب أثناء حوادث الحدود، وإحجامها عن تقديم مساعدات اقتصادية.

وتعرضت حركات التحرر الإفريقية - التي تجمعت في الجزائر خلال عهد "بن بيللا" ومنحت كل التأييد والتشجيع المادي والأدبي - إلى بعض المضايقات.

وانعكس ذلك في موقف بعض الدول الإفريقية المتحررة «غانا وغينيا وتنزانيا ومالي» التي دافعت عن "بن بيللا"، وهاجمت النظام الجديد.

واستنكر "نكروما" و"سيكوتوري" أثناء مقابلهما لعبد العزيز بوتفليقة عندما زار البلدين في يوليو ١٩٦٥ أسلوب الإطاحة بأحمد بن بيللا وزاد توتر العلاقات مع غانا نتيجة الخلاف على موعد عقد مؤتمر (أكرا) للدول الإفريقية وإحساس الجزائر بتعارض الموعد المحدد مع موعد عقد مؤتمر "تضامن الدول الإفريقية والآسيوية" بالجزائر.

وعندما أسقط الانقلاب العسكري في غانا نظام "نكروما" أثناء زيارته للصين، ولجؤه بعد ذلك إلى غينيا، صرح "بومدين" قائلاً: «في هذه الظروف الدقيقة التي تعيشها أفريقيا، وفي هذا الجو السياسي المضطرب، وفي هذه المرحلة التي نشاهد فيها الاستعمار قائماً بهجوم كبير، يسرني أن أعرب لكم عن فرحنا وسرورنا من أن قلب الثورة الإفريقية - وليس هذا من باب الافتخار لثورتنا وإنما هي حقيقة تاريخية - يواصل نبضاته أكثر من ذي قبل... ونستطيع كذلك أن نفتخر بأن نقول بأننا لم نخطئ في

تحليلنا التاريخي لحركة التاسع عشر من يونية الذي وضعنا فيه حدا لربط مصير الثورة الجزائرية بشخص، وقد جاءت الأحداث الدولية مؤكدة صحة ما قلناه، ومؤكدة كذلك التحليل الذي قدمناه في ١٩ يونيو الذي نعتبره من وجهة نظرنا ووجهة نظر مجلس الثورة رجوعا إلى أصل الثورة الشعبية التي لا تربط مصيرها بمصير شخص، فالثورة الشعبية لابد أن تثق بطاقتها النضالية، وبوعي إدارتها وإيمان جماهيرها الكادحة، وهذا على عكس الثورات السطحية التي بنيت على أشخاص، والتي لم تتجاوز في أبعادها حدود السفارات وخطب المهرجانات، والتهريج والتدجيل، ولنا مثال مؤلم على ذلك هو غانا، فقد كانت غانا بالأمس القريب فقط تعد من الدول الثورية، ومن الدولة التقدمية والتحررية، وإذا بكل ما قيل منذ سنوات طويلة عن غانا يتبخر بين عشية وضحاها، وأصبحت الصحافة الدولية وإذاعات العالم تردد نهاية الثورة، ونهاية النظام الاشتراكي في غانا... لهذا انتهت الثورة بنهاية نكروما».

هكذا كان "بومدين" يدافع عن حركته ضد "بن بيللا"، مفسرا أنها حركة نابعة من ضمير شعب الجزائر، معبرة عن ثورته، مستهدفة تحقيق الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي... دون ارتباط كل خيوط المصير بيد فرد واحد مهما كانت شخصيته.

كان هجوم "بومدين" على "نكروما" صورة من صور ردود الفعل التي نتجت عن موقف بعض الدول الإفريقية ضد حركته في تسرع ودون دراسة عميقة واعية لظروف الجزائر في ذلك الوقت.

كان "جمال عبدالناصر" أكثر إدراكا ووعيا بحركة التاريخ وتفهما لطبيعة "هوارى بومدين" وطبيعة الثورة الجزائرية عن غيره من زعماء إفريقيا، واستطاع أن يكتب عواطفه تجاه صديقه "أحمد بن بيللا" الذي ضمن وعدا من "بومدين" بالمحافظة على حياته، وأن يرتفع بموقفه السياسي إلى مستوى الواقع والحقيقة فوق العواطف.

وأتبنت الأحداث والمواقف بعد ذلك أن حركة ١٩ يونيو كانت استمرارا لثورة الجزائر وأنها تفجرت ضد أفراد "بن بيللا" بالسلطة وأسلوبه

الشخصى فى السيطرة عليها.

وجه جديد :

تشكل مجلس لقيادة الثورة من ٢٦ عضوا برئاسة "هوارى بومدين" ضم عددا من القادة العسكريين للجيش والولايات سابقا يمثلون جميع المناطق الجغرافية فى الجزائر.

وتشكل مجلس الوزراء من ٢٠ عضوا برئاسة "هوارى بومدين" أيضا، وعاد "أحمد مدعزى" الذى عزله "بن بيللا" وزيرا للداخلية.

كان الجميع تجمعهم رغبة الإطاحة بأحمد بن بيللا ... أما بينهم فكانت توجد تناقضات أخرى نابعة من طبيعة الثورة، وتبلورت الخلافات فى ظهور مجموعتين: الأولى عرفت باسم مجموعة «أوجداء» البلدة المغربية التى احتشد فيها جيش التحرير الجزائرى وتضم "عبدالعزیز بوتفليقة"، "شريف بلقاسم"، "قايد أحمد"، "أحمد مدعزى"، و"عبدالسلام بولعيد" وغيرهم، وهم من الذين كانوا يهدفون إلى دعم سلطة الضباط عموما، و محاولة دفع الضباط الذين خدموا فى الجيش الفرنسى بحجة الخبرة، مع الوقوف فى وجه محاولات بناء وتنشيط الحزب ، وسحب الجزائر إلى المغرب العربى فقط، واتخاذ مواقف محافظة بالنسبة لحركات التحرر الأفريقية والدول الاشتراكية، مع السعى لتحسين العلاقات مع المغرب.

أما المجموعة الثانية فكانت تعرف باسم مجموعة الشرق أو الأوراس وتضم العقيد "طاهر الزبيري" و"سعيد عبيد" و"صوت العرب" و"عبدالعزیز تدرداني" وغيرهم من الضباط الذين نشأوا من طبقة الفلاحين وناصلوا فى الداخل، وكانت نظرتهم أكثر تقدمية من المجموعة السابقة.

وكان "بومدين" أقرب فكرا واتجاها إلى المجموعة الثانية رغم أنه كان قائدا على المجموعة الأولى... ولكن هذا التصنيف لم يدفع "بومدين" إلى تصفية أحد الاتجاهين حرصا منه على عدم تكرار أخطاء "بن بيللا" ورغبته فى دفع الأمور إلى غايتها بوسائل طبيعية.

ووقف "بومدين" صلبا فى وجه محاولات الهجوم على الاشتراكية. قال

بومدين: «كثرت في الأشهر الأخيرة الدعايات التي كانت تهدف إلى خلق البلبلة في النفوس، لقد ادعى مروجو تلك الحملات بأن السلطة ستتوقف عن السير في الطريق الاشتراكي، وأن الأملاك ستعاد إلى أصحابها، وأنا أقول بإيجاز، في هذا البلد سوف تتحقق العدالة المطلقة، وسننتصر في هذه المرحلة الثورية الجديدة من مراحل بناء الاشتراكية».

وواصل "بومدين" تفسيره قائلا: «نبئت الفكرة الاشتراكية أثناء الكفاح ومن أجلها قدمت الجزائر مليوناً ونصف مليون شهيد... إن الجزائر لم تقدم هذا الثمن الباهظ من أجل الهتاف باسم شخص، ولا من أجل أن يرتفع العلم فقط، لقد تجاوزت فكرة الكفاح من أجل الاستقلال عند العامل والفلاح إلى فكرة الكفاح من أجل الاشتراكية».

وحسم "بومدين" قضية استمرار التسيير الذاتي قائلا: «إن نظام التسيير الذاتي ملك للشعب والشهداء بوصفه الطريق الذي اخترناه لتحقيق الهدف الاجتماعي من الكفاح المسلح والذي يتمثل في الاستيلاء على ثروات البلاد».

وأعلن في أغسطس ١٩٦٦ مشروعاً للإصلاح الزراعي يصل بالثورة إلى أعماق البلاد بعيداً عن الشريط الساحلي.

وأصدر مجلس الثورة قراراً بتأميم الثروة المنجمية للجزائر وتلاها بتأميم شركات التأمين كلها، كما بدأ في إعداد خطط للتنمية، وإعلان الحرب على السرقات والاختلاسات وسيادة قيم وتطلعات البرجوازية في قيادات الدولة والحزب، وقرر في ٢١ يونيو ١٩٦٦ تكوين محاكم خاصة للجرائم الاقتصادية.

واسترجعت الجزائر موقعها التقدمي في الوطن العربي فتصدت للحلف الإسلامي وشاركت بدور بارز في الخطوات الرامية لتحقيق وحدة القوى الوطنية والتقدمية في الوطن العربي.

ودعا "هواري بومدين" إلى ندوة الاشتراكيين العرب في مايو ١٩٦٧ والتي حضرها لأول مرة ممثلون لمختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تعتنق الاشتراكية.

واجتمع فى نادى الصنوبر بالجزائر ممثلون
(للاتحاد الاشتراكى العربى) بمصر، وحزب (البعث) فى
سوريا، و(الأحزاب القومية) بالعراق (والأحزاب التقدمية) فى لبنان،
والأحزاب الشيوعية فى السودان ولبنان والأردن، إلى جانب ممثلى القوى
والأحزاب الاشتراكية فى مختلف الدول العربية، وعدد من الشخصيات.

مثل مصر فى هذه الندوة "كمال الدين رفعت" والدكتور "لبيب شقير"
و"لطفى الخولى" والدكتور "عبدالعزیز الأهوانى" و"كامل زهيرى" وكاتب
هذه السطور.

ومثل الحزب الشيوعى السودانى الشهيد المناضل "عبدالخالق
محجوب" و"محمد إبراهيم نقد" ودكتور "عزالدين على عامر" و"فاروق
أبوعيسى" و"طاهر عبدالباسط" .. ومثل القومى الاشتراكى "أمين
الشبللى" و"محمد سليمان".

وحضر "فؤاد نصار" سكرتير الحزب الشيوعى الأردنى ومثل الحزب
الشيوعى اللبنانى "نيقولا شاوى".

ونجحت الندوة التى افتتحها "هوارى بومدين" ورأسها
"عبدالعزیز بوتفليقة" الذى لعب دورا نشطا فى تقريب وجهات النظر التى
استقرت على أن تكون هذه الندوة بداية ونقطة انطلاق لندوات ومؤتمرات
أخرى.

وفى مجال العلاقات الإفريقية ، فتحت الجزائر أبوابها لحركات التحرر
الإفريقية وساعدتها مساعدات هائلة ، وأعادت علاقاتها مع حكومة غينيا
وحزبها الحاكم، وسافر وفد جزائرى إلى غينيا حيث قابل "سيكوتورى"،
وزار نكروما وكان فى ذلك طى لصفحة الخلاف التى بدأت بعد ١٩ يونيو ،
وأشير إلى ذلك بوضوح فى البيان الصادر عقب انتهاء الزيارة.

وعادت العلاقات الطبيعية بين الجزائر والبلاد الاشتراكية، وزار
"هوارى بومدين" الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا، وتجددت العلاقات بين
جبهة التحرير، وأحزاب الدول الاشتراكية.

واستقرت العلاقات بين مصر والجزائر خلال هذه الفترة على أسس راسخة من التعاون الوثيق ، تماما كما كانت الحال في الماضي منذ أطلقت الرصاصة الأولى ضد المستعمرين الفرنسيين في فاتح نوفمبر ١٩٥٤ .

وأخيرا... كان العدوان على مصر في ٥ يونيو ١٩٦٧ بعد أيام قليلة من انعقاد ندوة الاشتراكيين العرب في الجزائر فأدت الجزائر دورا مجيدا في التعاون العربي يظهر على صفحات الجزء الرابع «خريف عبدالناصر».

الباب السابع

الأردن...

«الموقف مأساوي
بالاحتمالات، ولكن هناك
احتمالا بالذات لا نستطيع أن
نسكت عليه إذا حدث، هذا
الاحتمال هو أن يتعرض
الأردن للعدوان من إسرائيل...
في هذه الحالة لن نتردد في
التدخل بكل إمكانياتنا»

جمال عبد الناصر

في حديث للصحفي الهندي كارنجيا

٢٩ سبتمبر ١٩٥٨

علاقة الأردن بمصر علاقة فريدة، وصلت أحيانا إلى درجة ملحوظة من الصداقة والتعاون... وتنافرت أحيانا أخرى إلى درجة العداء واستباحة الدماء.

وقد تداخلت فى هذه العلاقة عدة عوامل، منها الصلة العضوية التى كانت تربط الأردن ببريطانيا منذ عهد الأمير- الملك عبدالله - وصلة القرابة بين الملك "حسين"، وملك العراق "فيصل"، والمنافسة التقليدية بين الأسرة المالكة السعودية فى الحجاز وبين الأسرة المالكة الهاشمية فى العراق والأردن، وطبيعة الدولة التى جمعت بين الفلسطينيين المهاجرين والبدو، ومحاولات الاستعمار المتكررة لفرض الأحلاف العسكرية فى المنطقة.

حرص "جمال عبدالناصر" أثناء دخوله المعركة ضد محاولات تكوين حلف بغداد على عقد صلات مع الملوك والقادة العرب الذين قد يضيفهم الاستعمار إلى حلفه المرتقب.

يقول "فتحى رضوان" سكرتير الحزب الوطنى الجديد قبل الثورة وأول وزير للثقافة بعد الثورة: إن "جمال عبدالناصر" قد أوفده إلى الأردن مندوبا عنه لمقابلة الملك "حسين"، وتصادف أثناء وجوده هناك أن قام الإسرائيليون بغارتهم الشهيرة على غزة يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٥.

وكانت هذه الغارة قد أعقبت زيارة "أنطونى أيدن" لمصر بيومين وهو فى طريقه من لندن كوزير للخارجية ونائبا لرئيس الوزراء "تشرشل" إلى بانكوك عاصمة تايلاند لحضور مؤتمر منظمة حلف جنوب شرق آسيا «سياتو».

وانعكست هذه الغارة على تفكير "عبدالناصر" وقرر محاربة إسرائيل بحرب عصابات من داخلها، على أن تكون الجيوش العربية بعيدة عن هذه العمليات مع ضرورة استعدادها لأى اشتباك.

وتسلل الفدائيون داخل إسرائيل من الأردن وغزة... وردت إسرائيل على ذلك بإرسال طرود متفجرة إلى الملحق العسكرى المصرى فى عمان البكباشى "صلاح مصطفى"، والصاغ "مصطفى حافظ" ضابط مخابرات

غزة... ولقى الشهيدان مصرعهما فى يوم واحد.

وضاعف ذلك من حركة الفدائيين، وظلت الصحف المصرية تكرر المانشيت الذى يشير إلى «استمرار القتال على طول قطاع غزة» معظم أيام شهر سبتمبر ١٩٥٥.

ويقول هارويتز فى كتاب «الأبعاد العسكرية والسياسية فى الشرق الأوسط»: إن "جمال عبدالناصر" قد عقد اجتماعا فى أكتوبر مع الملك "سعود" و"شكرى القوتلى" وأقنعهما بمساعدة الأردن ماليا، وإعطائه تذكرة لدخول القيادة السورية المصرية المشتركة.

وكانت السعودية فى ذلك الوقت مرتبطة بمصر وسوريا، وكان الملك "سعود" يأخذ موقفا جافا من الأردن التى كان يسيطر عليها الضباط البريطانيون لخلافه مع بريطانيا حول واحة البورى.

كان "جمال عبدالناصر" حريصا على إنقاذ الأردن من براثن الاحتلال والسيطرة البريطانية، وكان يقدر صعوبة موقفها المادى وأهمية ارتباطها العربى.

كلف "جمال عبدالناصر" اثنين من أقرب الضباط الأحرار إليه حيث كانا يعملان فى مكتبه، وهما "كمال رفعت" و"أحمد لطفى واكد" بالتوجه إلى الأردن فى محاولة للاتصال ببقايا المحاربين والمجاهدين خلال حرب ١٩٤٨، وتجميعهم من أجل وحدة النضال العربى.

لم يذهب الاثنان بشخصياتهما كضباط فى الجيش المصرى، وإنما ذهبا متخفيين بأسماء حركية.. "كمال رفعت" يحمل اسم «عثمان»، و"أحمد لطفى" يحمل اسم «أحمد حسن نوح».

ويقول الاثنان: إنهما عندما وصلا إلى الأردن فى بداية ١٩٥٦ كانت المظاهرات قد تفجرت ضد زيارة "تمبلر" وكيل الخارجية البريطانية دون أن يكون لهما دور فى ذلك، وإنما كان الدور الرئيسى لشعب الأردن.

وبدأت الصلة تتعقد بينهما وبين بعض السياسيين من مختلف الاتجاهات.

ويقول كمال رفعت: إن هناك تساؤلا كان يصحبه في معظم المقابلات...
يقال علناً أو همساً: لماذا يتحرك المصريون الآن؟

وكانت محاكمات الإخوان المسلمين في مصر تترك انعكاسات في
بعض القوى السياسية بالوطن العربي.

ولكن مواقف "جمال عبدالناصر" الوطنية التي بدأت مع "باندونج"
وأعلان صفقة الأسلحة ومعاداة الأحلاف العسكرية قد مهدت الطريق
لعلاقات وثيقة مع القوى الوطنية وخاصة البعث والشيوعيين... حيث تم
أول لقاء مع "ميشيل عفلق" و"أكرم الحوراني" من قادة البعث و"فؤاد
نصار" سكرتير الحزب الشيوعي الأردني، والدكتور "مصطفى أمين"
من سوريا، و"عزيز شريف" من العراق.

ونمت الحركة الثورية داخل الأردن نمواً سريعاً بعد المظاهرات التي
قامت ضد وكيل الخارجية البريطانية "تمبلر".

وحدثت مفاجأة إخراج "الملك حسين" للجنرال "جلوب" من قيادة الجيش
الأردني في مارس ١٩٥٦ أثناء زيارة وزير الدولة البريطاني "سلوين لويد"
للقاهرة.

كان الخبر مفاجأة لعبدالناصر... ولكن سلوين لويد اعتقد أن
"عبدالناصر" كان يعرفه ويخفيه عنه أثناء اجتماعهما على مائدة العشاء،
كما يروي "محمد حسنين هيكل" في كتابه «عبدالناصر والعالم».

كان الضباط الأردنيون يشكلون قوة ضاغطة على الملك من أجل إخراج
جلوب.

وتكونت القيادة العسكرية المشتركة بين مصر وسوريا والسعودية
والأردن تحت رئاسة اللواء "عبدالحكيم عامر" في ٢٣ أبريل ١٩٥٦ - لم
يكن "عامر" قد حصل على رتبة المشير.

وصدر قرار بتعيين "علي أبو نوار" قائداً للجيش الأردني في ٢٤ مايو
١٩٥٦، وكان أول تصريح له بعد تعيينه هو «سنرد على اعتداءات إسرائيل
بالسلاح».

ويقول "فؤاد هلال" -الملحق العسكرى المصرى الذى خلف الشهيد "صلاح مصطفى" - : إن اللواء "عامر" قام بزيارة الأردن فى أكتوبر ١٩٥٦ كتنفيذ للقيادة المشتركة، وأنهم وقفوا على تبة شاهدوا منها البحر الأبيض المتوسط.

وغادر اللواء "عامر" عمان إلى دمشق حيث تعرضت إحدى الطائرات التى رافقته إلى هجوم إسرائيلى أسقطها فى البحر إلى الأبد.

يقول الملحق العسكرى المصرى: إن طائرة المشير كانت هى المقصودة بالاعتداء، نتيجة وجود خط تليفونى مباشر بين القاهرة ودمشق كان الضباط من مرافقى اللواء "عامر" يتحدثون فيه مع أسرهم عن موعد عودتهم.

ويقول أيضا: إنه كان مفروضا أن تطير طائرة اللواء "عامر" أولا لولا أن بعض الزوار قد عطلوه فى المطار فطلب من الطائرة الأخرى القيام على أن يلحق بها، فكان فى ذلك كارثتها ونجا "عبدالحكيم عامر".

وقد أدى هذا الحادث إلى اتخاذ جانب السرية المطلقة بعد ذلك فى تحرك القيادات بين القاهرة ودمشق، حتى أنه بعد رحلة "عبدالناصر" إلى موسكو عام ١٩٥٨ وعودته إلى دمشق أعلن عن بقائه عدة أيام فى سوريا، وعاد "هيكل" وحده فى الطائرة العادية إلى القاهرة.

وأخيرا قامت الطائرة السوفيتية التى كانت تقل "عبدالناصر" فى موعد مفاجئ إلى القاهرة حيث هبطت فى مطار أبوصوير لتعذر استقبال مطار القاهرة لها، وعاد "عبدالناصر" إلى منزله بدون استقبال رسمى، وبدون أن يعرف حرس باب منزله أنه هو الشخص الذى يدخل المنزل فى سيارة عادية لأحد الضباط ركبها من مطار أبوصوير.

وكانت زيارة اللواء "عامر" للقيادة المشتركة فى الأردن قد أعقبت هجوما إسرائيلى شديدا على قلقيلية يوم ١٠ أكتوبر ١٩٥٦ ويقول «هاروتز» فى كتابه السابق : إن الملك "حسين" طلب جنودا من مصر ولكن "جمال عبدالناصر" اعتذر عن عدم إمكانية تحقيق ذلك لتوقعه هجوما

١٩٥٦

بريطانيا فرنسيا بعد تأميم القناة.

وقع هذا الهجوم خلال فترة الانتخابات التي ذهب فيها كمال رفعت و"أحمد لطفى واكد" لمساعدة العناصر الوطنية.

ويقول لطفى واكد: إن "جمال عبدالناصر" قد استدعاه إلى قصر الطاهرة يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٦ حيث كان يقيم مؤقتا، وبدأ الحديث معه بالشكوى من سكن القصور الكبيرة التي يشعر فيها بأن حركته غير طبيعية... ثم تحدث معه في موضوع الانتخابات الأردنية قائلا: إنه فوجئ بسماع أخبار تقول إن هناك معركة بين المخابرات المصرية التي تعمل على توحيد القوى المعادية للغرب، وبين المخابرات البريطانية التي تحاول توحيد القوى المؤيدة للغرب.

وعلق "جمال عبدالناصر" على ذلك قائلا: «أنا لا عندي مخابرات ولا عملت هناك ... ولكن المعركة أصبحت منسوبة لنا».

ثم طلب من "كمال رفعت" و"لطفى واكد" السفر للأردن حيث أمضيا أسبوعا قبل الانتخابات.

ويقول "جمال رفعت" و"لطفى واكد" أن اسم "جمال عبدالناصر" كان له تأثير كبير على الناخبين... ويذكر أن المرشح "أنور الخطيب" ألقى خطابا في المسجد الأقصى فسمع صوتا يسأله «هل عبدالناصر معك؟» وكان جواب المرشح «ما أعرف» وكانت النتيجة هي سقوطه، ونجاح مرشح مسيحي يساري.

وكان الاتصال بالشيوعيين في ذلك الوقت يثير حساسيات شديدة... ويذكر أن أكرم الحوراني قد أرسل يشكو لعبدالناصر من اتصالهما ببعض العناصر الشيوعية السورية، كما أن عبدالله الريماوى قد حضر إليهما معلنا رفضه للتعاون مع الشيوعيين... وكان الاثنان قد عقدا اجتماعا سريا مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني استغرق ٧ ساعات.

ويذكر لطفى واكد أنه في أثناء تواجدهما في إحدى المرات بعمان،

طلب مقابلة عبدالحكيم عامر وكان يقوم بزيارة للأردن، ولكنه طلب منه الابتعاد لأنه يقوم بعمل سرى لا يجوز أن يرتبط به.

اجريت الانتخابات وفاز التجمع الوطنى فى كل الدوائر عدا البادية، وتشكلت وزارة "سليمان النابلسى" فى ١٧ أكتوبر ١٩٥٦.

يقول الملحق العسكرى المصرى "فؤاد هلال": إن علاقة القاهرة بالوزارة الجديدة فى ذلك الوقت كانت وثيقة تماما، وإن كثيرا من الوزراء كانوا يترددون على منزل السفير المصرى والملحق العسكرى يتابعون أخبار العدوان لحظة بلحظة.

وقطعت الحكومة الأردنية علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا ولكنها لم تقطعها مع بريطانيا لظروفها الخاصة التى لم يستطع سليمان النابلسى أن يتحرر منها.

ويبدو أن السفير المصرى خلال هذه الفترة كان متشائما ومعتقدا أن مصر قد أصبحت بعد العدوان الثلاثى فى موقف لا يسمح لها بالقتال، وقال لبعض الوزراء الأردنيين: إن "عبدالناصر" وفاء منه لمصر سنيستسلم حتى لا تتعرض مصر لكارثة... وأعلن رأيه فى ضرورة تسليم الثورة لعلى ماهر.

وهرع الوزراء الأردنيون إلى الملحق العسكرى مذعورين... وكانت النتيجة هى استدعاء السفير المصرى وإحالة إلى المعاش.

وفى يناير ١٩٥٧ قبل "سليمان النابلسى" مساعدة مصرية سورية سعودية بدلا من المعونة البريطانية.

ولم يلبث أن أعلن "سليمان النابلسى" فى مارس ١٩٥٧ نهاية المعاهدة البريطانية وطلب من الحاميات البريطانية مغادرة الأردن خلال ستة شهور، كما تخوف من المساعدة الأمريكية التى تستهدف عزل القاهرة عن العرب... وألح على الملك "حسين" فى إنشاء علاقات دبلوماسية للأردن مع الاتحاد السوفيتى مع إعلان استعداده لقبول المساعدة السوفيتية.

الجيش الأردني والإنقلابات العسكرية :

سرعان ما انحسر هذا المد السياسى التقدمى فى الأردن، وعادت الأمور إلى وضعها القديم، عندما أعلن الملك "حسين" فى أبريل ١٩٥٧ عن محاولة انقلاب كان يدبرها اللواء "على أبو نوار".

واستقال "سليمان النابلسى" وشكلت وزارة جديدة برئاسة "سمير الرفاعى".

وأعلن "أيزنهاور" وزير خارجيته فى نفس الوقت موافقتها على رأى الملك "حسين" من أن الشيوعية العالمية تهدد استقلال وجود الأردن.

وتحرك الأسطول الأمريكى السادس نحو شرق البحر الأبيض المتوسط وأعلنت أمريكا أن استقلال الأردن وكيانه أمر حيوى لأمريكا.

لم تكن هناك مقدمات لهذا التغيير المفاجئ الذى عرف بأزمة أبريل ١٩٥٧.

ولم يكن ضباط الجيش الأردنى قد أعدوا أنفسهم فى تنظيم يتيح لهم عمل انقلاب عسكري... وقصة عزل على أبو نوار تحيط بها علامات الاستفهام.

أكد لى "كمال رفعت" أن اتصالهم ببعض الضباط الأردنيين كان يتم على أساس الصداقة والتقارب الفكرى فقط دون أى تدبير لانقلاب مفتعل... وقال لى: إن "على أبو نوار" كان يتحدث عن تشكيل يسمى الضباط الأحرار ولكنه فى الغالب كان تنظيما وهميا أو سوريا لا يصدر منشورات وليس له تأثير واضح.

وحكومة الأردن منذ تكوينها عام ١٩٤٩ لم تسمح بوجود معارضة قانونية، ولذا اتجهت قوات المعارضة للتأمر ضد نظام الحكم.

ورغم وقوف بعض الضباط الوطنيين موقف التأييد للحركة الثورية العربية، إلا أن حادث اغتيال الملك "عبدالله" عام ١٩٥١ أثبت عدم وجود أية صلة لضباط الفيلق العربى به.

ولم تصل عدوى الانقلابات السورية إلى الأردن رغم تعاقبها، ولم تنعقد صلة مؤثرة بين الضباط الوطنيين في البلدين.

ورغم نشاط حزب البعث في الشرق العربي، وتوافر عدد من الضباط في صفوفه، إلا أنه يبدو أن صلاته مع الضباط الأردنيين لم تصل إلى درجة القدرة على القيام بانقلاب عسكري.

ولاشك أن أسباب عدم نجاح الانقلابات العسكرية في الأردن رغم وجود جيش كبير نسبيا كان بلغ أربعة أضعاف الجيش اللبناني في الخمسينيات مع أن سكان الأردن أقل عددا من سكان لبنان.

من أسباب عدم نجاح الانقلابات تواجد الضباط البريطانيين في مراكز القيادة وحرصهم على عدم تعيين أى ضابط عربي إلا من مصفاة بريطانية ذات ثقب ضيقة.

ويلاحظ أن الجيوش في مختلف دول العالم الثالث لم تتحرك للقيام بانقلابات عسكرية طوال خضوع دولها للاستعمار والاحتلال الأجنبي، وأن ظاهرة الانقلابات كانت تقترن دائما بخروج قوات الاحتلال، هذا إذا استثنينا حركة القوات المسلحة المصرية في ٢٣ يوليو إذ كانت القوات البريطانية قد ابتعدت تماما عن الجيش المصري بعد معاهدة ١٩٣٦ التي قررت خروج البعثة البريطانية، واقتصرت وجود قوات الاحتلال على شرعية منطقة القناة فقط، وانقلاب "بكر صدقي" في العراق الذي تم تحت شرعية النظام الملكي واستمراره.

يضاف إلى ذلك التركيبة الخاصة للجيش الأردني التي جعلت نصفه تقريبا من رجال البادية البعيدين عن الحضارة، والذين يدينون بولاء خاص للأسرة الهاشمية الحاكمة، والذين يصعب عليهم انطباق القول بأن الضباط هم «مثقفون في ملابس رسمية».

والحركات المضادة للنظام الملكي في الأردن تستحق أكثر من علامة استفهام، سواء "عبدالله التل" الضابط الذي تستقر أسرته في "أربد" والذي كان مندوبا للملك "عبدالله" في مفاوضاته مع الإسرائيليين ثم حاكما عاما

للقدس، والذي كانت له اتصالات متعددة مع بعض البعثيين الأردنيين، والوطنيين الفلسطينيين، و"حسنى الزعيم" الذي زاره في اليوم التالي لانقلابه مباشرة حاملا رسالة من الملك "عبدالله"، وعاقدا لصلة خاصة به، ثم اتصاله بالحناوي الذي ما أن اكتشف أنه على علاقة طيبة بالأسرة الهاشمية حتى غادر الأردن هو وأسرتة إلى دمشق ثم القاهرة يوم ٥ أكتوبر ١٩٤٩ وذلك بعد أن كان قد استقال في ٧ يونيو من آخر مناصبه كملحق عسكري في لندن حيث أراد الملك "عبدالله" أن يبعده عن الأردن حيث عاش في القاهرة ١٥ عاما.

وظلت علامات الاستفهام تلاحق عبدالله التل، حتى أعلن الملك "حسين" عن انقلاب "علي أبو نوار" في أبريل ١٩٥٧.

و"علي أبو نوار" أردني من مدينة السلط اشترك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، ثم أصبح عضوا في لجنة الهدنة برووس، وحصل على شهادة الأركان حرب من لندن، ثم عمل ملحقا عسكريا في باريس فياورا للملك "حسين" عام ١٩٥٥.

ويقال: إنه كان له تأثير على الملك في طرد الجنرال "جلوب" والضباط البريطانيين في مارس ١٩٥٦ ثم أصبح رئيسا لأركان الحرب بعد ثلاثة شهور في مايو وهو في الثالثة والثلاثين من عمره بعد أن رقى من رتبة صاغ إلى رتبة لواء خلال عام واحد.

وافتح الملك "حسين" خلافا مع وزارة "سليمان النابلسي" التي كان يؤيدها اليساريون والقوميون معا، وبدأ يغلبه شعور جارف بأن النفوذ يتسرب من يديه إلى العناصر المعادية للغرب والمتأثرة بشخصية "جمال عبدالناصر" الصاعدة والتي أجبرت قوات العدوان الثلاثي على الانسحاب من مصر.

وفي يوم ٧ أبريل تحركت نحو عمان وحدة سيارات مدرعة من الزرقا التي تبتعد عنها ١٧ ميلا، وعندما سئل رئيس الوزراء ووزير الدفاع عن سر التحرك نفيا علمهما به، وعندما سئل "علي أبو نوار" أجاب بأنها تحركات تدريبية فقط.

وأصدر الملك "حسين" أوامره لهذه الوحدة بالعودة إلى معسكرها في الزرقا.

وفي يوم ١٠ أبريل تقدمت الوزارة بطلب إبعاد ٢٠ ضابطاً من المعروفين بولائهم للملك، وبدلاً من الاستجابة للطلب، أصدر الملك قراره بإقالة الوزارة وتعيين وزارة جديدة برئاسة "سمير الرفاعي".

وقول الملحق العسكري المصري: إنه سبق هذا القرار بعض الأحداث إذ كانت السلطات الأردنية تراقب الضابط المصري المندوب في القيادة المشتركة وسرقت منه مفتاح الشفرة... وقد أبلغ "سليمان النابلسي" الملحق العسكري بذلك.

كما أنه حدث بعد الاعتداء على قلقيلية وزيارة اللواء "عامر" للأردن أن استدعى على أبو نوار رئيس الأركان الأردني الملحق العسكري المصري وطالبه بوقف الأعمال الفدائية إلا عن طريق الملك أو السلطة الأردنية، وذلك حتى لا تتخذ السلطات الإسرائيلية إجراء ضدهم وحتى لا تعتقلهم السلطات الأردنية أثناء عودتهم.

ويقول "فؤاد": إن على أبو نوار هدد باعتقال ومحاكمة الفدائيين قائلاً: «لا يمكن أن نقبل أن تكون الأردن حقل تجارب للمصريين».

وقال له "فؤاد هلال": إنه سيرسل برقية بهذا المعنى للقاهرة فوراً، ثم فوجئ بحضور على أبو نوار إلى مكتبه ومطالبته بتأجيل الإرسال ساعتين، ثم عاود الاتصال به وطالبه بإرسال البرقية فأرسلها.

يبدو أن "على أبو نوار" كان يحاول التأثير على الملك للتراجع عن موقفه.

وجاء رد القاهرة مطالباً المندوب المصري في القيادة المشتركة بمنع إرسال برقيات شفرية، ووقف العمليات الفدائية مؤقتاً، وطلب اللواء "عامر" استدعاء "على أبو نوار" لمقابلته في القاهرة.

ولكن "على أبو نوار" اعتذر عن عدم الذهاب.

ومع ذلك كانت هناك صلة سياسية بين "علي أبو نوار" وبين وزراء وزارة "سليمان النابلسي".

وما أن أعلنت استقالة "النابلسي" حتى انفجرت المظاهرات في الأردن واحتشدت في عمان يوم ١٣ أبريل هاتفة ضد الأمريكان ومشروع "أيزنهاور".

وتجددت محاولة التحرك من الزرقا بقيادة المقدم معن "أبو نوار" ابن عم "علي أبو نوار" رئيس الأركان... ولكن إحدى كتائب البدو حاصرت معسكره وهرع الملك في منتصف الليل ومعه "علي أبو نوار" في سيارته إلى الزرقا حيث استقبله البدو هاتفين بحياته مطالبين برأس "علي أبو نوار".

وحدثت مجابهة بين "علي أبو نوار" وبعض الضباط أمام الملك تبين بها أنه كانت هناك نية تحرك وانقلاب ضد الملك... وطلب "علي أبو نوار" العفو والسماح له بمغادرة البلاد.

عزل الملك "أبو نوار" وسمح له بالخروج إلى سوريا حيث غادرها بعد ذلك إلى القاهرة.

وعين "علي الحيارى" خلفا "لعلي أبو نوار" رئيسا للأركان، ولكنه لم يبق في منصبه سوى أيام لا تتجاوز الأسبوع، ثم هرب هو الآخر إلى سوريا.

كانت المسئولية التي ألقيت على "علي الحيارى" أكبر من أن يتحملها إذ رفض أن تكون السيادة لضباط البدو، كما رفض اتخاذ إجراءات عنيفة ضد الضباط الآخرين.

هرب "الحيارى" إلى سوريا حيث أعلن في دمشق «أنه لو كان هناك انقلاب فإن الذي دبره هو الملك الذي أراد مبررا لتغيير سياسته».

وبعد ذلك لجأ "علي الحيارى" إلى مصر أيضا... وعين بدلا منه "حابس المجالي" الذي استمر في منصبه حتى عام ١٩٦٥.

وهكذا فشلت محاولة الانقلاب الذى تحيط به علامات الاستفهام والذى يقول البعض بأن "على أبونوار" قد لعب فيه دورا مرسوما من الملك؛ لأنه لم يكن معقولا أن يسمح له بالخروج من الأردن إذا كان متآمرا حقيقيا عليه، بينما حاكم عددا من الضباط مثل "شاهر أبوشاحوط" الذى حكم عليه بالإعدام ثم خفف إلى المؤبد و"أحمد زعرور" و"أحمد الطرولة".

كان الهدف تغيير سياسة الأردن وحفظها فى قالبها الرجعى القديم. واتجهت السياسة المضادة بعد ذلك إلى إفساد العلاقة مع مصر عن طريق الموجودين فى الأردن من المسئولين المصريين.

وبدأت التحركات الإيجابية فى ذلك عندما تقررّت زيارة الملك "سعود" للأردن فى ٨ يونيو ١٩٥٧، وطرد "على خشبة" الوزير المفوض المصرى من السعودية يوم ٧ يونيو، عندما وصل الملك "سعود" كان الملحق العسكرى "فؤاد هلال" فى دمشق وعند عودته أثناء الزيارة حدثت قصة مثيرة.. إذ ذهب إلى مكتبه ضابط أردنى من المتعاونين معه سابقا، وأبلغه أن هناك خطة مدبرة لاغتيال الملك "حسين" و"بهجت التلهونى" و"سمير الرفاعى".

وأخذ الملحق العسكرى المصرى الحذر لمفاجأته بحضور الضابط إلى مكتبه فى وقت فرضت عليه الرقابة فيه، وارتفع الشك فى نفسه عندما وجد أن تصرفاته تتميز بعصبية لم يعهدها فيه... وعرف أنه أمام مؤامرة دبرتها المخابرات الأردنية وأصر على تفتيشه فرفض وأخرج مسدسه ولكن الملحق العسكرى المصرى استطاع أن يسحبه منه وأن يفتشه ويجد معه جهاز التسجيل... وقرر احتجازه وكتابة تقرير إلى القاهرة.

وفى ذلك الوقت حوصر مكتب الملحق العسكرى بالمدرعات والمشاة ووصل مدير الأمن العام حكمت مهبّار فى التاسعة مساء سائلا عن الضابط الأردنى، فأتى فؤاد وجوده منتظرا التعليمات من القاهرة.

وعند الفجر وصل والد الضابط وبدأ يلقي الحجارة على منزل الملحق العسكرى... واتصل الملحق برئيس الوزراء طالبا وقف إلقاء الطوب ورفع الحصار عن المنزل.

وكان رد القاهرة قد وصل بتسليم الضابط، فقام الملحق العسكرى بتسليمه إليهم بطريقة قانونية بعد استحضار أطباء للكشف عليه بحضور مدير الأمن العام ووالده أيضا.

وبعد نصف ساعة اتصل به رئيس الوزراء "سمير الرفاعى" وطلب منه مغادرة البلاد خلال ٤٨ ساعة.

وصدر نفس الأمر أيضا إلى "محمد محمود عبدالعزيز" قنصل مصر فى القدس وهو ضابط سابق فى مدفعية السواحل المصرية.

ولما وصل الخبر إلى مصر أصدر "جمال عبدالناصر" قرارا بطرد السفير الأردنى "عبدالمعز الرفاعى" على ألا يغادر مصر قبل وصول الملحق العسكرى المصرى سالما.

وهكذا طويت صفحة الوفاق والعلاقات الطيبة بين مصر والأردن بحادث مفتعل.

صفحة الخلافات :

وبدأت صفحة الخلافات بين الدولتين.

أعلن الملك الاحكام العرفية.. وحدد إقامة "سليمان النابلسى"... وأعلن محاكمة غيابية "لعللى أبو نوار" و"عللى الحيارى"... وإن كان قد عاد وعفا عنهما وعين الأول سفيراً فى باريس والثانى سفيراً فى القاهرة بعد ذلك بسنوات، الأمر الذى يجسم علامات الاستفهام حول طبيعة الانقلاب الذى ألصقت تهمته "بعللى أبو نوار".

وطردت الحكومة الأردنية مساعد القنصل المصرى فى القدس "محب السمرة"، وهو ضابط سابق فى الجيش نقل إلى الخارجية.

وأعلن الملك "حسين" أن مؤامرات تدبر ضده فى مصر وسوريا.. وانطلق صوت العرب يهاجم الملك "حسين".

ووصلت الاتهامات المتبادلة إلى ذروتها خلال خمسة شهور امتدت إلى أغسطس ١٩٥٧، واتهم الملك "حسين" "عبدالناصر" بعمالة الشيوعية وبأنه لم يوف

بالتزاماته المادية هو وسوريا قبل الأرن، كما استمرت السعودية تقدم مساعداتها.

وجه صوت العرب والصحف المصرية اتهامات إلى الملك "حسين" بخيانة قضية فلسطين والتفاوض السرى مع إسرائيل.

وحدثت فى صيف ذلك العام التجمعات التركية على حدود سوريا، وبادر الملك "سعود" إلى تأييد موقف سوريا على عكس حكومات العراق والأردن ولبنان التى اتخذت موقفا ضد الحكومة السورية باعتبارها أداة فى يد الحكومة السوفيتية التى وقفت موقفا واضحا ضد أى محاولات للاعتداء على استقلال سوريا وسلامتها.. وكان "جمال عبدالناصر" قد أسرع بإرسال قوات مصرية إلى اللاذقية، بعد زيارة الملك "سعود" لدمشق بثلاثة أسابيع فقط.

كان موقف الملك "سعود" نابعا من رغبته فى عدم الانعزال عن الصف العربى وتحاشى هجمات النظام فى مصر، ومحاولة تجنب نفوذ شخصية "عبدالناصر". إلى جانب أنه لم تكن له حدود مباشرة مع سوريا بحيث يهدد موقفها ثبات واستقرار الحكومة مثلما كان الحال فى العراق والأردن ولبنان.

وحدث أيضا أن ضببطت مؤامرة دبرتها المخابرات المركزية الأمريكية ضد سوريا.. عندما عثر على رجل سورى فى الحقيبة الخلفية لسيارة دبلوماسى أمريكى قادم من بيروت... وكان هذا دليلا على أن سلسلة مؤامرات الإمبريالية الأمريكية لم تتوقف.

ويقول "انتونى ناتنج": إن حملات الهجوم المتبادلة بين مصر والأردن قد توقفت بعد هذا الصيف الساخن الملىء بالأحداث فى شهر نوفمبر ١٩٥٧ عقب تقارير تلقاها "عبدالناصر" من إدارة المخابرات تشير إلى أن هجمات الدعاية المصرية قد أثرت على موقف الملك "حسين"، وأنه أصبح معرضا لهجوم شعبى من اللاجئين الفلسطينيين على قصره.

ويعلق "انتونى ناتنج" على هذه الواقعة التى ذكرها بقوله: إن الملك

"حسين" لم يكن موقفه ثابتاً كما كان في هذه الفترة، وأن تقارير المخابرات المصرية لم تكن صحيحة.

ومع ذلك فقد أصدر "جمال عبدالناصر" قراراً بوقف الحملات المتبادلة بعد ثلاثة أيام من طلب مشترك من الملكين "فيصل" و"سعود" ملك السعودية موجه إلى القاهرة ودمشق لوقف الحملات الإعلامية.

كان "جمال عبدالناصر" مدركاً أن هناك حدوداً فاصلة بين الهجوم على "حسين" وبين التماهى فى ذلك إلى درجة تهديد عرشه بالسقوط مما قد يدفع القوات الإسرائيلية أو البريطانية إلى التدخل فى وقت لم تكن القوات المصرية أو السورية فيه مهياً تماماً لمساندة موقف جديد.

وهكذا توقفت الحملات الإذاعية فى نوفمبر ١٩٥٧، ويقول "أحمد سعيد" مدير صوت العرب إنه فوجئ بالقرار فى وقت كانت فيه الحملة قد وصلت ذروتها.

ولا شك أن "جمال عبدالناصر" كان واثقاً من أن انتصاره فى معركة حلف بغداد الضارية قد دعم مركزه، وجعل انتصاره فى رفض مشروع "أيزنهاور" أكثر يقيناً وخاصة بعد انتصاره فى معركة العدوان الثلاثى.. ولعل هذا ما دفعه إلى وقف هذه الحملة الإعلامية وبخاصة بعد موقف الملك "سعود" الذى أشرنا إليه، والذى دفعه إلى مساندة سوريا بدلاً من الهجوم عليها.

تأثير الوحدة:

لم يتردد الملك "حسين" طويلاً فى إقامة اتحاد مع العراق رغم نفوره من سياسة "نورى السعيد"، وذلك حتى لا يقف معزولاً بعد وحدة مصر وسوريا فى الجمهورية العربية المتحدة، وبعد إبلاغ الملك "سعود" للأردن فى يناير ١٩٥٨ بأنه لن يدفع الملايين الخمسة التى كان يدفعها بعد قطع المعونة البريطانية الأمر الذى كان يهدد الأردن بالإفلاس.

كان انضمام الأردن إلى العراق فى اتحاد واحد يعنى انضمام الأردن إلى حلف بغداد بصورة غير مباشرة، رغم أن شروط الاتحاد كانت تنص

على عدم الارتباط بأية موثيق ترتبط بها الدولة الأخرى.

ولكن قيام سياسة دفاعية ومالية وخارجية واحدة كانت تتضمن هذا الانضمام غير المباشر لحلف بغداد.

وقد ترك هذا الاتحاد العراقي الأردني أثرا معاكسا على السعودية التي وجدت في اتحاد الأسرة الهاشمية عملا لا تسعد به.

ولكن عمر الاتحاد لم يدم طويلا؛ فقد انفجرت ثورة ١٤ يوليو في العراق وتمزق الاتحاد، وتصور الجميع أن نظام الحكم في الأردن سوف يتهاوى بعد سقوط حكم الأسرة الهاشمية في بغداد.

أعلن "عبدالكريم قاسم" حل الاتحاد في الوقت الذي أعلن فيه الملك "حسين" نفسه رئيسا لدولة الاتحاد.

ولكن حركة الإمبريالية كانت سريعة..... فقد نزلت القوات البريطانية في الأردن قادمة من قبرص، بينما تحرك الأسطول السادس الأمريكى إلى لبنان.

قال "جمال عبدالناصر" ردا على الصحفى الهندى «كارانجيا» فى حديث بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٥٨ عندما سأله قائلا: «يبدو أن الأردن التى احتلتها القوات البريطانية هى فى الحقيقة الضحية الكبرى للغرب، فما هو حل هذه المشكلة».

أجاب "جمال عبدالناصر" قائلا :

«من الصعب العثور على إجابة محددة لهذا السؤال، ولكن المؤكد أن الشعب الأردني هو الذى يستطيع بوطنيته وحكمته أن يرسم الطريق» ولكن الأمر الذى اتضح ويزيد كل يوم وضوحا هو أن الحديث عن عملاء "عبدالناصر" أو هيئات أو منظمات تعمل لحساب "عبدالناصر"، أو الحديث عن عدوان مباشر، أو عدوان غير مباشر من الجمهورية العربية المتحدة قد أصبح أكذوبة لا يكاد يصدقها حتى الذين اخترعوها أنفسهم.

بل لعل العالم كله يرى الآن من الذى يستخدم العملاء، ومن الذى يدبر

الأموال فى الأردن.

إن ملك الأردن تسلم من الولايات المتحدة سبعين مليوناً من الدولارات منذ قام بانقلابه المشهور على الحكم الوطنى منذ أكثر من عام، فإن هذا الملك فى حاجة إلى رجال المظلات البريطانيين لى يحموه من شعبه.

وأجاب "عبدالناصر" على سؤال آخر «إلى متى تستمر هذه الأوضاع؟» بقوله :

- إن الموقف ملىء بالاحتمالات ولكن هناك احتمالاً بالذات لا نستطيع أن نسكت عليه إذا حدث، هذا الاحتمال هو أن يتعرض الأردن للعدوان من إسرائيل، فى هذه الحالة لن نتردد فى التدخل بكل إمكانياتنا.

وخلال هذا اللقاء الصحفى أيضاً، وقف الحديث عند زيارة "همرشولد" سكرتير الأمم المتحدة للملك "حسين" لتبصيره بالأمور، وعلق "جمال عبدالناصر" على ذلك بقوله:

- وماذا يستطيع "همرشولد" أن يفعل... إن المشكلة ليست بين "حسين" والجمهورية العربية المتحدة... إنما المشاكل الحقيقية هى ما بين "حسين" وشعبه أولاً ثم هى احتلال بريطانيا للأردن ثانياً، ونتيجة لخوف الملك من شعبه واستنجاهه بجنود المظلات البريطانيين لذلك قلت لك: ماذا يستطيع "همرشولد" أن يفعل؟ هل يستطيع أن يتوسط بين القصر والشعب؟

وظلت الخلافات قائمة بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة حتى أغسطس ١٩٥٩ بعد توتر الموقف مع العراق حيث تحسنت العلاقات نسبياً.

يعبر عن ذلك سؤال وجهه أحد الصحفيين الأجانب إلى "جمال عبدالناصر" أثناء مؤتمر صحفى عقد فى ٢٥ أبريل ١٩٦٠ وقال فيه «هل تظن أن للملك "حسين" ملك الأردن أى مستقبل؟»

وكان جواب "عبدالناصر" هو: «إننى فى الحقيقة لا أستطيع أن أنظر إلى الأمور بهذه الكيفية فثمة فرق بين التفكير الصحفى وبين تفكير رئيس

دولة مسئول عن تصريحاته بشأن المسائل الدولية ... إننا طبعاً نتعامل مع الملك "حسين" بصفته ملكاً للأردن، ونحن نحاول أن تكون علاقتنا به طيبة».

ولكن الهدوء لم يستمر طويلاً، فلم يكد يقتل هزاع المجالى فى أغسطس ١٩٦٠، وهو أحد الذين دافعوا عن دخول الأردن حلف بغداد فى عام ١٩٥٥ حتى توترت العلاقات من جديد، وبدأت الأردن تشن هجمات على الجمهورية العربية المتحدة.

كان "جمال عبدالناصر" قد قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران فى يوليو ١٩٦٠ عقب قرار الشاه الاعتراف بإسرائيل، مع عدم إقامة علاقات دبلوماسية معها... وإيران والأردن تربطهما علاقات وثيقة... وقد أدى هذا القطع إلى إحراج لحكومة عمان.

وبدأت حملة عمان جديدة أطلقت فيها إذاعة عمان على "جمال عبدالناصر" الفاظ «مجنون - عميل - أحمر - فاروق الصغير - ديكتاتور متعطش للدماء - متآمر».

وصحب ذلك اعتراف الملك "حسين" بنظام "عبدالكريم قاسم" فى ١٩٦٠ ، وهكذا يتبين أن الأردن كانت تلعب دوراً إيجابياً نشطاً فى الهجوم على مصر وعلى "جمال عبدالناصر".

ولم يقابل "جمال عبدالناصر" هذه الحملة بالصمت ، وشن هجوماً على الملك "حسين" فى دمشق بتاريخ ١٧ أكتوبر قال فيه: «باع الملك "عبدالله" العرب وفلسطين للصهيونية وإسرائيل» وقال أيضاً: «إن الاستعمار حينما يسيطر على بلد إنما يعتمد على أعوانه الخونة، والمثل جنبنا بجوارنا فى الأردن، يعتمد الاستعمار على الملك الأجير ويعتمد على حفنة قليلة من العملاء الذين يستغلون الشعب ويجمعون الأموال».

ولكن موقف الملك "حسين" كان يزداد رسوخاً فى الأردن فى وقت كانت تتعرض فيه الجمهورية العربية المتحدة لأخطار التمزق والتناقضات.

أفرج الملك "حسين" عن "سليمان النابلسى" رئيس الوزراء السابق بعد

اعتقال استمر أربع سنوات تقريبا.

وذاعت أقاويل عن أن بعض السوريين قد لجأوا إلى الملك "حسين" يطلبون منه التدخل في سوريا، وعلق "جمال عبدالناصر" على ذلك في خطبته السنوية يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٠ «فين النهارده الاتحاد العربى؟» - يقصد اتحاد العراق والأردن قبل ثورة ١٤ يوليو - بيروحووا للملك "حسين" وبيقولوا له ده الشعب السورى مستتيك بس اركب حصان وعدى الحدود... يا ريتة يسمع الكلام ويركب جحش ويعدى الحدود.

انا مش راح أعمل له حاجة ولا الجيش الأول... وبيقولوا له تعالى عليك الأمان بس اتفضل تعالى ورينا»

ولكن تقدير "جمال عبدالناصر" للملك "حسين" كان أقل مما يجب، فقد وقع الانفصال فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، وتبين أن بعض الضباط الذين قاموا به كانوا على صلة بالأردن كما هو واضح فى الباب الأول من هذا الجزء.

وسرعان ما أعلن الملك "حسين" اعترافه بحكومة الانفصال بعد ٤٨ ساعة من وقوعه.

من الانفصال إلى العدوان «اليمن - القيادة المشتركة» :

وعادت العلاقات إلى التوتر من جديد، وخاصة بعد ثورة اليمن حيث أخذت الأردن والسعودية موقف التأييد للملكيين، وعندما عرض "جمال عبدالناصر" فكرة الانسحاب المصرى من اليمن فى ديسمبر ١٩٦٢ على أن يكون ذلك مقترنا بموقف السعودية والأردن تأييدهما ومساعدتهما للملكيين، لم يقبل الأمير "فيصل" ذلك فلم يكن أقل تفتحا من شقيقه الملك "سعود"، رغم اعتقاد عبدالناصر فى مرونته وإلقاء كثير من الآمال عليه كما يقول "أنتونى ناتنج" فى كتابه «ناصر».

الأمير "فيصل" كان رئيسا للحكومة التى منعت المحمل المصري، وهو الذى ضيق الخناق على المصريين العاملين بالسعودية، وأصر على أن يدفع الحجاج المصريون الأموال المقررة عليهم بالعملة الصعبة.

ووصل الأمر بالملك "حسين" أيضا إلى حد المطالبة بتغيير مقر الجامعة العربية من القاهرة ، ورقض وقف مساعدة الملكيين.

وخلال هذه الفترة هرب عدد من الطيارين الأردنيين إلى القاهرة لاجئين بعدد من الطيارين السعوديين.

ولكن اعتراف حكومة "كنيدى" الأمريكية بجمهورية "السلال" أحدث صدمة للملك "سعود" والملك "حسين" ... ولكنه لم يدفعهما إلى وقف تأييد الملكيين.

واستمرت الأمور كذلك حتى دعا "جمال عبدالناصر" إلى مؤتمر القمة العربى الأول واجتمع ١٣ ملكا ورئيسا فى ١٣ يناير ١٩٦٤ بالقاهرة.

وقبل افتتاح المؤتمر حرص "جمال عبدالناصر" على مقابلة الملك "حسين" مقابلة خاصة لمناقشة قضية فلسطين معه باعتباره حاكما لدولة من دول المواجهة... وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين التى قطعت عقب اعتراف الأردن بحكومة الانفصال السورية.

كانت هذه الحركة السياسية من "عبدالناصر" بداية لفك ارتباط الملوك، وبداية لبحث قضية القيادة العسكرية العربية الموجودة لمجابهة إسرائيل تحت قيادة اللواء "عبدالحكيم عامر"، كما كانت نقطة تحول أيضا فى مساعدات الأردن للملكيين.

وبعد شهر من مؤتمر القمة فى يوليو ١٩٦٤ أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستعطى عدن ومحميات الجنوب استقلالها ليس متأخرا عن عام ١٩٦٨، ورطب هذا الإعلان العلاقات بين مصر وبريطانيا إلى حد كبير، ثم أعقبه إعلان الملك "حسين" بعد محادثات مع المشير "عامر" فى عمان وقف المساعدات للملكيين فى اليمن والاعتراف بحكومة "السلال".

وهكذا عادت العلاقات فى ظل مؤتمرات القمة بين مصر والأردن إلى حالة طبيعية بعيدة عن التوتر والهجمات الإذاعية.

ولكن الأمور عادت مرة أخرى إلى التوتر والهجوم المتبادل فى شهر ما قبل العدوان كما سيأتى تفصيلا فى الجزء الرابع «خريف عبدالناصر».

الباب الثامن

لبنان

(إنني لست الشخص الذي
انتخبه اللبنانيون، ولكني
أمثل رفضهم لانتخاب شخص
آخر)

فؤاد شهاب

كانت لبنان هي الدولة العربية الوحيدة التي لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

كانت حجة المسئولين في ذلك أن بريطانيا صاحبة فضل على لبنان في تحقيق الجلاء، وأن فرنسا تربطها بلبنان علاقات صداقة تقليدية قديمة. كان رئيس الجمهورية في ذلك الوقت هو "كميل شمعون".

وكان لبنان طرفاً في معركة الأحلاف ... حاول "عدنان مندريس" رئيس وزراء تركيا ضمها إلى الحلف فزار بيروت بعد بغداد في يناير ١٩٥٥ عند إعلان الوثيقة الأولى للحلف وهو في طريقه إلى أنقرة.

ولكن انضمام لبنان للحلف لم يكن أمراً يسيراً في وقت تصاعدت فيه معارضة سوريا له، وهي دولة ذات تأثير كبير على لبنان وفي وقت برز فيه دور "جمال عبدالناصر" الوطني والتقدمي.

وصلة "جمال عبدالناصر" بالحياة السياسية في لبنان بدأت مبكرة بعد ثورة يوليو، إذ وجدت فيه جماهير لبنان - وخاصة المسلمين بحكم الواقع الطائفي - قائداً عربياً يهتم بالقومية العربية، ويواصل دور "إبراهيم باشا" ابن "محمد علي" الذي أعلن أنه سيواصل فتوحاته إلى آخر بلد ينطق بالعربية، رغم اختلاف الظروف التاريخية، وأهداف كل من القائدين.

ولبنان هو البلد العربي الوحيد الذي تتحكم فيه الطائفية، وتفرض نفسها على مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والإدارية .. حتى الجيش يخضع للتقاليد الطائفية..

والجيش اللبناني صغير العدد محدود العدد لم يكن يتجاوز ٥٠٠٠ ضابط وجندي عام ١٩٥٠، وكان يقوده الجنرال "فؤاد شهاب" خريج مدرسة سان سير الحربية الفرنسية، والرجل الذي كان موضع احترام الجميع ...

رفض "فؤاد شهاب" إطلاق الرصاص على المواطنين أثناء أزمة الشيخ "بشارة الخوري" رئيس الجمهورية الذي قدم استقالته في ١٨ سبتمبر ١٩٥٢

وعين "شهاب" ليقود الدولة كرئيس للوزراء ووزير للداخلية والدفاع، حتى انتخب المجلس "كميل شمعون" رئيسا للجمهورية في ٢٣ سبتمبر بعد رفض شهاب ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية، فعاد إلى منصبه العسكري في هدوء، بعد وساطته المؤثرة مع "كمال جنبلاط" في (المختارة) و"رشيد كرامي" في (طرابلس) لتهدئة الموقف.

كان الجيش اللبناني يشكل قوة مسلحة تقف من المشاكل الداخلية فيما يشبه الحياء ... ولم يكن لها صوت مسموع أو مؤثر في معاداة القوات المعتدية على مصر، كما كان الحال في سوريا عندما قطع "عبد الحميد السراج" أنابيب البترول المارة بالأراضي السورية.

وضعف الجيش والجندرية اللبنانية هو السبب في إجراء الانتخابات على أربعة أسابيع متتالية يوم الأحد حتى يمكن المحافظة على الأمن والنظام في كل منطقة.

ولم يكن "فؤاد شهاب" جانحا في سفور إلى الغرب مثلما كان "كميل شمعون" رئيس الجمهورية ووزير خارجيته "شارل مالك" الذي تميز بمعاداته لمصر منذ كان يعمل صحفياً في القاهرة وهو من طائفة اليونانيين الأرثوذكس.

وحاول "شمعون" أن يقنع "فؤاد شهاب" بما سمعه من "عدنان مندريس" عن إمكانيات (تركيا) الواسعة في مساعدة (لبنان) عسكريا واقتصاديا حيث قال لهم "مندريس": إن (تركيا) يمكن أن تساعد العرب ضد (إسرائيل) بجيشها الذي يضم عشر فرق، ويمكنها أيضاً أن تدعم الزراعة في الدول العربية حيث تمتلك ٥٠,٠٠٠ جرار تعمل في الأرض.

ولكن "فؤاد شهاب" لم يجذبه هذا الحديث .. وأثر أن يحتفظ (لبنان) بجيش صغير لا ينضوي تحت جناح تركيا ومن خلفها الغرب، حفاظاً على روح الرابطة العربية التاريخية.

وفي بداية ١٩٥٧ ومشروع "أيزنهاور" يحاول أن يفرض نفسه للـ الفراغ في المنطقة - حسب تعبير المسؤولين الأمريكيين - كانت (لبنان) هي

الدولة الوحيدة التي قبلت مساعدات المشروع للدفاع عن (لبنان) ضد ما أسمته (الشيوعية العالمية والعربية العالمية) أيضاً وذلك كما ورد في كتاب "أنطوني ناتنج" (ناصر).

أذكر في هذه الفترة أن المسرح القومي أثناء كنت مديراً له قام بزيارة إلى بيروت لأول مرة بعد ثورة يوليو؛ ليقدّم أسبوعاً على مسرح الونيسكو في فبراير ١٩٥٧ .

وأذكر أن بعض المعادين لمصر قد وضعوا - سرا - في صالة المسرح أنابيب تحوى (ثاني كبريتور الكربون) ذا الرائحة المزعجة، في محاولة لإبعاد الجماهير عن المسرح، كما استقبلت بعض الصحف الدائرة في فلك رئيس الجمهورية هذه الفرقة بالهجوم والنقد غير الفني، الأمر الذي دفعني إلى مواصلة الرحلة إلى دمشق حيث استقبلت الفرقة استقبالا حماسيا منقطع النظير، وامتلات مقاعد الصالة كلها أسبوعاً كاملاً، وواظب على الحضور سفيرنا في دمشق "محمود رياض" أمين الجامعة العربية حالياً، وكبار المسئولين السوريين.

كان هناك فرق شديد الوضوح بين معاملة السلطات اللبنانية والسلطات السورية لفرقة فنية مصرية.

وخلال هذه الفترة كان "كمال رفعت" ينشط في المنطقة العربية لتشكيل تنظيمات مرتبطة بثورة يوليو كان يشرف عليها الملحقون العسكريون "صلاح مصطفى" في الأردن، و"حسن خليل" في بيروت.

نشاط سياسي في دائرة المخابرات إلى جانب نشاط سياسي يتم عن طريق اتصال بعض السياسيين اللبنانيين بجمال عبدالناصر شخصياً.

ومع ذلك ظلت العلاقات بين مصر ولبنان بعيدة عن الهجمات المتبادلة إلى أن أعلنت الوحدة بين سوريا ومصر في الجمهورية العربية المتحدة ٢٢ فبراير ١٩٥٨، وتدفقت جماهير الشعب اللبناني إلى دمشق كلما زارها "جمال عبدالناصر" لتنتظر ظهوره أمامها في شرفة بيت الضيافة، ولو طال بها الزمن ساعات طويلة من الليل أو النهار.

شعر "كميل شمعون" أن دائرة الحصار تضيق حوله وتكاد تخنقه ولم يجد من سبيل لدفعها سوى السعى لتجديد فترة رئاسته، فقام بزيارة إلى الولايات المتحدة قابل فيها "دالاس" بعد زيارة "جمال عبدالناصر" التي تمت في أبريل ١٩٥٨ وأزعجت "كميل شمعون" إزعاجاً شديداً.

ولكن عملية تجديد الانتخاب بما تحمله من مخالفة لروح الدستور قوبلت بمعارضة شديدة من جانب المسلمين ومن جانب البطريرك "المعوشي" الذي ينتمي "شمعون" لطائفته أيضاً، رغم ما بذله "شارل مالك" من محاولات مستمرة لتهيئة الأذهان لتجديد مدة رئاسة "كميل شمعون".

وتمادي "شارل مالك" في سياسته إلى درجة توجيه الاتهام للجمهورية العربية المتحدة أمام مجلس الأمن بالتدخل في شئون لبنان الداخلية وإرسال الأسلحة للتخريب داخل لبنان.

وأرسلت هيئة الأمم المتحدة لجنة من الهند والنرويج والاكوادور أبلغت "همرشولد" أنها لم تكتشف تدفقاً من السلاح على لبنان.

وزار "همرشولد" لبنان في منتصف يونيو ١٩٥٨ ووصف اتهامات "شارل مالك" بأنها مبالغ فيها، كما حاولت أمريكا تهدئة "مالك" ولم توافق على إرسال قوات أمريكية لمساعدته.

وكان "صائب سلام" رئيس الوزراء السنّي قد استقال في نوفمبر ١٩٥٦ بعد العدوان الثلاثي، وتولى منصبه "سامي الصلح" رئيس الوزراء المتهادن.

ولكن التنافر في وجهات النظر والجنوح السافر للقوى الأمبريالية من جانب "شمعون" ووزير خارجيته، وتصميم "شمعون" على إعادة تجديد مدته، واستقالة "صائب سلام" أدى إلى مصادمات مسلحة، يمكن القول بأنها كانت نوعاً من الحرب الأهلية بين "شمعون" وأعوان الإمبريالية من جانب والجماهير القومية والتقدمية من جانب آخر.

وكانت الأسلحة تتدفق على لبنان أساساً من جانب عبدالحميد السراج

وزير داخلية الإقليم السوري في الجمهورية العربية المتحدة.

وقد استنزفت هذه العملية كثيرا من الجهد والمال، وظهرت فيها ألوان من الاستغلال والاستفادة التي لا تتناسب مع المبادئ المحركة لصراع ديموي.

وأصبح تسليح الطوائف والفئات والأفراد هو الطابع الرئيسي السائد في لبنان.

ووقف "شهاب" والجيش موقف الحياد الدقيق مع محاولة الحفاظ على الأمن في حدود الممكن .

ووجد "شمعون" أن تيار الحرب الأهلية لا يمضي في صالحه وخاصة بعد تقرير لجنة الأمم المتحدة وتصريح "همرشولد" بعد زيارته فأعلن في ٣٠ يونيو ١٩٥٨ قراره بعدم إعادة ترشيح نفسه .

ووجد ذلك تجاوبا من "جمال عبد الناصر" القوى القومية التي قررت الركون إلى الهدوء في انتظار ترشيح جديد لرئاسة الجمهورية، ولكن ثورة ١٤ يوليو العراقية فرضت نفسها على الموقف في الشرق الأوسط عامة وفي لبنان خاصة، فقد استدعى "شمعون" السفير الأمريكي بعد ٣ ساعات فقط من إعلان أخبار الانقلاب العسكري في بغداد، وطلب منه المساعدة خشية انهيار الوضع في لبنان .

وأسرعت قوات الأسطول السادس الأمريكي للنزول في بيروت في منتصف يوليو ١٩٥٨، وانفجرت الإذاعات المعادية لشمعون في القاهرة ودمشق وبغداد ... وتوتر الموقف في المنطقة وقام "جمال عبد الناصر" برحلته السرية المفاجئة المشهورة إلى بغداد لمساندة الثورة العراقية .

وأرسل "خروشوف" خطابا شديدا للهجة إلى "أيزنهاور" في أغسطس ١٩٥٨ يدين فيه تدخله في لبنان ولا يعطيه الحق في ذلك، وأعلن "أيزنهاور" أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ أغسطس استعداده لسحب القوات الأمريكية إذا طلبت ذلك منه الحكومة الدستورية، كما أعلنت

الحكومة البريطانية استعدادها أيضا لسحب قواتها من الأردن إذا طلبت ذلك منها السلطة التشريعية.

وشكل ذلك قوة ضاغطة على "شمعون" الذي كانت مدة رئاسته تقترب من نهايتها ... والذي واجه تأييدا جارفا لتأييد ترشيح اللواء فؤاد شهاب الشخصية التي حظيت بتقدير واحترام القوميين .

أعلن "فؤاد شهاب" عن رغبته في خروج القوات الأجنبية فور انتخابه رئيسا للجمهورية .

وتحدد بذلك موقف القوات الأمريكية في لبنان فخرجت بعد انتخاب شهاب، ولم تكد تمضي أربعة شهور فقط منذ يوم نزولها بعد ثورة العراق. وبدأ لبنان صفحة جديدة في حياته السياسية وفي علاقته مع جيرانه العرب .

رفض "فؤاد شهاب" أن يكون دكتاتوريا عسكريا، وأصر على أن يواصل نظام الحكم الدستوري البرلماني، فعين رشيد كرامي رئيسا للوزراء وأخرج بعض الضباط من الجيش؛ لارتباطهم بالعمل السياسي خلال فترة رئاسة "شمعون"، وخلق علاقات صداقة مع قادة الدول العربية واكتسب ثقة جماهير الشعب اللبناني بمختلف طوائفه إلى حد بعيد .

قال "شهاب" عقب انتخابه: (إنني لست الشخص الذي انتخبه اللبنانيون، ولكني أمثل رفضهم لانتخاب شخص آخر).

وكان هذا التعبير بداية وضوح زهده في أن يكون ديكتاتوريا، وهو أمر ما كان يفكر فيه أو يقدر عليه في وقت واحد ... فمحافظته على وحدة الجيش وتماسكه خلال الحرب الأهلية كان عملا من أعمال الحكمة وبعد النظر؛ لأنه لو كان قد طالب الوحدات بالتدخل لتمزقت وتناثرت بدافع الطائفية وانتهت وحدة الجيش بصورة شبه نهائية.

ومرة أخرى ظهر زهد "شهاب" في فرض القبضة العسكرية بعد انتهاء مدة رئاسته عام ١٩٦٤، ورفضه التجديد رغم إمكانية حصوله بسهولة

على ثلثي أصوات البرلمان اللبناني.

وفي ١٨ أغسطس انتخب "شارل حلو" رئيسا للجمهورية حيث أقسم اليمين في ٢٣ سبتمبر ١٩٦٤ وغادر "شهاب" موقعه.

وهكذا خرج أول ضابط متخرج في سان سير من مقعد السلطة بطريقة ديمقراطية ... خرج محترما من شعبه ومن قادة الدول العربية والخارجية أيضا.

ولكن فترة رئاسة "شهاب" لم تكن هادئة على خط مستقيم، فقد اجتاحت الحزب القومي السوري الرغبة في القيام بانقلاب عسكري في لبنان، من أجل انشاء (سوريا الكبرى) التي تضم سوريا ولبنان والأردن والعراق، دولة تعادى الإقطاع والطائفية والشيوعية والمصريين أيضا، كما ورد في ميثاق حزبهم.

وقد بدأت محاولة الانقلاب عقب انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، وذلك بعد لقاء تم بين رئيس الحزب منذ ١٩٦٠ الدكتور "عبدالله سعادة" والنقيب "شوقي خيرالله".

كان الانقلابيون يعرفون الأشياء التي يعادونها أكثر من معرفتهم للأشياء التي يريدونها.

وتحددت ليلة ٣٠ ديسمبر ١٩٦١ موعدا للقيام بالانقلاب، وهو توقيت مرتبط بتواجد معظم الضباط في بيوتهم استعدادا للاحتفال بليلة رأس السنة.

وفي التاسعة مساء هذا اليوم تحرك النقيب "فؤاد عوض" بسريته المكونة من ٩٠ جنديا، ١٣ مدرعة، ٩ عربات جيش من (الطيارة) إلى (بيروت) حيث وصلوا في الثانية بعد منتصف الليل، وانضم إليهم النقيب "خيرالله" ومعه ٢٠ عضوا مسلحا من أعضاء الحزب، ثم اتجهوا إلى وزارة الدفاع حيث احتلوا الدور الأول منها، ولكن مقاومة الضباط في الدور الأعلى أجبرتهم على إنهاء المعركة بعد تبادل طلقات الرصاص

والهروب من بيروت في الرابعة صباحاً.

وكما فشلت محاولة الاستيلاء على وزارة الدفاع فشلت أيضاً محاولة الاستيلاء على بعض النقاط الاستراتيجية، وانسحب الانقلابيون إلى منطقة المتن إلى منزل "أسد الأشقر" أحد زعماء الحزب حيث كان المخزن الرئيسى للسلاح.

وبعد مقاومة متعثرة سلم الانقلابيون أنفسهم بعد محاصرة المنطقة وقصف المنزل بالمدفعية، وبقيت بعض قواتهم تقاوم حتى الصباح ٣ يناير ١٩٦٢ ... وإن كانت الحكومة اللبنانية قد أعلنت صباح أول يناير حل الحزب القومى السورى.

ودلت الإحصائيات على أن عدد القتلى قد بلغ ٢٧ كما بلغ عدد المعتقلين ٢٤٠٠ شخص، وحكم بالإعدام فى نوفمبر ١٩٦٣ على ٨ أفراد منهم "فؤاد عوض" و"خير الله" ولكن الحكم استبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة.

ومن ظواهر هذه المحاولة الانقلابية ارتباط عدد من الضباط برجال تنظيم حزبى له آراء معينة تجذب له الأعضاء سواء عن صواب أو خطأ.

ومن ظواهره أيضاً أن ٢١ مدنيا قتلوا ليس منهم لبنانى واحد، بل كلهم من السوريين والفلسطينيين، الأمر الذى يفسر عقيدتهم فى الإيمان بسوريا الكبرى.

وهكذا مضت محاولة الانقلاب العسكرى فى تاريخ لبنان، والتي انفجرت خلال حكم عسكرى أثر أن يكون ديمقراطياً ودستورياً، ورفض أن يكون ديكتاتورياً عسكرياً.

ومضت الأمور بعد ذلك فى صورة هادئة سواء فى داخل لبنان أو فى علاقاته الخارجية وخاصة مع مصر.

الباب التاسع

جمال عبدالناصر .. والعرب

بدأ "جمال عبدالناصر" طريق النضال ضابطا مصريا، وانتهى زعيما عربيا.

شاعت له الظروف عام ١٩٤٨ أن يؤدي دوراً إيجابيا في حرب فلسطين، يكتشف خلاله أن سر المأساة يكمن في قصور القاهرة، حيث يعيش الملك والسفير البريطاني والأعوان من رجال الحاشية وأحزاب الأقلية.

وعندما وصلت حركة الجيش إلى السلطة، كشفت عن اتجاهاتها التحررية في موقفها من قضية السودان ... فلم تنتهج أسلوب النظام الملكي المنهار، الذي تبلورت استراتيجيته في سيادة مصر على السودان، وتجسيد نضاله في أن يكون "فاروق" ملكا لمصر والسودان.

هذا الموقف التحرري المبكر يؤكد الطابع التقدمي لحركة الجيش، ويثبت سلامة الاتجاه الوطني لأول انقلاب عسكري في إفريقيا.

وعقد اتفاقية فبراير ١٩٥٦ هو مقياس لا يخطئ، إذ يظهر أن ضباط حركة الجيش وقائدهم المنتخب البكباشي "جمال عبدالناصر"، لم يكونوا دعاة سيطرة واستعمار، وإنما كانوا أنصارا لحقوق الشعوب في الحرية وتقرير المصير.

ورغم أن أسلوب معالجة قضية السودان قد اتسم بأخطاء عديدة أدت إلى قيام حكم مستقل في الخرطوم، بعيد عن العواطف الحارة مع القاهرة، وضاعت فرصة الاتحاد مع مصر، في موقف مشترك ضد الاستعمار البريطاني، إلا أن ذلك لم ينعكس نفورا على ضباط الحركة من مواصلة السير في طريق التحرر الوطني ودعم حركاته في مختلف الدول العربية.

وساعدت التحركات الإمبريالية على ذلك، فى محاولاتها الدؤوبة لربط الدول العربية بأحلاف عسكرية، سبق للشعب المصرى أن رفضها وأعلن موقفه المعادى منها قبل حركة الجيش.

واصل "جمال عبدالناصر" التعبير عن إرادة الشعب المصرى فى مكافحة الأحلاف، ليس فى مصر وحدها، وإنما فى سائر أرجاء الوطن العربى.

وكان هذا أمرا جديدا.

لم يتعود الزعماء المصريون أن يركزوا نضالهم ضد الاستعمار وخارج الحدود أيضا .. كانت دائرة نضالهم لا تتجاوز حدود مصر والسودان.

ولكن "جمال عبدالناصر" أدراك بحسه الوطنى والقومى أن ساحة الأرض العربية هى ميدان واحد للمعركة، وأن انتصار الاستعمار فى بلد عربى يقوى مركزه ويدعم سيطرته ويحاصر حركات التحرر الوطنى وخاصة فى القاهرة.

ولذا بدأت صلته مع الدول العربية مبكرة.

بدأت مع قادة الأحزاب والتنظيمات السياسية الوطنية والقومية كما بدأت مع الحكام أيضا.

لم يفتعل "جمال عبدالناصر" معارك مع الملوك والحكام، كما يحاول خصومه أن يشوهوا صورته .. بل كان حريصا على أن يشارك فى لعبة السياسة بمهارة فائقة، يجتذب إليه كل حاكم أو ملك يقف معه فى نضاله ضد الاستعمار.

واصل "جمال عبدالناصر" التعبير عن إرادة الشعب المصرى فى مكافحة الأحلاف، ليس فى مصر وحدها، وإنما فى سائر أرجاء الوطن العربى.

وكان هذا أمرا جديدا.

لم يتعود الزعماء المصريون أن يركزوا نضالهم ضد الاستعمار وخارج الحدود أيضا .. كانت دائرة نضالهم لا تتجاوز حدود مصر والسودان.

ولكن "جمال عبدالناصر" أدرك بحسه الوطنى والقومى أن ساحة الأرض العربية هى ميدان واحد للمعركة، وأن انتصار الاستعمار فى بلد عربى يقوى مركزه ويدعم سيطرته ويحاصر حركات التحرر الوطنى وخاصة فى القاهرة.

ولذا بدأت صلته مع الدول العربية مبكرة.

بدأت مع قادة الأحزاب والتنظيمات السياسية الوطنية والقومية كما بدأت مع الحكام أيضا.

لم يفتعل "جمال عبدالناصر" معارك مع الملوك والحكام، كما يحاول خصومه أن يشوهوا صورته .. بل كان حريصا على أن يشارك فى لعبة السياسة بمهارة فائقة، يجتذب إليه كل حاكم أو ملك يقف معه فى نضاله ضد الاستعمار.

وثبت ذلك فى اتفاقية الدفاع المشترك التى عقدت مع سوريا "شكرى القوتلى" والسعودية الملك "سعود" عام ١٩٥٥ ثم انضمت إليها اليمن الإمام "أحمد".

ولم يبادر "جمال عبدالناصر" حكام العراق الملك "فيصل" و"نورى السعيد" أنصار حلف بغداد بالعداء... بل حاول اجتذابهم إلى الصف العربى الوطنى... وسافر إليهم "صلاح سالم".

ولكن الموقف كان لا يسمح لهم بالمناورة، سقطوا بإرادتهم فى شبكة

الاستعمار وجعلوا من عاصمة الرشيد مقرا للحلف الاستعماري البغيض.
وتبينت الأمور وظهرت الفواصل يوما بعد يوم عندما احتدمت معركة
الأحلاف.

اختار "جمال عبدالناصر" موقعه بثبات.

اختار جانب الشعب في معركته ضد الاستعمار.

وكان مؤتمر (باندونج) للشعوب الآسيوية الأفريقية المتحررة من
الاستعمار، بداية لتوسيع آفاق رؤيته، وتعميق إحساسه بنبض الشعوب،
وتوضيح صورة المستقبل له.

تجاوب "جمال عبدالناصر" مع قادة التحرر الوطني في القارتين
الكبيرتين ... ولم يتردد في عقد صلات ودية طيبة مع الزعيم الشيوعي
المرموق في ذلك الوقت "شوان لاي" رئيس وزراء جمهورية الصين
الشعبية.

وبدأ نسيج جديد بين حركة التحرر العربية، وحركة التحرر العالمية،
ولعب "جمال عبدالناصر" في ذلك دورا بارزا.

هذه الفترة التاريخية الهامة، منتصف الخمسينيات، كانت فترة من
فترات المجد الخالدة لجمال عبدالناصر الذي أدرك مسار حركة التاريخ،
ولمس احتشاد القوى الوطنية (برجوازية أو عمالية) حول قيادته سواء في
مصر أو الوطن العربي، فأقدم على إجرائه الشجاع بتأميم قناة السويس،
 وإعادة حق الشعب المصري لأبنائه.

وكانت هذه الخطوة الباسلة، نقطة تحول في مسار حركة التحرر
الوطني، وخاصة بعد فشل قوات العدوان الثلاثي (انجلترا وفرنسا
وإسرائيل) في تحقيق أهدافها، واضطرارها إلى الانسحاب تحت ضغط
الإنذار السوفيتي الذي قدمه "بولجانين"، وموقف "أيزنهاور" المتريص
لورثة المصالح البريطانية والفرنسية في المنطقة، وقرارات هيئة الأمم

المتحدة ...

كان "جمال عبدالناصر" قد اتخذ موقفا صلبا بعيداً عن التردد عبر به عن إرادة الشعب المصرى عندما أعلن أننا (سنحارب) من فوق منبر الجامع الأزهر.

وعلت الصيحة فى أرجاء الوطن العربى، وظهر التضامن العربى فى أروع صوره عندما اجتاحت مظاهرات التأييد لمصر كل البلاد العربية، وحطمت أنابيب البترول التى تحمل الوقود لبريطانيا وفرنسا فى سوريا.

انصهرت الإرادة العربية فى بوتقة القتال، وتجلت روح القومية العربية فى صورة إيجابية وارتفعت زعامة "عبدالناصر" إلى قمة عالية.

وأسفرت هذه الحرب عن ظاهرة هامة، هى التعاون الوثيق بين حركة التحرر الوطنى العربية وبين الحركة الاشتراكية ... فقد كان موقف التأييد الحاسم الذى اتخذه الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية موضع تقدير عميق فى نفوس جماهير الأمة العربية.

وأصبح التعاون بين حركات التحرر الوطنى، والدول الاشتراكية طابعا هاما للحركة السياسية فى العالم، تدخل فى حسابات القوى الاستعمارية، كما تدخل فى حسابات القوى الشعبية المناضلة من أجل التحرر والاستقلال الوطنى والتقدم الاجتماعى.

ونجم عن انسحاب قوات العدوان بعد هزيمتها السياسية التى أدت الى شلها العسكرى، مد ثورى فى حركات التحرر فى الدول النامية.

وكانت مصر قد أسهمت منذ أول نوفمبر ١٩٥٤ فى مساعدة الشعب الجزائرى فى ثورته، التى هددت الوجود الفرنسى فى دولة عربية حاول الاستعمار أن يضمها إلى أرضه، وينطق أبناؤها بلغة غير لغتهم.

وكانت الحكومة الفرنسية قد أرادت ضرب ثورة الجزائر عن طريق القاهرة، وعندما فشلت وانسحبت، ارتفعت معنويات ثوار الجزائر،

وشددوا من هجومهم على قوات الاحتلال الفرنسية.

كان "جمال عبدالناصر" يساعد ثورة الجزائر بالمال والسلاح قبل أن تجلو قوات الاحتلال البريطانية عن أرض مصر في ١٨ يونيو ١٩٥٦، وظل يواصل مساعدتها بعد أن جلت قوات العدوان للمرة الثانية في عام واحد يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦.

تحولت خلال هذه الفترة المجيدة القومية العربية من كلمات نظرية وأصول تاريخية وارتباطات عرقية إلى حركة نضالية ترتوى بالدماء.

ولم تكد تنتصر ثورة يوليو في معركة القتال حتى توالى الانتصارات العربية... تحققت وحدة الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) في ٢٢ فبراير ١٩٥٨، وانفجرت في العراق ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ وطنية تقدمية نزعت حلف بغداد من أرضها وغيّرت اسمه ليصبح (الحلف المركزي)، وتأثرت الأردن أيضا فسادها حكم وطني خلال ١٩٥٧ حتى انتكس لظروف سبق توضيحها في الباب السابع.

وكانت شخصية "جمال عبدالناصر" تلعب دوراً رئيسياً في جذب القوى الوطنية والتقدمية خلال هذه المرحلة الصاعدة من مراحل النضال القومي.

وهنا لابد من القول: إن الاعتماد المطلق على شخصية الزعيم المحبوب ليست أمراً كافياً، إذ إن ذلك يتأثر بالعواطف والأهواء الشخصية.

لم تكن حركة الجيش حتى هذه الفترة قد استقرت على تنظيم سياسي ذي أيديولوجية واضحة وقادرة على استيعاب طاقات الجماهير، واعتمدت على (الاتحاد القومي) بعد انتهاء دور (هيئة التحرير).

ولم يكن الاتحاد القومي أكثر من تجمع شعبي ليست له لوائح تنظيمية أو ديمقراطية... تسيطر عليه الجهات الإدارية وأجهزة الأمن، ونظامه كان مقتبسا من البرتغال على عهد الفاشية أثناء حكم "سالازار"، كما سبق

السياسى بعيداً عن إغراء السلطة، مؤمنة بمبادئ مختلفة.

هذا الموقف المضاد للحزبية فى مصر انعكس أيضاً على علاقات مصر بالدول العربية.

كان "جمال عبدالناصر" مقتنعا بأن تعدد الأحزاب يؤدي إلى تمزيق الوحدة الوطنية وإثارة خلافات مصطنعة، إلى جانب تصوره أن بعض الأحزاب يمكن أن تمتد جذورها إلى خارج الحدود ... وهو موقف جديد لعبدالناصر، فقد كان قبل حركة الجيش من المدافعين عن الوفد كحزب شعبى، ومن المرتبطين بعدة أحزاب مختلفة (الإخوان المسلمين ومصر الفتاة والحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى) ... ولكن انتصار حركة الجيش كان حافزاً لها على ضرب الأحزاب لتنفرد وحدها بالسلطة التى يقف هو فى قمته.

وكما كانت الحال قبل الثورة اتصل "عبدالناصر" بالأحزاب العربية الوطنية والتقدمية فى الدول العربية من خلال أنصاره من الضباط الأحرار، الذين ارتبط أغلبهم بأجهزة المخابرات تحت إشراف "زكريا محيى الدين".

اتصل هؤلاء الضباط أساساً بقيادة حزب (البعث العربى الاشتراكى)، والأحزاب الشيوعية فى العراق والأردن وسوريا، والحزب الوطنى الاشتراكى "سليمان النابلسى" فى الأردن والحزب الوطنى الديمقراطى "كامل الجادرجى" فى العراق.

الأحزاب البرجوازية القديمة كانت قد تلاشت تدريجياً أمام الانقلابات العسكرية.

الحزب الوطنى وحزب الشعب فى سوريا، وحزب الاستقلال فى العراق وغيرها من الأحزاب ذبلت ولم يحاول "جمال عبدالناصر" أن يخلق معها صلة سياسية وطيدة.

وكان لهذه الأحزاب المنتشرة فى الوطن العربى رأى فى الأسلوب الذى انتهجه "جمال عبدالناصر" فى مصر معاديا به فكرة تكوين الأحزاب أصلا.

حضر إلى مصر وفد من الساسة العراقيين بعد انتصار ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ فى العراق وعلى رأسه "كامل الجادرجى" رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى الذى قال لعبد الناصر: إن عنده قدرة التأثير على "عبدالكريم قاسم"، وأن ملاحظته الوحيدة هى تعطيل الحريات السياسية فى مصر.

طلب "كامل الجادرجى" من "عبدالناصر" إلغاء الاتحاد القومى وإعادة الأحزاب حتى يمكن إقامة اتحاد فيدرالى.

كانت الأحزاب الوطنية التقدمية فى العراق تخشى أن يسلك "قاسم" سلوك "عبدالناصر" فى تثبيت سيطرة عسكرية على الحياة السياسية.

ولكن "قاسم" انتهج سبيلا آخر ... سمح بتكوين أحزاب يقرها قانون أصدره، توافرت له خلال مواده القدرة على التدخل وفرض إرادته على تشكيلاتها.

رفض "جمال عبدالناصر" اقتراح "كامل الجادرجى" فأرادته كانت قد استقرت على رفض الأحزاب واستكانت إلى تنظيمه الشكلى (الاتحاد القومى).

وتبلور موقف "عبد الناصر" في رفض الأحزاب أيضاً عندما تمت وحدة سوريا مع مصر، وكان حزب البعث العربي الاشتراكي قد لعب دوراً رئيسياً في تحقيقها من خلال ضباطه المنبثين في الجيش، وبتأثير نوابه في مجلس الشعب الذي كان يرأسه أحد زعماء الحزب "أكرم الحوراني".

أصر "جمال عبد الناصر" على ضرورة حل جميع الأحزاب في سوريا مع توقيع بيان الوحدة بجرة قلم، ورضخ لذلك قادة حزب البعث كما قال لى "أكرم الحوراني" نتيجة للعوامل الآتية:

١- الثقة الكبيرة في شخصية "جمال عبد الناصر" وحسه القومي الواضح.

٢- الرغبة الملحة في تحقيق أول انتصار لقضية الوحدة العربية.

٣- ترجيح كفة الوحدة وظهور الجمهورية العربية المتحدة على كفة وجود الحزب إذا كان الإصرار على وجوده يمكن أن يشكل عائقاً.

هذه هي العوامل التي أبرزها "أكرم الحوراني"، ويمكن أن نضيف إليها أن حظر نشاط الأحزاب كان موجهاً أساساً إلى الحزب الشيوعي السوري الذي كان نشاطه خلال هذه الفترة قد بلغ الذروة داخل الجيش وخارجه.

وعندما تمت الوحدة غادر "خالد بكداش" سكرتيره العام سوريا، بينما تولى "أكرم الحوراني" منصب نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

وهنا يجب الإشارة إلى أن فرع الحزب في العراق قد رفض قرار

الحل، وحافظ على تنظيمه، لأن العراق لم يكن قد ارتبط بعد بالوحدة، فلم يكن هناك مبرر يدفعه إلى الحل دون مقابل.

وكان أمراً طبيعياً أن يندفع الأمر بين الزعيم المحبوب وبين قادة الحزب المنحل إلى صدام ... فقد اعتاد الزعيم نوعاً معيناً من القيادة وأسلوباً خاصاً في التعامل، لم يستطع قادة البعث أن يدرّبوا أنفسهم على قبوله.

وكان الصدام أمراً محتوماً.

وخرج زعماء البعث من الحكم مستقيلين وحدهم بعد محاولة إظهار الاستقالة في طابع قومي يشترك فيه المصريون والسوريون ... ولكن قادة البعث لم يدركوا أن اختيار "عبد الناصر" للوزراء المتعاونين معه كان يمر خلال رؤية خاصة تؤكد له خضوعهم وتبعيةهم وعدم وجود رأى خاص لهم قادر على الأفراد بموقف شخصي مثل الاستقالة.

كانت المجموعة الحاكمة في مصر، وخاصة من غير أعضاء مجلس قيادة الثورة مثل ذرات الحديد المنجذبة إلى مغناطيس شديد القوة ... بينما كان القادمون من سوريا قد اعتادوا على أسلوب الحياة الحزبية وتوافر حد أدنى من الديمقراطية.

وعقب مأساة الانفصال التي تورط بعض قيادة البعث في تأييدها ("أكرم الحوراني" و"صلاح البيطار"، الذي تراجع عن موقفه) عاد الحزب محاولاً إعادة تشكيل تنظيماته.

مرة أخرى يعتمد "جمال عبد الناصر" في صلاته العربية مع أحزاب أخرى في بلاد عربية مثل القوميين العرب، والأحزاب السودانية (الوطني

وتلصق بهم شبهة العمالة.

لم يحدث فى تاريخ علاقات القاهرة مع حركات التحرر الوطنى العربية وتنظيماتها المتعددة أن عقدت اجتماعات تنظيمية مع وفود من الأحزاب مثل الاجتماعات التى كانت تعقد أحيانا بين وفد من الاتحاد الاشتراكى العربى وفود الأحزاب الاشتراكية أو الشيوعية فى دول أوروبا الشرقية أو الغربية.

كانت محادثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣ أكثر تمثيلا للحكومات منها للتنظيمات، وهى على أية حال استثناء لم يتكرر ، فلم تعقد اجتماعات تنظيمية بين ممثلى حزب البعث العربى الاشتراكى والاتحاد الاشتراكى بعد ذلك.

والاجتماعات التى عقدت بين الاتحاد الاشتراكى وممثلى جبهة التحرير الجزائرية وغيرها من الأحزاب العربية لم تكن ذات طابع مستمر، يمكن أن يسفر حقا عن تبادل الخبرة الحزبية أو دعم الصلات النضالية، أو تأكيد وحدة القوى التقدمية والثورية، وهو الشعار الذى رفعه "جمال عبدالناصر" ونادى به ولكنه لم يتحقق أبدا بالصورة المرجوة.

الخطوة العملية الأولى فى هذا المضمار، كانت ندوة الاشتراكيين العرب التى دعا إليها "هوارى بومدين" وعقدت فى الجزائر فى مايو ١٩٦٧ قبل أيام محدودة من العدوان الإسرائيلى فى ٥ يونيو.

وجرف العدوان الإسرائيلى أحلام الاشتراكيين العرب الذين التقت مدارسهم المختلفة فى الجزائر لأول مرة، فكان هناك إلى جانب ممثلى جبهة التحرير الجزائرية ممثلون للاتحاد الاشتراكى العربى (مصر) وحزب البعث العربى الاشتراكى، والأحزاب الشيوعية فى السودان والأردن ولبنان وسوريا والحركات القومية (خلال هذه الفترة) فى العراق.

جرف العدوان الإسرائيلى أحلام الاشتراكية فى عقد صلات تنظيمية

بينهم، تذيب الحساسية بين مدارسهم المختلفة وتوحد أفكارهم وأهدافهم النضالية.

ولكن بقي "عبدالناصر" رمزاً لوجود القدرة الشعبية على استيعاب الهزيمة وتجاوز أثارها والنضال من أجل تحويلها إلى نصر، وبقي أيضاً رمزاً للنضال العربى المشترك.

عندما قامت حركة الجيش السودانى فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ وأوفدنى "جمال عبدالناصر" مع "أحمد فؤاد" إلى قادة الثورة مندوبين عنه قال: (أبلغوهم أننى على استعداد لوقف حرب الاستنزاف فى منطقة القناة ومساعدتهم لانتصار الحركة إذا دعت الحال إلى ذلك).

كانت نظرة "جمال عبدالناصر" لا تقف عند حدود مصر مطلقاً، بل تتجاوزها إلى الساحة العربية، وتمتد أيضاً إلى أرجاء العالم، تتعرف على نبض حركات التحرر الوطنى والمبادرة لمساعدتها.

لم يتردد "جمال عبدالناصر" فى مساعدة "لومومبا" وثور الكونغو، وجعل من القاهرة مقراً لحركات التحرير الأفريقية، ولعب "محمد فايق" وزير الإعلام السابق دوراً تاريخياً فى حشد هذه القوات وربطها بالثورة المصرية، وأرسل مساعدات لمسز "باندرا نيكاس" فى سيلان، ووقف فى صلابة إلى جانب النضال البطولى الخارق لشعب فيتنام.

وأدان فى كل هذه المواقف وفى جرأة وبسالة، محاولات الإمبريالية الأمريكية ومؤامرات مخابراتها المركزية.

وتحول "جمال عبدالناصر" مع الوقت إلى صرح شامخ تلجأ إليه حركات التحرر الوطنى وتعتمد عليه إلى حد كبير فى نضالها.

ويمكن تشبيه موقف القاهرة من حركات التحرر الوطنى العربية فى عهد "عبدالناصر" (إذا تجاوزنا عن الفروق والظروف المختلفة) بموقف موسكو من حركات التحرر الوطنى فى أرجاء العالم.

الموقف المبدئي للدولتين كان يدفعهما إلى مساعدة الحركات الثورية بلا تردد، وتقديم المعونات لها حتى ولو على حساب الشعوب التي تنتج أيضا من أجل الآخرين.

وكثيراً ما التقت العاصمتان في أسلوب مشترك لمساعدة الحركات الثورية، كما حدث في اليمن عندما قدم الاتحاد السوفيتي طائراته العملاقة لتنقل القوات المصرية، وقدم أيضا كافة الأسلحة المستخدمة مجانا وبلا حساب.

قال لي وزير حربية مصري: إن الاتحاد السوفيتي لم يتقاض مليما واحدا عن ثمن كافة الأسلحة التي قدمت لمصر منذ عقد صفقة الأسلحة عام ١٩٥٥ إلى وفاة "جمال عبدالناصر"، وإنه كان يتنازل عن قيمة الأقساط عند حلولها، تقديرا من الاتحاد السوفيتي للدور الكبير الذي كان يقوم به "جمال عبدالناصر" في محاربة الإمبريالية والصهيونية التوسعية، وتخفيفا للعبء عن الشعب المصري في كفاحه من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي نحو الاشتراكية.

وهكذا كانت مصر أيضا، تبادر بتقديم المساعدات للحركات الثورية والدول العربية التقدمية، دون تردد، أو تراجع تفرضه الأرقام أحيانا.

وليس صحيحا ما يحاول البعض إثارته من القول: إن مساعدات مصر للدول العربية قد أثرت على دخل الشعب المصري وخفضت مستوى حياته... وإنه كان أولى بأمواله أن تصرف على الخدمات بدلا من صرفها على ثوار الجزائر واليمن الشمالية واليمن الديمقراطية، والسودان وغيرها.

قيمة هذه المساعدات مقارنة بدخل مصر لا تمثل نسبة كبيرة ولا تحقق إرهاقا ماليا شديدا...

يقول "محمد حسنين هيكل": إن المساعدات التي قدمت لثورة الجزائر لم تتجاوز ٦٠ مليونا من الجنيهات، ويقدر أن ما صرف على ثورة اليمن

هو مائة مليون جنيه سنويا وهي مبالغ لا تحل مشاكل مصر، ولم تصرف جميعها على غير أبناء مصر، وهي فى نهايتها قد ساندت حركة التحرر العربى.

كان موقف "جمال عبدالناصر" فى دعمه للنضال العربى فى أى موقع موقفا مبدئيا لا يتزعزع وهو يعبر بذلك عن إرادة الأمة العربية التى تدرك أن المستقبل هو فى تحررها الكامل من السيطرة الإمبريالية، ومحاصرة الصهيونية التوسعية داخل حدودها حتى تتمزق بتناقضاتها وعزلتها عن المنطقة.

وأخيراً ...

قد يكون الحديث عن (جمال عبدالناصر .. والعرب) حديثا له بداية، ولكن ليست له نهاية.

وسوف تثبت الأيام أن هذا الرجل العملاق، الذى نبت فى أرض مصر، قد استطاع خلال سنوات حكمه المحدودة - وبكل ما كان فيها من مواقف واجراءات تستحق النقد والمراجعة - أن يجعل من القومية العربية حقيقة تؤمن بها الجماهير، وأن ينجز أول تجربة للوحدة العربية فى القرن العشرين، وأن يضع الأمة العربية على بداية طريق تعاون طويل... طويل... طويل.

أحمد حمروش

لم تتجاوز ٦٠ مليوناً من الجنيهات، ويقدر أن ما صرف على ثورة اليمن هو مائة مليون جنيه سنوياً وهي مبالغ لا تحل مشاكل مصر، ولم تصرف جميعها على غير أبناء مصر، وهي فى نهايتها قد ساندت حركة التحرر العربى.

كان موقف "جمال عبدالناصر" فى دعمه للنضال العربى فى أى موقع موقفاً مبدئياً لا يتزعزع وهو يعبر بذلك عن إرادة الأمة العربية التى تدرك أن المستقبل هو فى تحررها الكامل من السيطرة الإمبريالية، ومحاصرة الصهيونية التوسعية داخل حدودها حتى تتمزق بتناقضاتها وعزلتها عن المنطقة.

وأخيراً ...

قد يكون الحديث عن (جمال عبدالناصر .. والعرب) حديثاً له بداية، ولكن ليست له نهاية.

وسوف تثبت الأيام أن هذا الرجل العملاق، الذى نبت فى أرض مصر، قد استطاع خلال سنوات حكمه المحدودة - وبكل ما كان فيها من مواقف وإجراءات تستحق النقد والمراجعة - أن يجعل من القومية العربية حقيقة تؤمن بها الجماهير، وأن ينجز أول تجربة للوحدة العربية فى القرن العشرين، وأن يضع الأمة العربية على بداية طريق تعاون طويل ... طويل ... طويل.

أحمد حمروش

المراجع

العربية

الكتابات

المؤلف

- فلسفة الثورة . جمال عبدالناصر
- خطاب جمال عبد الناصر
- الناصرية
- ما الذي جرى فى سوريا
- عبدالناصر والعالم
- صلاح سالم
- العالم الثالث (قضايا وأفاق)
- تاريخ الأقطار العربية الحديث
- السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية
- محاضر محادثات الوحدة
- التقرير السياسى للمؤتمر القطرى الثامن لحزب البعث فى العراق يناير ١٩٧٤
- المشاكل المعاصرة للتحرر الوطنى
- مصر منذ الثورة
- عبد الله إمام
- محمد حسنين هيكل
- محمد حسنين هيكل
- الدكتور محمد المعتصم
- س . جوكوف وآخرين
- لوتسكى
- فاخر وشيف
- لينين
- فاشيكوتس

الاجنبية :

Army Officers in Arab Politics and Society	Eleizer Be'eri
Armée Et Politique Au Moyen Orient	Bernard Vernces
Game of Nations	Miles Copeland
Nasser	Jean Lacoutur
Middle East Politics	J . C. Hurwitz
Nasser	Anthony Nutting
Egypt Uuder Nasir	R. Hrair Dekmajian

شكر وعرفان لشخصيات عربية جديدة

أضيف إلى أسماء السادة الذين تفضلوا فمَنحوني بعض وقتهم للبحث والمناقشة والذين ظهرت أسماءهم في الجزء الأول والثاني من (قصة ثورة ٢٣ يوليو) أسماء السادة العرب الذين ساعدوني مساعداً قيمة في معرفة الحقيقة وظهور هذا الجزء الثالث (جمال عبدالناصر .. والعرب). مرتبة بالحروف الأبجدية
وبهم في عنقى دين من الشكر والعرفان إلى الأبد .

الاسم	البلد	آخر منصب
أحمد عبدالكريم	سوريا	وزير في عهد الوحدة وسفير سوريا في فرنسا حالياً.
أكرم الحوراني	سوريا	نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة.
أكرم ديري	سوريا	وزير في عهد الوحدة ومدير مكتب الجامعة العربية في جنيف حالياً.
السيد حميد	العراق	لواء بالجيش العراقي سابقاً.
أمين الحافظ	سوريا	رئيس جمهورية سوريا السابق.
أنور القاضي	مصر	فريق أول قائد القوات المصرية باليمن سابقاً.
صلاح البيطار	سوريا	وزير في عهد الوحدة.
صدام حسين	العراق	رئيس وزراء سوريا الأسبق.
طارق عزيز	العراق	نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ونائب رئيس الجمهورية العراقية.
		وزير الإعلام ورئيس تحرير (الثورة) العراقية.

طلعت حسين	مصر	لواء قائد القوات المصرية باليمن سابقا وعضو القيادة العربية المشتركة حاليا.
عبدالرحمن البيضاني	اليمن	نائب رئيس جمهورية سابقا.
عبدالرحيم عبدالله	اليمن	سفير اليمن السابق بالقاهرة.
عبدالله السلال	اليمن	رئيس جمهورية اليمن الأسبق.
عبدالله جزيان	اليمن	قائد القوات المسلحة اليمنية.
عبدالمجيد فريد	مصر	الملحق العسكري المصري بالعراق سابقا وسكرتير رئاسة الجمهورية وأمين الاتحاد الاشتراكي سابقا.
عبدالمحسن مرتجى	مصر	فريق قائد القوات المصرية باليمن سابقا.
محمد على الشهاوى	اليمن	مدير مكتب الرئيس السلال سابقا.
مصطفى حمدون	سوريا	وزير فى عهد الوحدة ونائب وزير الإصلاح الزراعى العراقى حاليا.

رقم الإيداع

٢٠٠٢ / ١٤٦٠٩

I.SB.N 977-305-306-7

Bibliotheca Alexandrina



0408284

الشمس : ث

شركة